تمامح الطالبة بعمل التعديلات والتصحيحات اللازمة
أحمد بن الأنصاري

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

٣٠١٠٢٠٠٠٠٦٧٠٢

((التعريف في اللغة العربية))

((دراسة نحوية))

بحث مقدم من الطالبة

ندى بنت سالم بن جلوي التميمي

للحصول على درجة ((الماجستير))
في اللغة العربية وآدابها / فرع اللغة

إشراف الدكتور

سعد بن حمدان الغامدي

١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م

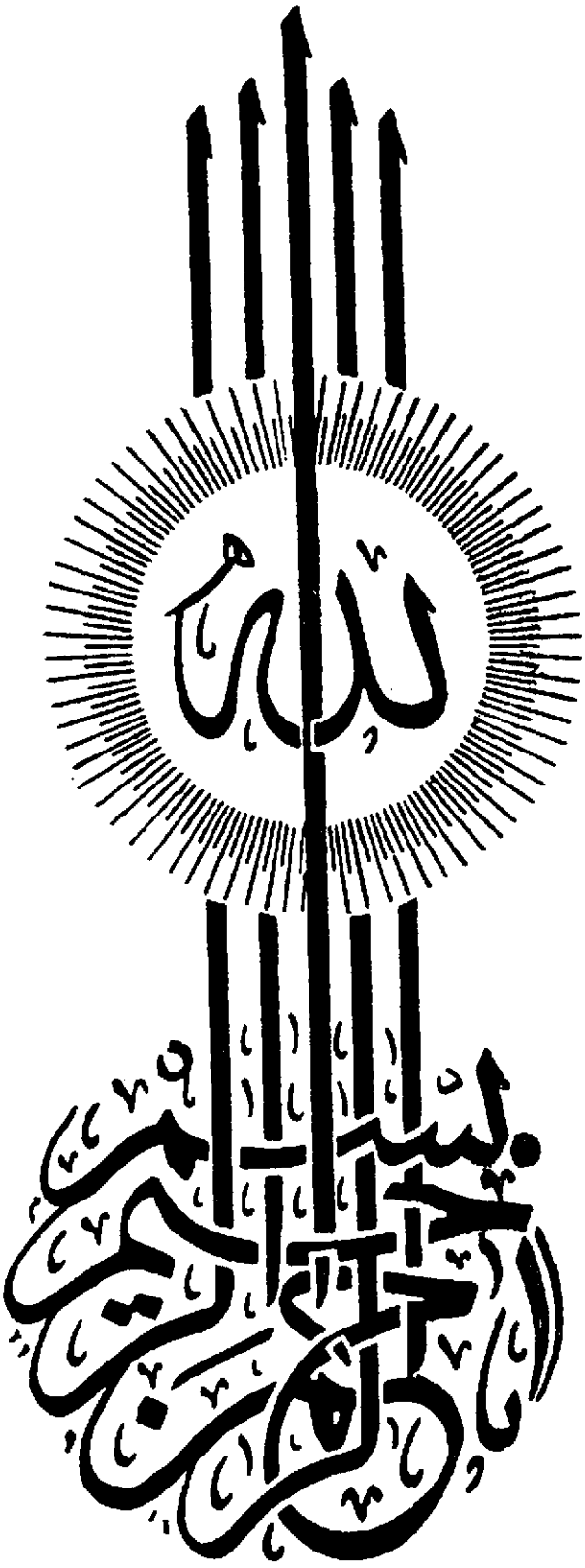
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعدُ ، فعنوان هذه الرسالة ((التعريف في اللغة العربية دراسة نحوية)) ، وقد وقعت في خمسة فصول سبقها مقدمة وتمهيد وتلاها خاتمة . وكان الفصل الأول عن التعريف وأقسامه وطرقه ، والفصل الثاني عن التعريف والعموم ، والفصل الثالث عن التعريف والتأويل بالنكرة والفصل الرابع عن قرائن التعريف ، والفصل الخامس عن زوال التعريف . وقد حوى كل فصل عدة مباحث جعلت هدفها معرفة القواعد التي يقوم عليها التعريف ، ومدارسة الآراء المختلفة في قضايا البحث ، وما كان من اعتراضات عليها وترجيحات لها ، من ثمين ما قاله العلماء . لعل البحث بذلك يصل إلى دراسة متخصصة مستقلة للتعريف تجمع ما تفرق وتوضح ما أشكل وتبسط ما اقتضب وترفع الوهم وتقيم الحق .

وكان أن حدَّد البحث مصطلح التعريف ، وبيَّن طرقه وأنواعه ، ومدى تحقق التعيين بدرجاته المختلفة قوة وضعفاً ، ظهوراً واختفاءً ، حقيقة وشكلاً ، تصاعداً ونزولاً . كما بيَّن المواضع التي يُشترط فيها التعريف ، والظواهر التي تكون سبباً في زوال التعريف عن حقيقته ودلالته ، وبيان تأثر المعنى والمصطلح بالتزام أدوات التعريف وانتفائها . وأظهر ضرورة وجود طريقة التعيين التابعة لطرق التعريف المختلفة . ولا يتسع المجال لذكر كل النتائج التي أظهرها البحث لكثرتها كثرة المسائل الجزئية التي قام عليها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحثة	المشرف على الرسالة	عميد الكلية
ندى بنت سالم التميمي	د . سعد بن حمدان الغامدي	أ . د . حسن محمد باجودة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، وبعد :

فقد يسر لى الله أن يكون موضوع بحثى لنيل درجة الماجستير « التعريف دراسة نحوية » الذى هو واحد من المسائل النحوية المنثورة فى أبواب النحو ، لا تبحث مستقلة فى بابها فقط ، بل يتطلب البحث فيه مسلكاً شائكاً مجهداً فى سبيل الحصول على قواعدها العامة ، والاستدلال على معانيها . وقد دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع أمور منها :

أولاً : الظفر بالقواعد التى يقوم عليها التعريف ، وهذا أمر يُلزم المرور بمسائل دقيقة متشابكة ، مما يجعل الوصول إلى هذه القواعد أمراً ليس سهلاً ، إلاّ أن هذه المسائل على صعوبتها تثير فى نفس الباحث رغبة قوية فى مدارسة الآراء المختلفة ، وما دار حولها من اعتراضات وترجيحات تأخذنا إلى الصواب القريب من الواقع اللغوى ما أمكن .

ثانياً - محاولة إيجاد دراسة متخصصة ومستقلة للتعريف ، إذ أنّ التعريف لم يحظ بدراسة مستقلة منفصلة عن التنكير ، فيدرس فى كتب النحو غالباً غير منفصلٍ عن النكرة أو التنكير الذى يعدّ مقابلاً أو مناقضاً له . ولعل سبب ارتباطه به ، أنّ الأشياء تتبيّن بضدها ، والتعريف ضدّ التنكير . ولأنهما أيضاً يشتركان فى معانٍ مختلفة ، وقد تناولت فى هذا البحث من مسائل التنكير المسائل التى تُعين على فهم التعريف وكيفيته ، كما هو الحال فى الدلالة على العموم المشتركة بين الطرفين .

ثالثاً - أنّ التعريف ظاهرة لغوية لم تسلم من التحامل على الأسس التى وضعها النحاة فى تناولها ، فقيل مثلاً إنّ النحاة فى دراستهم لها خلطوا بين الدراسة الدلالية والدراسة الشكلية ، مما نتج عنه اختلاف وتباعد فى المناهج والآراء . وآمل فى هذه الدراسة أن أُظهر مدى نجاح النحاة وصدقهم فى الوصول إلى الدراسة الحقة للتعريف .

والحق أنّ التعريف دراسة نحوية متعددة المداخل ، متشعبة المسائل ، لا تكفى دراسة واحدة لاستيعابها ، لذا فإنّى لا ادّعى أنّى جمعت فى هذا البحث كل ما له علاقة بالتعريف ،

لأنّه كما ذكرت سابقاً أنّ مسائله متناثرة متصلة بمختلف الموضوعات النحوية . وإنما اكتفيت بالجوانب التى تظهر معنى التعيين وطرقه وأنواعه ، ومدى تحقق التعيين قوةً وضعفاً ، ظهوراً واختفاءً ، حقيقةً وشكلاً ، تصاعداً ونزولاً ، وهذا يتطلب جمع المسائل المختلفة من المصادر القديمة والمتأخرة ، واستلهاماً لنصوص القدماء وآرائهم عن هذه القضية ، جامعة للمسائل المتشابهة والمتناظرة ومرجحةً ما حقه الترجيح منها ، معتمدةً على الشواهد المؤيّدة ، متحريةً الصواب ما أمكننى .

وقد جعلت بناء البحث على خمسة فصول يسبقها تمهيد ، تأتى بعدها خاتمة .

تحدثت فى التمهيد عن أهم الجوانب التى أولاها النحاة اهتماماً فى التعريف بشكل عام .

أما الفصل الأول فقد كان عن التعريف وأقسامه وقرائنه وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف « التعريف » لغة واصطلاحاً .

المبحث الثانى : أقسام التعريف .

المبحث الثالث : طرق التعريف وقرائنه .

المبحث الرابع : طريقة تعرف كل قسمٍ من أقسام المعرفة .

أما الفصل الثانى فقد تحدثت فيه عن التعريف والعموم وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : النكرة الدالة على العموم .

المبحث الثانى : المعرفة الدالة على العموم .

المبحث الثالث : التعريف اللفظى والتعريف الحقيقى .

أما الفصل الثالث فقد تحدثت فيه عن التعريف والتأويل بالتنكير وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المواقع التى يشترط فيها التعريف .

المبحث الثانى : تعريف مؤول بالتنكير بسبب سياق الكلام .

المبحث الثالث : تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها .

وأما الفصل الرابع فقد كان الحديث فيه عن قرائن التعريف ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : منع الصرف .

المبحث الثانى : عدم قبول الكلمة « لأل » مؤثرةً فيها التعريف .

المبحث الثالث : مجيء الكلمة على صورة من صور التعريف .

المبحث الرابع : انعدام التنوين .

وأما الفصل الخامس فقد كان الحديث فيه عن زوال التعريف وفيه مبحثان :

المبحث الأول : زوال التعريف بالتثنية والجمع .

المبحث الثانى : زوال التعريف باجتماع أداتى تعريف .

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التى توصل إليها البحث .

وقبل أن أختم حديثى أودّ أنْ أشكر كل من مدَّ لى يد العون والمساعدة من أساتذتى الكرام وزميلاتى الفاضلات ، وأخصّ بالشكر أستاذى الفاضل الدكتور : سعد الغامدى ، المشرف على هذه الرسالة الذى بذل الكثير من وقته وعلمه ، فعدّل ، وناقش ، ووجّه ، ليخرج البحث على هذه الصورة .

وأكرر ما قلته من قبل أنّ التعريف لا تكفى دراسة واحدة لتفى به ، وأنّ ما قدمته يمثل جزءاً منه ، حرصت جاهدة أنْ أوضح فيه قضية التعريف ما أمكننى .

أرجو أن أكون قدمت نفعاً ، وما توفيقى إلّا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب ، والحمد لله رب العالمين .

الطالبة

ندى بنت سالم بن جلوي التميمي

التمهيد

قال ابن مالك : « من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنىً نكرة لفظاً ، وعكسه ، وما هو فى استعمالهم على وجهين :

فالأول : نحو قولهم : كان ذلك عاماً أوّل ، وأوّل من أمسِ ، فإنّ مدلول كل واحدٍ معيّن لا شياع فيه ، ولكنهما لم يُستعملا إلاّ نكرتين .

والثانى : نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنّه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى منع الصرف والاستغناء عن الإضافة والألف واللام وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال ، وهو فى الشياع كأسد .

والثالث : كواحد أمّه وعبد بطنه ، فإنّ بعض العرب يجريهما معرفتين ، بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما ربّ وينصبهما على الحال » [1] .

ومما سبق من قول ابن مالك يتضح أنّ قضية التعريف فى النحو ، قضية يصعب البحث فيها ، وليس من اليسير الوصول فيها إلى نتائج تجعل التفريق بين بعض المعرفة وبعض النكرة أمراً سهلاً ، وترجع هذه الصعوبة إلى سببين :

أولاً : أنّ التعريف الذى هو التعيين ، قد تشترك فيه النكرة ، كما مثّل له فى نحو : عاماً أوّل ، وأوّل من أمس ، فإنّ مدلولهما معين ، وهو مدلول المعرفة .

ثانياً : أنّ التنكير الذى هو الدلالة على الشياع ، قد تدل عليه المعرفة كما مثّل له فى نحو : أسامة ، وغيره من أعلام الأجناس التى لا تدل على فرد معين ، وهى شائعة تقع على كل واحدٍ من جنسها ، وهذا هو مدلول النكرة .

وقد كان لهذين السببين أو لهذا الإشكال أثر فى مسائل مختلفة جعلت دراسة التعريف ومعالجته فى كتب النحو تتجه إلى محاولة الوصول إلى تحديد المسائل المتشابهة بين المعرفة والنكرة ، لتحديد معنى كل طرف منهما مستقلاً عن الآخر .

أما الشق الأول من القضية ، وهو أنّ دلالة المعرفة على التعيين معنى لا تنفرد به

---

(١) شرح التسهيل : ١/١١٥ .

وحدها ، إذ قد تشترك فيه النكرة ، وإنْ لم يحكم بتعريفها ، فقد عرف النحاة المعرفة : « بأنها ما دلّ على معين » . قال سيبويه فى باب مجرى نعت المعرفة عليها : « فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء التى هى أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة [إذا لم ترد معنى التنوين] ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » [1] ، وقال فى كون العلم معرفة : « وإنّما صار معرفة لأنّه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته » [2] ، وقال فى تعرف اسم الإشارة : « وإنما صار معرفةٌ لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشئ دون سائر أمته » [3] . وكذلك علّل التعريف فى المعرف بالإضافة والمعرف بأل والمضمر [4] .

وذكر المبرد فى باب المعرفة والنكرة أنّ المعرفة تدخل على خمسة أشياء : الأعلام والمبهمات والضمائر والمضاف إلى معرفة والمعرف بالألف واللام [5] ، وعلّل كون المعرف بأل معرفة : « لأنّ معناه الرجل الذى تعلم والغلام الذى قد عرفت » [6] ، وعلّل تعرف المضاف : « وإنما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معروف » [7] . وكذلك علّل التعريف فى بقية المعارف الأخرى .

ونلحظ مما سبق أنّ كلاً من سيبويه والمبرد لم يذكر تعريفاً مستقلاً للمعرفة كما هو موجود فى كتب النحو الأخرى ، وإنما اكتفوا بذكر أقسام المعرفة ، مع تعليل كون هذه الأسماء معارف ، وإنما تُفهم دلالة المعرفة ضمناً من تعليلاتهم ، وهو الدلالة على التعيين وكذلك فعل كل من ابن السراج والزجاجى والفارسي ، فقد ذكروا أنواع المعرفة دون ذكر تعريفٍ خاصٍ لها [8] .

ثم نجد بعد ذلك من النحاة من يجعل للمعرفة تعريفاً مستقلاً ويذكر بعد التعريف

---

(١) الكتاب : ٥/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق : ٦/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : المقتضب : ٢٧٦/٤ .

(٦) المصدر السابق : ٢٧٧/٤ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) انظر : الأصول : ١٤٩/١ ، الجمل : ١٧٨ ، الإيضاح العضدى : ٢٨٩ .

أنواع المعرفة أو أقسامها ، يقول ابن جنى : « وأما المعرفة فما خصّ الواحد من جنسه ، وهى خمسة أضرب ، الأسماء المضمرة والأسماء الأعلام ، وأسماء الإشارة ، وما تعرف باللام ، وما أُضيف إلى واحدٍ من هذه المعارف » [1] . وقال الزمخشرى : «فالمعرفة ما دلّ على شئٍ بعينه وهو على خمسة أضرب » [2] . وكذلك فعل ابن الحاجب وابن هشام وابن عصفور وغيرهم من النحاة [3] .

والجامع لكل ما سبق أنّ المعرفة سواءٌ عرفت أم لم تعرف مرتبط معها ذكر أقسامها أو طرقها ، ولعل القصد من هذا الربط ، أنّ دلالة التعيين مرتبطة بذكر هذه الطرق ، وأنّ أى اسم يدل على التعيين ولا يدخل ضمن هذا التقسيم ، فقد عدّ النحاة هذه الدلالة دلالة عارضة لا يعتدّ بها ؛ لأنّ الغالب فيها هو الدلالة على الشياع ، أى النكرة ، فلذلك عدت دلالتها على التعيين دلالة عارضة ، ولاعتبارات أخرى سيأتى الحديث عنها .

وإنما اعتبرت الدلالة على التعيين للمعرفة لأنهّ الغالب والشائع فيها ، وعدت الدلالة على الشياع أو عدم التعيين للنكرة لأنهّ الغالب والشائع فيها . ولا عبرة بما جاء مخالفاً منهما .

قيل فى وضع النكرة ودلالتها على الاختصاص : « اعلم أنّ النكرة كل اسمٍ يقتضى الاشتراك بوضعه نحو : رجل ، فإنه لم يُوضع ليقع على واحدٍ بعينه ، وإنّما وضع أن يقع على كل واحد ممّن هو على هذه الحقيقة ، وقد يطرأ على النكرة اختصاص عارض كما طرأ على الشمس والقمر ، لأنّ شمساً إنّما وضعت على كل ما كان على هذا الشكل ، لكنّه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلُها وكذلك قمر » [4] .

وأما الجانب الآخر من القضية وهو أنّ من المعارف ما يدل على ماتدل عليه النكرة وهو الدلالة على الشياع أو الاشتراك فى مدلولها فتفقد المعرفة بذلك الدلالة على الخصوص الذى هو معروف لها . فقد تحدث النحاة فى كتبهم عن قضية الاشتراك التى تعرض لها المعرفة فى مراتب الاشتراك المختلفة سواء أكان الاشتراك فى المبهمات أم فى الأعلام عامة أم فى

---

(١) اللمع : ١٥٩ .

(٢) المفصل : ١٩٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٢٨/٢ ، اللمحة البدرية فى علم اللغة العربية : ٢٣٦/١ ، شرح الجمل : ١٣٩/٢ .

(٤) البسيط فى شرح الجمل : ٣٠٠/١ ، ٣٠١ .

العلم الجنسى والمعرفة بأل الجنسية على وجه الخصوص . فقد اعتُرض على كون المبهمات من المعارف ؛ لأنّ التنكير يلاحق المعرف مهما كانت درجة التعريف فيه ؛ لأنّ كل كلمة تصلح لأنْ تطلق على أكثرمن ذات واحدة ، كذلك ضمائر المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة ، التى هى من أعرف المعارف فيندرج تحتها أفراد متعددون ، كما يندرج تحت مسمى رجل الذى هو نكرة .

وكذلك العلم فإنّه يصدق على كثيرين حتى لو كان علم شخص ، فالعلم أحمد ومحمد وغيرهما يشترك فيهما المئات أو الآلاف ، فيفقد العلم الخصوصية التى من المفروض أن تكون ملازمة له ، فيكون بذلك مشبهاً للنكرة بسبب اشتراكه .

وقد فرّق النحاة بين الاشتراك فى المعارف والاشتراك فى النكرات ، وذكروا أنّ الاشتراك فى المعارف سواء أكان بأصل الوضع أم عارضاً لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص لاعتبارات معينة سيأتى الحديث عنها . قيل فى اشتراك المعارف : « وأما الاشتراك الواقع فى المضمرات وأسماء الإشارة وما عرِّف باللام وإنْ كان مقصوداً للواضع ، فإنّه اشتراك فى المسمى المعيّن فلذلك لم يقدح فى التعريف » [1] . وقيل أيضاً : « وقد يطرأ على المعرفة اشتراك عارض ، ألا ترى أنّ زيداً لم يوضع ليفصل شخصاً من شخص ، وإنّما وُضع لواحدٍ مُعيّن » [2] .

إلّا أنّ قضية العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية شغلت جزءاً كبيراً من قضية الاشتراك فى المعارف حتى وصفوا التعريف فيها « بالتعريف اللفظى » وذلك أنّ العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية على خلاف ما هو معروف فى المعرفة من التعيين ، إذ لا يُقصد بهما فرد معين بالذات ، بل يُقصد بهما نوع يندرج تحته أفراد كثيرون ليس لفرد منهم خصوصية بهذا اللفظ دون غيره ، يقول سيبويه فى العلم الجنسى : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً فى الأمة ليس واحدٌ منها أولى من الآخر » [3] . ويقول ابن السراج فيه أيضاً : «واعلم أنّ من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف وليست

---

(١) الأشباه والنظائر : ٢١٨/٢ .

(٢) البسيط : ٣٠١/١ .

(٣) الكتاب : ٩٣/٢ .

كالمعارف التى ذكرناها » [1] . وقوله : « ليست كالمعارف » أى أن هذا النوع من المعارف خرج عما وُضعت له المعرفة وهو الدلالة على التعيين إلى الدلالة على العموم ، فهى من جهة المعنى نكرات لعمومها فى كل واحد من أفراد جنسها ، يقول ابن عقيل : « إنّ حكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكرة من جهة أنّه لا يخص واحداً بعينه ، فكل أسد يصدق عليه أسامة ، وكل عقرب يصدق عليها أم عِرْيط ، وكل ثعلب يصدق عليه ثُعالة » [2] . وإنما حُكم لهذا النوع من الكلام بالتعريف لجريان أحكام المعارف عليه من منع صرف ومجئ الحال بعده ، وعدم قبوله أل وغيرها من الأحكام ، فهو من قبل اللفظ معرفة ، ومن جهة المعنى نكرة . يقول الرضى : « وإذا كان لنا تأنيث لفظى ، كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية نحو : كرسىّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظى ، إمّا باللام كما ذُكر من قبل ، وإما بالعلمية كما فى أسامة وثُعالة » [3] . وقيل فى قبول هذا النوع من المعارف علامات التعريف : « وهذه الأسماء كلّها أجناس ، وسمّيت أعلاماً لجريانها مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال ، وذلك لأنّها لا تقبل الألف واللام ، وإذا وصفت بالنكرة بعدها انتصبت على الحال ، ويُمنع منها الصرف ما فيه تاء التأنيث أو الألف والنون المزيدتان ، فلمّا شاركت العلم الشخصى فى الحكم أُلحقت به » [4] .

ومما يؤيد ما ذهبوا إليه أيضاً أنّ هذه المعارف يجوز وصفها بالنكرات اعتباراً لمعناها ، كما فى نحو : إنى لأمرّ بالرجل مثلِك ، أو خيرٍ منك . وغيرها من الأمثلة ، وعدّ ابن مالك هذا الأمر وهو وصفها بالنكرة من الأسباب التى أدّت إلى العجز عن الوصول لحدّ المعرفة يقول : « ومثلهما – أى مثل الأسباب السابقة – فى إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين ، فإنّه من قبل اللفظ معرفة ، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ، فلذلك يجوز أن يُوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه وهو الأكثر ، ويجوز أن

---

(١) أصول النحو : ١/١٥٥ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١/١٢٩ .

(٣) شرح الكافية : ٢/١٣٢ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٧٦ .

يُوصف بنكرة اعتباراً بمعناه نحو : مررت بالرجلِ خيرٍ منك » [1] .

إلّا أنّه يوجد فريق آخر يقف فى الطرف الآخر المقابل لهذا الفريق ، يرى أنّ هذه المعارف هى معارف على الحقيقة ، وإن اختلفت معانيها عن التعريف فى أل العهدية والعلم الشخصى ، ويستدلون على صحة رأيهم بأدلة مختلفة ، يقول الدمامينى : « إنّ معنى التعريف مطلقاً هو العهد فى الحقيقة ، لكنه جُعل أقساماً خمسةً بحسب تفاوت ما يُستفاد منه ، ويسمى كل قسم باسم مخصوص ، وإن الأعلام الجنسية – وإنْ كانت قليلة – أعلام حقيقية كالأعلام الشخصية » [2] .

فيرى هذا الفريق أنّ الأعلام الجنسية وضعتها العرب وعاملتها معاملة الأعلام الشخصية من منع الصرف وغيره فلا بُدّ من تقديرها أعلاماً ، لأنّها ألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة فى الذهن ، مثلها مثل المعهود فى الذهن بين المتكلم والمخاطب ، فإذا صحّ وضع اسم معرّف بالألف واللام للمعهود الذهنى ، فلا بُدّ أن يوضع علم أيضاً لهذا المعنى ، يقول المرادى فى هذا المعنى : « اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى ، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، وعلم الجنس « كأسامة » موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع شخصى لها ، مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المعرف باللام التى للحقيقة والماهية » [3] .

وهذا الجانب من التعريف ، وهو التعريف اللفظى ، له ارتباط بمراتب التعريف التى يوليها النحاة اهتماماً يهدفون منه بيان ما هو فى أعلى مراتب التعريف ، ومدى قوة كل نوع منها فى منع الشياع والدلالة على التعيين . فنجد فى ترتيب النحاة للمعارف أنّهم يجعلون المعرف بأل الجنسية والعلم الجنسى فى آخر سلّم ترتيب الأعلام والمعرف بأل ، فأعرف الأعلام أسماء البلاد والأماكن ثم الأناسى ثم أعلام الأجناس . وأعرف المعرف بأل ، ما كانت أل فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم الجنسية . ووفقاً لهذا الترتيب تكون هذه المعارف فى أدنى درجة من درجات التعيين . ولعل تصنيفها فى هذه المرتبة من

---

(١) شرح التسهيل : ١/١١٥ ، ١١٦ .

(٢) تعليق الفرائد : ٢/١٣ .

(٣)توضيح المقاصد : ١/١٨٣ .

درجات التعيين يفسر لماذا سميت معارف لفظية لأنّ كلاً منهما فقد القدرة على التعيين التى يتميز بها المعرف بأل العهدية والعلم الشخصى اللذان هما فى أعلى مراتب التعريف .

والترتيب السابق ملحق بالترتيب العام للمعارف الذى يبدأ بالضمائر أو بالأعلام على اختلاف الآراء فى هذا الترتيب ، الذى يقوم على معايير وضوابط اتبعها النحاة وبنوا عليها هذا الترتيب .

والترتيب العام للمعارف يتصل به الترتيب العام للنكرات ، إذ أنّ كلاً من الطرفين يمثلان طرفا الدلالة على التعيين والشياع ، فالدلالة على التعيين تكون متمثلة فى خط عام ممتد من أعلى نقطة فى المعارف التى هى أعرف المعارف ، على الخلاف فيها ، والتى تمثل أعلى سلم ترتيب المعارف ثم تتدرج هذه الدلالة شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى أدنى الخط ونهايته الذى يمثله أدنى درجة من سلم التنكير ، على الخلاف فيها أيضاً . وبين أعلى نقطة فى التعريف وأدنى نقطة فى التنكير مستويات ومراتب مختلفة للمعرفة والنكرة ، فالمعرفة تبدأ تتدرج فى النزول عما كانت عليه من الدلالة على التعيين إلى أقرب نقطة من التنكير الذى يمثله التعريف اللفظى فى المعَّرف بأل الجنسية والعلم الجنسى ، وتنشأ مرتبة من الكلام يمكن أن تُسمّى معرفة مقربة من النكرة أو معرفة غير محضة . والنكرة أيضاً تتدرج فى الصعود عما كانت عليه من الدلالة على العموم إلى أقرب منطقة أو نقطة من التعريف ، الذى تمثله النكرات المقربة من المعارف بالوصف أو الإضافة أو الدلالة على العموم كما سيأتى الحديث عنها ، وتنشأ بذلك مرتبة من الكلام يمكن أن تُسمَّى نكرة مقربة من المعرفة ، أو نكرة غير محضة .

وقرب الطرفين من الآخر فى تدرجه أو صعوده ، له شواهد بوصف كلٍ من الطرفين بالآخر ، بشرط أن يكون الموصوف قريباً من الصفة والعكس ، كما سيأتى الحديث عنه مفصلاً .

والحديث عن المعرفة بأنّها ما دلّ على معّين من الجنس لا يتناول غيره ، هذا الأساس من الفهم للمعرفة قد يتعلق بالمخاطب دون المتكلم أو العكس ، إذ قد يذكر المتكلم ما هو

معروف لديه ولا يعرفه المخاطب [1] ، وحتى يوجد هذا الأساس بين الطرفين ، وهما المتكلم والمخاطب ، أو المتكلم والسامع ، فلا بُدّ من وجود الأداة أو العلامة التى هى دليل على وجود ذلك الأساس للمعرفة أو للفهم .

والمقصود بالأداة هنا ، الطريقة التى تعرفت بها الكلمة ، أعرفت بأل أم بالعلمية أم بالإضافة أم بطريقة أخرى من طرق التعريف ؛ لأنّ دلالة الكلمة على التعيين مجردة من الأداة ليست كافية فى الحكم بتعريفها ، بل لا بد من وجود طريقة تعرفت بها هذه الكلمة تكون دليلاً على تعريفها .

والطرق التى تدل على التعريف فى العربية على اختلاف عددها ، يقسمها النحاة إلى أنماط مختلفة لعدة اعتبارات ، منها :

أولاً : تعريف بالوضع ، أى بلا أداة ، ويقصد بذلك الأسماء التى وُضعت منذ بداية وضعها اللغوى لتدل على معيّن ، ويدخل ضمن هذا النمط الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والعلم المرتجل .

ثانياً : تعريف بالأداة ، وهذا التعريف يكون فى الأسماء التى تكون نكرة فى صيغتها الأصلية ، ثم تصبح معارف نتيجة لاقترانها بأدوات التعريف ، كدخول أل عليها ، أو إضافتها أو ندائها ، ويُسمى هذا التعريف تعريفاً لفظياً ، بسبب اقتران لفظ أو أداة بالاسم النكرة كانت سبباً فى تعريفه . وغيرها من التقسيمات المختلفة التى تقع تحت مسمّى : معنوى وحقيقى ووضعى واستعمالى .

وقد قيل إنّ وجود أداة التعريف دليل على وجود التعريف ، فإذا انتفت العلامة أو الدليل انتفى التعريف ، ولقد التزم النحاة فى دراستهم للتعريف أن يذكروا أو يحددوا الطريقة التى جاءت بها الكلمة معينة ، إذ أن دلالة الكلمة على التعيين ليست كافية للحكم بتعريف الكلمة .

والتزامهم بتقدير أداة التعريف أدّى إلى اختلافهم فى تقديرها فى نحو اختلافهم فى طريقة تعريف كل من سحر ، وأمس ، والآن ، وألفاظ التوكيد أجمع وأخواتها ، فكل من

---

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥/٨٥ ، ٨٧ .

هذه الكلمات يدل على معين ، إما بالعلمية أو لتضمن أل أو بالإضافة أو بأل . وجميع الآراء المختلفة فى هذه الكلمات يمثل وجهات نظر مختلفة لدى النحاة مدعمة بالحجج والبراهين ، كمنع الصرف ، والبناء ، وعدم قبول الكلمة لأل مؤثرة فيها التعريف ، أو الصيغة التى تأتى عليها الكلمة . وغيرها من الأدلة . إلاّ أنّ جميع هذه الاختلافات تؤكد ضرورة وجود طريقة التعيين التابعة لطرق التعريف المتفق عليها .

وهذا الالتزام بضرورة وجود أداة التعريف ، يفسر وجود كلمات فى كلام العرب دالة على معّين إلاّ أنّها بقيت نكرات أو لم يحكم بتعريفها ؛ وذلك لأنّ تعيينها لم يقترن بأداة أو طريقة من طرق التعريف ، فلذلك بقيت : غدٌ ، وعام أوّل ، وشمس ، وقمر ، وما عُيّن من ظروف الزمان المنصرفة غير المتصرفة مثل : ضَحوة وعشيَّة وأخواتها نكرات . وقد علل النحاة لبقاء ما سبق من هذه الكلمات نكرات بتعليلات مختلفة جديرة بالدراسة كما سيأتى الحديث عنها .

والتزامهم بضرورة وجود أداة التعريف يفسر أيضاً محاولات بعض النحاة لإيجاد طريقة للتعريف فى الكلمات السابقة التى فقدت الأداة أو الطريقة ، وذلك مثل محاولتهم منع صرف ما لم يسمع منع صرفه عند العرب ، كما فُعل بضَحوة وضُحى ، وتقدير العلمية فى غدٍ ، كما هى فى أمس . وغيرها من المحاولات كما سيأتى ذكرها .

ومما يعد مقابلاً لهذه القضية ما وُجد مقترناً بالأداة إلّا أنّه لا يدل على التعيين ، ولا يُمكن فيه إغفال الأداة أو إلغاؤها ، وهذا ما يتمثّل فى التعريف بأل الجنسية أو التى للماهية ، والعلم الجنسى ، الذى سُمّى بالتعريف اللفظى كما مر ، وهو عكس ما سبق ذكره فى نحو : شمس وقمر ، عام أول ، وغيرها ، لأنّ طريقة التعيين موجودة ولا تعيين معها . وهذا الذى جعل الخلاف دائراً بين النحاة فى حقيقة هذا التعريف ، ومدى انطباق أداة التعريف حقيقةٌ عليه . يقول ابن الحاجب فى علمية « أسامة » وهو من الأعلام الجنسية : «إنّ باب أسامة فى جريه على كل واحد من المشكلات التى تتحيّر فيها الأفهام لكونه فى المعنى نكرة ، وحكمها حكم الأعلام ، حتى احتيل فى استقامتها بأن قدرت أعلاماً للحقائق المعقولة فى الذهن ، وصح إجراؤها على الآحاد لوجود الحقيقة فيها ، ولو لا أنّ العرب

منعت صرف أسامة عند جرية على الواحد لم يُرتّب فى أنّه نكرة » [1] .

ومن هذا النوع أيضاً ، وهو ما وُجد مقترناً بالأداة إلاّ أنّه لا يدل على التعيين ، وذلك نحو : غيرك ومثلك وشبهك وسواك مما هو مضاف إلى المعرفة ، والإضافة إلى المعرفة إحدى طرق التعيين والتعريف ، إلا أن الإضافة لم تفد فيه معنى التعيين مع ظهورها .

ودراسة التعريف عند النحاة تستدعى الكثير من المسائل التى لا تقل أهمية عن المسائل السابقة ، من أهم هذه المسائل :

أولاً : أنّ مفهوم التعريف يستخدم مطلباً أساسياً فى المبتدأ ، كما أنّ مفهوم التنكير يوصف به الخبر ، واشترط كون المبتدأ معرفة لأنه محكوم عليه ويجب أن يكون المحكوم عليه معلوماً للسامع ؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد ومن ثَمّ حُكم بمنع الإبتداء بالنكرة لأنها شائعة غير محدودة ، فلا يتحقق بالإخبار عنها الفائدة ، يقول ابن مالك فى هذا المعنى : « لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة وكان الإخبار عن معين لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف ، لذا إذا أُخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة بخلاف النكرة » [2] .

ويقول الرضى : « اعلم أنّ جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ؛ لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشئ لا يكون إلا بعد معرفته » [3] .

ومن هذا المنطلق أيضاً يشترط النحاة التعريف فى صاحب الحال . يقول ابن يعيش : « إنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثانٍ والخبر عن النكرة غير جائز » [4] .

إضافة إلى مسائل أخرى ومواقع مختلفة يشترط فيها النحاة التعريف كالمندوب والمنصوب على الاختصاص والمخصوص بالمدح والذم ، وغيرها من المواضع مع بيان العلة الموجبة لتعريفه .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٦/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٨٩/١ .

(٣) شرح الكافية : ٨٨/١ .

(٤) شرح المفصل : ٦٢/٢ .

ثانياً : من المسائل التى درست فى قضية التعريف ، الحالات أو الصور التى تأخذ فيها المعرفة المواقع الوظيفية للنكرة ، ومن أهم هذه المواقع المعرفة الواقعة حالاً ، وتمييزاً ، واسماً للا النافية للجنس ، ومجروراً برب . وغيرها من المواضع التى تختص بها النكرة ، لما لها من معانٍ تتناسب معها ، ولا تتناسب مع المعانى التى تتميز بها المعرفة ، كما سيأتى الحديث عنها .

ويؤول النحاة جميع ما ورد من المعارف المتنزلة منزلة النكرات بالتنكير ؛ لأن المعرفة لم تتنزل هذه المنزلة إلا بعد أن فقدت القدرة على التعيين إذ ما من معرفة تدل على معين تقع هذا الموقع .

يقول ابن الحاجب فى وقوع المعرفة حالاً : «إن التعريف فى هذه الأحوال ليس تعريفاً لمعهود فى الوجود ، وإنما هو لمعهود فى الذهن ، والمعهود فى الذهن يكون باعتبار الوجود فى المعنى كالنكرات ، فجاءت هذه أحوالاً وإن كان لفظها لفظ المعرفة » [1] .

ويقول ابن أبى الربيع فى وقوع المعرفة اسم لا التى لنفى الجنس فى نحو : لا هيثمَ الليلة للمطى ، ولا أُميةَ فى البلاد ، وقضية ولا أبا حسنٍ لها ، يقول : « ليس هيثم هنا علماً ، وإنّما جعله شائعاً ، وكذلك ولا أميةَ بالبلاد ، وكذلك : قضية ولا أبا حسنٍ ، هذا كله لم تدخل عليه « لا » حتى جُعل شائعاً ، وعلم المخاطب أنّ علياً وهيثماً وأمية قد دخلوا تحت هذا النفى » [2] .

ويُقابل هذا الأمر المواضع التى تأخذ فيها النكرة المواقع الوظيفية للمعرفة ، كأن تقع النكرة مبتدأً وصاحب حال وتُؤكّد . ولا ترتقى النكرة إلى هذه المواضع إلّا بعد أن اكتسبت شيئاً من التعيين باختصاصها بوصف أو إضافة أو بالدلالة على العموم ، فكما أنّ المعرفة عندما تفقد القدرة على التعيين تتنزل منزلة النكرة ، كذلك النكرة عندما تكتسب قدراً من التعيين ترتفع إلى مواضع المعرفة . قيل فى هذا الأمر : « إنَّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وإنّ النكرة إنّما يُبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تُقرّب به من المعرفة » [3] .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٤١/١ .

(٢) الملخص فى ضبط قوانين العربية : ٥٠٨ .

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ : ٨١٩/٢ .

ثالثاً : يبحث النحاة أيضاً فى قضية التعريف المواضع التى يتحول فيها الاسم المعرفة إلى نكرة بتأثير ظواهر معروفة ، وهو ما يُبحث تحت مسمّىزوال التعريف ، ومن أهم هذه الظواهر تثنية الأعلام وجمعها ، واجتماع أداتى تعريف بصوره المختلفة كما سيأتى البحث عنه .

وتكمن أهمية البحث فى هذا الجانب من قضية التعريف أنّها تمس جوهر التعريف ، وهو التعيين ، الذى يفتقد بسبب الاشتراك الذى يحدث للمعارف عند تثنيتها وجمعها ، وذلك أنه إذا ثُنى العلم أو جُمع شورك فى اسمه وخرج عن أصله ، وعن أن يكون معروفاً ، وصار مشتركاً شائعاً ؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون معرفة على تقدير إفراده لشخص واحد ، فإذا ثُنى وجُمع زال معنى العلمية الأصلى [1] ، وكذلك الحال فى اجتماع أداتى تعريف ، فإن العلة الحقيقة من اجتماعهما أن أحدهما فقد التعيين فيه للاشتراك الحاصل له ، سواء أكان علماً أم غيره من أنواع المعارف ، فلمّا فقد أصل التعريف وهو التعيين احتاج إلى أداة أخرى من أدوات التعريف تسدّ مسدّ التعريف الضائع .

---

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠١/١ ، ١٠٢ .

الفصل الأول

التعريف أقسامه وطرقه

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : التعريف لغة واصطلاحا

المبحث الثاني : أقسام التعريف

المبحث الثالث : طرق التعريف وقرائنه

المبحث الرابع : طريقة تعرف كل قسم من أقسام التعريف

المبحث الأول

التعريف لغة وإصطلاحاً

أولاً : التعريف لغوياً :

من المعانى التى ترجع لها كلمة « عرف » الإعلام والتعليم ، « بمعنى الوسم » : عَرَفَه يَعْرِفُه عِرْفةً وعِرْفاناً ومَعْرِفةً ، بمعنى : يَعْلَمهُ ، عَرَّفه الأمر : أعْلَمه إيَّاه ، وعَرَّفه بيته : أعْلَمه بمكانه ، وعَرَّفه به : وَسَمه [١] .

وذكر ابن فارس لكلمة « عرف » أصلين صحيحين ، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً بعضه ببعض ، والآخر على السكون والطمأنينة ؛ لأنّ من عرف شيئاً سكن إليه ، ومن أنكره توحش منه [٢] .

فالتعريف من معانيه الإعلام وما اكتسب منه ، وهو السكون ، والتعليم وهو التعيين بأداة أو علامة ، ليُعرف بها الشيء ويعيّن ، يقال : عَرَّفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها [٣] .

ومما ورد على هذا المعنى ، من مادة : عرف ، قولهم : رجل عَرُوف وعَرُوفة أى عارف يَعْرِف الأمور ، ولا يُنكِر أحداً رآه مرة [٤] .

ومنها أيضاً قولهم : تَعَارفَ القوم ، أى : عرف بعضهم بعضاً ، وقولهم : عَرَّفَ فلان الضالَّة ، أى : ذكرها ، وطلب من يَعْرِفها . والمعارف الوجوه ؛ لأن الإنسان يُعْرف بوجهه ومَعَارفُ الأرض أوجهها ، لأنَّها تُعرف بها ، ويقال للعارِف بسياسة القوم ، عَرِيف [٥] .

والتعريف يطلق ويراد به التطييب ، يقال : عَرَّفه ، بمعنى : طيّبه وزيّنه ، وطعام مُعرَّف ، أي : مُطيّب . فكأنّ الريح الطيبة تُعرفه وتميّزه عن غيره . ويقال لكل عالٍ مرتفع : عُرْف ، وناقة عَرْفاء ، وهى الطويلة السنام [٦] ، فسميت الأرض المرتفعة ، والسنام الطويل بالعُرف لأنّ ارتفاع كل منهما يُميّزهما ويُعرِّفهما عن غيرهما من الأراضى والأماكن والنوق .

---

(١) انظر : لسان العرب : مادة : عرف .

(٢) انظر : مجمل مقاييس اللغة : ٤/ ٢٨١ .

(٣) انظر : الكتاب : ١ / ٣٨ .

(٤) انظر : اللسان : مادة : عرف ، تاج العروس : مادة : عرف .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(٦) انظر : اللسان : مادة : عرف ، تاج العروس : مادة : عرف .

ومنها عَرَفَة أيضاً سُميت بهذا الاسم ؛ لأنّ الناس يتعارفون فيها ، وقيل سُميت بذلك لأنّ جبريل عليه السلام طاف بإبراهيم عليه السلام ، فكان يُريه المشاهد ، فيقول له : أعَرَفت ؟ فيقول إبراهيم : عَرَفت عَرَفت [1] . وقيل سُميت بذلك لأنّ آدم عليه السلام لما فارق حواء لقيها في ذلك الموضع وعرفها وعرفته ، وقيل سُمّيت بذلك لِتعرُّف العباد إلى الله تعالى بالعبادات والأدعية [2] . وجميع هذه التعليلات تعود إلى معنىً واحد .

---

(١) انظر : اللسان : مادة : عرف ، تاج العروس : مادة : عرف .

(٢) انظر : المفردات : ٣٣١ .

ثانياً : التعريف اصطلاحاً :

يُجمع النحاة على أنّ معنى التعريف فى الاصطلاح : هو «الدلالة على معيّن» ، سواء أذكر هذا التعريف بشكل مستقل تحت مُسمَّى المعرفة أو المعارف ، أو ذُكر ضمناً أثناء حديث النحاة عن المعارف وأنواعها وطرق التعيين فيها ، أو ضمن مقارنة النحاة بين المعرفة والنكرة .

ففى أثناء حديث سيبويه عن المعارف علَّل كون المعارف الخمسة معدودة من أنواع المعرفة ، فقال فى كون العلم معرفة : «وإنّما صار معرفة لأنّه اسم وقع عليه يُعرف بعينه دون سائر أمته » [١] ، وقال فى كون المضاف لمعرفة من المعارف فى مثل « أخوك » « وإنّما صار معرفة بالكاف التى أُضيف إليها ؛ لأنّ الكاف يُراد بها الشىء بعينه دون سائر أمته » [٢].

وكذلك علّل كون المعرّف بأل من المعارف فى نحو : الرجل والفرس بمثل التعليلات السابقة قال : « وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشىء بعينه دون سائر أمته » [٣] ، وكذلك ذكر هذا التعليل نفسه فى تعليل كون المبهمات وهى أسماء الإشارة والضمائر معارف ؛ لأنّها تدل على الشىء بعينه دون غيره [٤] .

ويعلِّل المبرد أيضاً كون العلم من المعارف بقوله : « فمن المعرفة الاسم الخاص ، نحو زيد ، وعمرو ، لأنك إنّما سمّيته بهذه العلامة ليُعرف بها من غيره » [٥] . وقال فى كون الضمير من المعارف : « وإنّما صار الضمير معرفة لأنّك لا تُضمره إلاّ بعدما يعرِفه السامع ، وذلك أنّك لا تقول : مررتُ به ، ولا ضربتُه ، ولا ذهبَ ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه ، وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير» [٦] .

---

(١) الكتاب : ٢/٥ . والضمير فى ((عليه)) يعود على المسمّى بذلك الاسم .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر المصدر السابق : ٢/٦

(٥) المقتضب : ٤/٢٧٦ .

(٦) المصدر السابق : ٤/٢٨٠ .

ويظهر من التعليلات السابقة تكرر عبارات « مـا دل علـى مُعيّـن » ، « ويعـرف دون غيره » التى هى معانى التعريف ، وإن لم يُذكر للمعرفة تعريف مستقل .

ويذكر ابن جنى تعريفاً مستقلاً للمعرفة يقول : « أما المعرفة فمـا خـصّ الواحـد مـن جنسه » [١] ، وعرفها الزمخشرى بقوله : « فالمعرفة ما دلّ على شيء بعينـه » [٢] ، وعرفهـا ابن الحاجب بأنّها « ما وُضع لشيء بعينه » [٣] ، وهى عند ابن يعيش : « مـا خـصّ الواحـد من الجنس فلا يتناول غيره » [٤] . وكذلك عرَّفها أبوحيَّان بقوله : « أنّها الاسـم الموضـوع على أن يخص واحداً من جنسه » [٥] ، وعند ابن عصفور هى « كل ما علّق فى أول أحوالـه على أن يخص مسمّاه » [٦] . ووصفها ابن مالك بأنها «كل ما ليس شائعاً فى جنسه » [٧] ، وعرفها ابن أبى الربيع أنّها « الاسم الذى يقتضى بوضعه الخصوص » [٨] ، وذكر ابن هشـام عنها أنّها « ما وُضع خاصاً لمُعيّن كزيد وعمرو » [٩] .

والتعريفات السابقة للنحاة وغيرها من تعريفات يلحظ فيها ما يلي :

أولاً : أنّها على اختلاف عباراتها لاتخرج عن التعريف العام للمعرفة الذى هو الدلالة على التعيين ، سواء عُبِّر عن التعيين بكلمة « ما خصَّ » أو « مـا دلَّ علـى معيَّـن » ، أو « مـا ليس شائعاً » أو « ما يخص واحداً دون غيره » أو « ما دلّ على الخصوص » .

ثانياً : أنّ تعريـف النحـاة للمعرفـة لا ينفصـل غالبـاً عـن ذكـر أقسـامها ، يقـول ابـن جنـى بعـد تـعريـف المعـرفة : « وهـى خمـسة أضـرب : الأسـماء المضـمرة والأسماء الأعـلام وأسمـاء الإشـارة ومـا تـعرف بـاللام ومـا أضيـف إلـى واحـد مـن هـذه

---

(١) اللمع : ١٥٩ .

(٢) المفصل فى علم العربية : ١٩٧ .

(٣) شرح الكافية ، للرضى : ١٢٨/٢ .

(٤) شرح المفصل : ٨٥/٥ .

(٥) ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١.

(٦) شرح الجمل : ٢/ ١٣٤ .

(٧) شرح الشافية الكافية : ٢٢٢/١ .

(٨) البسيط : ٣٠١/١ .

(٩) شرح اللمحة البدرية : ٢٣٧/١ .

المعارف » [١] ، وقال الزمخشري : « فالمعرفة ما دل على شيء بعينه ، وهى على خمسة أضرب » [٢] ، ثم ذكر هذه الأنواع .

وكذلك فعل ابن الحاجب وابن هشام وابن عصفور وابن مالك وغيرهم من النحاة الذين يقرنون تعريف المعرفة بذكر أقسامها [٣] .

بل إن بعض النحاة يكتفى بذكر أقسام المعرفة دون ذكر تعريف خاص لها ، كما فعل سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجى وأبو على الفارسى وغيرهم [٤] . وسيأتى بيان القصد من هذا الربط بين ذكر المعرفة وأقسامها المختلفة [٥] .

وكما ذكرنا من التعريفات السابقة يتحدد معنى التعريف : وهو الدلالة على معيّن ، ويكون ذلك على نمطين : إما أن يكون الاسم شائعاً فى أول أحواله وصالحاً لكل واحدٍ من الجنس فيحدد بعلامة ، فيكون خاصاً لمعين ، ومقصوراً عليه ، أو يوضع الاسم فى أول أحواله ليستعمل فى شيء بعينه ، وسيأتى بيان أنماط التعريف وطرقه وأقسامه [٦] .

وتعريفهم للمعرفة بأنّها ما دلّ على معين يخرج النكرة . لأنّ النكرة فى أصل وضعها لاتدلّ على مسمّى معين ولا تخص واحداً من الجنس دون آخر ، لذلك عُرّفت بأنّها : « ما عُلّق فى أول أحواله على الشياع فى مدلوله » [٧] ، وأنّها « الاسم الواقع على كل شيء من أمته » [٨] ، وأنّها « كل اسم شائع فى جنسه لا يخصّ واحداً دون آخر » [٩] .

والتعريف عكس التنكير ؛ لأنّ المعرفة تدل على الشيء وتعينه ، فأل الداخلة على الكتاب تدل على الشيء وهو الكتاب ، وعلى كتاب بعينه ، أما كلمة كتاب فهى تدل على

---

(١) اللمع : ١٥٩ .

(٢) المفصل : ١٩٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٢٨/١ ، شرح اللمحة البدرية : ٢٣٦/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٩/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٢٢٢/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٥/٢ ، المقتضب : ٢٧٦/٤ ، الأصول : ١٤٩/١ ، الجمل : ١٧٨ ، الإيضاح العضدي : ٢٨٩ .

(٥) انظر : ص : ٢١ من هذا المبحث .

(٦) انظر : مبحث طرق التعريف وقراتنه من هذا الفصل .

(٧) شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٤/٢ .

(٨) المقتضب : ٢٧٦/٤ .

(٩) الجمل في النحو : ١٧٨ .

شيء وهو كتاب ولكنه غير مخصوص أو معين [١] ، يقول ابن السراج فى النكرة « كل اسم عمَّ اثنين فما زاد فهو نكرة ، وإنّما سمِّى نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه اذا ذكر » [٢] .

لذلك عُدَّ العلم من المعارف نحو : زيد وعمرو وفاطمة ؛ لأنّها إذا أطلقت أريد بها شخص بعينه دون سائر أمته ، لذلك عُرِّف العلم بأنّه « ما عُلّق فى أول أحواله على مسمًّى بعينه فى جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب وإشارة » [٣] .

والمعرَّف بالألف واللام نحو الرجل والكتاب والفرس من المعارف ؛ لأنّ الكلمة بدخول الألف واللام عليها أصبحت تخص مسمًّى بعينه ؛ لأنّه إذا قيل : مررت برجل ، فالمقصود به : مررت بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسم ، ولا يقصد به رجلاً معيناً قد عرفه ، وإذا دخلت أل ، فإنما يقصد رجلاً قد عرفه المخاطب ، كما سيأتى بيانه فى أنواع « أل » [٤] . لذلك قيل فى المعرَّف بأل : « هو كل ما يكون بهما معرفة » [٥] .

وأسماء الإشارة معارف لأنه بالإشارة يتعيَّن شيء ما ، سواء أكان إنساناً أو حيواناً أو جماداً ، لذلك عُرِّف اسم الإشارة بأنّه « ما علق فى أول أحواله على مسمًّى بعينه فى حال الإشارة إليه » [٦] .

والضمائر معارف ، لأنّه لا يقول شخص : « أنا » إلاّ ويقصد معيناً ، وهو نفسه ، ولا يقول : أنت إلاّ ويريد من يخاطبه ، وهو معيَّن ، ولا يقول هو : إلاّ ويريد غائباً معيناً يعود عليه هذا الضمير ، فعرِّف الضمير لهذا بأنّه : « ما عُلّق فى أوّل أحواله على شيء بعينه فى حال غيبة خاصة : كهو ، أو خطاب خاصة : كأنت ، أو تكلم خاصة : كأنا » [٧] .

وكذلك الأسماء الموصولة نحو : الذى والتى معارف ؛ لأنّها بصلاتها تدل على

---

(١) انظر : نتائج الفكر : ٢١٩ .

(٢) الأصول : ١٤٨/١ .

(٣) المقّرب : ٢٢٢/١ .

(٤) انظر : التعريف بأل من هذا الفصل ، ص : ٧٢

(٥) المقّرب : ٢٢٢/١ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق : ٢٢١/١ .

معهود معين بين المتكلم والمخاطب ، والمضاف إلى معرفة معرفة ؛ لأنه ينتقل إليه التعريف من المضاف إليه فيتعيّن ويدلّ على مسمًّى بعينه ، والمنادى المقبل عليه معرفة نحو : يا رجلُ ويا فتاةُ ، لأنَّ النداء قصدٌ وتعيينٌ لمسمًّى دون غيره ، وهذا هو جوهر التعيين ، وسيأتى تفصيل ذلك أثناء الحديث عن كل نوع من أنواع المعارف [1] .

ويحسن الآن مناقشة قضية الاشتراك فى المعارف ؛ لما لها من صلة وثيقة بحدّ التعريف . وهى كالتالى :

---

(١) انظر : مبحث : تعرف كل قسم من أقسام المعرفة ، من هذا الفصل ، ص : ٤٣ وما بعدها .

الاشتراك في المعارف :

أولاً : الاشتراك في المبهمات :

وقد يقال : إذا سلّمنا أنّ التنكير يدل على شياع الشيء وعدم تعيين الكلمة لمدلول معين ، فإنّ هذا الحد للنكرة يدخل فيه المعارف مهما بلغت درجة تعيينها ، « فأنا » تصلح لكل متكلم ، « وأنت » تصلح لكل مخاطب ، « وهو » تصلح لكل غائب ، « وهذا » تصلح لكل مشارٍ إليه من إنسان وحيوان وجماد ، ومما قيل في هذا الأمر : « ولا بُدَّ لنا من أن نسلّم بأن التنكير – بمعنى عدم دلالة الكلمة على معيّن بالذات – جزء من معنى كل كلمة مهما كانت درجتها من التعريف ، وذلك لأنّ كل كلمة تصلح لأن تطلق على أكثر من ذات واحدة ، وهذا نوعٌ من التنكير بالمعنى السابق ، وضمير المتكلم والمخاطب وأسماء الإشارة ، وهي من أعرف المعارف لا تدلّ على معين ، فكلمة « أنا » ، و « أنت » مثلاً تصلح لي ولك ولأخي وأبي وأمي ، بل وللدلالة على ملايين المتكلمين ممن يستعملونها »[1] .

وقيل أيضاً « فالضمائر أنا ، وأنت ، وهو ، تصلح بغض النظر عن تحديدها بواسطة الحضور أو المرجع لكثيرين لي ولك ولأصدقائي وأصدقائك ، فكل فرد في هذا العالم يصدق عليه « أنا » عند حديثه عن نفسه ، أو « أنت » حينما يوجّه له الخطاب شخص في حضرته أو « هو » حينما يتحدث عنه شخص آخر في غيبته »[2] .

لذلك سميت أسماء الإشارة والضمائر والموصولات بالمبهمات[3] ؛ لأنّها تقع على كل شيء من إنسان وجماد وحيوان ، فهي مشتركة في أصل الوضع لا تخص مسمًّى دون غيره ، فكيف تُسمَّى مبهمة ، وتُعدّ من المعارف ، والإبهام ينافي التعريف ؟! .

---

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب : ١١٧ .

(٢) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ، د. محمد صلاح بكر : ٤٤٢/١ .

(٣) انظر : الكتاب : ٤٢/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٩ ، شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي : ١١٧ ، تعليق الفرائد ، : ٢/ ٣٤٩ .

والجواب على الاعتراضات السابقة بما يلي :

أولاً : أنّه على الرغم من ذلك ، فليس فى المعارف معنى الشياع ، أو عدم التعيين ، فالضمائر بأنواعها لاتستعمل إلاّ لأشخاص معينين ، فلا يقول شخص « أنا » ولا يريد نفسه ، ولا يقول شخص « أنت » وهو لا يريد من يخاطبه ، فالضمائر تصلح لكل شخص ولكن بشرط تعيينه ومعرفته . قال الرضى فى شرحه عن تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنّها : ما وضع لمسمّى بعينه ، قال : « « قوله بعينه » احتراز عن النكرات ، ولا يريد به أنّ الواضع قَصدَ فى حال وضعه واحداً معيناً ، إذ لو أراد ذلك لم يدخل فى حدِّه إلاّ الأعلام إذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح لكل معيّن قَصدَه المستعمل ، فالمعنى ما وُضع ليستعمل فى واحدٍ بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الأعلام ، أو لا كما فى غيرها » [1] . وقد ارتضى الرضى عبارة أخرى عن هذا المفهوم حيث قال : « ولو قال - يعنى ابن الحاجب - ما وُضع لاستعماله فى شيءٍ بعينه لكان أصرح » [2] .

وقال الدمامينى فى تعليقه على كلام الرضى السابق :

« معنى أنَّ المعتبر فى المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإنَّ لفظة « أنا » مثلاً لا تستعمل إلاّ فى أشخاص معيّنة ، إذ لا يصح أنْ يقال : « أنا » ويُراد به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعةً لواحدٍ منها ، وإلّا لكانت فى غيره مجازاً ، لا لكل واحدٍ منها ، وإلاّ لكانت مشتركة موضوعة أوضاعاً بعدد أفراد المتكلم ، فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلّى شامل لكل الأفراد ، ويكون الغرض من وضعها له استعمالها فى أفراده المعيَّنة دونه » [3] .

لذلك قيل فى تعريفها إنّها كليَّات وضعاً جزئيات استعمالاً ، ونوع التعريف فيها

---

(١) شرح الكافية : ١٢٨/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١٤/٢ .

يسمَّى تعريفاً استعمالياً [١] ؛ لأنّها فى أصل الوضع لم تكن خاصة لمسمَّى بعينه ، وإنما الاستعمال جعلها معينة ، قيل فى هذا الأمر : « فإنَّ الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل فى معيّن خاص بحيث لا يستعمل فى غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئياً ، ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ..... وهذا معنى قولهم : إنّها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً » [٢] .

ثانياً : أنّه اشترط فى وضع المبهمات ، وهى أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة ، أن تصاحبها قرائن لاتنفكُّ عنها تفكُّ إبهامها ، فقرينة الحضور والتكلم والخطاب فى الضمائر ، وقرينة الإشارة الحسية والمعنوية ، وجملة الصلة التى تأتى بعد الاسم الموصول ، جميعها قرائن تجعل هذه المبهمات بعد شياعها ، معينة ؛ لأنه ليس كل مبهم نكرة ، يقول ابن الحاجب فى هذا الأمر : « فإنّه إنما يضمر الشىء بعد أن يُعرف ، واسم الإشارة ، وإنْ سمّى مبهماً فلا ينفكّ عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يتبيّن بها غالباً » [٣] .

---

(١) انظر : مبحث : طرق التعريف ، ص : ٣٤ .

(٢) همع الهوامع : ٧٠/١ . وانظر : حاشية الخضرى : ٥٣/١ .

(٣) أمالى ابن الحاجب : ١٤٠/٣ . وانظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٢/٢ ، و سيأتى الحديث عن القرائن فى التعريف ، انظر : ص : ٤٠ .

ثانياً : الاشتراك في الأعلام :

وقد يقال : إنَّ العلم يطلق على عدد من الأشخاص لهم الاسم نفسه ، فمثلاً : العلم « زيد » يطلق على عدة أشخاص ، فكيف تتوفر فى هذا العلم الخصوصية ، فى حين يشترك فيه عدد من الأشخاص لهم الاسم نفسه ، فيكون بذلك مشبهاً النكرة فى عدم دلالته على معين بسبب اشتراكه ! ومما قيل فى هذا الأمر : « أما العلم فإنّه يصدق على كثيرين حتى لو كان « علم شخص » فكم عدد الأشخاص الذين يسمّون بمحمد أو محمود أو أحمد أو غيرهم من الأسماء مئات ، وآلاف ، ومئآت الآلاف ، إذن فلفظة (محمد أو أحمد أو محمود) وحدها لاتكفى فى التعريف ، بل لابدّ من اعتمادها على وسيلة من وسائل أخرى لتحديد المقصود بذلك الاسم » [١] .

والجواب على الاعتراض السابق بما يلي :

أولاً : أنّ الاشتراك فى الأعلام يخالف الاشتراك فى النكرات ؛ لأنّ الاشتراك فى النكرات مشترط فى أصل الوضع ، قال ابن أبي الربيع فى البسيط : « اعلم أنّ النكرة كل اسمٍ يقتضى الاشتراك بوضعه نحو : رجل ، فإنّه لم يُوضع ليقع على واحد بعينه ، وإنّما وُضع أن يقع على كل واحدٍ ممن هو على هذه الحقيقة » [٢] .

ثم يقول محدداً الفرق بين النكرة والمعرفة فى هذا الأمر : « وقد يطرأُ على المعرفة اشتراك عارض ، ألا ترى أنّ زيداً لم يُوضع ليفصِل شخصاً من شخص وإنّما وضع لواحدٍ مُعيَّن ، ولم يُوضع ليقعَ على ذلك الشخص وكل من شابهه ، وإنّما وُضع ليقع عليه بعينه ، إلاّ أنّه قد يُسمّي آخرُ ولدَه زيداً ، ويقصد ما قصده من الاختصاص ، فيقع لذلك اشتراك » [٣] .

ثانياً : أنّ الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص ؛ لأنّ غالب الأعلام نجدها مشتركة ، كزيد وعمرو ، ولا نرى منها خاصاً إلاّ النّزر اليسير كمكة وبغداد [٤] .

---

(١) النحو الوصفى من خلال القرآن الكريم : ٤٤٣/١ ، وانظر : دراسات نقدية فى النحو العربى : ١١٩ .

(٢) البسيط فى شرح الجمل : ٣٠٠/١ .

(٣) المصدر السابق : ٣٠١/١ ، وانظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية : ٥٥٥ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٩٤/١ .

(٤) انظر شرح اللمحة البدرية فى علم اللغة العربية : ٢٣٨/١ . بتصرف .

ثالثاً : وكون الاشتراك العارض فى الأعـلام لايخرجها عـن التعريـف راجـع إلـى أنّ الاشتراك فى الأعلام اتفاقى غير مقصود بالوضع ، وإنّما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد [١] . فلم يقدح هذا الاشتراك فى تعريفها .

رابعاً : أنّ النكرات تشـترك فـى حقيقـة واحـدة ، والأعـلام تشـترك فـى اللفـظ دون الحقيقة ، فالزيدان مثلاً تدل على اشتراك كلٍ من الفردين فـى اللفـظ ، أعنـى الاسـم فقـط ، ولكن الرجلان تدل على الاشتراك فى الاسم والحقيقة [٢] .

خامساً : وقد يوصف العلم فى هذه الحالة لإزالة الاشتراك العارض وهذا ما يفهم من النصين التاليين ، قال المبرد : « فإن عَرف السامع رجلين ، أو رجالاً كل واحـد منهـم يُقـال له « زيد » فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت ، فقلت : الطويل والقصير ، لتميّز واحداً ممَّن تعرفه ، فتُعلِمه أنّه المقصود إليه فيهم » [٣] ، وقال ابن برهان «ولمّا كـان الموصـوف ربمـا كان اسماً علماً يَعرِض فيه لبس بشركة ، انبغى أن تكون صفته رافعة لذلك اللبس برفع تلك الشركة ، ورفـع الشـركة لايقـع بما يقـتضى الشركة ، لذلك صارت صـفة المعرفة معرفـة ، وصفة النكرة نكرة ، ألا ترى أنّ الغرض بالمعرفة هو رفـع الشـركة ، و أنّ صفتـه لاتوجـد إلاّ لتكميل هذا الغرض » [٤] . فوصف العلم فيما سبق بالمعرفة فـى نحـو : الطويـل والقصـير ، ووصف بالمعرفة لأنها ترفع الشركة ، ولو كان اشتراك العلم يجعله نكرة ، لوصـف بـالنكرة لا المعرفة .

سادساً : أنَّ العلم المشترك يتناول مسمّاه الذى يقع عليـه ، بوضـع ثـانٍ غـير الوضـع الأول ، فكل علم من الأعلام المشتركة له وضع خاص به ، يختلـف عـن الوضـع الأول وإن كان مشبهاً له ، يقول الرضى فى هذا المعنى : « إنْ تَناولَ - أى العلم - كمـا فـى الأعـلام المشتركة ، فإنّما يتناوله بوضع آخر ، أى : بتسـمية أخـرى لا بالتسـمية الأولـى ، كمـا إذا سُمّى شخص بزيد ، ثم يُسمّى به شخص آخر ، فإنّـه وإنْ كـان متنـاولاً بـالوضع المعيّنيـن ،

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر : ٢/٢١٧/٢١٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق : ٢/١٠٧ .

(٣) المقتضب : ٤/٢٧٦ .

(٤) شرح اللمع : ١/٢٠٢ .

لكن تناوله للمعيّن الثانى بوضع آخر غير الوضع الأول بخلاف سائر المعارف » [١] .

فإن قيل : إنّه إذا سلّمنا أنّ الاشتراك فى الأعلام مهما بلغ عدد المسمين فيها لايخرجها عن التعيين للأسباب التى ذكرت قبل قليل ، فلماذا عندما يتحدث النحاة عن تثنية الأعلام وجمعها فى نحو : الزيدان والزيدون والهندتان والهندات ، يذكرون أنّ تثنية الأعلام وجمعها تُنكِّر الأعلام ، لأنّ العلم أصبح مشتركاً شائعاً ، فالأصل فى وضعه أن يكون لمفرد ، فلذلك يوجبون جبر التعريف الفائت بالتثنية والجمع بأل ، فلماذا يكون الاشتراك فى التثنية والجمع منكراً ، ولايكون فى الاشتراك العام فى الأعلام الذى يصل الى المئات والآلاف ؟! .

والجواب على هذا الاعتراض : أنّ سبب تنكير الأعلام فى حال تثنيتها وجمعها ليس الاشتراك فقط ، وإنّما تنكرت لأنّ الأعلام العربية مصونة من النقصان والزيادة إذا كانا سبباً فى خروج العلم عن التعيين وعمّا وضع له والتثنية والجمع بخلاف ذلك ، لذلك اشترط فى العلم المثنى والمجموع جبران ما فاته من التعريف بتعريفه بأل [٢] . وسيأتى الحديث عن هذا الأمر مفصلاً [٣] .

ويمكن بعد ذلك أن نحدد نوعين للاشتراك :

أولاً : الاشتراك الوضعى : وهو اشتراك خاص بالنكرات وهو اشتراك من أصل الوضع .

ثانياً : اشتراك خاص بالمعارف ، وينقسم قسمين :

أ – الاشتراك الاتفاقى فى الأعلام : وشرطه ألاّ يكون بقصد الواضع ، و إن وقع فيكون فى اللفظ دون الحقيقة .

ب – الاشتراك الوضعى فى بقية المعارف : وهذا يكون بقصد الواضع ؛ لأنّ الضمائر ، وأسماء الإشارة والمعرّف بأل ، وضعت لكل مسمًّى معين . « وأما الاشتراك الواقع فى المضمرات وأسماء الإشارة ، وما عرّف باللام وإن كان مقصوداً للواضع ، فإنه اشتراك فى

---

(١) شرح الكافية : ١٣٢/٢ ، وانظر : أمالى بن الحاجب : ٥٣/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٤٩/١ .

(٣) انظر : الفصل الخامس : مبحث : زوال التعريف بالتثنية والجمع .

المسمى المعين فلذلك لم يَقدَح فى التعريف »[1] .

فهذا النوع من الاشتراك يتفق مع اشتراك النكرات فى أنه بقصد الواضع ، ولكن الفرق بينه وبين اشتراك النكرات : أنّ اشتراك النكرات بوضع الواضع فى كل مسمّى غير معيّن ، واشتراك المعارف بوضع الواضع فى كل مسمّى معيّن ، والفرق بين اشتراك الأعلام ، وبين اشتراك بقية المعارف ، أنّ اشتراك الأعلام عارض واشتراك بقية المعارف ليس عارضاً ولكنه مقصود .

ويجتمع الاشتراكان فى أنّهما لايخرجان مسمياتهما عن دعوى التعريف والاختصاص .

ونستطرد الآن إلى قضية وثيقة الصلة بما نحن فيه ، وهى :

الاختصاص العارض فى النكرة :

سبق تعريف النكرة بأنّها ما دلّ على الشياع ، وأنّها كل اسم شائع فى جنسه ، إلاّ أنّ النكرة قد تخرج عن المعنى الأصلى الذى وضعت له ، وهو دلالتها على الشياع وعدم التحديد لمسمًّى معين ، إلى التعيين والتخصيص ، كما خرجت المعرفة إلى الاشتراك مع أنّها وضعت لمعيّن .

ودلالة النكرة على معيّن من الأمور التى ذكر ابن مالك أنّها تجعل الوصول إلى حدّ المعرفة أمراً ليس سهلاً ، حيث قال : « من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ؛ لأنّ من الأسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظاً ، وعكسه ، وما هو فى استعمالهم على وجهين :

فالأول : نحو قولهم : كان ذلك عاماً أول ، وأوّل من أمس ، فإنّ مدلول كل واحد معيّن لاشياع فيه ، ولكنهما لم يستعملا إلاّ نكرتين »[2] .

والسؤال الآن : هل دلالة النكرة على التعيين يدخلها فى المعارف ؟! .

تدلّ النكرة على التعيين بصور مختلفة منها :

---

(١) الأشباه والنظائر : ٢١٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١١٥/١ .

أولاً : تدل النكرة على مُعيّن بأن توصف بوصف لايشاركها فيه شيء آخر ، فتخص معيناً أو شخصاً مختصاً بصفات معينة معروفة [١] ، ولكنها مع ذلك تبقى نكرة ؛ لأنَّ دلالتها على التعيين هنا عارضة وليست من أصل وضعها ، فالأصل في وضع النكرة ألاّ تدل على مُعيّن ، ويذكر الرضى الفرق بين التخصيص في النكرة و التخصيص في المعرفة فيقول : « والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ، أنّ تخصيص المعرفة وضعي ، وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى أنّك قد تخصص النكرة بوصف لايشاركها فيه شيء آخر ، مع أنّها لاتُسمّى بذلك معرفة لكونه غير وضعي ، كما تقول : رأيت اليوم رجلاً سلَّم عليك اليوم وحده قبل كل أحد ، وكذلك قولك : إنّي أعبدُ إلهاً خلق السموات والأرض ، ونحو ذلك » [٢] .

ومثال ذلك قوله تعالى : « إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكاً » [٣] فمعروف ما المقصود بالبيت هنا ، ولكنها وردت نكرة [٤] . فالنكرة فيما سبق دلَّت على معيّن ، ولكن بغير آلة التعريف ، فلم تتعرف لكونها علماً ، أو معرفة بالأضافة ، أو معرفة بأل ، وإنَّما تعرفت بوصف خصصها وميّزها عن غيرها ، يقول السهيلي في مثل هذا الأمر : « فقد تُعرَّف المخاطب الشيء بصفته كما تُعرِّفه بآلة التعريف ، فتقول لزيد مثلاً : « زرت رجلاً من صفته كذا » ، وتنعته حتى يعلم أنَّه أبوه ، فيسرى إليه التعريف ، والاسم مع ذلك نكرة » [٥] .

ثانياً : وتختص النكرة بأن توصف أو تضاف أو تدل على العموم ، فتقرب من المعرفة وتأخذ بعض أحكام المعرفة ، فيبدأ بها الكلام [٦] ، ويأتي منها الحال [٧] ، وذلك

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٣٦/٢ ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، للسخاوى : ٦٥٦/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٣٦/٢ .

(٣) آل عمران : ٩٦ .

(٤) انظر : سفر السعادة : ٦٥٦/٢ .

(٥) نتائج الفكر : ٣٧٨ .

(٦) انظر : الأصول : ٥٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩١/٧ .

(٧) انظر : شرح الكافية : ٢٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ٣٤٦/٢ . المساعد : ١٧/٢ .

مثل : « وَلَعبدٌ مُؤمنٌ خيرٌ مِنْ مُشرِكٍ » [١] و « خَمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ » [٢] و « فيها يُفرقُ كُلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً مِن عِندِنا » [٣] و « مررت برجلٍ ظريفٍ قائماً » وغيرها من المواقع التى تأخذها النكرة إذا وردت بتلك الصفات . إلاّ أنّها مع ذلك تبقى نكرة ؛ لأنّ الاختصاص فيها لايرقى إلى الاختصاص الموجود فى المعارف . يقول ابن هشام فى وقوع النكرة المختصة مبتدأ : « وأما الخاص فضربان أيضاً ، خاص بالتعريف ، وخاص مع التنكير ، فأما الاختصاص بالتعريف فهو الأصل ، ولا خفاء بأنّه لا اختصاص أمكن من التعريف ، وذلك نحو : أنا ذاهبٌ ، زيدٌ عالم ، وهذا فاضلٌ » [٤] وتوصف النكرة فى هذه الحالة بأنّها نكرة مقربة من المعرفة [٥] ، وسيأتى الحديث عنها [٦] .

ثالثاً : وتختص النكرة بأن يُسمّى بها ما لا يوجد مثله فى الوجود ، كشمس وقمر فقد وُضعا مسمّين لهذين الموجودين ، فلا شياع فيهما ، لأنّه لايوجد مُسمّى فى الكون على اسميهما غيرهما ، ومع ذلك هما نكرتان . قال ابن أبى الربيع فى الحكم على هذه النكرات : « وقد يطرأُ على النكرة اختصاص عارض ، كما طرأ على الشمس و القمر ؛ لأنّ شمساً إنّما وُضعت على كل ما كان على هذا الشكل ولكنه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها وكذلك القمر ، ولوكان شمس أو قمر قد وُضعا لهذين الموجودين باختصاص من غير نظرٍ لشياع ، لم يصح دخول الألف واللام عليهما كما لا يدخلان على الأسماء الأعلام » [٧] . ويقول ابن عصفور : « ألا ترى أنَّ الشمس واحدةٌ فى الوجود ، وكذلك القمر . وأنّك إذا قلت : شمس وقمر كانا نكرتين فدلّ ذلك على كون الشيء مُفرداً فى الوجود لا يلزم منه أن يكون اللفظ الواقع عليه معرفة » [٨] .

---

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٢) فتح البارى ، كتاب الإيمان ، باب الزكاة فى الإسلام : ١/١٠٦ .

(٣) الدخان : ٤/٥ .

(٤) شرح اللمحة البدرية : ١/٣٣٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ١/١٦٨/١٦٩ ، شرح الجمل ، لابن عصفور ١/٣٣٦ ، ارتشاف الضرب : ٢/١٢٣ .

(٦) انظر : الفصل الثانى ، مبحث : التعريف اللفظى .

(٧) البسيط فى شرح الجمل : ١/٣٠١ .

(٨) شرح الجمل : ٢/٧٤ .

فالأصل فى النكرات الشياع ، ولكن إذا وجدت كلمات نكرات ، ولم يكن فى الوجود مسمى غيرها ، فهى نكرة ، اعتباراً لأصل الوضع ، ولجريان أحكام النكرات عليها ، فشمس وقمر ، مع أنّه لايوجد غيرهما فى الوجود ، ولكن إذا أريد تعريفهما أدخل عليهما الألف واللام . يقول ابن هشام « لا يشترط فى النكرة كثرة المعانى فى الوجود ، بل العبرة : الصلاحية ، بدليل أنّ شمساً اسم للكوكب النهارى ، وقمراً اسم للكوكب الليلى المعروف نكرتان مع أنّه لا ثانى لكلٍ منهما فى الوجود » [١] .

وكل من كلمة شمس وقمر من شأنها أنْ تصدق على أفراد متعددة ، وإنّما لم يحدث ذلك لعدم وجود أفراد يصدُق عليهم هذا المسمَّى ، ولو وجدت لصدق على كل واحد منها ، وقد كان عندما اكتشفت شُموس وأقمار كثيرة فى الكون ، ولذلك تُعرّف النكرة أو تُحدّ بأنّها : عبارة عمَّا شاع فى جنسٍ موجودٍ أو مقدّرٍ [٢] . و شُرِح هذا التعريف بما يلى : « مثال ما شاع فى جنس موجود قولك : « رجل » فإنّه موضوع للإنسان الذكر البالغ ، فكل واحد من أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدّر ، قولك : « شمس » و « بدر » و « قمر » فإنّ شمساً موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل ، وهذا المعنى من حقه أنْ يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث أنّه لم يوجد إلاّ فرد واحد ، ولو أنّه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحدٍ منها » [٣] وقد وردت « شمس » و « قمر » مجموعة فى قولهم :

حَمى الحديدُ عليهم فَكأنّه لمعانُ برقٍ أو شعاعُ شموسِ . [٤]

وقولهم : * وجُوههم كَأنّها أَقْمارُ * [٥]

فإنّ العرب إنّما نسبت إليها التعدد باعتبار الأيام والليالى ، وإنْ كانت حقيقتهما واحدة ، فيقولون : شمس هذا اليوم أحرُّ من شمس أمس ، وقمر هذه اللّيلة أكثرُ نوراً من

---

(١) شرح اللمحة البدرية : ٢٣٧/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية : ٢٢٢/١ ، شرح التصريح : ٩١/١ ، حاشية الخضرى : ٥٣/١ .

(٣) عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ٨٢/١ .

(٤) اللمحة البدرية : ٢٣٨/١ ، شرح التصريح : ٩١/١ .

(٥) المصدران السابقان .

قمر أول ذلك الشهر [١] .

ونصل مما سبق أنّ التعريف تعيينٌ ، ولكن ليس مطلق التعيين ، إذ أنّ من النكرات ما يدل على معين ، ومع ذلك هو نكرة ، فالتعيين فى التعريف مشروط بطرق التعريف وصوره المعروفة ، فإذا قلنا : إنّ كلاً من الشمس والقمر معرفة ، فإنّهما لم يتعرّفا لأنّه لايوجد مسمّى غيرهما بهذا اللفظ – فإنّ هذا وحده ليس كافياً – وإنّما تعرفا مع دلالتهما على مُعيّن بدخول الألف واللام عليهما .

رابعاً : ومن النكرات الدالة على معيّن ، ولم يُحكم بتعريفها ، لأنّ تعيينها كان مجرداً من طرق التعريف وصوره المعروفة ولجريان أحكام النكرات عليه ، بعض ظروف الزمان نحو : غدٌ ، وعام أوّل ، وأوّل من أمس .

فأما غدٌ ، فالمقصود به اليوم الذى يلى اليوم الذى نحن فيه ، فهو دالٌ على معيّن ، ولم يحكم بتعريفه كما حكم بتعريف أمس الذى هو اسم لليوم الذى يكون قبل اليوم الذى نحن فيه ، وعُلِّل تنكيره بما يلى :

أولاً : أنّ أمس قد حضر وشوهد ، فحصلت معرفته بمشاهدته وليس كذلك غدٌ ، فأقاموا المشاهدة فى أمس مقام التعريف ، ولم يمكن ذلك فى غد فبقى نكرة [٢] .

ثانياً : أنّ غداً تقبل دخول أل عليها ، وهذا علامة من علامات التنكير ، وذلك ورد فى نحو : * اليوم عاجِله ويعذلُ فى الغدِ * [٣]

وورد بدونها فى نحو : * إنْ كانَ تفريق الأحبّةِ فى غَدِ * [٤]

وأمّا « عام أوّل » فى نحو : رأيته عام أوّل ، فمعناه : أوّل من عامنا ، ولكنّه مع ذلك لفظ شائع نكرة ، سائغ لكل عام قبل عامنا ، ولكن إذا استخدمته العرب قصدت به العام المتصل بعامنا ، فأتت باللفظ الذى يقتضى العموم والشياع ، وهى تريد عاماً مُعيّناً [٥] .

---

(١) المصدران السابقان .

(٢) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٧/١ .

(٣) اللسان : مادة : غدا .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : الكتاب : ٢٩٤/٣ ، البسيط : ٤٨٦/١ ، التذييل : ٢٩٠/١ .

ومما يدل على تنكيره أنّه يقبل الإضافة فى نحو : « آتيته عـام الأوّل » [١] والإضافة من علامات التنكير . وتدخل عليه أل فى نحو : مضى عام الأول بما فيه ، والعام الأول [٢] . وقبول أل من علامات التنكير أيضاً . وسيأتى الحديث عن هذه المسائل فى حينها [٣] .

ومما سبق من المسائل يمكن أن نصل إلى نتائج منها :

أولاً : أنّ التعيين ، ليس مطلق التعريف ، بل مشترط مع الدلالة عليه وجود طريقة من طرق التعريف المعهودة .

ثانياً : أنّ ما دلّ على التعيين من النكرات فدلالته عارضة لايعتد بها ، بدليل جريان أحكام النكرات عليها ، ولو كانت معارف لم تقبل علامات التنكير . ولعل مما سبق ذكره من المسائل المختلفة ونتائجها يكون فيها الرد على اعتراض ابن مالك السابق . وهو اعتراضه الأول [٤] .

التعريف المؤول بالتنكير :

ومن الكلام ما يأتى على صورة المعرفة ، إلاّ أنّه لا تعيين معه وهو عكس السابق وذلك لتوغله فى الإبهام ، فلا يُعدّ معرفة ؛ لأنّ التعيين مشروط فى التعريف ، فليس كل ما جاء على صورة المعرفة يكون معرفة ، ودالاً على معيّن ، كما أنّه ليس كل ما كان دالاً على معيّن معرفة .

ومثال ذلك الألفاظ المتوغلة فى الإبهام « كغير وشبة ومثل وسوى » فمع إضافة هذه الكلمات إلى المعارف ، إلاّ أنّها نكرات إذ لاتعيين معها ، تقول : « مررت برجلٍ غيرِك » فغيرك هنا نكرة لأنّها تدل على شائع فى كل ما عدا المخاطب [٥] هذا إذا أُريد بها مطلق المغايرة والمماثلة لا كما لهما من كل وجه .

وذكر الرضى فى شرحه للكافية سبب تنكير هذه الكلمات قائلاً : « واعلم أنّ بعض

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٩٤ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٣٢/٣ .

(٣) انظر : الفصل الرابع : مبحث : منع الصرف .

(٤) انظر : ص : ١٤ من هذا المبحث .

(٥) انظر : المقتضب : ٢٨٩/٤ .

الأسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يَتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافةً حقيقيةً ، نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما » [١] ثم يقول : « والنكرة والمعرفة بمعانيهما فكل شيءٍ خَلصَ لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة » [٢] وقال ابن يعيش : « فهذه نكرات و إنْ كُنّ مضافاتٍ إلى معرفة ، وإنّما نكرهُنّ معانيهنّ » [٣] فالملاحظ أنّ تنكير هذه الكلمات راجع لمعناها ، « و إنّما نكرهنّ معانيهنّ » « والمعرفة والنكرة بمعانيهما » فهذه الكلمات نكرة وإن أُضيفت إلى معرفة ، لأنّها لم تدل على معين ، والتعريف هو الدلالة على معين . ومن أدلة تنكيرها ، أنْ تأتى صفة للنكرة ، نحو : مررت برجلٍ غيرِك ، وأن توصف هى بنكرة ، نحو : مررت بمثلِك عاقلٍ ، وتدخل عليها رُبّ ، وتدخل عليها « مِنْ » المختصة بالنكرات نحو : مافى الدنيا من مثلِك . وغيرهامن الأدلة كما سيأتى الحديث عنها [٤] .

ومن الكلمات ما يأتى على صورة المعرفة ، إلّا أنّه لا يُحكم بتعريف ما جاء منها معرفة وذلك لوقوعها فى سياق يقتضى التنكير ، وذلك نحو وقوع المعرفة حالاً أو تمييزاً أو اسماً للا النافية للجنس أو مجروراً لرب ، وغيرها من المواقع التى تقتضى التنكير ، فيحكم بتنكير هذه الكلمات لأنّه كما ذُكر ليس كل ما جاء على صورة المعرفة دالاً على معيّن ، قال ابن مالك فى وقوع المعرفة حالاً : « وقد يجىء الحالُ معرفةً بالألف واللام ، أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوّله بنكرة » [٥] .

ويقول سيبويه فى العلم الواقع بعد لا التى لنفى الجنس : « وتقول قضية ولا أبا حسنٍ ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا نكرة ، وإنّما أراد عليّاً رضى الله عنه ؟ فقال : لأنّه لايجوز لك أن تُعمل لا فى معرفة ، وإنّما تُعملها فى النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكرة ، حَسُن لك أن تُعمل لا » [٦] .

---

(١) ٢٧٥/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح المفصل : ١٢٥/٢ .

(٤) انظر : البسيط : ١٠٤٥/٢/١٠٤٦ ، المقتصد : ٨٧٤/٨٧٥/٢ ، شرح التصريح : ٢٧/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٢٦/٢ .

(٦) الكتاب : ٢٩٧/٢ .

ويقول الرضى أيضاً فى وقوع العلم اسماً للا التى لنفى الجنس : « واعلم أنّه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة » [١] .

ويؤول النحاة ما سبق من وقوع المعرفة موقع النكرة بالنكرة ، وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة ؛ لأنّ المواقع التى تنزلت فيها المعرفة فى منازل النكرة ، تتناسب مع النكرة ومعانيها ولا تتناسب مع المعرفة التى تدلّ على التعيين كما سيأتى بيانه [٢] . ولم تتنزل المعرفة فى هذه المواقع إلّا بعد أنْ فقدت القدرة على التعيين .

ولعلنا نصل مما سبق إلى أنّ تحديد مصطلح التعريف أو المعرفة يتوقف على عدة أسس يجب مراعاتها فى الكلمة التى سيحكم بتعريفها ، وهى الدلالة على التعيين ، و أن تكون الدلالة على التعيين فيها على صورة من صور التعريف المعروفة ، وأن لا تكون فى سياق يحكم بتنكير هذه الكلمة ، وإنْ كانت فى صورة المعرفة ؛ لأنّ من الكلمات ما هو على صورة المعرفة ، ولا تعيين معه ، فلا يحكم بتعريفها ، وأنّ منها ما يدلّ على معيّن ، ولم يكن على صورة من صور التعريف ، فيحكم بتنكيرها أيضاً ، وأنّ منها ما يكون على صورة المعرفة ، ويقع فى سياق يقتضى التنكير ، ويحكم بتنكيرها أيضاً . والله أعلم .

* * *

(١) شرح الكافية : ٢٥٩/١ .

(٢) انظر : الفصل الثالث : التعريف المؤول بالتنكير .

المبحث الثاني

أقســـــام التعريـــف

أقسام المعرفة :

ذكر بعض النحاة أن المعارف سبعة هي : الضمائر ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والمعرّف بالألف واللام ، وما أُضيف إلى واحد منها ، والمعرف بالنداء [١] . أما سيبويه والمبرد وغيرهم فيجعلون أقسام المعرفة خمسة وهي : العلم ، والمعرف بالألف واللام ، والضمائر ، والأسماء المبهمة ، وما أُضيف إلى واحد منها [٢] . إلاّ أنّ المقصود بالأسماء المبهمة شيئان هما : أسماء الإشارة ، والموصولات [٣] ، فتكون المعارف بهذا التقسيم ستة . ومنهم من يجعلها على هذا التقسيم فيذكر أنّ المعارف ستة ، بتفصيل الأسماء المبهمة إلى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، دون ذكر النوع السابع وهو المعرف بالنداء [٤] . إلا أنّ من لم يذكر المعرّف بالنداء ضمن أقسام التعريف ، يتحدث عنه في بابه على أنّه من المعارف ، وعن إفادته للتعريف ، فسيبويه مثلاً لم يذكره في التقسيمات ولكن في بابه قال : « وذلك أنّه إذا قال « يا رجلُ ويا فاسقُ ، فمعناه : يا أيّها الفاسقُ ويا أيّها الرجلُ » وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو : هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنّك قصدت قصد شيءٍ بعينه » [٥] . واتّبع كل من المبرد وابن السراج والزجاجي الطريقة نفسها [٦] .

وممن أسقط المنادى من أقسام المعرفة ، ابن مالك في الألفية [٧] ، فقد ذكر أن

---

(١) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢١ ، شرح الكافية الشافية : ٢٢٢/١ ، شرح الكافية : ١٢٨/٢ ، أوضح المسالك : ٨٣/١ ، شرح التصريح : ٩٤/١ ، حاشية يس العليمي على التصريح : ٩٤/١ ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٧/٢ ، همع الهوامع :٥٥/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٥/٢ ، المقتضب : ٢٧٦/٤ ، الأصول في النحو : ١٤٩/١ ، الجمل للزجاجي : ١٧٨ ، الإيضاح العضدي : ٢٨٩ ، ارتشاف الضرب : ٤١٠/١ ، البسيط في شرح الجمل : ٣٠١/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٥/٢ .

(٣) انظر : المفصل في علم العربية : ١٩٧ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ .

(٤) انظر : ألفية ابن مالك : ٧ ، شرح اللمحة البدرية ، لابن هشام : ٢٣٩/١ ، حاشية الصبان ، ١١٧/١ ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ١٢٩ ، توضيح المقاصد ، للمرادي : ١٢٦/١ .

(٥) الكتاب : ١٩٧/٢ .

(٦) انظر : المقتضب : ٢٠٥/٤ /٢٠٦ ، الأصول : ٣٣١/١ ، الجمل : ١٥١.

(٧) ص : ٧ .

الأقسام فيها ستة ، إلاّ أنّه ذكر المنادى ضمن أقسامها فى التسهيل [١] وفى شرح الكافية الشافية [٢] . وعلّل المرادى لعدم ذكر المنادى ضمن أقسام التعريف بما يلى [٣] :

أولاً : أنّ المعرَّف بالنداء مختلف فى سبب تعريفه ، فهناك رأى يرى أنّه معرّف بأل مقدرة ، ونابت يا منابها ، وذلك لأنّ معنى : « يا رجلُ » : يا أيّها الرجل ، وأنّ أصلها : « يا أيّها الرجلُ » [٤] ، وقيل إنّ تعرفه لوقوعه موقع أسماء الخطاب [٥] ، يقول الرضى : « ومن لم يعدّه من النحويين من المعارف ، فلكونه فرع المضمرات ؛ لأنّ تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب » [٦] ، وقيل أيضاً : « ولا يقال الحصر باطل لخروج المنادى المقصود وألفاظ التوكيد غير المضافة منه ، وهى معارف بالاتفاق ؛ لأنّا نقول : المنادى محمول على المضمر ، ولذلك بُنى وفتح لام الجر معه فى الاستغاثة » [٧] . وقيل أيضاً إنّ تعرفه بالإقبال عليه والقصد [٨] ، وهذا هو الرأى الراجح فى الآراء السابقة كما سيأتى الحديث عنها [٩] .

ثانياً : ذكر المرادى أيضاً أنّ كلام ابن مالك غير مشعرٍ للحصر فى قوله :

وغيره معرفة كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى [١٠]

فالكاف فى قوله « كهم » مشعرة بعدم الحصر ؛ لأنّها تفيد التشبيه . إلاّ أنّه كما ذكر قبل قليل أنّه عدّه من المعارف ، فقد ذكر فى شرحه للتسهيل سبب تعريفه ، والخلاف فى تعريفه ، وذكر أنّ تعريفه بالقصد والمواجهة والإشارة إليه [١١] .

---

(١) ١١٦/١ .

(٢) ٢٢٢/١ .

(٣) انظر : توضيح المقاصد : ١٢٦/١ ، وانظر : حاشية الصبان : ١١٧/١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٩/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ .

(٥) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٤٦ ، شرح الكافية للرضى : ١٣١/٢ ، المقتصد فى شرح الإيضاح : ٧٦٨/٢ .

(٦) شرح الكافية : ١٣١/٢ .

(٧) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٣١/١ .

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦/١ ، حاشية الصبان : ١٠٥/٣ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٩) انظر : المبحث الثالث من هذا الفصل : فى تعريف النداء .

(١٠) ألفية ابن مالك : ٧ .

(١١) انظر : شرح التسهيل : ١/ ١١٦ .

وأضاف ابن السراج وابن كيسان نوعاً آخر للمعارف ، وهو : « مَنْ ، وما » الاستفهاميتين واستدلا على تعريفهما بتعريف جوابهما فى نحو : من عندك ؟ فيقال : زيد ، وما دعاك ؟ فيقال : لقاؤك ، والجواب يطابق السؤال [١] .

ورأى ابن السراج فيهما يُفهم من قوله : « ومَنْ وما يكونان معرفة ونكرة ؛ لأنّ الجواب فيهما يكون بالمعرفة والنكرة » [٢] ، وذكر ابن السراج أيضاً فى موضع آخر فى الأصول أنّه سأل أبا عثمان عن « ما » و « من » فى الاستفهام والجزاء أمعرفة أم نكرة ؟ فقال : يجوز أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة [٣] .

وذكر الزّجاج أنّ « متى » معرفة . قال فيها : « وهى سؤال عن زمان تقع على كل أسماء الزمان ، وهى معرفة ، وجوابها أنّك تقول : « متى القتال ؟ فيقول اليوم ، ويوم السبت وغداً ، وما أشبه ذلك » [٤] .

فلعلّه بتقدير جوابها معرفة ، يرى كونها من المعارف . كما علّل ابن كيسان وابن السراج ذلك فى من وما .

وأضاف ابن الحاجب « لمن وما » الاستفهاميتين ، كم وكذا وكيت وذيت وأيّان ومتى وأين وكيف ، وذكر أنّه اختلف فى تعريفهما ، فقيل إنّها معرفة لأنّ معناها معنى المعرفة ، فالمعنى فى « ما » : الخياطة أم الكتابة صناعتك ، وفى أين : أفى السوق أم الدار قعودك ، وفى متى : أيوم الجمعة أم يوم السبت سفرك ، وفى كيف حالك : أعلى العافية أم المرض . وقيل نكرة ؛ لأنّ المعنى فى من أبوك ؟ أى رجل ، ومعنى ما صناعتك : أى فعل ، ومعنى أين كنت : أى مكان ، ومعنى متى : أى زمان ، ومعنى كم : كثير ، وكيف : أى حال [٥] .

---

(١) انظر : الأصول : ١/ ١٥٨ ، شرح الأشمونى : ١/ ١١٧ ، ارتشاف الضرب : ١/ ٤٦٠ ، توضيح المقاصد : ١/ ١٢٥ ، شرح التصريح : ١/ ٩٤ .

(٢) الأصول : ١/ ١٥٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق : ٢/ ١٩٦ .

(٤) ما ينصرف وما لاينصرف : ٨٧ .

(٥) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٤/ ١٢٢ .

ورجح ابن الحاجب كونها فى من وما وأين ومتى مما فى المعنى سؤال عن المعرفة معرفة ، وكم الاستفهامية والخبرية وكيف وذيت نكرة [١] .

وعلّل ترجيحه لكون من ، وما ، وأين ، ومتى ، مما كان سؤالاً عن المعرفة معرفة ، أنّ الإبهام الذى فيهما لامن حيث كونهما نكرة ، وإنّما نشأ من قبل الاستفهام الذى فيها ، فإنّ قولهم : أزيد أبوك ، أم عمرو ، أم خالد ، إذا تطرق الإبهام إلى هذه المسمّيات على المتكلم من الاستفهام ، لايوجب كون زيد وعمرو وخالد وأبوك نكرات ، وكذلك هذه الأسماء [٢] .

ولعلّ ترجيحه لكون كيف وكم نكرات ، لأن الجواب عنهما لايكون إلاّ نكرة ، فإذا قيل : كيف زيد ؟ فيقال : صالحٌ أو فاسد ، ولا يقال : الصالح والفاسد ؛ لأنّهما سؤال عن الحال ، والحال نكرة ، وكذلك كم فجوابها لا يكون إلاّ نكرة ، فإذا قيل : كم مالك ؟ فالجواب : مائة أو ألف ، ونحو ذلك [٣] .

ويظهر من الآراء السابقة أنّ ابن السراج وابن كيسان والزجاج وابن الحاجب لم يذكروا نوع التعريف الذى تنتمى إليه هذه الأسماء فى حال الحكم بتعريفها .

والصحيح أنّ جميع ما ذُكر نكرات ، وذلك تعليله فيما يلى :

فأمّا « ما ومن » فقد علّل الجمهور لتنكيرهما بما يلى :

أولاً : أنّ تعريف جوابهما غير لازم ، إذ يصح أن يقال فى السؤال نحو : من عندك ؟ رجلٌ من بنى فلان ، وفى سؤال : ما دعاك ؟ أمر مهم [٤] .

ثانياً : أنّ « مَنْ وما » قائمتان مقام : أى إنسان ، وأى شىء ، فوجب تنكير ما قام مقامهما [٥] .

وذهب ابن مالك إلى أنّ التمسك بهذا الرأى أقوى من التمسك بتعريف الجواب ؛

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : المصدر السابق : ٣/١٠٠ .

(٣) انظر : الأصول ١/٣١٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤/١٠٥ ، شرح السيرافى : ١١٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/١٠٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : لابن مالك : ١/١١٩ ، حاشية يس العليمى : ١/٩٤ ، تعليق الفرائد : ٢/١٥/١٦ ، حاشية الصبان : ١/١١٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

لأنّ تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ، ألزم من تطابق الجواب والسؤال [١] .

ويقول ابن السراج فى تنكيرهما : « ومن الدليل على أنهنّ نكرات ، أنك تسأل بمن سؤالاً شائعاً ، ولو كنت تعرف ما تسأل عنه لم يكن للسؤال عنه وجه » [٢] . ويبدو من رأى ابن السراج هنا أنّه يرى أنّها نكرات خلاف رأيه الأول فى تعريفها . والله أعلم .

ويقال فى تعرف كم وكذا وكَيْت وذَيْت وأيّان ومتى وأين وكيف ما قيل فى تَعرُّف « ما ومن » ، أنّ أدوات الاستفهام وضعت لما يجهل من العاقل وغير العاقل ولما يُجهل من الزمان والمكان والكيفية والكمية وغيرها ، فمعنى من : أى إنسان ، ومعنى ما : أى شىء ، ومعنى كيف : أى حال ، ومتى : أى زمان ، وأين : أى مكان ، وكم : أى عدد وغيرها ، فهذه المعانى نكرات ، يجب تنكير ما قام مقامها وهى هذه الأدوات ؛ لأنها قائمة مقام نكرة ، وإن كان الجواب عنها بمعرفة .

ثالثاً : أنّ أسماء الاستفهام « من ، وما ، وكم ، وأين ، ومتى ، وأيان » وغيرها توصف دائماً بأنّها مبهمة [٣] ، لأنّها تقع سؤالاً عن أى إنسان ، وأى شىء ، وأى مكان ، وأى زمان ، وأى عدد ، وأى كمية ، قيل فى كم مثلاً أنّها : « اسم لعدد مبهم مفتقر إلى مميّز لا يحذف إلاّ بدليل » [٤] و « كم مشابهة للحرف وضعاً وإبهاماً » [٥] و لذلك عُلّل بناء هذه الأسماء لإبهامها وشبهها بالحرف فمنعت الإعراب ، والإبهام لايتفق مع التعريف .

فإن قيل : إنّ أسماء الإشارة والضمائر والموصولات توصف بأنها مبهمة كذلك ، فقيل فى هذا والذى : « لمّا كثُرت فى كلامهم وكانت مبهمة تقع على كل شىء تركوا إعرابها » [٦] . ولهذا السبب أيضاً عُلّل فيها البناء كما علل فى أسماء الاستفهام ، فقيل فى بناء المضمر أنّه « بُنى لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً » [٧] وذلك لأنه لا تتم دلالته

---

(١) انظر : شرح التسهيل ١١٩/١ .

(٢) الأصول : ١٩٧/١٩٦/٢ .

(٣) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٨٧ ، شرح التسهيل : ٤١٨/٢ ، الأشباه والنظائر : ٢٧٢/٢ /٢٦٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٤١٨/٢ .

(٥) المصدر السابق : ٤٢٢/٢ .

(٦) ما ينصرف وما لاينصرف : ٧٩ .

(٧) شرح التسهيل : ١٦٦/١ ، تعليق الفرائد : ١٢٦/٢ .

على مسمَّاه إلاّ بقرينة أو ضميمة من مشاهدة وحضور وعودٍ على مذكور ، وقيل فى اسم الإشارة إنّما بُنى لتضمنه معناه : أى الإشارة أو لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً [١] . ولأنّها واقعة على كل شىء من إنسان وحيوان وجماد [٢] . وكذلك الأسماء الموصولة عُلّل بناؤها لأنها مفتقرة دائماً إلى صلاتٍ توضّحها فهى مبهمة لشبهها بالحرف [٣] . فالمبهمات وهى أسماء الإشارة والموصولات والضمائر مشبهة لأسماء الاستفهام فى إبهامها ، فلماذا عُدّت من المعارف ، ولم تعدّ أسماء الاستفهام منها ؟ ! .

ويُرد على هذا الاعتراض بأنّها وإن كانت مبهمة وتقع على كل شىء إلاّ أنّها ملازمة لقرائنها التى تفكُّ إبهامها من أصل الوضع ، فالمضمر وإنْ سُمِّى مبهماً فإنّما يُضمر بعد أن يُعرف ، و يصاحبه الحضور والتكلم والخطاب ، والمشاهدة كما فى أنا وأنت وهو وغيرها ، وكذلك أسماء الإشارة مبهمة ولكنها مصاحبة دائماً لقرينة الإشارة الحسية والمعنوية ، ووجود ما يُشار إليه غالباً [٤] ، وكذلك الأسماء الموصولة فإنّها لا تفارق صلاتها غالباً ، وصلاتها تفكُّ إبهامها ، كما سيأتى الحديث عنها وعن قرائن التعريف [٥] ، بخلاف الأسماء السابقة فإنَّ إبهامها قد لاينفصل عنها .

فيمكننا أن نقول الآن : إنّ الإبهام لايتنافى مع التعريف إذا كان بصحبة القرائن [٦] .

أما أسماء الشرط فللسيرافى كلام فيها يُوحى بالحكم بتعريفها حيث يقول : « إنّ الأسماء التى يُجازى بها ويُستفهم بها لاشىء منها إلاّ ويجوز أن يكون معرفة ونكرة ، ويكون جوابه معرفة ونكرة ، والمجازاة به على تقدير حرف الجزاء فيه » [٧] وفى سؤال السراج لأبى عثمان عن ما ومن قال : « وسألت أبا عثمان عن « ما » ، و « مَنْ » فى الاستفهام والجزاء ، أمعرفة هما أم نكرة ؟ فقال : يجوز أن يكونا معرفة ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٢٥٢/١ .

(٢) انظر : شرح السيرافى : ١١٧ .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٠٥/١ ، المقرب : ٢٨٩/١ .

(٤) انظر : أمالى ابن الحاجب : ١٤٠/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٢/٢ ، ٢١٦/١ .

(٥) انظر : المبحث الثالث من هذا الفصل : فى تعرف الموصول .

(٦) انظر : ألفية ابن معطٍ : ٦٨٣/١ .

(٧) شرح السيرافى : ١١٥ .

وأن يكونا نكرة » [١] . والصحيح أنّها نكرات مثل أسماء الاستفهام وذلك تعليله فيما يلى :

أولاً : أنّ معنى قولهم : متى تأتنى أُكرمك ، أى : فى أى وقت تأتنى أكرمك ، ومعنى : « مَنْ يَعملْ سُوءاً يُجز بِه » [٢] أى : أى فاعلٍ للسوء يُجز به ، ومعنى « أينَما تكُونوا يُدرككُّم الموتُ » [٣] أى : فى أى مكانٍ تكونوا يدركم الموت ، ومعنى : « وما تَفْعلوا مِنْ خَيرٍ يَعلَمْهُ اللهُ » [٤] أى : أى شىء تعملوا من خيرٍ يعلمه الله ، وكذلك بقية أسماء الشرط ، فلا يقصد بها مُسمًّى مخصوص مُعيَّن تقع عليه ، وإنّما هى مبهمة عامة تقع على كل فرد من أفراد الجنس الواقعة عليه ، يقول ابن يعيش فى « مَنْ » الشرطية : « اعلم أنّ « من » لفظها واحد مذكر ، ومعناها معنى الجنس لإبهامها ، وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث » [٥] .

وعُدَّت أسماء الشرط من الألفاظ الدالة على العموم لما تُقدمه من قضايا عامة شاملة لما يدخل تحتها من العقلاء أو الأشياء أو الأحداث والظروف ، قيل فيها :

« وفائدة وضعها الإيجاز والاختصار لما فيها من العموم لذوى العلم والأمكنة والأزمنة وغيرها » [٦] .

ثانياً : ومما يدل على كونها نكرات ، أنّ « الّذى » وهو الاسم الموصول ، إذا تنزل منزلة الشرط فى مثل قوله تعالى : « والّذى جاءَ بالصّدقِ وَصَدَّقَ بِهِ أولئِكَ هُم المُتَّقون » [٧] وفى نحو : « الذينَ كَفَرُوا وصَدُّوا عَنْ سَبيلِ اللهِ أَضلَّ أعْمالَهُم » [٨] ونحو : « الّذين يُنفِقون أمْوالَهم باللَّيلِ والنَّهارِ سِراً وعَلانِيةً فلهُم أجْرُهم عِندَ رَبِّهم » [٩] فالذى والذين فى الآيات

---

(١) الأصول : ١٩٦/٢ .

(٢) النساء : ١٢٣ .

(٣) النساء : ٧٨ .

(٤) البقرة : ١٩٧ .

(٥) شرح المفصل : ١٤/١٣/٤ .

(٦) شرح ألفية ابن معطى : ٣٢١/١ .

(٧) الزمر : ٣٣ .

(٨) محمد : ١ .

(٩) البقرة : ٢٧٤ .

السابقة مقصود بها الجنس ، لا مسمًّى مُعيّن كما كانت اسماً موصولاً ، وهذا شرط فيها ، أى دلالتها على الجنس لا على معين لكى تتنزل منزلة أسماء الشرط ، يقول ابن الحاجب :

« وشرط الذى المشبهة بالشرط أن لا تكون فى قوم مخصوصين » [١] فيخرج الاسم الموصول بذلك عن الدلالة على معيَّن أو مخصوص حتى يتناسب مع معنى الشرط وهو الإبهام . وقيل أيضاً : « لأنّ الموصول لو كان مخصوصاً ، نحو : زيد الذى يأتينى له درهم ، أو النكرة غير عامة نحو : رجلٌ كريمٌ يأتينى له درهم ، لم يصح دخول الفاء لبعده عن شبه الشرط » [٢] وقيل : « شبههما بالشرط إنّما هو من جهة الإبهام » [٣] وقيل : « وأمّا اشتراط معنى العموم فيهما - أى الموصول ، والنكرة الموصوفة - فلأنَّ به يحصل شبههما ؛ لأنّ الشرط مبهم ، فإذا كان فيهما معنى الإبهام حصلت المناسبة » [٤] .

ثالثاً : أنّ الذى الموصول حين يتنزل منزلة الجزاء ، اشترط فيه ألاّ يُنعت ولا يُؤكد ، وتعليل ذلك أنّه مجهول ، فلا يقال : الذى يقوم الظريف فأخوك ؛ لأنَّ الوصف والتوكيد يعيّنان [٥] ، يقول ابن السراج فى هذا الشرط : « أما النعت والتوكيد فهو عندى كما قالوا إذا جعلت الذى فى معنى الجزاء ؛ لأنّه لم يثبت شيئاً منفصلاً من أمّة فيصفه وإذا قلت : الذى يأتينى فله درهم على معنى الجزاء ، فقد أردت « كل مَنْ يأتينى » فلا معنى للصفة هنا » [٦] .

وما قيل فى الاسم الموصول الذى يتنزل منزلة الشرط ، يقال فى أسماء الشرط نفسها .

ألفاظ التوكيد أجمع وأخواتها ، وسحر :

وأضاف قومٌ نوعاً آخر لأقسام التعريف ، وهذا النوع هو ألفاظ التوكيد : أجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمَع ، وذكروا أنّها صيغ مرتجلة لتأكيد المعارف [٧] . ويرى اصحاب

---

(١) أمالى ابن الحاجب : ١٦/٣ .

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ : ٧١٣/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : الأصول : ٢/ ٣٥٦ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٣١٨/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٤٣/١ ، الأشباه والنظائر : ٤٨/٢ .

هذا الرأى أن تعرف هذه الكلمات بلا أداة تعريف ، إذ التعريف يكون إما بجوهر اللفظ ، أو بأمر خارج عنه ، وهو وجود علامة يقترن بها الاسم فيعرف بها ، وألفاظ التأكيد هذه ليست مقترنة بأل ، ولا مضافة ، وليست من المبهمات ، وإنما هى معارف بوضعها ، بدون قرائن أو علامات التعريف المعهودة ، وليست من الأعلام ، إذ لا يصح إطلاقها على الأشخاص ، فهى وضعت تأكيداً للمعارف [١] .

وذهب الأعلم فى النكت إلى أن « سحر » معرفة بالوضع ، أى : بذاتها بدون قرينة تعريف . قال فيها : « والذى منعه التصرف ، وقصره على الظرف خاصة ، أنّه عُرّف من غير وجه التعريف ، لأن وجوه التعريف خمسة : الإضمار ، والإشارة ، والعلم ، والألف واللام ، والإضافة إلى هذه الأربعة ، وإنما صار سحر معرفة بوضعك إيَّاه هذا الموضع ، كما صار أجمع وأجمعون وجميع معارف بوضعك إياها فى هذا الموضع » [٢] .

وتسميتهم للتعريف فيها بالتعريف الوضعى [٣] ، أو تعريف بالوضع [٤] ، المقصود به أنها موضوعة فى أول وضعها اللغوى لتكون معرفة ، أى لم يكن لها أصل فى التنكير ثم تعرفت ، وإنما تعريفها كالتعريف فى الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والعلم المرتجل ، إذ هى من أول وضعها معارف [٥] . وهو ليس كالوضع فى الأعلام من كل وجه ، لأنَّ تعريف العلم يسمَّى أيضاً تعريفاً وضعياً ، والقصد به أن تعريفه كان بلا أداة زيدت على لفظه بل تعرّف بجوهر لفظه ، يقول ابن جنى فى تعرف العلم : « ألا ترى أن بكراً وزيداً ونحوهما من الأعلام إنما تعرف بوضعه لا بلام التعريف فيه » [٦] .

والكلام السابق فى ألفاظ التوكيد يخرجها عن العلمية ، لأنه قيل فيها إنها ليست

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) ٣١٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ٤٣/١ .

(٤) انظر : النكت : ٣١٨/١ .

(٥) انظر : ص : ٣٤ ، من هذا المبحث .

(٦) الخصائص : ٨١/٣ .

كالأعلام إذ لا يصح إطلاقها على الأشخاص [١] ، و إن أشبهتها فى كون التعريف فيها بلا أداة زيدت على اللفظ [٢] ، وسحر فى كلام الأعلم لايقصد وضعها علماً ، لأنّه ذكر أن وجوه التعريف خمسة وذكر منها التعريف بالعلمية [٣] ، وذكر أنّ سحر لا يكون تعريفه بإحدى هذه الطرق ، وإنّما كان تعريفه بوضعٍ خاصٍ ، فيكون التعريف فيها وفى ألفاظ التوكيد خاصاً مستقلاً لا يدخل تحت الأقسام المعروفة .

والمتتبع لمنهج النحاة فى دراستهم للتعريف يلحظ فيه أنّهم يميلون إلى إرجاع كل كلمة دالة على معيّن إلى طرق التعريف المعهودة أو المتفق عليها ، بدل أن تفرد بنوع خاص مستقل بها ، إذا وُجد لها مدخل للطرق السابقة كمنع الصرف الذى يدخل فى العلمية ، ومعنى الإضافة الذى يدخل فى تعريف الإضافة ، والبناء الذى يقدر فيه تضمن معنى حرف التعريف كما فُعل بأمس وسحر ، على الرأى القائل ببنائها ؛ لأنّه كما قيل سابقاً إن النحاة لايكتفون بذكر أنّ الكلمة تدلّ على معين فقط ؛ بل يلتزمون ببيان الطريقة التى دلّت على التعيين فيها .

وقد ذُكر أنّ التزامهم بذكر طريقة التعيين فى كل كلمة يُفسِّر لماذا وجدت بعض الكلمات دالة على مُعيّن ولكنها بقيت نكرات نحو : غد ، وشمس وقمر وغيرها [٤] ؛ لأنّه لاعلامة ظاهرة أو مقدرة يمكن تقدير التعريف معها .

فيقدر التعريف فى ألفاظ التوكيد إمّا على معنى الإضافة إلى الضمير ؛ لأنّ معنى : قبضتُ المالَ أجْمعَ : قبضت المالَ كُلَّه ، فتعريفها يكون بالإضافة ، أو تعريفها يكون على العلمية الجنسية لأنّها علقت على معنى الإحاطة لما تتبعه ، كباب أسامة ونحوه من أعلام الأجناس [٥] . لوجود منع الصرف الذى ساعد على تقديرها [٦] .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر : ٤٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٤٣/١ .

(٣) انظر : النكت : ٣١٨/١ .

(٤) انظر : مبحث الاختصاص العارض فى النكرة .

(٥) انظر : البسيط فى شرح الجمل : ٣٧٦/٣٧٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٦١١/٢ ، توضيح المقاصد : ١٦٨/٣ ، همع الهوامع : ١٢٤/٢ .

(٦) انظر : الفصل الرابع ، مبحث : منع الصرف .

وأما التعريف فى سحر ، فيكون إمّا بالعلمية الجنسية ، لوجود منع الصرف ، مع تقدير العدل والتعريف [١] ، أو يكون تعريفها على نيّة الإضافة ، أو على نيّة أل ، إذا قدرت مُعربة مصروفة [٢] ، أو يكون تعريفها بتضمّن معنى أل ، إذا قُدّرت مبنيّة [٣] ، وسيأتى الحديث عنها [٤] .

وكذلك قدَّر النحاة التعريف فى أسماء الأفعال والأصوات ، فقد ذكروا أنّ تركَ التنوين فيها علامة تعريف ، والتنوين فيها علامة تنكير ، فما كان منوناً فهو نكرة ، وما كان بغير تنوين فهو معرفة ، فصهٍ « منوناً » معناه : سكوتاً ، وصه : بدون تنوين معناه السكوت [٥] .

ويُرجع النحاة التعريف فيها إمَّا إلى العلمية الجنسية ، أو العلمية الشخصية [٦] ، أو يقدّر التعريف فيها بأل العهديَّة ، أو أل الجنسية [٧] ، وسيأتى الحديث عنها [٨] .

والأسماء المتوغلة فى الإبهام نحو : غير وشبه ومثل وسوى ما شابههم ، لا تقبل التعريف ، وإن كانت مضافة إلى معرفة نحو : غيرك وشبهك وسواك ؛ لأنّها متوغلة فى الإبهام بحيث لا تتعرف بالإضافة [٩] ، إلاَّ فى حالات معينة يحكم بتعريفها كما سيأتى الحديث عنها [١٠] .

والأسماء الملازمة للنفى لاحظّ لها فى التعريف ، فهى ملازمة للتنكير ، ولا تقبل التعريف ، نحو : أحد وعريب وديَّار وغيرها [١١] .

والفعل والحرف لا حظَّ لهما فى التعريف ؛ لأنّ التعريف من خواص الأسماء لا

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٨٣/٣ ، المقتضب : ٣٥٦/٤ ، التذييل والتكميل : ٢٨٥/١ . همع الهوامع : ٢٨/١ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٣٧٥ ، التذييل والتكميل : ٢٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٢/ ٢٢٧ .

(٣) انظر : التخمير : لصدر الأفاضل الخوارزمى : ١٨٢/١ ، التذييل والتكميل : ٢٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ .

(٤) انظر : الفصل الرابع ، مبحث : منع الصرف .

(٥) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٠/٢٩/٩ ، ارتشاف الضرب : ٢١٥/٢١٤/٣ ، شرح التصريح : ٢٠١/٢٠٠/٢ .

(٦) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل ، لابن الحاجب : ٧٠/٤ ، حاشية الصبان : ٣٨/١ .

(٧) انظر : شرح الكافية : ٦٩/٢ ، شرح التصريح : ٣٢/١ ، حاشية الصبان : ١٥٧/٣ .

(٨) انظر : الفصل الرابع ، مبحث : انعدام التنوين .

(٩) انظر : شرح الكافية : ٢٧٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٥/٢ .

(١٠) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها .

(١١) انظر : شرح الكافية : ٢/ ٤٦ ، شرح التصريح : ٩٣/١ .

الحروف ، فالحرف لا مدلول له فى نفسه ، ولكن مدلوله فى غيره [١] ، ولأنّ الاسم يعيِّن ما يقع عليه ، فيصح الحكم عليه ، والفعل و الحرف لا يحكم عليهما ، فلم يحتاجا إلى التعريف [٢] .

يقول ابن جنى فى تنكير الفعل : « قال أصحابنا : « اعلم أنّ حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً ، والمفاد هو الفعل لا الفاعل . ولذلك لو أخبر بما لا شكّ فيه لعجب منه وهُزىء من قوله .

فلما كان كذلك لم يجز تعريف ما وَضْعه على التنكير ، ألا تراه يجرى وصفاً على النكرة وذلك نحو : مررت برجل يقرأ ، فهذا كقولك : قارىءٍ ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة » [٣] . أما حكم الجملة فسيأتى الحديث عنه فى تعرف الأسماء الموصولة [٤] .

فإن قيل : ما الأساس الذي جعل الاختيار قائماً على الأقسام السابقة للتعريف دون غيرها من الأدوات ؟

يمكن أن يُقال : إنّ الدلالة على التعيين باطراد هى الأساس الذى قام عليه هذا الاختيار ، فالدلالة على التعيين تخرج النكرات ؛ لأنّها لا تدل على معين ، و « باطراد » تخرج ما دل منها أى النكرات على معين لأن دلالتها عليه ليست مطردة .

ويمكن أن يقال أيضاً إنّ وقوع هذه المعارف فى المواضع التى يتطلب فيها التعيين فى الكلام يعتبر أساساً آخر فى الحكم عليها بالدلالة على معيّن ، فاطرّاد وقوع المعارف السابقة مبتدأ وصاحب حال ومخصوصة بالمدح والذم وغيرها من المواقع التى يشترط فيها التعيين ، يدل على كونها معارف ، وإن اشتركت مع النكرة فى هذه المواضع إلاّ أنّ المعرفة أشدّ استبداداً بهذه المواضع من النكرة [٥] . وسيأتى الحديث عنها [٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية : ١٥/١٣/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٢٠٢/١ ، همع الهوامع : ٥/١ .

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٢٠٢/١ .

(٣) الخصائص : ٢٣٣/٣ . والبحث فى تنكير الفعل ، والأسماء الملازمة للنفى ، أقرب للتنكير منه إلى التعريف . والله أعلم .

(٤) انظر : المبحث الرابع من هذا الفصل ، ص : ٦٢ .

(٥) انظر : نتائج الفكر : ٧٦ .

(٦) انظر : الفصل الثالث ، المبحث الأول .

المبحث الثالث

طرق التعريف وقرائنه

طرق التعريف وقرائنه :

سبق ذِكْر أقسام وطرق التعريف أنّها سبعة يدل كل منها على التعريف بطريقته الخاصة ، ويولى النحاة هذه الأقسام اهتماماً بتقسيمها إلى مجموعات مختلفة يضم كل تقسيم مجموعة من المعارف تشترك فى صفات معينة تجعلها تنضم لمجموعة واحدة ، ويدور مجمل هذه الصفات فى طريقة دلالة كل نوع على التعيين أهو بقرينة أم بنفسه ، أهو مشترك من أصل الوضع أم أنّه خاص بمسمّى معيّن ، وغيرها من الاعتبارات والصفات التى يأتى ذكرها فيما يلى ، ومن أهم هذه التقسيمات :-

أولاً : التعريف بالوضع : ويقصد بهذا النوع التعريف فى المعرفة التى وضعت أو وُجدت منذ بداية وضعها اللغوى لتدلَّ على معيَّن ، وهى أنواع ، الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والعلم المرتجل ؛ لأنّ كلاً منها لم يكن له أصل فى النكرات ، ثم تعرّف ، وإنّما هى من أصل وضعها وضعت لتدلَّ على التعريف ، لذلك عرّف ابن مالك الضمير بأنّه : « الموضوع لتعيين مُسمَّاه مُشعراً بتكلمٍ أو خطابٍ أو غيبتٍ » [1] وقال فى كلمة « الموضوع » أنّها تخرج المنادى والمضاف وذى الأداة ؛ لأنّها ليست من أصل الوضع معارف [2] .

وعرَّف ابن الحاجب اسم الإشارة أنّه : « ما وُضع لمشارٍ إليه » [3] وقال الرضى فى تعرف الاسم الموصول : « إنّ تعريف الاسم الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته » [4] .

والعلم المرتجل يدخل أيضاً ضمن هذا القسم ؛ لأنّه يختلف عن العلم المنقول الذى له أصل فى النكرات نُقل منها ، وصار علماً ، أمّا العلم المرتجل فإنّما صار علماً بالوضع الأول كالمبهمات لا بالنقل [5] .

---

(١) شرح التسهيل : ١٢٠/١ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) شرح الكافية : ٢٩/٢ .

(٤) المصدر السابق : ٣٦/٢ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٣٧/١ .

ويدخل ضمن هذا القسم التعريف فى ألفاظ التوكيد ، وسحر كما ذكر الأعلم فى النكت [١] ، وقد مرّ الحديث عنها .

إلاّ أنّه من الملاحظات أنّ كلمة « وضع » و « موضوع » و « الوضعى » تتردد كثيراً فى حديث النحاة عن طرق التعريف وأنواعه فى نصوص مختلفة ويقصد بها غير المعنى السابق لكلمة « وَضْع » الذى ذُكر ما القصد منه . ومن هذه النصوص :

١ - « إنَّ « هؤلاء » وُضعت لغير معيَّن ، ولم تستعمل إلاّ لمعين ، فتعريفها استعمالي لاوضعى » [٢] .

٢ - « إنّ تخصيص المعرفة وضعى ، وهو المراد بالتعريف عندهم ، وليس المراد به مطلق التخصيص » [٣] .

٣ - « لأنَّ مدلول العلم ذات مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل » [٤] .

٤ - « إنّ تعيين العلم لمسمَّاه لا يحتاج إلى قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع » [٥] .

٥ - « وسُمّى هذا النوع من المعارف مُبهماً ؛ لأنّه فى أصل الوضع لم يختص بمعنىً معيّن » [٦] .

٦ - « فإنّ العلم يُعيّن مُسمَّاه بمجرد الوضع أو بالغلبة ، لا بقرينة » [٧] .

٧ - « إنّ بكراً وزيداً ونحوهما من الأعلام إنّما تعرفه بوضعه لا بلام التعريف فيه » [٨] .

---

(١) ٣١٨/١ .

(٢) شرح الفريد ، للإسفراينى : ١٣٧ .

(٣) شرح الكافية : ٤٣/١ .

(٤) المصدر السابق : ٣١٢/١ .

(٥) أوضح المسالك : ١٢٣/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٨٣/١ .

(٧) توضيح المقاصد : ١٦٨/١ .

(٨) الخصائص : ٢٤٠/٣ .

٨ - « إنّ التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية » [١] .

٩ - « العلم ما وُضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد » [٢] .

وغيرها من النصوص المختلفة .

ويتضح من هذه النصوص وغيرها أنّ كلمة « وضع » ومشتقاتها ، تطلق ويُراد بها غير ما ذكر من معنى الوضع السابق ، وهو الوضع اللغوى ، ومن هذه المعانى والمدلولات :

أولاً : وضْع أطلق ويقصد به التعريف الخاص فى الأعلام من حيث إنه يقع على مسمّاه دون أن يشترك معه آخر فى الوضع أو التسمية ، أى : دون النظر إلى الاشتراك الذى يقع فيها بعد الوضع ، إنّما هى من أصل وضعها لمسمًّى خاص يقول الاسفرانينى :

« فالتعريف الوضعى الجوهرى ليس إلاّ للعلم » [٣] وهذا وضع يخص العلم من بقية المعارف ، فلا يدخل فيه المبهمات والمعرف بأل والمعرف بالإضافة والمعرف بالنداء ؛ لأنّها مشتركة من أصل وضعها وليس لها خصوصية إلاّ بالاستعمال ، فالاشتراك فيها ملازم لأصل الوضع كما مر [٤] .

لذلك عَرَّف ابن مالك العلم بأنّه « المخصوص مطلقاً غلبة أو تعليقاً مسمّى غير مقدر الشياع » [٥] وعلّق على قوله : « مطلقاً » بقوله : « وقولنا « مطلقاً » مخرج للمضمرات ، فإنّ كل واحد منها مخصوص باعتبار ، وغير مخصوص باعتبار ، وذلك أن لفظ « أنا » وضع ليخص به المتكلم نفسه ، ولكل متكلم منه نصيب ، حين يقصد نفسه ، فهو مقصود باعتبار كونه لا يتناول غير الناطقين به ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه » [٦] .

وبحديث ابن مالك السابق يظهر الفرق فى التعريف بين العلم وبقية المعارف فالعلم مخصوص لمسمًّى عند وضعه لا اشتراك فيه نحو مسمًّى به : زيد ، بخلاف بقية المعارف .

---

(١) الأشباه و النظائر : ٤٧/٢ .

(٢) شرح الكافية : ١٣٢/١٣١/٢ ، أمالى ابن الحاجب : ٥٣/٣ .

(٣) شرح الفريد : ١٣٧ .

(٤) انظر : الاشتراك فى المعارف ، ص : ٨ .

(٥) شرح التسهيل : ١٧٠/١ .

(٦) المصدر السابق .

وترادف كلمة الوضع فى الأعلام على هذا المعنى كلمة « عُلّق » عندما يقال : « الأعلام المعلّقة على المعانى دون الأعيان » [١] و « تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان » [٢] وعُرِّف العلم أنّه « ما عُلّق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه » [٣] .

ويقابل هذا النوع من التعريف فى الأعلام التعريف الاستعمالى وهو مسمًّى يطلق على نوع التعريف فى بقية المعارف ، قيل فيها : « إنَّ هؤلاء وضعت لغير معيّن ، ولم تستعمل إلاّ لمعيّن ، فتعريفها استعمالى لا وضعى ، فالتعريف الوضعى الجوهرى ليس إلاّ للعلم » [٤] .

فإن قيل : إنّ العلم يحدث فيه اشتراك كما يحدث للمعارف الأخرى ، فالعلم زيد ومحمد وأحمد وغيرها لا تخص مسمًّى دون آخر ، بل هى مشتركة فلماذا جعل للعلم تقسيماً خاصاً منفصلاً عن بقية المعارف وهو مشترك معها فى الاشتراك ؟! ويرد على هذا الاعتراض بما يلى :

إن الشركة التى تقع فى الأعلام تقع بالعرض لا بأصل الوضع بخلاف بقية المعارف ، فإنَّ الاشتراك فيها بأصل وضعها ، وقد مضى الحديث عن الاشتراك فى الأعلام [٥] .

ثانياً : وضع يطلق ويراد به الوضع فى المعارف كلها ، إذ أنَّها موضوعة فى اللغة للدلالة على التعيين ، كما أن النكرة موضوعة للدلالة على الشياع ، فهذا النوع من التقسيم فى المعارف لا يخص معرفة دون معرفة ، إنّما يدخل فيه المعارف كلها ، يقول الدمامينى : « وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه ، وغاية الأمر أن تعيين المعنى ، تارة يكون بجوهر اللفظ ، وتارة يكون بأمرٍ خارجٍ عنه كما مر ، وذلك لا ينافى كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه » [٦] .

---

(١) الخصائص : ١٩٧/٢ .

(٢) المصدر السابق : ١٩٩/٢/٢٠٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٣٤/١ .

(٤) شرح الفريد : ١٣٧ ، وانظر : همع الهوامع : ٧٠/١ .

(٥) انظر : الاشتراك فى الأعلام من هذا الفصل ، ص : ٨ .

(٦) تعليق الفرائد : ١٧/٢ .

وعلى هذا التقسيم عرفت المعرفة بأنّها « ما وُضع لاستعماله فى شىءٍ بعينه » [١] وبأنّها « الاسم الموضوع على أن يخُصَّ واحداً من جنسه » [٢] .

ويقابل هذا التقسيم فى المعارف ، النكرة ؛ لأنّ النكرة موضوعة فى أصل الكلام للدلالة على الشياع ، لذلك عُرّفت بأنّها : « ما وُضعت لشىءٍ لا بعينه » [٣] وأنّها « ما عُلّق فى أوّل أحواله على الشياع فى مدلوله » [٤] .

ثالثاً : وضع يُطلق ويراد به التعريف الخاص فى الأعلام أيضاً ، ولكن من حيث دلالتها على التعيين دون زيادة على لفظها ، بل بجوهر لفظها وذاته دون مصاحبة القرائن الموجودة فى المعارف الأخرى ، لذلك عُرِّف العلم بأنّه : « المخصوص مطلقاً » [٥] أو « هو الدال على مُعيّن مطلقاً » [٦] وقيل فى معنى « مطلقاً » : « ومطلقاً خاصة للعلم ، يميز عن سائر المعارف ، فإنّ كل معرفة – ما خلا العلم – دلالته على التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه ، وتلك القرينة إمّا لفظية ، كالألف واللام ، والصلة ، وإمّا معنوية ، كالحضور والغيبة » [٧] .

وهذا النوع من التعريف يُسمَّى تعريفاً بالوضع ، أو وضعياً ، يقول ابن جنى : « ألا ترى أنّ بكراً وزيداً ونحوهما من الأعلام إنّما تعرفه بوضعه ، لا بلام التعريف فيه ، كلام الرجل والمرأة ، وما أشبه ذلك » [٨] . ويقول فى نحو الحارث والعلاء والفضل ونحو ذلك : « إنّما تعرفت بالوضع دون اللام » [٩] . ويُسمَّى هذا النوع من التعريف فى الأعلام بالتعريف المعنوى [١٠] .

---

(١) شرح الكافية : ١٢٨/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ .

(٣) شرح الكافية : ١٤٥/٢ .

(٤) شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٤/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ١٧٠/١ .

(٦) شرح الألفية ، لابن الناظم : ٧٢ .

(٧) المصدر السابق . وانظر : توضيح المقاصد : ١٦٨/١ ، شرح التصريح : ١١٤/١١٣/١ .

(٨) الخصائص : ٨١/٣ . وانظر : سر الصناعة : ٣٦٠/١ ، ٤٦٦/٢ .

(٩) سر الصناعة : ٤٥٨/٢ .

(١٠) انظر : الخصائص : ٢٤٠/٣ ، نتائج الفكر : ٢١٥ .

قيل فى هذه التسمية : « وإنما كانت المعارف خمساً ، لأنّ المعرف إما أن يكون لفظياً ، أو معنوياً » [١] . وقيل فى المعنوى : « والمعنوى إن لم يحتج إلى غيره فهو كالعلم » [٢] .

ومن هذا النوع من أنواع الوضع ننتقل إلى النوع الثانى من أقسام التعريف ومسمياته وهو « التعريف بالأداة ، وقد كان القسم الأول هو : « التعريف بالوضع » [٣] .

ثانياً : التعريف بالأداة :

النكرة هى الاسم الذى يدل على مسمّاه الشائع ، له نظائر وأشباه ويصلح كل لفظ منها أن يطلق على عدة أفراد ، فإذا أردنا لكلمة أن تدل على معين زيد على لفظها زيادة معنوية وسيأتي الحديث عنها ، أو لفظية تنضمّ إليها لتدل على مسمًّى معيّن ، وهو ما يمكن أن يُسمَّى بالقرائن اللفظية [٤] ، و هذا هو النوع الثانى من أنواع المعارف ، وهو النوع الذى يحدث بزيادة على اللفظ سواء كانت الزيادة بأل ، أو بالإضافة أو بالنداء أو بصلة الموصول ، فوجود أل فى المقترن بها تعيّن مسمّاه ، فإذا فارقته ، فارقه التعيين ، ووجود صلة الموصول فى نحو : أكرمتُ الذى زارك ، جعلت كلمة « الذى » تدلّ على معيّن ، فإذا فارقه فارقه التعيين ، وكذا : غلامى ، وغلام زيد ، وغلام هذا ، إنّما يُعيّن مسمّاه بالمضاف إليه ، فإذا فارقه فارقه التعيين .

ويُسمَّى هذا النوع عند بعضهم «بالتعريف اللفظى » للزيادة اللفظية عليه ، يقول ابن جنى فى تعريف العلم : « إذ كان تعريفها معنوياً لا لفظياً ، لأنّه لا لام تعريف فيها ، ولا إضافة » [٥] . وقيل أيضاً : « وإنما كانت المعارف خمساً ؛ لأنّ المعرّف ، إمّا أن يكون لفظياً أو معنوياً ، واللفظى إن كان فى أول المعرف فهو باللام أو فى معناه ، وإن كان فى آخره فهو المضاف » [٦] . وهناك نوع من القرائن يُسمّى قرائن

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٣١/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : ص : ٣٤ من هذا المبحث .

(٤) انظر : توضيح المقاصد : ١٦٨/١ ، شرح التصريح : ١١٤/١١٣/١ ، حاشية الصبان : ١٣٧/١ ، الإنصاف : ٣٣٨/١ .

(٥) الخصائص : ٢٤٠/٣ ، وانظر : نتائج الفكر : ٢١٥ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٣١/١ .

معنوية – كما ذكرنا قبل قليل – كقرينة الحضور والتكلم والغيبة فى الضمائر ، والتوجه والإقبال فى النداء ، وقرينة الحضور فى الإشارة [١] .

وقد تُعدّ قرينة الحضور فى أسماء الإشارة ، قرينة حسيّة [٢] ، بأن يشير المتكلم بإصبعه أو يده إلى المشار إليه ؛ لأنه القرينة التى يتعين بها مدلول اسم الإشارة لا مجرد الحضور ، وقد تشترك قرينة لفظية مع قرينة الحضور فى اسم الإشارة أو مع القرينة الحسيّة ، وهى الصفة التابعة لاسم الإشارة فى نحو : « مررت بهذا الرجل » [٣] .

وكذلك المعرف بالنداء تشترك قرينتان فيه ، هما قرينة القصد والإقبال وهى قرينة معنوية ، وقرينة لفظية ، هى وجود حرف الياء « يا » وغيره من حروف النداء فتعريفه تعريف لفظى ، وكذا ضمير الغيبة ، فوجود مفسر قبله فى الكلام ، يعد قرينة لفظية . ومعنى كونه تعريفاً لفظياً ، أنّ سبب تعريفه أداة أو كلمة اقترنت بلفظه ، فأصبح معرفة ، ولا يعنى هذا أنّه معرفة فى اللفظ فقط ، ولا يعنى أيضاً أنّ التعريف فى هذه الكلمة لا علاقة له بالمعنى ، ولكن النحاة يطلقون على هذا النوع من التعريف تعريفاً لفظياً ؛ لأنّ الكلمة اكتسبت التعريف بزيادةٍ لفظية على لفظها وأنّ تعريفها يختلف عن المعارف الأخرى التى تدل على التعريف بقرائن معنوية لا علاقة لها باللفظ .

ومجمل قرائن التعريف ذكره السيوطى فى الأشباه يقول : « والدال بقرينة زائدة إمّا أن تكون متقدمة أو متأخرة ، والمتقدمة إمّا أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة لام التعريف ، والمنفصلة إما أن تعرف بالقصد ، وهى حروف النداء أو بغيره وهى القرائن المعرفة للضمائر ، والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة الإضافة ، والمنفصلة إما أن تكون جنساً وهو صفة اسم الإشارة ، أو جملة وهى صلة الموصولات فإنّها تعرف بها » [٤] .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد : ١٦٨/١ ، شرح الأشمونى : ١٣٧/١ ، حاشية الخضرى : ٦٢/١ ، شرح الألفية ، لابن الناظم : ٧٢ ، عدة السالك : ١٢٣/١ .

(٢) انظر : حاشية الصبان : ١٣٧/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ٣١٢/١ ، الأشباه و النظائر : ٤٨/٢ .

(٤) ٤٨/٢ .

وقد قيل إنّ هذا النوع من أنواع التعريف يُسمَّى تعريفاً لفظياً لزيادة على لفظ الكلمة ، إلّا أنّ عبارة « تعريف لفظى » تطلق ويراد بها معانٍ أخرى غير هذا المعنى ، كما أنّ كلمة « وَضْع » تطلق ويُراد بها معانٍ مختلفة أيضاً ، ومن معانى التعريف اللفظى :

أولاً : تعريف لفظى يطلق ويراد به التعريف الموجود فى العلم الجنسى ، والمعرف بأل الجنسية والماهية ؛ لأنّها من جهة المعنى نكرات لعمومها فى كل واحدٍ من أفراد جنسها ، وإنّما هى معارف فى لفظها فقط ، فلا فرق بين أسد وأسامة ، وثعلب وثعالة فمعناهما واحدٌ فى التعريف والتنكير ، يقول الرضى عن هذا النوع من المعارف : « وإذا كان لنا تأنيث لفظى كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية نحو : كرسىّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظى إمَّا باللام كما ذُكر من قبل ، وإمَّا بالعلمية كما فى أسامة وثُعالة » [1] . وسيأتى الحديث عن التعريف اللفظى فى الأعلام الجنسية والمعرف بأل الجنسية مفصلاً فى الفصل الثانى .

ثانياً : « تعريف لفظى » أطلقه ابن عصفور على التعريف فى الضمير الغائب العائد على النكرة فى نحو : لقيت رجلاً فضربته ؛ لأنّ المقصود بالضمير الرجل المتقدم الذكر ، وأنّ المُلقى هو المضروب ، ولكن لا يدلّ على مسمَّى معروف بين المتحدث والمتكلم ، وإنّما خَصَّ بحديثه هذا الرجل المضروب فقط [2] . وسيأتى الحديث عن حكم هذا الضمير [3] . ويقصد بالتعريف اللفظى هنا ، أنّ لفظ المعرفة موجود وهو الضمير ، أمَّا حقيقة التعريف فغير موجودة .

وما سبق ذكره من التقسيمات السابقة وما تضمه من مجموعات مختلفة تجمعها صفات واحدة متشابهة ، لها أهمية كبيرة لأنّ النحاة يعتمدون عليها فى أثناء حديثهم عن التعريف فى مسائله المختلفة ، ومن أهم هذه المسائل :

أولاً : فى أثناء حديث النحاة عن الاشتراك فى المعارف ، يقرنون الحديث عنه باختلاف نوع التعريف فيها ، فالاشتراك فى الأعلام يختلف عن الاشتراك فى بقية المعارف

---

(١) شرح الكافية : ١٣٢/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل : ٤٠٤/١ .

(٣) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : دخول رب على المعارف .

لأنّها مشتركة فى أصل الوضع ، وقد ذُكر معنى أصل الوضع فيما سبق ، ويفرقون أيضاً بين الاشتراك فى المعارف عامة والاشتراك فى النكرات ؛ لأنّ النكرة مقصود بها الاشتراك من أصل الوضع . أما المعرفة فهى موضوعة للدلالة على الخصوص .

ثانياً : يُرجع إلى التقسيمات السابقة أيضاً فى بيان تعرف كل قسم من طرق التعريف ، أهو بقرينة أم بدون قرينة ، وكيف يُمكن الاستدلال على تعريف ما كان تعريفه بدون قرائن ، كالتعريف فى الأعلام ، ومدى ظهور قرائن أخرى تساعد على تقدير التعريف كما استُدل على التعريف فى سحر وأمس وغيرها لظهور منع الصرف والبناء وغيرها من قرائن التعريف .

ثالثاً : فى أثناء الحديث عن معرفة طريقة تعرف كل نوع من أنواع التعريف ، لابُدَّ من الحديث عن القرائن ومدى ملازمتها للكلمة المعرّفة ، كما هو الحال فى المبهمات فإنّ قرائنها لا تنفكّ عنها غالباً ، نحو : الحضور والتكلم والخطاب ووجود جملة الصلة وغيرها .

رابعاً : عند حديث النحاة عن زوال التعريف لاجتماع أداتى تعريف ، يُجوِّز بعضهم اجتماعهما إذا كان أحدهما سبب تعريفه لوجود قرينة لفظية كأل ، والإضافة ويا النداء ، مع ما كان تعريفه بدون قرينة ، أى تعريفه تعريفاً معنوياً كالأعلام ، وسيأتى الحديث عنه فى الفصل الخامس ، فى مبحث اجتماع أداتى تعريف .

المبحث الرابع

طريقة تعرف كل قسم من أقسام التعريف

أولاً : الضمائر :

عرّف ابن الحاجب الضمير بقوله : « ما وُضِع لمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ تقدم ذِكرُه لفظاً أو معنىً أو حكماً » [١] .

وعرّفه ابن مالك بقوله : « هو الموضوع لتعيين مُسمَّاه مُشعراً بتكلمِه أو خِطابِه أو غيبتِه » [٢] .

قوله « الموضوع » : مخرج المنادى والمضاف والمعرف بأل ؛ لأنّهما فى أول أحوالهما نكرات ثم دخل عليهما ما يعرفها ولكن الضمائر فى أول وضعها معارف بذواتها [٣] ، وهى كأسماء الإشارة والموصولات فهما فى أول وضعهما معارف . وقد مضى الحديث عن هذا النوع من التعريف .

وقولهما : « ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب » و « مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته » يخرج ما عداها من المعارف ، فإنّ لفظة « زيد » مثلاً وإن أُطلقت على متكلم أو مخاطب أو غائب ، إلاّ أنّه ليس موضوعاً للمتكلم ولا المخاطب ولا الغائب المتقدم الذكر ، فالأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار تقدم الذكر [٤] .

والأصل فى وضع الضمائر رفع الالتباس ، فأنا ، وأنت لا يصلحان إلاّ لمعيّنين ، وكذا ضمير الغائب نصٌّ فى أنّ المراد هو المذكور بعينه ، فى مثل : جاءنى زيدٌ وإيّاه ضربتُ ، إذ لو قال : جاءنى زيدٌ وضربتُ زيداً ، لأدّى ذلك إلى الالتباس فى شخص آخر اسمه زيد أيضاً ؛ لأنّ تكرير لفظ المذكور مكان ضمير الغائب أدّى إلى توهم أنّه غير الأول ، وكذلك لو سُمّى المتكلم والمخاطب بعينيهما ، فى مثل : زيد طالب ، وهو يريد : أنا طالب ، لأدّى ذلك إلى الالتباس فى شخص آخر غير المتحدث اسمه زيد [٥] .

---

(١) شرح الكافية : ٣/٢ .

(٢) تسهيل الفوائد : ٢٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٢٠/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ٤،٣/٢ . بتصرف .

(٥) انظر : المصدر السابق .

ويتحصل مع رفع الالتباس ، الاختصار ، فإذا تقدم فى الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره ، أومأ المتحدث إليه بأدنى لفظ ، ولم يحتج لإعادة اسمه لتقدم ذكره ، فهو اسم أضمر استغناءً عن لفظة الظاهر [١] .

يقول ابن جنى فى المعانى السابقة : « إنّ الأسماء المضمرة إنما رُغب فيها ، وفزع إليها ، طلباً للخفة بها بعد زوال الشكّ بمكانها ، وذلك أنّك لو قلت : زيد ضربت زيداً ، فجئت بعائده مظهراً مثله لكان فى ذلك إلباس واستثقال .

أمّا الإلباس فلأنّك إذا قلت : « زيد ضربت زيداً » ، لم تأمن أن يظن أنّ زيداً لثانٍ غير الأول ، وأن عائد الأول متوقع مترقب ، فإذا قلت : « زيدٌ ضربته » علم بالمضمر أن الضرب إنّما وقع بزيد المذكور لا محالة ، وزال تعلق القلب لأجله وسببه ، وإنّما كان ذلك لأنَّ المظهر يرتجل ، فلو قلت : « زيد ضربت زيداً » ، لجاز أن يتوقع تمام الكلام وأن يظنَّ أنّ الثانى غير الأول ، كما تقول : زيد ضربت عمراً ، فيتوقع أن تقول : فى داره ، أو معه ، أو لأجله ، فإذا قلت : « زيد ضربته » قطعت بالضمير سبب الإشكال ، من حيث كان المظهر يُرتجل ، والمضمر تابع غير مرتجل فى أكثر اللغة » [٢] .

أقسام الضمائر :

تنقسم الضمائر إلى ضمائر تكلّم وخطاب وغيبة [٣] .

فضمائر التكلم هى : أنا ، وتاء المتكلم ، وياء المتكلم ، ونحن ، ونا الفاعلين .

وهى معارف ؛ لأنّها تدل على المراد منها بمشاهدة مدلولها ، وحضوره وعدم صلاحيته لغيره وتميز صوته ، فإذا قال شخص : « أنا » فلا يريد بذلك إلاّ نفسه ، فلا ينصرف ذهن السامع إلى غيره ، ولا ينسب إلى واحد دون سواه [٤] .

وضمائر الخطاب : هى : أنت ، وتاء المخاطب ، وأنتما للمخاطبين والمخاطبتين ،

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) الخصائص : ١٩٣/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٥٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٦/٥ ، تعليق الفرائد ، ١٩/١٨/٢ وما بعدها ، ارتشاف الضرب : ٤٨١/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣/٢ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ ، تعليق الفرائد : ٨/٢ .

وأنتم للمخاطبين ، وأنتنّ للمخاطبات ، والياء للمفردة المخاطبة وواو الجماعة فى مثل : « اكتبوا » و ألف الاثنين فى مثل : « اكتبا » ، وهى معارف لدلالة المشاهدة عليها ، وبمواجهة مدلولها ، فالمشاهدة تفسرها ، فإذا حدّث شخص آخر قال له : حدثتك ، أو : أتيتك ، فالكاف تدل على من يحدثه المتحدِّث دون غيره من الحاضرين [1] . وغيرها .

وضمائر غيبة : وهى : هو ، والهاء المتصلة ، للمفرد المذكر ، وهى ، وها للمفردة المؤنثة ، وهما ، والألف ، للمثنى المؤنث والمذكر ، وهم وواو الجماعة للمجموع المذكر ، وهنّ ونون النسوة للمجموع المؤنث . وغيرها .

وضمير الغائب معرفة ؛ لأنه لا يضمر الاسم إلاّ وقد علم السامع على من يعود الضمير ، فلا يقال : ضربته ، ولا مررت به حتى يعرف المخاطب على من يعود المضمر ، فلا يضمر الاسم إلاّ بعد جرى ذكره ومعرفته ، فلا تفسره المشاهدة مثل الحاضر والمتكلم ، لذلك جعلوا له مفسراً يتقدمه خلفاً عما فاته من مقارنة المشاهدة .

يقول ابن مالك فى هذا المعنى : « لمَّا كان ضمير الحاضر مفسراً لمشاهدة تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه ، جعلوا تقديم مفسره خلفاً مما فاته من مقارنة المشاهدة ، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر ، كما يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعبَّر عنها بضمير حاضر » [2] .

وإنما اشترط وجود المفسر فى الضمائر التى للغيبة ، والحضور والمشاهدة فى ضمائر المتكلم والمخاطب ، لأنَّ الضمائر مبهمة صالحة لكل متكلم ومخاطب وغائب ، ولكن مشروطة فى أصل وضعها أن يكون معها قرائن تفكُّ إبهامها ، فالحضور والمشاهدة والعودة على مذكور كلها قرائن للضمائر تجعلها صالحة لمسمّى معيّن . قيل فى هذا الأمر : « فإنَّ الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره ، ولكن إذا استعمل صار جزئياً ولم يشركه أحد فيما أسند إليه ، ..... وهذا معنى قولهم : إنّها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً » [3] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١١٦/١٥٦ .

(٢) المصدر السابق : ١/١٥٦ .

(٣) همع الهوامع : ١/٧٠ .

ومفسر ضمير الغائب إمـا أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه ، وإمَّا أن يكون معرفة أو نكرة . وتقدم مفسره عليه ، هو الأصل ، ولم يرد تأخيره إلاَّ فى مسائل معدودة سيأتى ذكرها ، ومفسر ضمير الغائب المتقدم عليه ، إمَّا أن يكون مذكوراً بلفظه نحو : زيد لقيته ، وإمَّا مستغنىً عن ذكره لوضوحه من خلال دلائل وقرائن السياق ، يقول ابن مالك : « المفسِّر إمّا مصرح بلفظه كزيد لقيته ، وإما مستغنى عنه فى الحس » [١] . ثم يذكر ابن مالك المواضع التى يستغنى فيها عن ذكر المفسر ، وهى [٢] :

١ - أن يستغنى عن لفظه لحضور معناه فى الحس ، وذلك نحو قوله تعالى : « هى راودتنى عن نفسى » [٣] وقوله تعالى : « يا أبتِ استأجره » [٤] فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير فى (قال) و (هى) و (استأجره) عن ذكره لفظاً [٥] .

٢ - أن يستغنى عن لفظه لحضور معناه فى العلم ، وذلك نحو : « إنَّا أنزلناه فى ليلة القدر » [٦] ، إذ يعلم من الإنزال فى ليلة القدر التى هى فى رمضان أنَّ المنزَّل هو القرآن [٧] ، مع قوله تعالى : « شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن » [٨] .

٣ - أن يستغنى عن ذكر لفظه بذكر ما هو له جزء ، ومن ذلك قولهم : من كذب كان شراً له ، فأضمر فى كان ضمير الكذب ؛ لأنَّه جزء مدلول كَذَب . ومثله قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » [٩] « فهو » عائد إلى العدل لأنَّه جزء مدلول اعدلوا [١٠] .

٤ - ويستغنى عن ذكر صاحب الضمير لكونه كلاً وكون المذكور جزءاً ، فإنَّ الجزء يدل على الكل ، كما يدل الكل على الجزء ، ومن ذلك قوله تعالى : « الذين يكنزون

---

(١) شرح التسهيل : ١٥٧/١ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) سورة يوسف : آية : ٢٦ .

(٤) سورة القصص : آية : ٢٦ .

(٥) انظر : تعليق الفرائد : ١٠٩/٢ .

(٦) سورة القدر : آية : ١ .

(٧) انظر : تعليق الفرائد : ١١٠/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٥/٢ .

(٨) سورة البقرة : آية : ١٨٥ .

(٩) سورة المائدة : آية : ٨ .

(١٠) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٥/٢ .

الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » [١] فإنَّ الذهب والفضة بعض المكنوزات ، فاغنى ذكرهما عن ذكر الجميع [٢] .

٥ – ويستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما ، كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم ، فمن ذلك قوله تعالى : « فمن عُفى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان » [٣] فعفى يستلزم عافياً ، فأغنى ذكره عن ذكر عافياً ، والضمير فى قوله « إليه » عائد عليه [٤] . ومن ذلك قوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب » [٥] ففاعل توارت ضمير الشمس ولم تذكر ، لكن أغنى عن ذكرها ذكر العشى وأوله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة [٦] .

٦ – وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكراً واستحضاراً ، كذكر الخير وحده متلواً بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده فى قول الشاعر [٧] :

وما أدرى إذا يمَّمت أمراً أريد الخير أيهما يلينى

وغيرها من المواضع التى يستغنى فيها عن ذكر الضمير [٨] .

ويكون مفسر الضمير الغائب المتقدم معرفة ، وهو الأكثر والأغلب ، لأنّه بها يحصل التعيين والوضوح ، وحكم الضمير بحكم ما يعود عليه . أو يكون المفسر نكرة ، نحو: جاءنى رجل فأكرمته . واختلف فى حكم هذا الضمير ، أهو معرفة أم نكرة ، والجمهور على أنّه معرفة ، وذهب بعضهم إلى أنّه نكرة [٩] ؛ لأنّ مدلوله مدلول ما يعود إليه ، فإذا كان

---

(١) سورة التوبة : آية : ٣٤ .

(٢) انظر : تعليق الفرائد : ١١١/٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٧٨ .

(٤) انظر : تعليق الفرائد : ١١٣/٢ .

(٥) سورة ص : آية : ٣٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٥٩/١ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٥٩/١٥٨/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٥/٤/٢ ، تعليق الفرائد : ١١٣/١١٢/١١١/٢ .

(٩) انظر : الأشباه والنظائر : ٣١٣/١ ، حاشية الصبان : ١١٩/١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

الأول نكرة ، فالثانى نكرة أيضاً ، وسيأتى الحديث عن هذه المسألة فى بابها . مقارناً بغيره من الضمائر المشابهة له [١] .

أما تأخير مفسر الضمير عنه ، فلا يتأخَّر عنه إلاَّ فى مواضع معدودة ، لأنّها خلاف الأصل ، فضمير الغائب معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه ، فإذا ذكر ، ولم يتقدمه ما يفسره بقى مبهماً لا يعرف المراد منه حتى يأتى مفسره بعده وهذا على خلاف الأصل ، وإنما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه فى بعض المواضع قصدهم التفخيم والتعظيم فى ذلك المفسَّر ، بأن يذكر الشىء أولاً مبهماً حتى تتشوق إليه نفس السامع ، ثم يفسر ، فيكون أوقع فى النفس ، ويكون أيضاً المفسر مذكوراً مرتين ، بالإجمال مرة ، وبالتفصيل مرة أخرى [٢] .

والمواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه سبعة ، كما ذكرها ابن هشام فى المغنى وهى [٣] :

١ - أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس ، أو مرفوعاً بالأفعال المحولة إلى صيغة « فَعُل » التى يراد بها المدح والذم ، ويأتى بعده مفسراً له نكرة منصوبة على التمييز وذلك نحو : « نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً عمرو ، وساء مثلاً القوم ، وظرُف رجلاً زيدٌ » . وذهب الفراء والكسائى أن المخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل ، ولا ضمير مستتر فى الفعل .

وذكر ابن هشام أنّ هذا الرأى مردود ، ويرده : « نعم رجلاً كان زيدٌ » بدخول كان على الفاعل وبحذفه [٤] كما ورد فى قوله تعالى : « بئس للظالمين بدلاً » [٥] . والرأى الذى انتصر له ابن هشام هو رأى الجمهور ، وهو الرأى الراجح فى هذه المسألة ،

---

(١) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : دخول رب على الضمائر .

(٢) انظر : تعليق الفرائد : ١٠٦/٢ . بتصرف ، وانظر ، شرح الكافية ، للرضى : ٥/٢ .

(٣) ٤٨٩/٢/٤٩٠ ، وانظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٦٢/١/١٦٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٦/٥/٢ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ٤٨٩/٢ .

(٥) الكهف : ٥٠ .

كما سيأتى الحديث عنها [١] .

٢ – أن يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما ، نحو قول الشاعر [٢] :

جفونى ولم أجف الأخلاء إنّنى لغير جميل من خليلى مُهمل

والكوفيون يمنعون ذلك ، فقال الكسائى : يحذف الفاعل ، وقال ، الفراء : يضمر ويؤخر عن المفسر .

٣ – أن يكون مبتدأ مخبراً عنه فيفسره خبره ، نحو : « إن هى إلاَّ حياتنا الدنيا » [٣] .

٤ – ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى « قل هو الله أحد» [٤] ويفسَّر بجملة تأتى بعده ، خبرية مصرح بجزئيها ، والقصد من هذا الضمير هو التفخيم والتعظيم [٥] .

٥ – الضمير المجرور برب ، ويأتى بعده نكرة منصوبة على التمييز ، نحو قول الشاعر [٦] :

ربّه فتيةً دعوتُ إلى ما يورثُ المجدَ دائباً فأجابوا

ويلزم هذا الضمير الإفراد والتذكير ، وأجاز الكوفيون مطابقة هذا الضمير لتمييزه فى التأنيث والتثنية والجمع على غير سماع [٧] .

٦ – أن يبدل منه ظاهر مفسر له ، كقولهم : « اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم » [٨] وقول العجاج [٩] :

قد أصبحتْ بقرقرى كوانِسا فلا تلمه أنْ ينامَ البائسا

---

(١) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : دخول رب على الضمائر .

(٢) مغنى اللبيب : ٤٨٩/٢ .

(٣) سورة الأنعام : آية : ٢٩ .

(٤) سورة الإخلاص : آية : ١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ١٦٤/١٦٣/١ .

(٦) مغنى اللبيب : ٤٩١/٢ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

(٨) انظر : شرح التسهيل : ١٦٣/١ ، مغنى اللبيب : ٤٩٢/٢ .

(٩) الكتاب : ٧٥/٢ ، مغنى اللبيب : ٤٩٢/٤٥٥/٢ .

٧ – أن يكون الضمير متصلاً بالفاعل المقدم ، ومفسر بمفعول مؤخر نحو : ضـرب غلامه زيداً ، والنحاة يمنعون ذلك وقد أجازه ابن جنى ، والأخفش وأبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين [١] . وسيأتى الحديث عن هذا الضمير وما سبق من ضمائر بالتفصيل [٢] .

ومفسر ضمير الغائب المتأخر إمَّا أن يكون نكرة ، كمـا فى مجرور رب ، ومفسـر الضمير فى نعم وبئس ، أو معرفة ونكرة مثل الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول بـه والضمير المبدل منه .

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ١/١٦١/١٦٢ ، مغنى اللبيب : ٢/٤٩٢ .

(٢) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : دخول رب على المعارف .

ثانياً : أسماء الإشارة :

عرفها ابن الحاجب بقوله : « ما وضع لمشارٍ إليه » [١] وعرفها ابن مالك بأنّها : « ما وضع لمسمًّى وإشارة إليه » [٢] .

وأسماء الإشارة مبهمة ، بمعنى أنها تقع على كل شيء ، « فهذا » يُشار به إلى حيوان ، ونبات وجماد [٣] ، إلاّ أنه مشترط فى وضعه مواجهة المشار إليه ، أو ما يقوم مقامه ، فإبهامها ينفك عنها بوجود قرينة مشروطة باعتبار الوضع تتبيَّن بها غالباً [٤] .

ولهذا السبب عُلّل بناؤها وشبهها بالحرف ، يقول الرضى : « إنّما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهى إمَّا الإشارة الحسية أو الوصف نحو : هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره » [٥] ويقول ابن مالك : « بُنى اسم الإشارة لتضمّن معناها ، أو لشبه الحرف وضعاً وافتقاراً » [٦] ويقول فى شبهها الحرف افتقاراً : « وأمَّا الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسمَّاه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول » [٧] .

وقرينة الإشارة إمَّا أن تكون حسية ، كالإشارة باليد أو الإصبع ، أو أنها توصف بأسماء الأجناس مثل : مررت بهذا الرجل ، واشتريت هذا الكتاب ، ليست الصفة هنا هى المقصودة بالإشارة ، إذ لو كانت كذلك لكان الرجل ونحوه تكريراً ، وإنما هو لإزالة الإبهام عن اسم الإشارة [٨] .

وأسماء الإشارة معارف لحضور ما تقع عليه [٩] ، فالمتكلم أو المتحدث يخصص شيئاً

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ٢/٢٩ .

(٢) تسهيل الفوائد : ٣٩ . وانظر : شرح التسهيل : ١/٢٥٢ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ، للسيرافى : ١/١١٧ .

(٤) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٣/١٤٠ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/٣٠ .

(٥) شرح الكافية : ٢/٣٠ .

(٦) شرح التسهيل : ١/٢٥٠ .

(٧) المصدر السابق : ١/٢٥٢ .

(٨) انظر : أمالى ابن الحاجب ، ٣/١٤٠ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/٣٠ .

(٩) انظر : الكتاب : ٢/٧ ، المقتضب : ٤/٢٧٩ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣/١٢٦ ، البسيط فى شرح الجمل : ١/٣٠٨ .

بالإشارة إليه دون غيره ، فيتعيّن بذلك ، والإشارة تكون بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة ، فيراه المتحدث بعينه ، وسائر المعارف تخص معيناً يعرفه المخاطب بقلبه وأمَّا اسم الإشارة فيتعرف بالعين والقلب . قال سيبويه : « وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل ، أن المخبر أراد أن يقرّب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينيك ، دون سائر الأشياء وإذا قال الطويل فإنّما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك لا يريد أن يعرفكه بعينك فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ، ولا ينعت الطويل بهذا لأنّه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب » [1] .

واعترض على كون الإشارة إيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة ، بأنَّ المضمرات وجميع المظهرات داخله فى هذا الحد ؛ لأنَّ المظهرات يشار بها إلى واحد من الجنس ، إن كانت نكرة ، وإن كانت معرفة فإلى واحد بعينه ، والمضمر كذلك يشار به إلى المعود إليه ؟! . والجواب على هذا الاعتراض : أنّ المراد « بالمشار إليه » هوما أشير إليه إشارة حسية بالجوارح ، لاعقلية ، والأسماء السابقة الإشارة فيها عقلية ذهنية ، لا حسية ، فلم يحتج أن يقول : المشار إليه إشارة حسية ، لأنّ مطلق الإشارة حقيقة فى الحسية [2] . وقد يعترض على كون أسماء الإشارة معارف بما يلى :

١ – أنّه يشار بها إلى معدوم نحو: « أكلت هذا الرغيف » ، فكيف تصح الإشارة إلى معدوم ، وقد اشترط فيها حضور ما تقع عليه لتكون معرفة ! .

٢ – أنها تضاف إلى الكاف ، نحو : ذلك ، وأولئك ، وذاك وذاكما وذاكم ، والإضافة لا تكون إلاّ لما يتنكر ، فكيف تضاف ، وهى معارف من أصل وضعها لا تتنكر ؟! .

٣ – أنّها تثنّى نحو : هذان ، وهاتان ، والتثنية موضوعة لما يتنكر ، فكيف قبلت التثنية ، وهى معارف من أصل وضعها لاتقبل التنكير .

٤ – أنّها تنوّن ، فقد ورد « أولاءٍ » منوناً فيما حكاه قُطرب [3] ، وهذا التنوين هو

---

(١) الكتاب : ٧/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٠/٢ . بتصرف .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٤١/١ . تعليق الفرائد : ٣١٨/٢ .

تنوين التنكير ، كما هو فى أسماء الأفعال والأصوات التى وردت منونة نحو : صهٍ . فيكون فائدتها البعد ، حتى يصير المشار إليهم كالمنكورين [١] !

أما الاعتراض الأول وهو الإشارة بها إلى معدوم فقد رَدّ عليه ابن الحاجب بقوله : « إنّ المُشار إليه لايُشترط أن يكون موجوداً حاضراً ، بل يكفى أن يكون موجوداً ذهناً ، والدليل عليه قوله تعالى : « تِلكَ الدَّارُ الآخِرةُ » [٢] ، وهى معدومة ، ومَنْ شَرَطَ وجود المشار إليه فهو جهلٌ مَحضٌ » [٣] .

ويقول الرضى أيضاً : « فالأصل على هذا أن لايُشار بأسماء الإشارة إلاّ إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد ، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو : « تِلكَ الجَنَّةُ » ، فلتصييره كالمشاهد ، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل أحساسه ومشاهدته نحو : « ذَلِكُم اللّهُ » و « ذَلِكُما مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى » » [٤] .

وأما الاعتراض الثانى ، وهو كونها مضافة كما فى ذلك وغيرها ، فالصحيح أن الكاف المتصلة بها ، حرف ، وليست اسماً ، وإنّما جىء بهذا الحرف لتبيين أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما تبين بها لو كانت اسماً فتفتح للمخاطب ؛ وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، نحو : ذاكَ ، وذاكِ ، وذاكما ، وذاكنَّ [٥] . وسيأتى الحديث عن هذه المسألة مفصلاً [٦] .

والاعتراض الثالث ، وهو تثنيتها ، يرد عليه بما يلى : أنَّ تثنية أسماء الإشارة ليست كتثنية الأسماء العامة ، وإنما هى أسماء مصوغة على صورة المثنى ، وليست هى تثنية للواحد منها ، ولكنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة ، وكذلك ما كان مجموعاً منها [٧] ،

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى : ٣١/٢ .

(٢) سورة القصص : آية : ٨٣ .

(٣) أمالى ابن الحاجب : ٢٨/٤ .

(٤) شرح الكافية : ٣٠/٢ .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٣١٠/٣٠٩/١ ، شرح التسهيل : ٢٧٦/١ ، تعليق الفرائد : ٣٣٢/٢ .

(٦) انظر : الفصل الخامس ، إضافة أسماء الإشارة : ص : ٣٢٩ .

(٧) انظر : سر الصناعة : ٤٦٨/٤٦٧/٤ ، المقتصد : ١٩٢/١٩١/١ ، الإنصاف : ٦٧٤/٢ .

وسيأتى الحديث عنها مفصلاً [١] .

وأمَّا الاعتراض الرابع وهو تنوينها ، فقد ذكر ابن مالك أنَّ تسمية هـذا التنويـن تنويناً مجاز ؛ لأنَّه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين [٢] ، والصواب أنَّه زاد نوناً ، كمـا زيـدت النون فى « ضيفن » ، إلاَّ أنَّ ذاك اسم معرب ، فصارت النون حرف إعـراب ، وهـذا الاسـم مبنى ، فسكنت نونه ، وإلاَّ فليس هذا شيئاً من أقسام التنوين [٣] . وسيأتى الحديث عن هـذا التنوين مقارناً بالتنوين فى أسماء الأفعال والأصوات [٤] .

مراتب اسم الإشارة :

للمشار إليه ثلاث مراتب [٥] : قريبة ومتوسطة وبعيدة ، ويشار للقريب بما ليس فيـه كاف ولام نحو : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهاتان ، وغيرها من أسماء الإشارة .

ويشار للمتوسط بما فيه كاف وحدهـا ، نحـو : ذاك ، وذانـك ، وتيـك ، وتـانك ، وغيرها . ويشار للبعيد بما فيه كاف ولام نحو : ذلك ، وتلك .

وتدخـل هـاء التنبيـه علـى اسـم الإشـارة ، نحـو : هــذا ، وهــذان ، وهــؤلاء ؛ لأنّ المخاطب محتاج إلى تنبيه على الاسم الذى يشير إليه ؛ لأنّ الإشارة كما ذكـر تحتـاج إلـى قرائن توضحها ، وبهاء التنبيه يحصل نوع من الالتفات إلى المشار إليه والتنبيه له [٦] .

---

(١) انظر : الفصل الخامس ، تثنية أسماء الإشارة ، ص :

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٢٤١/١ .

(٣) انظر : تعليق الفرائد : ٣١٨/٢ .

(٤) انظر : الفصل الرابع ، مبحث : انعدام التنوين .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٣٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٦/٣ ، شرح التصريح : ١٢٨/١ .

(٦) انظر : نتائج الفكر : ٢٢٩ .

ثالثاً : الأسماء الموصولة :

عرّف ابن الحاجب الاسم الموصول بأنّه : « ما لا يتمّ جزءاً إلاّ بصلةٍ وعائدٍ » [١] ، وعرَّفه ابن مالك بأنّه : « ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خَلَفه ، وجملةٍ صريحة ، أو مؤولةٍ ، غير طلبيةٍ ولا إنشائيةٍ » [٢] . وعُرِّف أيضاً أنّه : « هو الذى لابُدَّ له فى دلالته على معناه من جملةٍ أو معناها » [٣] .

والأسماء الموصولة من المبهمات ؛ لأنّها مشتركة ، ليست خاصة لمسمًّى معيَّن ، وإنّما هى لكل معيَّن ، وإنّما اشترط معها وجود الصلة بعدها لتفكّ عنها إبهامها ، وتكون خاصة لمعين ، يقول ابن الأنبارى فى احتياجها لصلاتها : « إن قال قائل : لم سُمّى « الذى » و « التى » و « من » و « ما » و « أى » أسماء الصلات ؟ . قيل : لأنّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبينها ، لأنّها لم تُفهِم معانيها بأنفسها ، ألاترى أنّك لو ذكرتها من غير صلةٍ لم تَفْهم معناها حتى تُضمّ إلى شىء بعدها ، كقولك : « الذى أبوه منطلق » أو « الذى انطلق أبوه » [٤] .

ولسبب احتياجها لصلتها عُلِّل بناؤها أيضاً ، يقول ابن الحاجب : « وأمَّا الذى وأخواتها فمعارف موصولة مبنية لافتقارها إلى ما يُكمِّلها من صلتها جزءاً كافتقار الحرف إلى متعلقه ، فوجب بناؤها لذلك » [٥] .

ومما قيل فى إبهام الأسماء الموصولة : « وسمِّى هذا الضرب من المعارف مبهماً – أى أسماء الإشارة والأسماء الموصولة – لأنّه فى أصل الوضع لم يختصّ بمعنىً معيّن ، فإنَّ قولك « هذا » يصلح لكل مُشار إليه فى أصل الوضع ، إلاّ أنّه لمّا كان حال الاستعمال لا يُشار به إلاّ إلى مخصوص مُعيّن عُدَّ من المعارف وكذلك الموصول » [٦] .

---

(١) شرح الكافية : ٣٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٨٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٨٤/١ .

(٤) أسرار العربية : ٣٧٩ .

(٥) أمالى ابن الحاجب : ٧٢/٧١/٤ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٨٣/١ .

الاختلاف فى سبب تعرفها :

اختُلِف فى سبب تعرف الأسماء الموصولة فقيل إنّ تعرفها بالألف واللام المقترنة بها ، وقيل إنّ تعرفها بالعهد الموجود فى جملة الصلة . وتفصيل هذين الرأيين على النحو التالى :

أولاً : يرى أصحاب الرأى الأول أنّ الموصولات معارف بسبب اقترانها بالألف واللام وذلك فى نحو : الذى والتى واللذان واللتان والذين وغيرها ، وما كان غير مقترن بها نحو : من ، وما ، فهى فى معنى ما فيه أل ، وما كان مضافاً ، فهو معرفة بالإضافة وذلك نحو أىّ فى قولهم : سلّم على أيُّهم أفضلُ ، وينسب هذا الرأى للأخفش وابن عصفور [١] .

واستدل الأخفش على أن تعريفها بالإضافة فى أىّ أو بالألف واللام فى البقية ، أنّ التعريف اللفظى لم يثبت بغير هذين الشيئين ، وأنّ ما ليس فيه ألف ولام نحو « مَنْ ، ما » فهو مثل سحر إذا أردت به يوماً بعينه ، فهو معرفة بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام إلاّ أنّه معدول عنها [٢] .

ثانياً : وأما أصحاب الرأى الثانى فهم يرون أنّ الأسماء الموصولة معارف بالعهد الموجود فى الصلة ، وأنّ الألف واللام ليست هى سبب التعريف ، وإنّما هى زائدة زيادة لازمة ، وأصحاب هذا الرأى هم أبو علي الفارسى [٣] ، وابن جنى [٤] ، ويُفهم أيضاً من كلام المبرد ، إذ يقول : « واعلم أنّ الصلة موضحة للاسم ، فلذلك كانت فى هذه الأسماء المبهمة ، وماشاكلها فى المعنى ؛ ألا ترى أنّك لو قلت : جاءنى الذى ، أو مررتُ بالذى ، لم يدلّك على شيء حتى تقول : مررتُ بالذى قام ، أو مررتُ بالذى من حاله كذا وكذا ، أو بالذى أبوه منطلقٌ ، فإذا قلت هذا وما أشبه وَضعتَ اليد عليه » [٥] .

---

(١) انظر : المقرب : ٢٢٢/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٥/٢ ، شرح التصريح : ٩٤/١، ٩٥ ، همع الهوامع : ٥٥/١ ، تعليق الفرائد : ٢٠٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٥/٢ ، تعليق الفرائد : ٢٠٨/٢ ، شرح اللمحة البدرية : ٢٨٣/١ .

(٣) انظر : كتاب الشعر ، لأبى علي الفارسى : ٤١٥/٢ ، همع الهوامع : ٥٥/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٦٠/١ .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٣٥٣/١ .

(٥) المقتضب : ١٩٧/٣ .

زيادة أل والدليل على زيادتها :

وأل على هذا الرأى زائدة ، والذى يدل على زيادتها أنّه لاتخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة ، فإن جُعلت غير زائدة لم يستقم لأنّ فى ذلك مدعاة اجتماع تعريفين فى الاسم أحدهما من جهة الألف واللام ، والآخر من اتصال الصلة بها ، فإذا تعرفت بالصلة ، ثبت زيادة الألف واللام ، ومن أدلة زيادتها أيضاً :

أولاً : وجود أسماء موصولة ولكنها مُعراة من الألف واللام وهى مع ذلك معرفة ، وهى : من وما ، وأىّ ، فى نحو : سلّمتُ على مَنْ عندك ، وأكلتُ ما أطعمتنى ، وأكرمت أيُّهم أفضلُ [1] .

ثانياً : أنّ « أل » المقترنة بالأسماء الموصولة جاءت زائدة لازمة لا تنفك عنها ، ولام التعريف لا يُعرف أنها جاءت لازمة ، وجميع ما لامه للتعريف فإسقاط لامه جائز فيه ، وذلك نحو : الرجل ورجل والغلام وغلام [2] .

تعليل دخول أل على الاسم الموصول :

ويعلِّل أصحاب هذا الرأى دخول الألف واللام على الأسماء الموصولة ؛ بأنّه ضرب من إصلاح اللفظ ، وتوصلاً إلى وصف المعارف بالجمل ، وذلك أنَّ الجمل نكرات ، وأرادوا للجملة التى تلى الاسم الموصول أن تكون صفة للاسم المعرفة السابق له ، ولمّا كانت الجمل نكرات ، ولايجوز وصف المعرفة بالنكرة ، كأن نقول : « مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ » ، على أن تكون الجملة صفةً لزيد ، فلما أرادوا تعريف الجملة ؛ ليصح وصف المعرفة بها ، لم يُمكن أن يدخلوا الألف واللام على الجملة ؛ لأنَّ « أل » من خواص الأسماء ، فجاءوا « بالذى » متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل ، فأصبحت الجملة التى كانت صفة للنكرة ، صفة للمعرفة ، وصلة للذى ، فألزموا أل الاسم الموصول فى هذا الموضع ، فحصل التعريف الذى أرادوه وأمكن أن تصبح الجملة صفة للمعرفة [3] .

---

(١) انظر : كتاب الشعر : ٤١٥/٢ ، سر الصناعة : ٣٥٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤١/٣ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣٥١/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤١/٣ .

(٣) انظر : سر الصناعة : ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ ، أمالى ابن الحاجب : ٧٢/٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤١/٣ .

تعرّف ((أيّ)) :

و أما أىّ على هذا الرأى ، فهى أيضاً معرفة بالصلة ، وإن كانت مضافة ، فى مثل : « أيّهم عندك ، وأىّ القوم عندك » ؛ لأنَّ الإضافة فيها غير معرفة كما فى غلامك ؛ لأنّها فى حال الإضافة شائعة ، ولا يُراد بها واحد بعينه [١] ، فلمّا كانت كذلك كانت بمنزلة مثلك ونحوه ، مما لا يتعرّف بالإضافة إلى المعارف ؛ لقيام الإبهام والشياع فيه ، فلم يمتنع أن تعرف أىّ بالصلة وتختص بها مع كونها مضافة ، وليس فى ذلك دعوى اجتماع تعريفين فى كلمة واحدة .

ورأى آخر يرى أنّه لامانع من اجتماع تعريفين على أىّ ، وهما تعريف بالصلة وتعريف بالإضافة ؛ لأنَّ الموصولات ليس فيها ما معناه نسبى مثل « أىّ » ؛ لأنّها تكون جزءاً من جملة ما بعدها فهى مُفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ، ومُفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه ، فهى احتاجت إلى مُعرِّفين ولكن من وجهين مختلفين [٢] .

والصحيح أنّها معرفة بالصلة فقط لصحة إضافتها للنكرة ؛ إذ ليس المراد بالإضافة تعريفها [٣] ، بل المراد بالإضافة بيان الجنس الذى هى بعض منه ، وهذا حاصل بالنكرة ولكن أكثر النحاة اشترطوا إضافة أىّ إلى المعرفة ؛ لأنّها فى نظرهم تكون بمعنى الذى ، فكيف تكون بمعناه وهى مضافة إلى نكرة [٤] !؟ .

وعُلِّل اشتراط النحاة فى إضافة « أىّ » إلى المعرفة ، بأنّه نوع من إصلاح اللفظ ، لكيلا تضاف « أى » – التى أريد لها التعريف – إلى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر ؛ لأنَّ إضافة الكلمة إلى النكرة لا تُعرِّفها [٥] .

---

(١) انظر : كتاب الشعر : ٤١٧/٢ .

(٢) انظر : تعليق الفرائد : ٢٠٨/٢ ، حاشية الخضرى ، ٧٩/١ .

(٣) انظر : تعليق الفرائد : ٢٠٨/٢ .

(٤) انظر : نتائج الفكر : ٢٠٠ ، التصريح : ٤٤/٢ ، همع الهوامع : ٨٤/١ .

(٥) انظر : تعليق الفرائد : ٢٠٩/٢ .

شروط جملة الصلة :

واشترط فى جملة الصلة لكى تكون معرِّفة للاسم الموصول ، ما يلى [١] :

أولاً : أن تكون معهودة للسامع ، مثل قولنا : « أكرمتُ الذى قابلك صباحاً » إذا كان بين المتكلم والمخاطب عهد فى شخص معيّن ، ولا يصح : « غاب الذى تكلم» إذا لم يقصد المتكلم شخصاً معيناً عند السامع .

ثانياً : أن تكون جملة الصلة خبرية ، وليست إنشائية ولا طلبية ، لما ذُكر أنّه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوماً للمخاطب ، والجملة الإنشائية حصول معناها مقارن لحصول لفظها ، فلا يصح وقوعها صلة ؛ لأنّ الصلة معرِّفة ، ولا بُدَّ من تقدم الشعور بمعناها والعلم بها ، قبل حصولها ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ، فهى أحرى ألاّ يتحصل بها وضوح غيرها .

فلا يجوز أن نقول : جاء الذى اضْرِبهُ ، أو جاء الذى ليته قام ، أو : جاء الذى رحمه الله ، إذا أردت الدعاء .

ثالثاً : أن تشتمل الصلة على ضمير يعود منها إلى الموصول ؛ ليربط الجملة بالاسم الموصول ، ويُؤذِن بتعلقها به ، إذ أنَّ الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه لولا الرابط الذى يربطها بغيرها ، وأن يكون الضمير مطابقاً للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، نحو : « جاءنى الذى قام » ، فالذى : الموصول ، وقام : جملة الصلة ، والعائد : هو ضمير الموصول وهو الفاعل المستتر فى الفعل ، ويكون مطابقاً للموصول فى الإفراد والتذكير ، وأما الموصولات العامة نحو من وما ، فقد يُراعى فى الضمير العائد إليها اللفظ وقد يراعى المعنى ، ويراعى فيها اللفظ أكثر نحو « لِكَيلا تَأْسَوا عَلى مَا فَاتَكُم » [٢] ومن مراعاة المعنى قوله تعالى : « وَمنهُم مَنْ يَستَمِعونَ إليكَ» [٣] .

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى : ١٩٧ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٦/٢، ٣٧ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٧/١، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٥٠/٣، ١٥١، شرح التصريح : ١٤٠/١، ١٤١ .

(٢) سورة الحديد : آية : ٢٣ .

(٣) سورة يونس : آية : ٤٢ .

ويبدو أنّ الرأى القائل بأن تعرف الاسم الموصول بالصلة أرجح من الرأى القائل إنّ تعرفها بأل ، فيما كان مقترناً بها ، أو على نية أل فيما كان مجرداً منها ، أو بالإضافة ، فيما كان مُضافاً نحو « أىّ » ؛ لأنّ هذا الرأى الأخير من الممكن أن يُردّ عليه بما يلى :

١ - إنّ « أل » المعرفة الداخلة على الأسماء ، لايُعرف أنها جاءت لازمة ، فجميع ما لامه للتعريف ، فإسقاط لامه جائز فيه ، وذلك نحو : الرجل ، ورجل ، والغلام ، وغلام ، و « أل » المقترنة بالأسماء الموصولة جاءت لازمة لاتنفكّ عنها [١] .

٢ - أنّه إذا كانت « أل » معرفة ، فلماذا يُشترط وجود صلة الموصول مع الاسم الموصول المقترن بأل ، والموصولات كما هو معروف أنّها من المبهمات ، ولا بُدّ من وجود صلتها معها ، ولا يكفى أن يقال : الذى و التى ، بل لا بُدّ من وجود الصلة حتى يفهم معناها ، نحو : الذى أبوه منطلق ، والتى سافرت أمس.

٣ - أنّ « أىّ » إذا كانت معرفة بالإضافة ، فلماذا يشترط معها وجود صلتها ، فى نحو : سلّم على أيُّهم أفضل ، وغيرها ، إذ لو كانت الإضافة معرفة لاكتفى بها دون ذكر جملة الصلة ، وإنّما احتاجت أىّ للإضافة لما ذُكر أنها تكون جزءاً من جملة ما بعدها ، فهى مفتقرة إلى المضاف إليه ليوضح المعنى الذى وقعت عليها ، يقول المبرد فيها : « إلاّ أنّ « أياً » يُسأل بها عن شىء من شىء ، تقول : أىّ القوم زيد ، فزيدٌ واحدٌ منهم » [٢] . ويقول السهيلى فيها : « وأمّا أىّ فمعرب ؟ بخلاف أخواته ، لتمكنه بالإضافة ، وإنّما لزمته الإضافة ؛ لأنّه وُضع لتمييز البعض وتعيينه » [٣] . فلمّا بيّنت نوع ما أُضيفت إليه ، بالإضافة ، جاءت الصلة لتوضحها بالنظر إلى شخص المضاف نفسه [٤] .

٤ - أمّا احتجاج أصحاب هذا الرأى بسحر ، فإنّ سحر لم يقدر فيه العدل عن الألف واللام ، إلاّ لوجود منع الصرف فيها ، ولولا منع الصرف لم يقدر العدل ، فاحتيج إلى

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٣٥١/١ .

(٢) المقتضب : ٢١٧/٤ .

(٣) نتائج الفكر : ١٩٨/١٩٧ .

(٤) انظر : تعليق الفرائد : ٢٠٨/٢ ، حاشية الخضرى : ٧٩/١ .

تقدير العدل عن اللام للتمكن من تقدير العلمية ، إذ أنَّ منع الصرف فى العلمية مشترط معه علة أخرى ، كالعدل والتأنيث والعجمة وغيرها من علل منع الصرف ، وسيأتى الحديث عن سحر مفصلاً [١] .

مناقشة الرأى الثانى :

وهو الرأى القائل إنَّ تعريفها بالصلة ، اعترض عليه باعتراضات مختلفة ، إلاّ أنّه من الممكن الرد على هذه الاعتراضات ، وهى كالتالى :

أولاً : أنّه لو كان الموصول يتعرف بالصلة ، وهى جملة ، فلماذا لا تتعرف النكرة الموصوفة فى نحو : « جاءنى رجل ضربته » !؟ . ويرد على هذا الاعتراض بما يلى :

١ - أنّ تعريف الموصول بوضعه معرفة مشاراً به إلى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ، فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها ، فمعنى قولنا : « لقيتُ مَنْ ضربته » ، - إذا كانت من موصولة - لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، وإذا جعلنا من موصوفة ، فمعنى الكلام : لقيت إنساناً مضروباً لك ، فإنّه وإن حصل تخصيص لكلمة رجل ، لكنه تخصيص غير وضعياً ، بخلاف الذى و من الموصولة فإنَّ وضعهما على أن يتخصصا بمضمون صلتهما [٢] .

٢ - أنّ النكرة قد تُوصف بجملة ، وقد لا توصف ، فهى ليست مفتقرة إليها ، بخلاف الاسم الموصول فإن الافتقار إلى جملة الصلة كائن أبداً عند ذكر الموصول [٣] .

ثانياً : ومما اعترض به أيضاً ، أنَّ الجمل نكرات ، فكيف تعرف الأسماء الموصولة !؟ .

قرر بعض النحاة أن الجمل نكرات بنوعيها ، وذلك لأنّها تجري أوصافاً على النكرات نحو : مررت برجل أبوه زيد ، ونظرت إلى غلام قام أخوه [٤] .

---

(١) انظر : الفصل الرابع ، مبحث : منع الصرف .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٣٦/٢ ، تعليق الفرائد : ١٨٠/٢، ١٨١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٦/١ ، تعليق الفرائد : ١٧٦/٢ .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٣٥٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤١/٣ .

ولأنّه لولا كونها نكرة لم يكن لها فائدة ؛ لأنّ الحكم يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب ، إذ لو كان معلوماً ، لوقع الكلام لغواً [١] .

ويردُّ على هذا الاعتراض بما يلى :

١ - قيل فى حكم تعريف الجملة وتنكيرها : « أمّا قول النحاة بأنّ وقوع الجملة صفة لنكرة سببه أنّها « مؤولة بنكرة » فقول لادليل عليه ، ولكنّه تبرير لجعلها نعتاً لنكرة وحالاً من معرفة ؛ لأنّ الحال ونعت النكرة نكرتان ..... قال الرضى : « لأنّ التعريف والتنكير من خواص الأسماء والجملة من حيث هى جملة ليست اسماً وإن أُوّلت به » والتأويل ليس أكثر من فهم مدلول فى الجملة شبيه بمدلول الاسم ، فبين جملة : « يقوم محمد » و « قيام محمد » شبه دلالى هو الذى يدفع لتأويل أو تفسير هذه بتلك ، لكنّ هذا الشبه الدلالى لا يتضمن التعريف أو التنكير لأنّه من خواص الأسماء كما ذكر الرضى » [٢] .

وقيل أيضاً إنّه « من الممكن إذن تأويل الجملة بمعرفة أو نكرة ؛ لأنّ المهم فى التأويل ليس هو التعريف والتنكير بل مقابلة الفعل باسم من مادته ومعناه ، والنحاة أنفسهم يؤولون جملة أن واسمها وخبرها بمعرفة ، فتقول فى إعراب الجملة : « يعجبنى أن زيداً قائم » مثلاً بأن الفاعل مصدر مؤول من جملة أن واسمها وخبرها ، والتقدير : « يعجبنى قيام زيد » ، وقيام هنا معرّف بالإضافة لمعرفة » [٣] .

٢ - ومما قيل فى حكم الجملة أيضاً : إنّها ليست نكرة ولا معرفة ؛ لأنّ التعريف والتنكير من عوارض الذات ، والجملة ليست ذاتاً حتى يعرض أو يحكم لها بتعريف أو تنكير [٤] . لذلك قيل إنّ ما ورد عن بعضهم أن الجمل نكرات فهو تجوّز منهم [٥] ، وإنّما جاز نعت النكرة بها لمناسبتها للنكرة من حيث يجوز أو يصح تأويلها بالنكرة ، فى نحو : قام رجل ذهب أبوه ، بمعنى : قام رجل ذاهبٌ أبوه . وأمّا الحكم بكونها نكرة لأنّها حكم

---

(١) انظر : شرح المفصل : ١٤١/٣ ، بدائع الفوائد : ١٢٩/١ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد : ٢٤ ، ص : ١٢٦ ، التفكير اللغوى عند العرب مصادره ومراحله .

(٣) المصدر السابق : ١٢٧/١٢٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٧/١ .

(٥) انظر : حاشية يس العليمى : ٩١/١ .

كالخبر والصفة ، والأحكام نكرات لأنّ الحكم يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب . فرد عليه : أنّ المجهول ليس نفس الخبر والصفة ، بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة ، كعلم زيد فى : جاء زيد العالم ، فلا يلزم تنكير المضمون تنكير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ، إذ لو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت ؛ لأنّهما حكمان ، فكان يلزم بطلان نحو : جاءنى زيد العالم ، وأنا زيد ، وهذا مقطوع بجوازه [1] .

٣ – أنّه لو سلم بتنكير الجمل ، فإنّ اقتران الصلة بالموصول ، واجتماعها معه ، هو سبب تعرفة ، كما أنّ رجل ، وطويل ، لا تخصيص لكل واحد منهما على الانفراد ، ولكن التخصيص حصل باجتماعهما ، أى اجتماع الصفة والموصوف ، وكذلك الموصول وجملة الصلة [2] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٧/١ . بتصرف .

(٢) المصدر السابق : ٣٦/٢ .

ثالثاً : اعتراض ابن الحاجب على تعرف الموصول بالصلة :

ومن النحاة من يردّ على اتجاه تعليل تعريف الأسماء الموصولة بجملة الصلة ؛ لأنّ فى هذا الرأى دعوى تعريف الشىء بمقوماته ؛ لأنّ الاسم الموصول موصول قبل تمام صلته ، وهو رأى ابن الحاجب ، إذ يقول فى أماليه : « وقول من قال إنّها تعرّفت بصلتها لأنّها لابدّ أن تكون معلومة للمخاطب وَهْم ، فإنّ اشتراط أن تكون معلومة للمخاطب فى دخول الموصول عليه كاشتراط العهد فى المفرد فى صحة دخول اللام عليه ، فلا تدخل اللام إلاّ فى موضع يكون بينك وبين مخاطبك معهود سابق قد تحققته ، فكما لا يصح أن يقال إنّ تعريفه بالعهد ، كذلك لا يصح أن يقال إنّ تعريف الموصول بالصلة ، وإنّما التبس على هؤلاء علة كونه معرفةً بالأمر الذى ضُمّ إليه ليدلّ على كونه معرفةً ، وليس الكلام إلاّ فى الأمر الذى ضُمّ إليه ليدل على كونه معرفة فلا يصح أن يُعبّر عنه بعلة كونه معرفة » [1] .

وهو يرى أنّها معارف ؛ لأنّها موضوعة لشىء بعينه [2] ؛ لأنّ الاسم الموصول موصول قبل تمام الصلة ، وإنّما يقال اسم موصول ويكون موصولاً بعد تمام الصلة على سبيل التسمية بما كان عليه ، ولأنّ كل اسم موصول قياسه أن يتعرف به ما بعده مثل الضارب ، أما اشتراطهم العهد فى جملة الصلة على أنّه دليل على أن الاسم الموصول معرفة بالصلة ، فهذا وُجد فيها لتحصل الدلالة المقصودة ، فالألف واللام فى الرجل مشروط فى مدخولها أن يكون رجلاً معهوداً ، ولو لم يكن معهوداً لم تحصل الدلالة بها على معين ، وكذلك الضارب [3] . ولعلّ الذى جعل ابن الحاجب يذهب إلى هذا الرأى ، الأسباب التالية :

أولاً : أنّ الأسماء الموصولة من المبهمات كالضمائر وأسماء الإشارة ؛ لأنّ الذى والتى ومَنْ وما وغيرها ، لا تختص بمسمّى بعينه دون آخر ، فليست هى كالأعلام التى تختص بمسمياتها دون اشتراك فالمبهمات مشتركة فى أصل الوضع .

ثانياً : أنّ الضمائر وأسماء الإشارة مبهمة ولكن مشترط معها وجود قرينة تفك

---

(١) أمالى ابن الحاجب : ٧٢/٤ ، وانظر : المصدر نفسه : ١٣٣/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٥/٢ .

(٢) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٧٢/٤ .

(٣) انظر : المصدر السابق : ١٣٣/٤ .

إبهامها ، حتى تخص مسمّى بعينه ، فالحضور والتكلم والخطاب والإشارة والعودة على مذكور قرائن لا تنفك عنها بحال ، كذلك جملة الصلة إنّما هى قرينة ترفع الإبهام الموجود فى الاسم الموصول ، إلاّ أنَّ قرينة الاسم الموصول متأخرة عنه ، كالصفة التابعة لاسم الإشارة نحو : « مررت بهذا الرجل » .

ثالثاً : أنَّ الفرق بين كلمة « الغلام » المعرفة بأل ، وبين الاسم الموصول ، إذا حُذفت أل من الغلام ، وإذا حُذفت جملة الصلة بعد الاسم الموصول ، فكلمة غلام بعد حذف أل منها تكون نكرة ، ولكنَّ « الذى » بعد حذف جملة الصلة لا يمكن أن نحكم عليها بالتنكير ؛ لأنّ الاسم الموصول موضوع أصلاً للتعريف ، بخلاف غلام .

رابعاً : أنَّه تقرر جواز حذف صلة الموصول ، إذا كانت معلومة ، ويبقى الاسم الموصول بعدها معرفة ، وذلك نحو [1] :

نَحنُ الأُلى فاجْمَعْ جُموعَك ثُمَّ وَجِّههُمْ إلينا

فحذف صلة « الألى » للدلالة عليه بما بعده ، والتقدير : نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم ، أو نحن الألى عُرفوا بالنجدة و الشجاعة ، وهذا مفهوم من قوله : « فاجمع جموعك ثم وجّههم إلينا » [2] ، وغيرها من الأمثلة المختلفة على جواز حذف الصلة .

إلاّ أنّ رأى ابن الحاجب يمكن أن يُردّ عليه بما يلى :

١ - أنّ الاسم الموصول قد يطلق و لا يُراد به معيَّن فى بعض استعمالاته ، وذلك حين يطلق ويراد به الجنس ، كما فى نحو قوله تعالى : « كَمثلِ الَّذى يَنعِقُ بِما لا يَسْمعُ إلاّ دُعاءً ونِداءً » [3] . وقوله تعالى : « الَّذين كَفرُوا وصَدُّوا عنْ سَبيلِ اللهِ أضلَّ أَعْمالَهم » [4] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢٣٦/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٨٧/١ ، تعليق الفرائد : ٢٩٩/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٢٣٦/١ ، تعليق الفرائد : ٣٠٠/٢ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٧١ .

(٤) سورة محمد : آية : ١ .

وقوله تعالى : « الَّذِينَ يُنفِقُون أمْوالَهم باللَّيلِ والنَّهار سِراً وَعلانِيةً » [١] . فالاسم الموصول في الآيات السابقة المقصود به الجنس ، وليس مُسمًّى بعينه ، كما هو المشهور منه ، لذلك يجوز أن يعبَّر عن الّذى المراد به الجنس بالجمع ، يقول ابن مالك فى هذا الأمر : « وإذا لم يُقصد بالذى مخصص جاز أن يُعبَّر به عن جمع حَمْلاً على « مَنْ » كقوله تعالى : « والَّذِى جاءَ بالصِّدقِ وَصَدَّقَ بهِ أولئِكَ هُمُ المُتَّقُون » ولو لم يكن المراد به جمعاً ، لم يشر إليه بجمع ، ولا عاد عليه ضمير جمع ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « كَما يَقُوم الَّذِى يَتَخبطهُ الشَّيطانُ مِن المسِّ » فلو لم يرد به جمع ، لم يضرب به مثل لجمع ، فإن قُصد بالذى مخصص فلا محيص عن اللّذين فى التثنية ، والذين فى الجمع » [٢] .

٢ – أنّ جملة الصلة إذا جاز حذفها للعلم بها ، وللدلالة عليها ، إلاّ أنّها أيضاً تُحذف لغرض الإبهام ، لقصد تعظيم الموصول ، فتبهم صلته وذلك نحو :

مِنَ اللّواتِى وَالَّتىَّ واللاتى يَزعُمن أنّى كَبرتُ لِداتِى [٣]

قيل فى حذف الصلة فى هذا البيت : « وإنّما حذفوها طلباً لتفخيم الأمر وتعظيمه ، وأنَّ الشدة قد بلغت مبلغاً تقصر العبارة عنه » [٤] . والله أعلم .

ويبدو من الأعتراضات السابقة والردود عليها ، أنَّ تعرفها بالصلة ، هو أرجح الآراء . والله أعلم .

---

(١) سورة البقرة : آية : ٢٧٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١٩٢/١٩١/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٣٣/١ ، اللسان : مادة : لتى : وروايته : يزعمن أن قد كبرت لداتى .

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٨٨/١ .

أقسام الاسم الموصول :

ينقسم الاسم الموصول قسمين : خاص ومشترك [١] .

فالخاص : منها للمفرد : الذى ، ولمثناه : اللّذان ، رفعاً والذين ، نصباً وجراً ، وفيهما لغات ولجمع المذكر : الذين ، والألى واللاء وفيهما لغات .

وللمفردة : التى ، وللمثنى : اللّتان ، رفعاً ، واللّتين ، نصباً وجراً ، وللجميع : اللاتى ، واللائى وفيها لغات .

وجميعها توصل بجملة تأتى بعدها وهى جملة الصلة .

والمشترك : ستة وهى : مَنْ وما وأل وذو وأىّ وذا .

وجميعها توصل بجملة تأتى بعدها وهى جملة الصلة .

والموصولات المشتركة ، تكون بلفظ واحد للجميع المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والمثنى ، وأما أل : فتوصل بصفة محضة والمراد بها اسم الفاعل كالضارب ، واسم المفعول المضروب ، وفى وصلها بالصفة المشبهة خلاف [٢] .

وأىّ : وهى موصولة تكون مضافة إلى معرفة نحو : سلم على أيُّهم أفضل ، أو : على أىّ القوم عندك ، وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة ، والجمهور على المنع ؛ لأنّه بإضافتها إلى نكرة تكون نكرة ، والموصولات معارف [٣] .

وتنقسم الموصولات أيضاً إلى : موصولات اسمية : وهى ما سبق ذكره ، وموصولات حرفية [٤] وعددها ستة : وهى كل حرف أوّل مع صلته بالمصدر ولم يحتج إلى عائد ، وهى : أن ، وأنّ ، وما ، وكى ، ولو ، والذى ، وذلك نحو :

---

(١) انظر : شرح التسهيل : لابن مالك ، ١٨٩/١ وما بعدها ، شرح المفصل : لابن يعيش : ١٣٩/٣ ، المساعد : ١٣٨/١، ١٣٩ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٩/٢ ، شرح الأشمونى : ١٥٦/١، ١٥٧ ، وما بعدها .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٥٣١/١، ٥٣٢ ، المساعد : ١٤٩/١ ، شرح التصريح : ١٣٧/١ ، شرح المفصل : لابن يعيش : ١٤٣/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : لابن مالك : ٢٠٨/١، ٢٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٥٣٠/١ ، المساعد : ١٤٨/١ ، شرح الكافية :٤١/٢ ، همع الهوامع : ٤٨/١ .

(٤) انظر : البسيط : ٢٨٨/١، ٢٨٩ ، شرح التسهيل : لابن مالك : ١٨٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٥٦/١ ، شرح الأشمونى : ١٨٢/١، ١٨٣ .

« أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا » [١] و « أَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لكُم » [٢] و « بِمَا نَسُوا يَومَ الحِسابِ » [٣] و « لِكَيْلا يكُونَ عَلَى المُؤمِنِينَ حَرَجٌ » [٤] و « يَودُّ أَحَدُهم لَو يُعَمَّرُ » [٥] و « خُضتُم كالَّذِي خاضُوا » [٦] .

ولا حظّ لهذه الحروف فى التعريف ؛ لأنّ التعريف من خواص الأسماء لا الحروف ؛ لأنّ الحرف لا مدلول له فى نفسه ، ولكن مدلوله فى غيره [٧] .

---

(١) سورة العنكبوت : آية : ٥١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٨٤ .

(٣) سورة ص : آية : ٢٦ .

(٤) سورة الأحزاب : آية : ٣٧ .

(٥) سورة البقرة : آية : ٩٦ .

(٦) سورة التوبة : آية : ٦٩ .

(٧) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٥/١٣/١ ، همع الهوامع : ٥/١ .

رابعاً : الأعلام :

عَرَّف ابن الحاجب العلم بقوله : « هو ما وُضع لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيرَه بوضعٍ واحدٍ» [١] .

وعرَّفه ابن مالك بقوله : « هو المخصوص مُطلقاً غلبةً أو تعليقاً غير مقدَّر الشياع ، أو الشائع الجارى مجراه » [٢] .

الأعلام معارف ؛ لأنّها تدل على ذات معينة ، أو مسمًّى معين ، فنحو زيد ، وعبد الله ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، إذا أُطلق فإنّه يدلّ على مسمًّى دون غيره ، يُعيّنه دون سائر أمته . والعلم يدل على المعين بذاته ، أو مطلقاً ، بمعنى أنّه مجرد عن القرائن الخارجية [٣] ، خلافاً لبقية المعارف ، فإنها تُعيّن مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم سواء كانت لفظية أو معنوية .

والأعلام تدل على ذات معينة مخصوصة ، لا أى معين كالمضمرات وأسماء الإشارة وغيرها من المعارف ، فإنّ معيناتها عند الواضع أى ذات معينة [٤] ، وإنّما هى مخصوصة باعتبار استعمالها .

والأعلام موضوعة على أن تدلّ على مسمى معين دون غيره ، حتى وإن كان العلم مشتركاً ، فالعلم زيد قد يطلق على أكثر من مسمى ، فيشترك أكثر من مُسمًّى فى علم واحد ، ولكن هذا الاشتراك عارض ، لا يعتدّ به ؛ لأنّه غير مقصود فى أصل الوضع ، ولكن المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد ، فلم يقدح الاشتراك فى كونها معارف [٥] .

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ١٣١/١٣٠/٢ .

(٢) تسهيل الفوائد : ٣٠ .

(٣) انظر : شرح الأشمونى : ١٣٧/١ ، شرح التصريح : ١١٣/١ ، ١١٤ ، حاشية يس العليمى : ١١٣/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٠/١ ، تعليق الفوائد : ١٣٩/٢ .

(٥) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٩٤/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٢/١٣١/٢ ، البسيط : ٣٠١/١ . وانظر : المبحث الأول من هذا الفصل ، فى الحديث عن الاشتراك فى الأعلام .

أقسام العلم :

وينقسم العلم باعتبارات مختلفة إلى أقسام مختلفة منها : باعتبار دلالته على الشخص أو الجنس إلى العلم الشخصى ، والجنسى [١] .

فالعلم الشخصى : يكون فيما يعنى الواضع معرفة آحاده ، ومسماه العاقل ، وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره ، « كجعفر وزيد » لرجل ، « ولاحق وأعوج » لفرس ، « وشدقم والجديل » للإبل ، ومكة ونجران من أسماء البلدان .

والعلم الجنسى : وهو يكون فيما لايعنى الواضع معرفة آحاده ، كالوحوش والحشرات وغيرها ، فلا يصلح أن يوضع لها علم خاص ، فإن وضع فللنّوع بأسره ، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض مثل : « أبو الحارث ، وأُسامه » للأسد ، « وأوس وذُؤالَة وأبو جَعْدَة » للذئب « وابن قِتْرَة » علم للحيات ، « وأم عِرْيط » للعقرب وغيرها [٢] .

وينقسم العلم أيضاً إلى علم عين ، وعلم معنى [٣] .

وعلم العين : نحو : زيد وجعفر ، وهند وزينب ، ولاحق ، وشدقم ، وجديل ، وحلب ، ومكة .

أما علم المعنى : هو علم يعلق على المعانى ، لا الأعيان ، وهى أقل من أعلام الأعيان ؛ لأنّها لا تثبت بالنظر والاستدلال ، كما فى أعلام الأعيان ، منها « سُبْحان » وهو علم على معنى التسبيح ، قال الأعشى :

أَقُولُ لمَّا جَاءنِى فَخْرُهُ ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ [٤]

ومنها إطلاقهم على المنية « شَعُوب ، وأم قَشْعَم » وعلى الغدر « كَيْسان » ، ومنها

---

(١) انظر : البسيط : ٣٠٢/١ ، شرح الأشمونى : ١٣٨،١٣٧/١٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٦/١ ، شرح المفصل : لابن يعيش : ٣٤/١ ، شرح التسهيل : لابن مالك : ١٨٢/١ .

(٢) انظر : الأعلام الجنسية ، ص : ١١٨ ، من الفصل الثانى .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٨/١ ، ٣٩ ، ارتشاف الضرب : ٥٠٣،٥٠٢/١ .

(٤) الكتاب : ٣٢٤/١ ، المقتضب : ٢١٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى : ١٥٧/١ ، الخصائص : ١٩٧/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٧٤/١ .

الأعلام المعلقة على الأوقات نحو : غُدوة وبُكرة ، وسَحَر وأَمسِ ، فغدوة وبكرة لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ، وسحر : عَلَمٌ لا ينصرف إذا أُريد به سحر يوم بعينه ، فلا ينصرف للعلمية ، وللعدل عن الألف واللام .

ومن أعلام المعانى : المثل الموزون بها نحو : فَعلان ، لا ينصرف معرفة ، وأَفْعَل إذا كان مؤنثة فعلاء لم ينصرف ، فهى أعلام لإشارتها إلى معنى معرفة .

ومنها أيضاً أسماء الأعداد مثل : ستةٌ ضعفُ ثلاثةَ ، وأربعةٌ نصفُ ثمانيةَ فلا تُصرف لأنّها أعلام لهذا المقدار من العدد .

وينقسم العلم أيضاً إلى منقول ومرتجل [1] .

والمنقول : هو أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة ، ثم تنتقل إلى حقيقة أخرى خاصة وليس له أن يتسمّى بها من الأصل ، وهو على ستة أنواع : منقول عن اسم عين : كثور وأسد ، ومنقول عن اسم معنى ، كفضل ، ومنقول عن صفة : كحاتم ، ومنقول عن فعل ماضٍ : كشَمَّر ، أو مضارع : كيَغلِب ، وعن فعل أمر : كإِصْمِت ومنقول عن صوت : كَبَّبة ، ومنقول عن مركب : كشَابَ قَرْناها وغيرها .

والمرتجل : هو ما اخترع ، ولم يُنقل إليه من غيره ، وهونوعان : قياسى نحو : غَطَفان ، وعمران وحمدان ، وشاذ : نحو مَحْبَب ، مَوْهَب ، وحَيْوَة ، وغيرها .

وينقسم العلم إلى أقسام أخرى باعتبار الإفراد والتركيب إلى مفرد ومركب ، وباعتبار كونه اسماً أو لقباً أو كنية إلى اسم ولقب وكنية [2] .

---

(١) انظر : شرح المفصل : لابن يعيش : ٢٩/١ ، ٣٠ ، ٣١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧١/١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ١٧٤/١٧٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٤/٣٣/١ .

خامساً : المعرف بالأداة ((أل)) :

نحو : الرجل والفرس وما أشبه ذلك ، إذا دخلت « أل » على النكرة تُعرِّفها ؛ لأنّه أريد بالاسم بعد دخول أل عليه الشيء بعينه أو الشخص بعينه دون سائر أمته ، فإذا قال : رجل ، يكون هذا الاسم لكل واحدٍ من الجنس ، ثم يحدث عهد للمخاطب لواحد بعينه ، فيقول : الرجل ، فيكون مقصوراً على واحدٍ بعينه ، يقول سيبويه : « وإنّما صار معرفةً لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ؛ لأنّك إذا قلت : مررت برجلٍ فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررتَ بواحدٍ ممن يقعُ عليه هذا الاسم ، لاتُريد رجلاً بعينه يَعرِفه المخاطب ، وإذا أدخلتَ الألف واللام فإنّما تُذكّره رجلاً قد عَرَفه ، فتقول : الرجل الذى أَمرُه كذا وكذا » [1] .

وأل التى للتعريف تأتى فى الكلام عهدية وجنسية [2] :

والعهدية تنقسم ثلاثة أقسام :

١ - **أل للمعهود الذكرى** : فالنكرة تُذكر فى الكلام مرتين بلفظٍ واحدٍ ، تكون فى المرة الأولى مجردة من أل ، وفى الثانية مقترنةً بها لتحدد المراد من النكرة الثانية ، وهذه أل بمنزلة الضمير العائد على اسم ظاهر إذ لو استُغنى عن الكلمة المعرفة بأل وأُتى بضمير ينوب عنها لسدّ مسدّها كما فى : « اشتريت فرساً ثم بعت الفرس » ، فإذا ناب عنها الضمير قيل : اشتريتُ فرساً ثم بعتُه .

٢ - **أل للمعهود الذهنى** : ويكون المعرف بها منحصراً فى مدلول واحد نتيجة للعلم السابق به ، نحو « اقْتَربتِ السَّاعةُ وانْشَقَّ القَمَرُ » [3] ، حيث لا ساعة إلا يوم القيامة ، ولا ينشق القمر إلا فى ذلك اليوم ، والقمر معروف ، فكل منهما تقدم علم المخاطب بهما ومنها قوله تعالى : « إِذْ هُما فِى الغَارِ » [4]

---

(١) الكتاب : ٥/٢ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣٥٠/١ ، ٣٥١ ، مغنى اللبيب : ٤٩/١ ، ٥٠ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٥١٤/١، ٥١٦ ، تعليق الفرائد : ٣٥٥/٢ وما بعدها .

(٣) سورة القمر : آية : ١ .

(٤) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

و « إِذْ يُبايِعُونَك تحتَ الشَّجَرةِ » [١] وقد يُسمَّى العهد العلمى [٢] ؛ لِعلم كلٍ من المتكلم والمخاطب بمدلوله وإن لم يتقدمه ذكر فى الكلام .

٣ - **أل للعهد الحضورى** : يكون التعريف بأل نتيجة حضور المعرّف وقت الكلام . وذكر ابن عصفور ، أنّ أل التى للعهد الحضورى لا تكون إلاّ بعد أسماء الإشارة نحو : جاءنى هذا الرجل ، أو بعد أى فى النداء نحو : يا أيُّها الرجلُ ، أو بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا الأسد ، أو فى اسم الزمان الحاضر ، نحو : الآن [٣] .

ورُدّ عليه : بأنّه قد يقول شخص عن رجل فى حضرته « لاتشتمِ الرَّجلَ » فهى للحضور فى غير ما ذكر ، وأنَّ أل الداخلة على الآن زائدة لازمة ؛ لأنّ التى للتعريف لا تلزم الاسم بخلاف الزائدة [٤] . ومثال التى للعهد الحضورى قوله تعالى : « اليومَ أَكْملتُ لَكُم دِينَكُم » [٥] ، فتعريف اليوم كان بحضور زمانه وقت التكلم ، فهذا اليوم معلوم ، وهو اليوم الذى التقى فيه المسلمون برسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع .

وأل الجنسية ثلاثة أقسام أيضاً [٦] :

أولاً : أل الدالة على استغراق الجنس كله حقيقة ، لامجازاً ، وعلامتها أن يصح الاستثناء ممّا دخلت عليه ، مثل قوله تعالى : « والعصرِ إنّ الإنسانَ لَفِى خُسرٍ إلاّ الَّذِين آمنُوا وعَمِلوا الصَّالِحاتِ » [٧] فالاستثناء من الإنسان دال على قصد الإحاطة بكل أفراده ، ويجوز أيضاً أن يحلّ محل لفظ أل ، لفظة « كُل » فلو قلنا : كل إنسانٍ ، جاز ذلك . ومنها قوله تعالى : « وخُلِقَ الإِنْسانُ ضَعِيفاً » [٨] ، أى كل إنسانٍ .

---

(١) سورة الفتح : آية : ١٨ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ١/٢٥٧ ، شرح التصريح : ١/١٥٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١/١١١ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ١/٥٠ .

(٥) سورة المائدة : آية : ٣ .

(٦) انظر : سر الصناعة : ١/٣٥٠،٣٥١ ، مغنى اللبيب : ١/٤٩،٥٠ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/٢٥٦/٢٥٧ ، تعليق الفرائد : ٢/٣٥٥ وما بعدها .

(٧) سورة العصر : آية : ١ .

(٨) سورة النساء : آية : ٢٨ .

ثانياً : أل الدالة على الإحاطة بإفراد الجنس ولكن فى صفةٍ واحدةٍ من صفاته ، لافى صفاته كلها ، وهى التى تخلفها كُل مجازاً لا حقيقةً نحو : زيدٌ الرّجل علماً ، أى : الكامل في هذه الصفة ، ومثلها : أنت الفتى شجاعةً ، أى : أنت الجامع لهذه الصفة وهى صفة الشجاعة من كل الفتية ، وذلك لأجل المبالغة لا الحقيقة ، فلذلك تحل محلها كل على سبيل الادعاء .

ثالثاً : أل لتعريف الماهية : وهى التى لا تخلفها كُل حقيقةً ولا مجازاً ، بمعنى أنّها تدل على حقيقة الجنس لا المحيطة بكل أفراده ، والحكم فيها على الأغلب ، وليس على الجميع فرداً فرداً ، مثل : الرجلُ خيرٌ من المرأةِ ، أى بمعنى : حقيقة هذا خيرٌ أو أفضلُ من حقيقة هذه ، وهذا حكم على الأغلب ، لا على الجميع والإحاطة [1] .

وقد تأتى أل زائدة فى بعض الأعلام ، أو فى حال أو تمييز أو مضاف إليه تمييز ، وتأتى زائدة لازمة وغير لازمة ، وسيأتى الحديث عنها [2] .

---

(١) وسيأتى الحديث عن أنواع أل الجنسية مفصلاً ، ص : ١٠١ .

(٢) انظر : الفصل الثالث : مبحث وقوع المعرفة حالاً وتمييزاً .

سادساً : المضاف إلى معرفة :

تتعرف النكرة بإضافتها إلى المعرفة ، نحو : غلام زيد ، وغلامى ، وغلام أخى ، وأخوك ، وغيرها .

فالاسم الأول وهو نكرة يكتسب التعريف من الاسم الثانى المعرفة بسبب اتصاله به وحلوله محل التنوين منه ، فصارا بمنزلة اسم واحد ، فانسحب التعريف على جميعه ، فغلامى وغلام زيدٍ معارف [١] ؛ لأنّها تدلّ على مسمًّى دون غيره .

أقسام الإضافة :

وتنقسم الإضافة قسمين [٢] : إضافة محضة أو إضافة معنوية ، وإضافة غير محضة أو إضافة لفظية .

والإضافة المحضة : شرطها ألاّ يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها نحو : غلام زيدٍ ، وكاتب القاضى ، فالإضافة هنا معنوية لأنّها تفيد أمراً معنوياً ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة : كغلام زيدٍ ، وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة ، نحو : غلام امرأةٍ ، فهو أخصُّ من غلام ، ولكن لايكون معرفة كزيد وعمرو .

أما الإضافة غير المحضة أو اللفظية : وهى أن يكون المضاف فيها صفة وأن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة . وذلك فى اسم الفاعل للحال أو الاستقبال فى : ضارب زيدٍ ، واسم المفعول للحال أو الاستقبال كـ : معطى الدينار ، والصفة المشبهة كـ حسن الوجه ، وهذا المضاف لا يستفيد من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً ، ودليل ذلك أنه يوصف بالنكرة ، مثل : قوله تعالى : « هَدْياً بَالِغَ الكعبةِ » [٣] و : « هَذا عَارِضٌ مُمطِرُنا » [٤] و : مررت برجلٍ ضارب زيدٍ .

---

(١) انظر : الكتاب : ٥/٢ ، نتائج الفكر : ٢١٥،٢١٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٦/٣،٢٢٧ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١٨/٢،١١٩ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٧٠/٢ ، همع الهوامع : ٤٧/٢ ، شرح التصريح : ٢٩/٢ ، أوضح المسالك : ٩٢/٣ .

(٣) سورة المائدة : آية : ٩٥ .

(٤) سورة الأحقاف : آية : ٢٤ .

وسميت هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنّها فى نية الانفصال ، إذ الأصل « ضاربٌ زيداً » ، فأصبحت « ضاربُ زيدٍ » ، وسميت لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف ، فإنّ « ضاربُ زيدٍ » ، أخفّ « من ضاربٌ زيداً » .

أو تكون لإزالة القبح كما فى « مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ » فإنّ فى رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفى نصبه قبح إجراء وصف الفعل اللازم ، مجرى وصف الفعل المتعدى فى نصبه المفعول به ، ففى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح ، وفى الجر تخلص منهما .

وتكون الإضافة المحضة أو المعنوية بمعنى « فى » و « من » و « اللام » [1] ، فالإضافة التى بمعنى « فى » يكون المضاف إليه فيها ظرفاً للمضاف ، نحو قوله تعالى « بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ » [2] .

والإضافة التى بمعنى « من » يكون المضاف إليه فيها كلاً للمضاف ، وصالحاً للإخبار به عنه ، نحو : هذا خاتمُ حديد .

والتى بمعنى اللام نحو : غلام عمرو ، وثوب بكر .

وقد يُضاف الاسم النكرة إلى معرفة ولا يتعرَّف ؛ وذلك لشدة إبهامه [3] ، وذلك نحو : غيرك ، ومثلك ، وشبهك ، وخدنك ، وتربك ، وهدّك ، وحسبك ، وشرعك ، وكفيك ، وناهيك من رجل ، وغيرها ، وسيأتى الحديث عنها فى بابها [4] .

---

(١) انظر : التسهيل ، لابن مالك : ٣/٢٢١، ٢٢٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/١١٩ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢/٧٤ ، همع الهوامع : ٢/٤٦ .

(٢) سورة سبأ : آية : ٣٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٢٢٦/٢٢٧ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/١٢٥/١٢٦ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢/٧٢ ، المساعد : ٢/٣٣١ ، همع الهوامع : ٢/٤٧ .

(٤) انظر : الفصل الثالث ، ص : ٢٣١ .

سابعاً : المعرف بالنداء :

النداء فيه معنى الخطاب بلا شُبهه ؛ لأنّ قولنا : « يازيدُ » يجرى مجرى : يا إيّاك ، وأدعُوك ، وأنادِيك ؛ لأنّه مقبلٌ عليه مخاطب ، ووَضْع المخاطب يكون بضمير الخطاب ، لأنّا إذا أعدنا الضمير على المنادى عاد بلفظ الخطاب ، مثل : يا زيدُ فعلتَ كذا ، وأنت أعطيتَ كذا ، والأصل فى هذا هو وقوع الضمير ، والاسم الظاهر واقع مقامه ، لكنهم عدلوا إلى الظاهر ؛ لأجل أنّ المخاطب قد يكون معرضاً عن المخاطب متباعداً عنه ، فإذا قال له : يا أيّاك ويا أدعوك ، لم يَعلَم أنّه يَعنِيه أو يَعنى غيره ، فإذا ذَكر الاسم الظاهر ، قال : يا زيدُ ويا رجلُ ، علم أنّه يقصده بِعَيْنَه ، بعد أن كان غافلاً عن خطابه ، غير مُنصتٍ له [١] .

ومن المنادى ما يستحق البناء ومنه ما يستحق النصب ، ويستحق المنادى البناء بأمرين [٢] : إفراده وتعريفه ، والمقصود بإفراده ألاّ يكون مُضافاً ولاشبيهاً به ، والمقصود بتعريفه ، أن يكون مُراداً به مُعيّن ، سواء كان معرفة قبل النداء ، كزيد وعمرو ، أو معرفة بعد النداء ، بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان ، فى نحو : « يا رجلُ أقبل » ، ففى هذين الأمرين يستحق المنادى البناء على ما يُرفع به لو كان معرباً نحو : « يا زيدُ » يُبنى على الضم ، و « يا زيدان » على الألف ، « ويازيدون » يُبنى على الواو .

وما يستحق النصب [٣] : ما كان مضافاً ، مثل : « يا عبدَ اللهِ » « ويا رسولَ اللهِ » ، وسواء كانت الإضافة محضة ، أو غير محضة مثل « يا حسنَ الوجه » ، وأجاز ثعلبٌ الضم فى غير المحضة [٤] .

---

(١) انظر : شرح السيرافى : ١٥١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٦/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٥٣/١ ، المقتصد فى شرح الإيضاح : ٧٦١/٢ ، ٧٦٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١١٩/٣ ، ١٢٠ ، المساعد : ٤٨٠/٢ ، ٤٨١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١١٩/٣ ، ١٢٠ ، المساعد : ٤٨٠/٢ ، ٤٨١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ٢٠/٤ .

ومما يستحق النصب ما كان شبيهاً بالمضاف [١] ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه ، وهذا الذى به التمام ، إمّا أن يكون مرفوعاً بالمنادى مثل : « يا محمُوداً فِعلُه » ، أو منصوباً ، مثل : « يا طالعاً جبلاً » ، أو مجروراً بحرف جر يتعلق بالمنادى ، مثل : « يا رفيقاً بالعبادِ » أو معطوفاً قبل النداء ، مثل : « يا ثلاثةً وثلاثين » ، فى رجل سُمِّى بذلك .

ومما يستحق النصب [٢] : النكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : « يا رجلاً خُذ بيدى » ، وقول الواعظ : « يا غافلاً والموتُ يطلُبُه » .

وعُلّل بناؤه فى نحو : « يا زيدُ ويا رجلُ » على رأى من رأى أنّه مبنى ، وهو رأى البصريين والفراء من الكوفيين [٣] ؛ بأنّه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ، فكذلك ما أشبهها ، فلما وقع المنادى هذا الموقع وتعرّف به ، حتى صارت النكرة فى نحو : « يا رجلُ » ، بحيث تضع اليد عليه ، كما أنّ الضمائر كذلك . فسرى فيه معنى المبنيات فبُنى ، كما أنّ ، « أين وكيف » لما تضمنتا معنى الهمزة فى نحو : « أسقيمٌ زيدٌ أم صحيحٌ » بُنيتا [٤] .

ووجه الشبه بين المنادى المبنى وكاف الخطاب من ثلاثة أوجه [٥] : الخطاب والتعريف ، والإفراد ، فأما شبهه لها بالخطاب ؛ فلأنّه مقبل عليه مخاطب ، وشبهه لها بالتعريف ، فلقصد المتكلم له دون غيره وتعيينه له وهو مشبه لها فى الإفراد فخرجت بذلك النكرة فى نحو : يا رجلاً ؛ لأنّه نكرة غير مقصودة ولا تعيين تحتها إذ المقصود أى رجل ، والمضمر معرفة ، وخرج المضاف والشبيه به ، ولم يُبنيا ؛ لأنّ المضمر مفرد ، والمضاف والمطول ليسا كذلك .

وبُنى العلمُ والنكرةُ المقبلُ عليهما ؛ لأنّها أشبه المناديات بضمير الخطاب

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، المساعد : ٤٨٠/٢ ، ٤٨١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠/٣ ، ١٢١ ، همع الهوامع : ١٧٢/١ ، ١٧٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩١/٢ ، ٣٩٢ ، المساعد : ٤٨٠/٢ ، ٤٨١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش ١٢٧/١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٢٠/٣ ، ١٢١ ، همع الهوامع : ١٧٢/١ ، ١٧٣ .

(٣) انظر : الإنصاف : ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ١٣٣/١ ، المقرّب : ١٧٥/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٦/٢ ، الإنصاف : ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٣٠/١ ، المقتصد فى شرح الإيضاح : ٧٦٧/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ١٣٣/١ ، الإنصاف : ٣٢٤/١، ٣٢٥ ، حاشية الصبان : ١٠٥/٣ .

وعُلِّل بناؤه على الضم لوجهين [١] :

أولاً : أنّه إذا بُنِى على الفتح التبس بما لا ينصرف ، وإذا بُنِى على الكسر التبس بالمضاف إلى ياء المتكلم ، فتَعَيَّن بذلك البناء على الضم .

ثانياً : أنّه بُنِى على الضم فرقاً بينه وبين المضاف ؛ لأنّ المضاف إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً لغير ياء المتكلم كان منصوباً ، فبُنِى المجرد من الإضافة وشبهها على الضم لِئَلا يلتبس بالمضاف .

وأمّا الفراء فيرى أنّ المنادى مبنيّ ؛ لأنّ أصل « يا زيدُ » : يا زيداه ، فيكون الاسم بين صوتين مديدين ، وهما « يا » فى أول الاسم ، وألف فى آخره ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثُر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » عن الصوت الثانى وهو الألف فى آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ؛ لأنّ الألف حذفت وهى مراده معه ، والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها ، فأشبه آخره ما حُذِف منه المضاف إليه وأُريد معناه [٢] ، كقراءة من قرأ « للهِ الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعدُ » [٣] ، أى : من قبل ذلك ومن بعد ذلك .

وأما المضاف فيجب أن يكون مفتوحاً ؛ لأنَّ الاسم الثانى حلّ محل ألف الندبة ، فبقيت الفتحة على ما كانت عليه على الدال فى نحو : «يا عبدَ عمرو » كما كانت على الدال فى « يا زيداه» [٤] .

أما الكوفيون فيرون أنّ الاسم المنادى المعرفة المفرد معربٌ مرفوعٌ بغير تنوين ، وعُلّل ذلك بأنّهم وجدوه لا مُعربَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، وهو مفعول فى المعنى ، فلم يخفض لِئَلا يشبه المضاف ، ولم ينصب لِئَلا يشبه مالا ينصرف ، فرُفع بغير تنوين ليكونَ بينه وبين ما هو مرفوع برافعٍ صحيحٍ فرقٌ ، وأمّا المضاف فنُصب لأنّ أكثر الكلام منصوبٌ فحُمل على النصب ؛ لأنّه أكثر استعمالاً من غيره [٥] .

---

(١) انظر : الإنصاف : ٣٢٦/١ ، بتصرف .

(٢) انظر : أسرار العربية : ٢٢٤،٢٢٥ ، الإنصاف : ٣٢٣/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٠ .

(٣) سورة الروم : آية : ٤ .

(٤) انظر : الإنصاف : ٣٢٤/١ ، بتصرف .

(٥) انظر : المصدر السابق : ٣٢٣/١ .

واختلف فى سبب تعرف المنادى المقبل عليه على النحو التالى :

١ - قيل إنَّ تعرفه لوقوعه موقع أسماء الخطاب [١] ، فمثل يا زيدُ ويا رجلُ تعرَّف بوقوعه موقع أسماء الخطاب ، ودليل ذلك أنّ النكرة فى مثل « يا رجلاً » لم تقع موقع أسماء الخطاب ؛ لأنها شائعة فلا يختص الخطاب فيها بواحدٍ من الأمة دون غيره ، أمّا « يا رجلُ » فإنّه دلّ على مُسمًّى مُعيَّن لوقوعه موقع أنت ، وأنت معرفة [٢] ، يدلّ على مُسمًّى مُعيَّن .

وأمّا المضاف إلى معرفة على هذا الرأى مثل : يا غلامَ زيدٍ ، فإنّه وإن كان واقعاً موقع أسماء الخطاب ، فإنّ تَعرُّفه بالإضافة لا لوقوعه موقع المضمر [٣] .

وأما المضاف إلى نكرة فى مثل : يا رجلَ سوءٍ ، فتعرُّفه بالنداء [٤] ، أى لوقوعه موقع الخطاب إذ هو مقصود به واحد بعينه ؛ لأنّ « سوء » ليس بمعرفة فيعرّف « رجل » فهو بمنزلة « يا رجلُ » ، وإن لم يكن مبنياً ، وذلك لوقوعه موقع كاف الخطاب ، وإنّما لم يُبن « يا رجلَ سوءٍ » و إن كان تعرفه لوقوعه موقع أسماء الخطاب ؛ لأنّهم لم يفرقوا بين المضاف إلى معرفة والمضاف إلى نكرة ، لاتفاق النوعين فى سقوط التنوين واتصال الثانى بالأول ، ليجرى الباب على سَنَنٍ واحدٍ ، وذلك لأنّ الأصل فى الأسماء الإعراب ، فإذا وقع موقع المبنى لم يُوجب القياس بناءه حتماً واجباً ، وإنّما يجوز ذلك [٥] .

٢ - ورأى آخر يرى أنّ المنادى المقبل عليه ، معرفة بأل محذوفة ونابت « يا » وهى حرف النداء منابها ؛ وذلك لأنّ معنى « يا رجلُ » : « يا الرجلُ » ، وأنّ أصلها : « يا أيُّها الرجلُ » [٦] .

ودلّل ابن عصفور على هذا الرأى : بأن « يا رجلُ » لم يُحذف منه حرف النداء ؛

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٤٦ ، شرح الكافية : ١٣١/٢ ، المقتصد فى شرح الإيضاح : ٧٦٨/٢ .

(٢) انظر : المقتصد : ٧٦٨/٢ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٤٦ ، المقتصد : ٧٦٩/٢ .

(٤) انظر : المقتصد : ٧٧٩/٢ .

(٥) انظر : المصدر السابق : ٧٧٩/٢، ٧٨٠ .

(٦) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٩/٢ ، التذييل والتكميل : ١٩٠/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ ، شرح التصريح : ٩٤/١ ، شرح الأشمونى : ١١٨/١ .

لأنّه عِوضٌ من الألف واللام ؛ ولأنَّ الأصل « يا أيّها الرجلُ » فحذفت « أى » وصلتها ، والألف واللام ، ولم تحذف الياء ؛ لأنّها لو حُذفت لتوالى الحذف [١] ، فلم يجز لذلك حذفها ، وكذلك لا يجوز نداء اسم الإشارة بدون « يا » ، فنقول : هذا ، ونريد بها ، يا هذا ، لأنّه فى الأصل : يا أيهذا ، فلو حذف حرف النداء لتوالى الحذف أيضاً [٢] .

ودليل آخر أيضاً : أنّ حرف النداء لا يجتمع مع المعوض عنه ، فلا يجمع بين حرف النداء ، والألف واللام ؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، إلا فى ضرورة [٣] ، كقول الشاعر [٤] :

فَيَا الغُلامَانِ اللّذانِ فَرّا
إيّاكُما أنْ تُكسِبانا شَرّاً

وقول الشاعر [٥] :

مِن أجْلِكِ يا الّتِى تَيَّمتِ قَلبِى
وأنتِ بخيلةٌ بِالوِدّ عَنّى

وأما ما كان معرفة قبل النداء – على هذا الرأى – فتعريفه لم يكن بشىءٍ حُذف وقامت يا مقامه ، بل تعريفه بالعلمية وذلك نحو : « يا زيدُ ، ويا عمرو » [٦] .

٣ – ورأى آخر يرى أنَّ المنادى المقبل عليه ، معرفة بالإقبال عليه والقصد [٧] ، وبالمواجهة والإشارة إليه ، فهو بذلك يخصّ واحداً ويقصُدُه دون غيره ، ولعل هذا ما أراده سيبويه ، إذ يقول :

---

(١) انظر : شرح الجمل : ٨٩/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل : ٨٨/٢ ، أمالى ابن الحاجب : ١٢٥/٤ .

(٣) انظر : شرح الجمل : ٩٠/٢ ، أمالى ابن الحاجب : ١٢٥/٤ .

(٤) المقتضب : ٢٤٣/٤ ، الإنصاف : ٣٣٦/١ ، أسرار العربية : ٢٣٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩/٢ ، خزانة الأدب : ٢٩٤/٢ ، همع الهوامع : ١٧٤/٢ .

(٥) الكتاب : ١٩٧/٢ ، المقتضب : ٢٤١/٤ ، الإنصاف : ٣٣٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨/٢ ، خزانة الأدب : ٢٩٣/٢ ، همع الهوامع : ١٧٤/٢ ، أسرار العربية : ٢٣٠ .

(٦) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٩/٢ ، أمالى ابن الحاجب : ١٢٥/٤ .

(٧) انظر : الكتاب : ١٩٧/٢، ١٩٨ ، شرح كتاب سيبويه ، للسيرافى ، ١، ١٥٤ ، التذييل والتكميل : ١٩٧/٤، ١٩٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ ، حاشية الصبان : ١٠٥/٣ ، همع الهوامع : ٥٥/١ .

(وذلك أنّه إذا قال : « يا رجلُ ويا فاسقُ » فمعناه : يا أيُّها الفاسقُ ، ويا أيُّها الرجلُ ، وصار معرفة ؛ لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التى هى للإشارة ، نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام ، لأنّك إنّما قصدت قَصْدَ شيءٍ بعينه ، وصار هذا بدلاً فى النداء من الألف واللام) [١] .

ثم يقول : « إنّما يُدخلون الألف واللام لِيعرفُوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره ، وعَنَوه ، ولم يجعلوه واحداً من أمة ، فقد استغنوا عن الألف واللام » [٢] .

وقال المبرد : « ألا ترى أنّك تقول - إذا أردت المعرفة - يا رجلُ أقبل ، فإنّما تقديره : يا أيُّها الرجلُ أقْبلُ ، وليس على معنىً معهود ، ولكن حدثتْ فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت به المبهمة معارف » [٣] .

ومعنى القصد فى النداء ، أى : قصد المنكر بعينه ، ومعنى الإقبال : أى إقبال المتكلم على المنادى ، وإلقاؤه الكلام نحوه ، وليس المراد إقبال المنادى على المتكلم ، فيتوقف على هذا أنّه إذا لم يُقبل المنادى على المتكلم بقيت الكلمة على تنكيرها ، فليس هذا هو المقصود ، بل المقصود هو إقبال المتكلم على المنادى ، وإلقاؤه الكلام نحوه ، سواء أقبل المنادى أم لم يقبل [٤] .

ويبدو أنَّ هذا الرأى هو الراجح على غيره ؛ لأنَّ الرأيين السابقين من الممكن أن يُرد عليهما بما يلى :

فالرأى الأول القائل إنّ تعرف المنادى المقبل عليه لوقوعه موقع أسماء الخطاب يُردّ عليه بما يلى :

١ - أنَّ التعريف لم يحصل لها بمجرد وقوعها موقع أسماء الخطاب ؛ لأنَّ الخطاب

---

(١) الكتاب : ١٩٧/٢ .

(٢) المصدر السابق : ١٩٨/٢ .

(٣) المقتضب : ٢٠٥/٤ .

(٤) انظر : حاشية الصبان : ١٠٦،١٠٥/٣ .

وحده لا يُعرَّف ، لذلك انتفى التعريف من : أنت رجلٌ قائمٌ ، لوجود الخطاب وحده ، ولانتفاء القصد والإقبال ، الذى هو سبب كون الكلمة مناداة ، أى : اقترن بها الإقبال والقصد والخطاب [١] .

٢ - أنّه إذا نُودى المضمر - مع الخلاف فى ندائه [٢] - فلا يحذف منه حرف النداء ؛ لأنّه لو حُذِف فاتت الدلالة على النداء ؛ لأنَّ الدال عليه هو حرف النداء ، وتضمن المنادى معنى الخطاب ، فلو حُذف الحرف من المنادى المضمر بقى الخطاب ، وهو فيه غير صالح للدلالة على إرادة النداء ؛ لأنَّ دلالته على الخطاب وضعية [٣] .

أمَّا الرأى الثانى القائل إنّ تعريفها بأل ، ويا نابت مناب أل المحذوفة ، فيمكن أن يردّ عليه بما يلى :

١ - أنّه إذا تقرر أنَّ « يا » فى النداء نابت مناب « أل » التعريف ، فلماذا لم يتعرف « رجل » فى نحو : يا رجلاً ، مع وجود حرف النداء . والصحيح أنّه لم يتعرف لأنَّ النداء لم يقترن معه القصد ، والإقبال على واحد دون غيره ، فيا حرف تعريف إذا تلازم معها القصد والإقبال [٤] ، اللّذان هما سبب تعريف المنادى .

٢ - أنَّ حرف النداء لم يُحذف من : رجل ، وامرأة ، ليس لأنَّ أصلهما : يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ، ثم حذفت : أى ، وأل التعريف ، وبقيت « يا » لكى لا يتوالى الحذف ، وإنّما لم يحذف حرف النداء لأنَّ وَضْع هذين اللفظين على التنكير ، فحَذْفُ حرف النداء معهما مُخلّ ؛ لإيهام بقائهما على التنكير ، فلذلك لم يحذف ، ويمكن أن يقال هذا التعليل فى منع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة أيضاً ، إذ قيل إنّها أُجريت مُجرى النكرة لكون تعريفها مفتقراً إلى القرينة ، وهى قرينة الإشارة [٥] .

---

(١) انظر : حاشية الصبان : ١٠٦/٣ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٧/٢ ، شرح التصريح : ١٦٤/٢، ارتشاف الضرب : ١١٩/٣ .

(٣) انظر : شرح الألفية ، لابن الناظم : ٥٦٦ ، شرح التصريح : ١٦٤/٢ .

(٤) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٤٤٧ ، ٤٤٧ .

(٥) انظر : أمالى ابن الحاجب : ١٢٥/٤ . بتصرف .

٣ – أنَّ سبب منع اجتماع يا النداء وأل التعريف ، ليس لمنع اجتماع العوض والمعوض عنه ، بل إنَّ سببه هو منع اجتماع أداتى تعريف ، وهى يا ، وأل ، وتعريفان فى كلمة واحدة لا يجتمعان [١] ، أو لأسباب أخرى سيأتى الحديث عنها غير السبب الذى ذكر [٢] .

٤ – أنَّ « يا » النداء يجوز أن تباشر المعرَّف بأل فى حالات معينة ، ولا يُعد التقاؤهما أو اجتماعهما ضرورة كما ذكر أصحاب هذا الرأى ، وذلك فى نحو الجمل المسمَّى بها ، كأن يسمَّى « بالرجل قائم » ونحو اسم الجنس المعرف بأل مما فيه تشبيه نحو : يا الأسدُ شدةً ، ويا الخليفةُ جوداً ، كما سيأتى الحديث عنها [٣] .

والله أعلم .

* * *

(١) انظر : الإنصاف : ٣٣٨/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨/٢ .

(٢) انظر : اجتماع التعريف بأل ، والتعريف بالعلمية : ص : ٣٣٨ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ ، التذييل : ١٩٨/١٩٧/٤ ؛ همع الهوامع : ١٧٤/١ ، شرح الأشمونى : ١١١/٣ .

الفصل الثاني

التعـــريـف والعمـــوم

وفيه ثلاثة مباحث

المبـحث الأول : النكرة الدالة على العموم

المبحث الثـاني : المعرفة الدالة على العموم

المبحث الثـالث : التعريف اللفظي والتعريف الحقيقي

سبق الحديث عن الاشتراك فى المعارف ، أو الاشتراك فى الأعلام والمبهمات على وجه الخصوص فالمعرفة الدالة على معيَّن قد تدل على معنى النكرة وهو الشياع فى مسميَّات كثيرة بنفس اللفظ ، كما مثّل سابقاً ، وقد ذكر الفرق بين الاشتراك فى المعارف والاشتراك فى النكرات ، وذكر أنَّ الاشتراك فى المعارف سواء أكان من أصل الوضع أم عارض لايمنع دعوى التعريف والاختصاص لاعتبارات ذكرت فى موضعها [١] .

إلاَّ أنَّ قضية التعريف فى العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية شغلت جزءاً كبيراً من قضية الاشتراك فى المعارف ، وذلك أنَّ العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية على خلاف ما هو معروف فى المعرفة ، من الدلالة على التعيين ، لأنّه لا يُقصد بهما فرد معين بالذات ، بل يقصد بهما نوعٌ يندرج تحته أفراد كثيرون ، ليس لفرد منهم خصوصية بهذا اللفظ دون غيره من الأفراد ، فينتقل التعريف من تعيين الفرد إلى الجماعة . يقول سيبويه فى العلم الجنسى : « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعاً فى الأمة ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر » [٢] .

ويقول ابن السراج : « اعلم أنَّ من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف ، وليست كالمعارف التى ذكرناها » [٣] . ويقول ابن عقيل فى شبهها بالنكرة من جهة معناها : « وحكم علم الجنس فى المعنى ، كحكم النكرة من جهة أنّه لا يخص واحداً بعينه ، فكل أسد يصدُق عليه أُسامة ، وكل عقرب يصدُق عليها « أم عِرْيَط » وكل ثعلب يصدُق عليه ثُعالة » [٤] . وقال ابن مالك : « وهى - أى الأعلام الجنسية - باعتبار المعنى شائعة وغير مخصوصة » [٥] .

ويرى بعض النحاة أنَّ التعريف الموجود فى هذا النوع من المعارف تعريف لفظى [٦] ؛ لأنَّ حقيقة التعريف وهى التعيين ليست موجودة ، وإنّما حكم لها بالتعريف ،

---

(١) انظر : الاشتراك فى المعارف ، ص : ٨ ، من الفصل الأول .

(٢) الكتاب : ٩٣/٢ .

(٣) الأصول : ١٥٥/١ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١٢٩/١ .

(٥) شرح التسهيل : ١٧٠/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية : ١٣٢/٢ ، شرح التسهيل : ١٧٠/١ .

لأنّها تأخذ بعض الأحكام اللفظية الخاصة بالمعارف الحقيقية ، يقول ابن مالك فى قبول هذا النوع من المعارف بعض أحكام المعارف الخاصة بها : « فإنّها أعلام فى اللفظ إذ لا تُضاف ، ولا يَلْحقها حرف تعريفٍ ، وتُوصف بالمعرفة دون النكرة ، وتجىء مبتدأً بلا شرط ، وصاحبَ حال ، ولا يُصرف منها ذو سببٍ زائد على العلمية كعُثمالة للثعلب ، وكَيْسان للغدر» [1] .

لذلك عدَّ ابن مالك هذا النوع من المعارف من الأسباب التى جعلت الوصول إلى حدِّ المعرفة أمراً ليس سهلاً لأنّها معرفة فى اللفظ نكرة فى المعنى ، ومثّل لها بقوله : « والثانى نحو قولهم للأسد : أُسامة ، فإنّه يجرى فى اللفظ مجرى حمزةَ فى منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة و الألف و اللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة واستحسان مجيئه مبتدأً وصاحبَ حال ، وهو فى الشياع كأسد » [2] .

وهذه المسألة وهى حقيقة التعريف فى هذه المعارف تقف بين فريقين الفريق الأول هو الذى يرى أنّها معارف فى اللفظ فقط ، دون المعنى ، كما مثّل ابن مالك وغيره .

وفريق ثانٍ يرى أنّها معارف على الحقيقة لاعتبارات مختلفة ، منها : أنَّ العموم فيه تحديد وتخصيص ، فالمعرفة بأل الجنسية والعلم الجنسى عندما يقع ويعمّ ما يقع عليه من جنسه يكون فى عمومه تعيين ؛ لأنَّ جميع الجنس متخصص معروف ، ففيه معنى التعريف ، وهو التعيين ، والذى يدلّ على ذلك أنّ النكرة إذا دلَّت على العموم تأخذ بعض أحكام المعارف ، فيبتدأ بها مثلاً ، وغيرها من الأحكام ، فلو لم يكن فى عمومها تعيين وتحديد ، لما جازت لها تلك الأحكام .

ولاعتبار آخر أيضاً أن الأعلام الجنسية و المعرَّف بأل الجنسية توضع غالباً فيما لاتدعو الحاجة إلى تعيين مسمّياته كالأعلام الموجودة فى الوحوش والحشرات وغيرها من الأعلام ، يقرر النحاة أنّه لا يصح أن يُوضع لهذه الفئة علمٌ خاصٌ لكل واحدٍ منها ، بل إنْ وُضع لشيءٍ علم فللنوع بأسره . يقول سيبويه : « وإنّما منع الأُسد وما أشبهه أن يكونَ لها اسم معناه معنى زيد ، أنَّ الأُسد وما أشبهها ليست بأشياءَ ثابتة مُقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى

---

(١) شرح التسهيل : ١/١٧٠ .

(٢) المصدر السابق : ١/١١٥ .

أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض » [١] .

ويقول ابن مالك : « وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فردٍ من أفراده كالمعانى والوحوش فلا يصلُح أنْ يُوضع له علم خاص ، بل إنْ وُضِع لشيء منه علم فللنّوع بأسْرِه ، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعضٍ » [٢] .

ولتقرير معنى التعريف أو معنى التعيين فيها ، ومحاولة بيان اختلافها عن النكرة أو التنكير يحاول أصحاب هذا الرأى أن يضعوا فروقاً بين العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية ، واسم الجنس النكرة حتى يمكن التفريق بينهما ، ويكون لهذا النوع من المعارف وجهاً فى التعريف وطريقاً إليه ، يقول ابن الحاجب : « أعلام الأجناس وُضعت أعلاماً للحقائق الذهنية المتعلقة كما أُشير باللام في نحو : اشتر اللحم ، إلى الحقيقة الذهنية ، فكل واحدٍ من هذه الأعلام موضوع لحقيقة فى الذهن متحدة ، فهو إذن غير متناولٍ غيرها ، وضعاً ، وإذا أُطلق على فردٍ من الأفراد الخارجية نحو : هذا أُسامةُ مقبلاً ، فليس ذلك بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فردٍ خارجى مطابقة كُلّ كُلّىّ عقلىّ لجزئياته الخارجية نحو قولهم : الأَسدُ حيوانٌ ناطقٌ ، فلفظ أسد مثلاً موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك ، وأُسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة » [٣] .

وقيل أيضاً : « وأمّا علم الجنس واسم الجنس والنكرة ، فإنّ لكل واحدٍ منها حقيقة – وهى فى أسامة مثلاً فى أسد أيضاً : الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنّا نُقدِّر أنّ علم الجنس قد وقع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة ظاهرة فى الذهن حين الوضع . ..... ويقدّر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع » [٤] .

---

(١) الكتاب : ٩٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٨٢/١ .

(٣) شرح الكافية ، للرضى : ١٣٢/٢ .

(٤) منحة الجليل : ١٢٩/١ . وانظر : النحو الوافى : ٢٨٩/٢٨٨/١ .

ويقول الرضى مُعلقاً على هذه التفرقة التى ذكرها ابن الحاجب ، والرضى من أصحاب الرأى القائل إن التعريف فى هذا النوع من المعارف لفظى : « والحامل للنحاة على هذا التكلُّف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنَّهم رأوا نحو : أُسامة وثُعالة ، وأبا الحصين وأمّ عامر وأُويساً لها حكم الأعلام لفظاً من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام على نحو : أُويس وإضافة أب وأم وابن وبنت إلى غيرها كما فى الكُنى فى الأعلام الأناسي وتجيء عنها الأحوال ، وتُوصف بالمعارف ، ومع هذا كله يُطلق على المنكر ، بخلاف نحو : أسد وذئب وضبع ، فإنَّ ذلك لا يجرى مجرى الأعلام فى الأحكام المذكورة »[1] .

ومما يُؤيد كون هذه المعارف معارف فى اللفظ فقط أنَّها قد تُوصف أحياناً بالنكرة نحو : ما يحسُن بالرّجلِ خيرٍ منك ، ومررت بالرجلِ مثلِك ، وغيرها من الأمثلة المختلفة كما سيأتى الحديث عنها ، وورود مثل هذه الشواهد أو الأمثلة يُضْعِف من الحكم بحقيقة التعريف فى هذا النوع من المعارف ، وقد ذكر ابن مالك أنَّ هذه الأسباب جعلت من الصعوبة الوصول إلى حد للمعرفة إذ يقول : « ومثلهما فى إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين ، فإنَّه من قِبَل اللفظ معرفة ، ومن قِبَل المعنى لشياعه نكرة ، فلذلك يجوز أن يُوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه وهو الأكثر ، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه نحو : مررت بالرجلِ خيرٍ منك ، وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى : « وآية لهمُ اللَّيلُ نسْلَخُ مِنهُ النَّهَارَ » فجعلوا « نسلخ » صفةً الليل ، والجُمل لا يُوصف بها إلاَّ النكرات »[2] .

ومن هذه النظرة لهذا النوع من المعارف يجعل النحاة المعرف بأل الجنسية والعلم الجنسى فى آخر سُلّم ترتيب الأعلام والمعرف بأل ، فأعرف الأعلام أسماء البلاد والأماكن ثم الأناسي ثم أعلام الأجناس ، وأعرف المعرف بأل ، ما كانت أل فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم الجنسية ، ووفقاً لهذا الترتيب تكون هذه المعارف فى أدنى درجة من درجات التعيين ، فكل من هذه المعارف فقد القدرة على التعيين التى يتميّز بها المعرف بأل العهدية ، والعلم الشخصى اللذان هما فى أعلى مراتب التعريف ؛ لأنَّ القاعدة التى يقوم

---

(١) شرح الكافية : ١٣٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١١٦/١١٥/١ .

عليها هذا الترتيب هى قوة منع الشياع وزيادة الوضوح [١] . وسيأتى الحديث عن مراتب التعريف [٢] .

وتبقى مسألة التعريف فى العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية من المسائل التى يَكثُر الحديث فيهما قديماً وحديثاً ، وفى بيان حقيقة التعريف فيها ، بين مُؤيِّدٍ لانضمامها إلى أنواع التعريف ، ومعارضٍ لكونها معارفَ حقيقةً ، فيقول ابن هشام مثلاً : « وكثيرٌ من الضعفاء يستشكلُ التعريفَ فى علم الجنس ، وربما غلَّط بعضهم النحاة سفهاً بغير علم فى ذلك ، ومن استشكل ذلك فليستشكل التعريف بالألف واللام الجنسية أو الحضورية فيما مثّلنا » [٣] . ومما قيل أيضاً : « إنّ التحديد والتعريف فيها بمعناه الدلالى غير موجود ، بقى فقط الصورة والشكل ، والاصطلاح بأنّ هذا النوع معرفة ، دون البحث عما وراء ذلك المعنى من صدقٍ خارجى أم لا » [٤] . وقيل أيضاً : « ومن الأعلام ما لا يُطلق على فرد بالذات . بل على نوع يندرج تحته أفراد كثيرون ، وهذا هو « علم الجنس » وقد قال النحاة بأنّ علم الجنس يدلّ على ما يدلّ عليه اسم الجنس ، أى النكرة ، وإذا كان هذا صحيحاً فماذا أضافت العلمية إلى هذا العلم من تعريف » [٥] .

ويذكر النحاة للمعرَّف بأل الجنسية والعلم الجنسى استعمالين ، يدلّ على الشياع وعدم التعيين فى مسمًّى معين ، وهو معنى النكرة العام ، ويدلّ على شمول واستغراق جميع أفراد ما تقع عليه ، وهذا أيضاً من المعانى التى تدل عليه النكرة ، يقول الرضى فى دلالة علم الجنس على هذين المعنيين : « فكما أنَّ مثل ذلك من المعرف باللام يُحمل على الاستغراق إلاَّ مع القرينة المخصصة ، فكذا مثل هذا العلم يُقال : أسامةُ خيرٌ من ثُعالة ، أى : كل واحد من أفراد هذا الجنس خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة » [٦] ويُقَارن العلم الجنسى فى دلالته على الاستغراق والشمول بأل الجنسية فى

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٨/١ .

(٢) انظر : مبحث التعريف اللفظى ، من هذا الفصل ، ص : ١٣٠ .

(٣) شرح اللمحة البدرية : ٢٥٤/١ .

(٤) النحو الوصفى : ٤٤٢/١ .

(٥) دراسات نقدية فى النحو العربى : ١١٨ .

(٦) شرح الكافية : ١٣٣/٢ .

قوله تعالى : « وَالعَصْرِ إنَّ الإِنْسَـانَ لَفِـى خُسْـرٍ إلاَّ الَّذِيـنَ آمنُوا » [١] ومثلها قولـه تعـالى : « وخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيفاً » [٢] إذ المقصود بها استغراق جميع أفراد الجنس ، وكذلـك العلـم الجنسى يدلّ على هذا المعنى أيضـاً ، يقـول ابـن مـالك : « ويُقـال أسـامة شـرٌ مـن ذؤالـة ، فتقصد بهما الشمول ، كما تقصد إذا قيل : الأسد شرٌ من الذئب » [٣] .

ويذكر الرضى أيضاً أنَّها قد لا تدلّ على استغراق جميع الأفراد ، بل تـدل علـى فـرد من أفراد الجنس ، نحو: رأيت أو لقيت أسامة ، ونحو : إذا لقيـت أُسـامةَ ففِرَّ منـه ، فليـس المقصود به الاستغراق ، وإنما المقصود به واحد من أفراد هذا الجنـس غيـر مُعيّـن ، والـذى منع الاستغراق هنا ، قرينة اللقاء ، الموجودة فى العبارة التى يكون معها محالاً أن يكون لقى الجنس كله [٤] .

وهذه الدلالة فى الأعلام الجنسية تقابلها أل التى تسمى « أل للماهية » وهـى التـى لا يقصد بها عموم الجنس واستغراقه ، ولا يقصد بها فرد معين ، وإنَّما المقصود بها أى واحـد من هذا الجنس أو ماهيته وطبيعته ، ومنها قوله تعالى :« وَأَخافُ أَنْ يَأكُلَه الذِّئبُ » [٥] ومثل : شربتُ الماءَ وأكلتُ الخبزَ . كما سيأتى الحديث عنها [٦] . فقرينة الشرب والأكـل ، تمنـع الاستغراق والشمول ، وأيضاً ليس المقصود ذئباً معيناً أو خبزاً معيناً .

والمعنيين السابقين وهما الدلالة على الشمول والاستغراق ، والدلالة على عدم التعيين أو الشياع هما من معانى النكرة .

فقـد عـرّف ابن الجاجب النكرة بأنها « ما وُضع لشىء لا بعينـه » [٧] وعـرّفها ابـن مالـك بأنها : « ما كان شائعاً فى جنسه » [٨] وعرّفها ابن عصفور بأنّها : « كل ما عُلّق فـى

---

(١) سورة العصر : ١،٢،٣ .

(٢) سورة النساء : آية : ٢٨ .

(٣) شرح التسهيل : ١/١٧١ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ٢/١٣٣ .

(٥) سورة يوسف : آية : ١٣ .

(٦) انظر : ص : ١١١ من هذا الفصل .

(٧) شرح الكافية : ٢/١٤٥ .

(٨) شرح الكافية الشافية : ١/٢٢٢ .

أول أحواله على الشياع فى مدلوله» [1] .

ومن التعريفات السابقة يتضح مدلول النكرة ، فهى اللفظة الدالة على مسمى شائع ، ولفظة تطلق على عدة مسمّيات ، لا يستحق هذا اللفظ مسمّى دون غيره ، فمثلاً كلمة « رجل » مسمّى يطلق على عدة أشخاص ليس لها خصوص برجل دون آخر ، وهى بذلك خلاف المعرفة ، إذ أنّ المعرفة ما دلّ على مسمّى معيَّن ، وإن كانت النكرة تدل على الاختصاص أحياناً كما ذكر إلا أنّه لا يُخرجها عن أصل وضعها وهو الدلالة على الشياع ، وكما أن المعرفة وهى الدالة على معيّن ، قد تدل فى بعض الأساليب القليلة على المشترك الشائع [2] ، إلاّ أنّ ذلك لا يخرجها عن أصل وضعها .

الفرق بين الدلالة على الشياع والدلالة على العموم فى النكرة :

ومما يجب ذكره هنا ، أنّ النكرة فى دلالتها على الشياع تختلف فى دلالتها على العموم ؛ لأنَّ معنى الشياع ، هو عدم التعيين ، أو عدم التخصيص ، لأنَّ النكرة فى الإثبات للبعضية على الغالب ما لم تُوصف بوصف يجعلها دالة على العموم كما سيأتى الحديث عنه ، فمثلاً قولنا : « رأيتُ رجلاً » ، فهى لإثبات واحد مبهم من هذا الجنس غير معلوم التعيين عند السامع [3] ، وإذا قيل مثلاً : رجلٌ من خيار القوم عندنا ، فالمقصود برجل فرد غير مُعين من جنس الرجال عندنا مقيد بالصفة التى وصفت به ، فرجل هنا لا تتعدّى عدد الواحد من الرجال ، فليس فى هذا المثال تعميم أو شمول ، ولكن إذا قيل : لا رجلَ فى الدار ، فحكم نفى الوجود فى الدار تشمل كل أفراد جنس الرجال ؛ لأنَّ النكرة وقعت فى سياق النفى الذى يحقق معنى الشمول والاستغراق [4] . فمعنى الشياع الذى هو المعنى الأصلى للنكرة ، هو عدم تحديد الشىء أو تعيينه ، وهذا لاعلاقة له بالشمول أو العموم .

فإذا قيل : إنّ رجل فى المثال السابق ، وهو « رجلٌ من خيار القومِ عندنا» ممكن أن

---

(١) شرح الجمل : ١٣٤/٢ .

(٢) انظر : المقصود بالمشترك الشائع : ص : ١١ .

(٣) انظر : الكليات : ٣٤٤/٣٤٣/٤ .

(٤) انظر : أساليب الاستغراق والشمول : ٨٢ ، الكليات : ٣٤٤/٤ .

يصدق على كل رجل صفته كذا ، فيكون بذلك مدلولها العموم ، لا الوحدة أو البعضية ؟! والجواب عن هذا : إنّ « رجل » فى هذا المثال ، يمكن القصد بها أى رجل صفته كذا ، أى : أنّه من الأخيار ، ولكن على سبيل البدل ، لا على سبيل الإحاطة والشمول ؛ لأنّ النكرة فى غير سياق النفى أو شبهه أو الاستفهام ، هى : « كل اسم يتناول مسمّيين فصاعداً على سبيل البدل » [1] فالمقصود فى المثال بكلمة « رجل » شخص واحد من الأخيار عندنا ، لا كل رجل صفته أنّه من الأخيار عندنا ؛ لأنّ هذا محال ، فالحكم لشخص واحد فقط ، ولكن فى قولنا : « لا رجل فى الدار » حكم النفى واقع على جميع الجنس ، لا على واحدٍ منه .

وهذه الدلالة على الشياع والوحدة تدل عليه النكرة فى الموجب ، وفى غير الموجب تفيد العموم [2] ، وهذا من خصائص النكرة ، أنّ اللفظ الواحد منها قد يتغيّر معناه حسب سياق معيّن يقع فيه ، من قصد الشياع إلى العموم والشمول التى تدلّ عليه فى بعض استعمالاتها ، يقول ابن عصفور : « لأنّ النكرة لايُفهم منها الجنس إلاّ فى بعض المواضع » [3] .

إذاً فالدلالة على العموم والاستغراق من المعانى التى تشترك فيها النكرة والمعرفة ، والذى يحدد اختلاف كل من دلالة المعرفة والنكرة على هذا المعنى ، هو الأسلوب الخاص فى الدلالة عليه ، بغض النظر عن الاستغراق والعموم ، سواء أكان استغراقاً لحكم تضمنته العبارة على كل فرد يقع تحتها ، أم القصد من العموم المكان أم الزمان وغيرها من المعانى وما يراد بحثه فى هذا الفصل هو دلالة المعارف على العموم ، كما تدل عليه النكرة ، وذلك بأساليب خاصة بالمعرفة ، وعرض هذه الأساليب ما أمكن .

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٨/٥ .

(٢) انظر :شرح الكافية ، للرضى : ٣٧١/٢ .

(٣) شرح الجمل : ٦٠٠/١ .

المبحث الأول

النكرة الدالة على العموم

العموم والاستغراق لغة :

العموم والاستغراق والشمول كلمات تترادف لمعنى واحد [١] ، ويرجع معنى لا الجذر « غَرقَ » إلى انتهاء الشيء ومنها الغرق فى الماء ، أى أنّ الماء استوعب الشيء الغارق فيه ، ومنها : أغْرقْتُ القوس ، أى مدتتها غاية المد ، واغْتَرَقَ الفرس ، يقال : إذا خالط الخيل ثم سبقها [٢] .

وفى الصحاح ، الاستغراق : الاستيعاب ، واغتراق النَّفَس ، : استيعابه فى الزفير [٣] .

ويرجع معنى الجذر « عَمَمَ» إلى الاستيعاب والشمول ، يقال : عَمَّهم الأمرُ : يَعُمُّهم عموماً أى شَملهم ، ويقال : عَمَّهُم بالعطية ، ويَعُمُّ القوم بخيره ، أى : يشملهم ، ويَعُمُّ النّاس بمعروفه ، أى يشملهم [٤] .

بعض ما يدل على العموم من النكرات :

لما كان القصد فى هذا الفصل بحث دلالة المعرفة على العموم يلزمنا البحث هنا الحديث عن دلالة النكرة على العموم أيضاً ، لما ذكر أن المعنى مشترك بينهما ، فكان لابدّ من التفرقة بين المعرفة والنكرة فى الدلالة على هذا المعنى ، ولما كان البحث موضوعه «التعريف » خاصة ، لا التنكير ، فسيكون البحث فى دلالة النكرة على العموم عارضاً ، بذكر بعض صور النكرة فى الدلالة على العموم والشمول . وهى النكرة الواقعة بعد لا التى لنفى الجنس ، والنكرة الواقعة فى سياق النفى والاستفهام ، ومنها أيضاً زيادة « من » فى سياق النفى وشبهه ، وأسماء الشرط أيضاً من النكرات الدالة على العموم إذ أنها تدل على قضايا عامة شاملة لما يدخل تحتها من أفراد سواء أكان من العقلاء أم من غيرهم من الأحداث والأشياء والظروف .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٤٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٥/٢ .

(٢) انظر : مقاييس اللغة : ٤١٨/٤ ، الصحاح : مادة : غرق .

(٣) انظر : الصحاح : مادة : غرق .

(٤) انظر : اللسان : مادة : عمم .

أولاً : النكرة الواقعة فى سياق النفى والاستفهام :

إذا وقعت النكرة فى سياق النفى والنهي والاستفهام ، استغرقت الجنس كلّه [١] ، إذ أنّها قبل أن يدخل عليها استفهام أو نفى أو شبهه ، يُقصد بها مسمّى شائع فى جنسه ، فكلمة رجل فى نحو : « رجلٌ فى الدار » ، يقصد بها أى رجلٍ غير معيّنٍ ، وحين يتقدمها نفى فى نحو : « ما رجلٌ فى الدار » تغيّر معناها ، وأصبح المقصود نفى وجود كل رجلٍ يتصور أنّه موجود فى البيت : ومثلها : « هل رجلٌ فى الدار » وقوله تعالى : « أإلهٌ مَعَ اللهِ » [٢] ، و : « مَنْ إلهٌ غيرُ اللهِ » [٣] فوقوع كلمة إله بعد الاستفهام الإنكارى « بمن » و « الهمزة » ، أفاد الشمول والعموم ، والمعنى : لا يوجد إله غير الله ، ونفي كل إلهٍ يُتصوّر أنّه شريك له أو قادر على تغيير قوانينه .

ويجوز الابتداء فى هذه الحالة بالنكرة المسبوقة بنفى أو استفهام ، لما انتهى إليه أمرها من إفادة التعميم ، فإذا عمّت كان مرادها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت بذلك المعرف بأل الاستغراقية أو الجنسية [٤] .

وقوع « من » فى سياق النفى والاستفهام :

يمكن العدول عن الاستغراق فى نحو : « ما لقيتُ رجلاً » بقرينة نحو : « ما لقيت رجلاً بل رجلين » أو نحو : « ما جاءنى رجلٌ واحد بل رجلان أو رجالٌ » ، أو : « هل جاءك رجلٌ هم أخوتك » ؟ فوجود القرينة « بل رجلين ، ورجال ، وهم أخوتك » يرجح عدم إرادة الاستغراق والعموم ، فإذا أُريد التنصيص على إرادة الاستغراق والعموم ، أُدخِل على الأسلوب « مِنْ » نحو : ما جاءنى مِنْ رجلٍ ، فيصبح النفى نصاً فى الاستغراق [٥] ،

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٧١/١٤٥/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/١ ، شرح التصريح : ١٦٨/١ ، مغنى اللبيب : ٤٧٠/٢ ، شرح الأشمونى : ٢١٥/١ .

(٢) سورة النمل : آية : ٦٠ ، ٦٤ .

(٣) سورة القصص : آية : ٧١،٧٢ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ٤٧٠/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٨/١ ، شرح الأشمونى : ٢١٥/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٩٥/١ ، شرح التصريح : ١٦٨/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٢٣/٣٧١/١٤٥/٢،٢٥٦/١١٢/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٣/٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٣٧/٣ .

فهى وإن كانت زائدة ولكنها مفيدة الاستغراق ، فلا يُعدل عنه ، لذا لايجوز أن يقال : « ما جاءنى مِن رجلٍ بل رجلين » ؛ لأنَّ دخول من فى الجملة المنفية جعلها نصاً فى الاستغراق ، فلا يُستثنى منها لما فى ذلك من التناقض [١] .

يقول ابن عصفور : « ألا ترى أنّك إذا قلت : « ما جاءني رجل» احتمل الكلام ثلاثة معانٍ ، أحدها : أن تكون أردت أن تنفى رجلاً واحداً وكأنّك قلت : ما جاءني واحد بل أكثر ، والآخر : أن تكون أردت ما جاءني رجل فى نفاذه وقوته بل جاء الضعفاء ، والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحد لا ضعيف ولا قوي ولا واحدٌ ولا أكثر ، فإذا أدخلت «مِن » زال الاحتمال ، وكان المعنى : ما جاءني من جنس الرجال أحد ، فهى هنا لاستغراق الجنس » [٢] إلاّ أنّه اشُترط لدلالتها على العموم أن تكون فى سياق النهي والنفي والاستفهام نحو : ما جاءني مِن أحدٍ ، ولا تضرب مِن رجل ، وهل جاءك مِن رجلٍ ، وأن يكون الاسم الذى تدخل عليه نكرة [٣] .

وتأتي زائدة لتوكيد العموم [٤] ، فى نحو : « ما جاء مِنْ أحدٍ » فهى هنا لتأكيد استغراق الجنس ؛ لأنَّ أحداً يقتضى الاستغراق وإن لم تدخل عليه « مِنْ » ، ولأنَّ معنى : ما فيها أحدٌ ، وما فيها مِنْ أحدٍ ، سيَّان فى إفهام العموم دون احتمال .

ومن أمثلة كونها نصاً فى الاستغراق ، قوله تعالى : «وَمَا أَهْلَكْنا مِنْ قَرِيةٍ إلاَّ لَهَا مُنذِرون » [٥] ، « فقرية » نكرة واقعة فى سياق النفى ، ووردت « من » فى السياق للتنصيص على إرادة الشمول والاستغراق ، ومنها قوله تعالى «وَمَا كَانَ مَعَه مِنْ إِلهٍ » [٦] و «وَمَا أَرْسَلنا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ» [٧] ، و « أَنْ تَقُولُوا ما جَاءَنا مِنْ بَشيرٍ وَلَا

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : شرح الجمل : ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٢٥/٤ ، المقتضب : ١٣٧/٤ ، البسيط : ٨٤١/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٨٤/١ ، مغنى اللبيب : ٣٢٣/١ .

(٤) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٣٨،١٣٧/٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٨٥/١ ، مغنى اللبيب : ٣٢٢/١ .

(٥) سورة الشعراء : آية : ٢٠٨ .

(٦) سورة المؤمنون : آية : ٩١ .

(٧) سورة إبراهيم : آية : ٤ .

نَذيرٍ » [١] ويبدو من الآيات السابقة شمول الحكم واستغراقه ، واستيعابه لجميع الأفراد المقصودين بحكم الآية ، وقد صُدّرت الشواهد كلُّها بالنفى أو النهى أو الاستفهام ، وجاءت النكرة بعد « مِنْ » .

وجوَّز الكوفيون زيادتها فى الموجب [٢] ، وحَكَوا نحو : قد كان مِنْ مطرٍ ، وقد كان مِنْ حديثٍ ، وتفيد فى هذه الأمثلة الاستغراق الذى تفيده فى دخولها على الأسلوب المصدر بالنفى ، وذكر ابن عصفور ، أنّه لا حُجةَ لهم فيه لاحتمال أن تكون مُبعِّضة ، ويكون التقدير : قد كان كائنٌ مِن مطرٍ ، وقد كان كائنٌ مِن حديثٍ [٣] .

النكرة الواقعة بعد لا النافية للجنس :

الاسم النكرة الواقع بعد لا التى لنفى الجنس يدلّ على عموم أفراد جنسه ، لدخول لا عليه ، إذ بدخولها عليه أفادت استغراق النفى لأفراد الجنس كله من غير ترك أحد من أفراده ، فقدر لهذه النكرة ، ما يجعلها تفيد الاستغراق والشمول وهى « لا » .

وشرطها أن يكون نفيُها نصاً فى الاستغراق ، وذلك بأن تدخل على النكرة ، ويُراد بها النفى العام بتقدير « مِنْ » الاستغراقية ؛ لأنّه إذا قيل : « لا رجلَ فى الدار » وهو يُريد نفى الجنس كلّه ، لم يصح إلاّ بتقدير مِن ، أى : لا مِن رجلٍ فى الدار ، إذ أنّه إذا لم يرد تقدير « من » فقد يُتوهّم أنّه يقدر أنّه ينفى وجود رجل واحد ، وجاز أن يكون فى الدار رجلان ، فأكثر [٤] .

يقول سيبويه : « « فلا » لا تعمل إلاّ فى نكرة مِن قِبل أنّها جواب - فيما زعم الخليل رحمه الله - فى قولك : هل مِن عبدٍ أو جاريةٍ ، فصار الجواب نكرة ، كما أنّه لا يقع فى هذه المسألة إلاّ نكرة » [٥] فلا بد أن تفيد لا الاستغراق لأنّها جواب عن سؤال : هل مِن عددٍ ؟ أو هل مِن رجلٍ ؟ وهذا سؤال عن الجنس .

---

(١) سورة المائدة : آية : ١٩ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٨٥/١ ، المساعد : ٢٥١/٢ ، مغنى اللبيب : ٣٢٥/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٨٥/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٢٣/٢ ، المساعد : ٢٥١/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٥٢/٢ ، شرح التصريح : ٢٣٦/١ .

(٥) الكتاب : ٢٧٥/٢ .

ولذلك علّل بعض النحاة بناء اسمها لتضمنه لمن الاستغراقية ، « والحق أن نقول أنّه مبنى لتضمنه لمن الاستغراقية ، وذلك لأنَّ قولك : لا رجلَ ، نصٌّ فى نفى الجنس بمنزلة لا مِن رجلٍ ، بخلاف لا رجل فى الدار و لا امرأة ، فإنّه وإن كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم ، لكن لا نصاً بل هو الظاهر ، كما أنَّ : ما جاءنى مِن رجلٍ ، نصٌّ فى الاستغراق ، بخلاف : ما جاءنى رجل ، إذ يجوز أن يُقال : ما جاءنى رجلٌ ، بل رجلان » [١] .

والشروط التى يتعين بها إفادة لا لنفى الجنس ، أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيها نصاً فى الاستغراق ، وألاّ يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها نكرة لأنّه إذا كان اسمها معرفة ، لم يكن فى الأسلوب معنى الاستغراق [٢] .

فمثال دخول الجار عليها : جئت بلا زاد ، ودخولها على معرفة : لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ومثال انفصال اسمها عنها : لا فى الدار رجل ولا امرأة ، ومن أمثلة لا النافية للجنس المستوفية الشروط : قوله تعالى : « لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمرِ اللّهِ » [٣] ، و « ذَلِكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ » [٤] ، « لا ظُلمَ اليومَ » [٥] ، « لا مَلْجأَ مِن اللّهِ إلاّ إِليهِ » [٦] ، ويتضح من الآيات شمول النفى الذى يستغرق جميع الأفراد .

والاستغراق بها لنفى الأفراد له صور عدّة [٧] :

فيكون الجنس أحياناً معنىً من المعانى ، مثل قوله تعالى : « لا ظُلمَ اليوم » ، و « لا رَيبَ فيه » ، و يكون من المحسَّات مثل : لا رجلَ فى البيت ، ولا إنسانَ فى الغابة ، ويأتى على صورة المفرد ، والمثنى ، والجمع مكسراً وسالماً ، نحو : « فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ إِنَّهم لا أَيْمانَ لَهُم » [٨] .

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ٢٥٦/١ ، و انظر ١١٢/١ المصدر نفسه .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢/ ٦٤ ، التصريح : ٢٣٥/١، ٢٣٦ ، مغنى اللبيب : ٢٣٨/١، ٢٣٩ ، شرح الأشمونى : ٣/٢ .

(٣) سورة هود : الآية : ٤٣ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢ .

(٥) سورة غافر : الآية : ١٧ .

(٦) سورة التوبة : الآية : ١١٨ .

(٧) انظر : أساليب الاستغراق والشمول : ٣٠ .

(٨) سورة التوبة : آية : ١٢ .

دلالة النكرة على العموم في غير سياق النفي والاستفهام، أي في الموجب :

وذلك نحو : تَمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ [١] ، وخَبْأةُ صدقٍ خيرٌ من بقعةٍ سوءٍ ، والمعنى في هذين المثالين : كل تمرةٍ خيرٌ من كل جرادة ، وكل خبأة صدقٍ خيرٌ من كل بقعة سوءٍ [٢] وذكر ابن الحاجب في نحو قولهم : « تمرة خير من جرادة » أن تقدير معنى العموم فيه من وجهين :

الأول : « أنَّ في معنى التمرية ما يُشعر بالتفضيل على الجرادية ، باعتبار كونه تمراً وجراداً من غير خصوصية لمفرد دون مفرد ، وإذا لم يكن ثَمَّ خصوصية لمفرد منه متميز حصل الشياع » .

الثاني : أنَّه غير مختص بتمرة مميزة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجلَ أفضل منك » [٣] .

وذكر ابن هشام والأشموني والسيوطي هذا المثال [٤] ، وهو « تمرة خير من جرادة » ، في باب الابتداء بالنكرة إذا دلَّت على الحقيقة من حيث هي ولم يُشيروا إلى معنى العموم السابق الذي ذكره ابن الحاجب والرضي وابن مالك .

أسماء الشرط، ودلالتها على العموم :

النكرة تدل على العموم إمّا بذاتها ، كأسماء الشرط ، أو بغيرها كوجودها في سياق النفي والنهي والاستفهام نحو : ما رجلٌ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار ؟ [٥]

وتفيد أسماء الشرط العموم ، إذ تُقدم قضايا عامة شاملة لما يدخل تحتها من أفراد وأشياء وأحداث وظروف زمانية ومكانية ، ولذلك جاز الابتداء بها ، لما تفيده من معنى العموم الذي يُجوِّز لها الابتداء [٦] .

---

(١) المصنف ، لأبي شيبة ، كتاب الحج ، باب في المحرم يقتل الجرادة ، ٤٢٥/٣ .

(٢) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٩٣/١ ، شرح الكافية ، للرضي : ٢/ ١٤٥ .

(٣) أمالي ابن الحاجب : ٨٤،٨٣/٣ .

(٤) انظر : مغني اللبيب : ٤٧٠/٢ ، شرح الأشموني : ١٢٦/١ ، همع الهوامع : ١٠١/١ .

(٥) انظر : مغني اللبيب : ٤٧٠/٢ .

(٦) انظر : المصدر السابق .

فمنها : من ، وما ، مهما ، « فمن » لتعميم أولي العلم[١] ، قال تعالى : « وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ »[٢] فمَنْ فى الآية تفيد حكماً شاملاً يقع تحته كل من يؤمن بالله ، وجزاءه هو هداية الله له ، ومنها قوله تعالى : « مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ »[٣] .

« وما » لتعميم الأشياء[٤] ، قال تعالى : « وَمَا تَفْعَلُوا مِن خَيرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ »[٥] ، فهذا حكم يدخل تحته كل نوع من أنواع الخير التى يفعلها الإنسان ، وأنَّ الله لا يغيب عنه علمها .

و « أنَّى » ، لتعميم الأحوال[٦] ، و « كيف » لتعميم الأحوال أيضاً[٧] ، ومنها قوله تعالى : « هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُم فِي الأَرْحامِ كَيفَ يَشاءُ »[٨] ، و « بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتانِ يُنفِقُ كَيفَ يَشاءُ »[٩] ، أى : على أى حال يشاء الإنفاق ينفق .

ومنها متى وإيّان لتعميم الأزمنة[١٠] ، ومنها قول طرفة :

ولَستُ بِحلَّالِ التِّلاعِ مَخافةً

وَلكِنْ مَتى يَسترفِدِ القومُ أَرْفِدِ[١١]

ومنها « حيثما وأين » وهما لتعميم الأمكنة[١٢] ، كقوله تعالى : « أَينَمَا تَكُونُوا يُدرِككُمُ الموتُ »[١٣] ، أى : فى أى مكان تكونون يدركُم الموت .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٨/٤ .

(٢) سورة التغابن : آية : ١١ .

(٣) سورة النساء : آية : ١٢٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٤/٤ .

(٥) سورة البقرة : آية : ١٩٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٧٠/٤ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

(٨) سورة آل عمران : آية : ٦ .

(٩) المائدة : آية : ٦٤ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٨٥/١ .

(١١) ديوانه : ٢٩ ، الكتاب : ٧٨/٣ ، خزانة الأدب : ٦٥٠/٣ .

(١٢) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : ٧٢/٤ .

(١٣) سورة النساء : آية : ٧٨ .

ومنها أى ، وهى لتعميم أوصاف الشىء [١] ، والاستغراق فيها متنوع بحسب ما تُضاف إليه ، وتقع على العقلاء والأحداث و الأزمنة والأمكنة ، قال تعالى : « أياً ما تَدعُو فَلَه الأَسْماءُ الحُسنَى »[٢] ، أى : أى دعاءٍ .

النكرة الموصوفة :

تدلُّ النكرة على العموم إذا وُصفت نحو : رجلٌ عنده حزمٌ فسعيدٌ ، وعبدٌ لكريمٍ فما يصنع ، ونفس تسعى لنجاتها فلن تخيب [٣] ، فالنكرات السابقة وهى : رجل ، وعبد ، ونفس ، الموصوفة بفعل أو ظرف دالة على شمول كل أفرادها ، أى : كل رجلٍ ، وكل عبدٍ ، وكل نفسٍ ، فكل رجل حزم فسعيد ، وكل عبد لكريم فما يصنع ، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب .

ويُشترط فى هذه النكرة لكى تدلّ على الشمول والعموم ، أن تُوصف بفعل أو ظرف كما مُثّل ، وأن تدلّ على العموم و الشمول ، وغيرها من الشروط [٤] .

ويدخل على خبر هذه النكرة الفاء ، وتكون مشبهة للشرط لما فيها من العموم الذى ذكر سابقاً فى أدوات الشرط إذ قيل فى دلالتها على الشرط : « وأما اشتراط معنى العموم فيهما - أى الاسم الموصول والنكرة الموصوفة - فلأنَّ به يحصل شبههما بالشرط ؛ لأنَّ الشرط مبهم ، فإذا كان فيهما معنى الإبهام حصلت المناسبة » [٥] .

---

(١) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : ٧٢/٤ .

(٢) سورة الإسراء : آية : ١١٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٣٠/١ ، ارتشاف الضرب : ٦٧/٢ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٧١٣/١ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) شرح ألفية ابن معطٍ : ٧١٣/١ .

المبحث الثاني

المعرفة الدالة على العموم

دلالة المعرفة على العموم والاستغراق :

والمعرفة لها صورها فى الدلالة على مُعيّن ، وصورها فى الدلالة على العموم ، وذلك عن طريق التعريف بأل الجنسية ، والعلم الجنسى .

أولاً : أل الجنسية وأنواعها :

سبق الحديث عن أل وذكرنا أنّها تكون عهدية ، أى تكون لغرض التعيين إذا دخلت على النكرة ، فتُحدِث عهداً للمخاطب فى واحدٍ بعينه ، وأمّا أل الجنسية التى تدلُّ على العموم والاستغراق فهى أنواع كما يلى :

أولاً : ما يفيد استغراق الأفراد :

وسمات أل هذه أن تحل محلها كل حقيقة [١] ، وذلك نحو قوله تعالى : « وخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفاً » [٢] أى : كل إنسان ، وقوله : « خُلِقَ الإنسَانُ مِن عَجَلٍ » [٣] ، أى : كل إنسان ، وقوله تعالى : « وَكَان الإِنسانُ أَكْثَرَ شَيءٍ جَدَلاً » [٤] ، وقوله : « إنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغىٰ » [٥] ، ومعنى أنّ كل تخلفها حقيقة ، أى : أنّه لو قيل : خُلق كل إنسان ضعيفاً لكان صحيحاً على جهة الحقيقة .

فأل هنا جنسية ؛ لأنّه لا يقصد بها تعريف شخص معيّن ، أو شخص تقدم الكلام عنه ، إنما المقصود بها هو استغراق الأفراد بحكم عام ، ومنها قوله تعالى : « عَالِمُ الغيبِ والشَّهادَةِ » [٦] ، أى كل غيبٍ وكل شهادةٍ ، ومنها قوله تعالى « والجَارِ ذِي القُرْبى والجَارِ الجُنُبِ » [٧] ، و « لَا يَصْلَاها إِلاّ الأَشْقىٰ » [٨] .

---

(١) انظر : مغنى اللبيب : ٥٠/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٨/١ ، تعليق الفرائد : ٣٥٨،٣٥٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٥١٥،٥١٤/١ ، همع الهوامع : ٧٩/١ ، شرح التصريح : ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

(٢) سورة النساء : آية : ٢٨ .

(٣) سورة الأنبياء : آية : ٣٧ .

(٤) سورة الكهف : آية : ٥٤ .

(٥) سورة القلم : آية : ٦ .

(٦) سورة الرعد آية : ١٣ ، المؤمنون : آية : ٢٣ ، السجدة : آية : ٣٢ .

(٧) سورة النساء : آية : ٣٦ .

(٨) سورة الليل : آية : ١٥ .

ومن سماتها أيضاً أنّه يصح الاستثناءُ منها أو من مدخولها مع كونه بلفظ المفرد ، وذلك نحو قوله تعالى : « إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ آمنُوا »[١] وقوله تعالى : « لَقَدْ خَلَقْنا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلاَّ الَّذِينَ آمنُوا »[٢] ، وقوله تعالى : « إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً إِذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً وإِذا مَسَّهُ الخَيرُ مَنُوعاً ، إِلاَّ المُصَلِّين »[٣] فلولا أنّ أداة التعريف اقتضت الشمول و الإحاطة بأفرادها لم يستثن « الذين آمنوا » من المعرَّف بها ، وهو الإنسان ، أو يستثنِ المصلّين[٤] .

ومما يدلّ على أنّها للاستغراق ، أنّه يصح وصفُ الاسم الداخلة عليه بالجمع ، وهو بلفظ المفرد[٥] ، مراعاة لمعناه وذلك نحو قوله تعالى : « أَوِ الطِّفلِ الَّذِينَ لَم يَظْهَرُوا عَلَى عَوْراتِ النِّساءِ »[٦] ، ومنها ما حكاه الأخفش : « أَهلَكَ النّاسَ الدِّينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ »[٧] . فوصف « الطفل » بلفظ الجمع ، وهو « الذين » ، ووصف الدرهم والدينار ، وهما بلفظ المفرد بلفظ الجمع : « الحمر والبيض» مراعاة لمعناهما .

وقد يُراعى فى وصفهما لفظهما ، كما روعي المعنى ، فإذا كان مفرداً تأتى صفته فردة[٨] ، كما جاء الوصف جمعاً مراعاة للمعنى ، ومثال مجيء الوصف مفرداً مراعاة للّفظ ، قوله تعالى : « والجَارِ ذِي القُربَىٰ »[٩] وقوله تعالى : « لا يَصْلَاها إِلاَّ الأَشْقَى الَّذِى كَذَّبَ وَتَولَّى »[١٠] .

---

(١) سورة العصر : آية : ٢،٣ .

(٢) سورة التين : آية : ٤،٥،٦ .

(٣) سورة المعارج : آية : ١٩،٢٠،٢١،٢٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٥١٥/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢١/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢٢/١ ، ارتشاف الضرب ٥١٦/١ ، همع الهوامع :٨٠/١ .

(٦) سورة النور : آية : ٣١ .

(٧) انظر : سر الصناعة : ٣٥٠/١ .

(٨) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٩/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢٥/١ ، المساعد : ١٩٧/١ .

(٩) سورة النساء : آية : ٣٦ .

(١٠) سورة الليل : آية : ١٥ ، ١٦ .

الصورة الثانية لأل الجنسية : التى تفيد استغراق ما للجنس من خصائص وصفات :

وذلك نحو : زيدٌ الرجلُ ، وأنت الرجلُ علماً وأدباً ، بمعنى الكامل فى هذه الصفة سواء صفة العلم أو الأدب ، على سبيل المبالغة فى المدح ؛ لأنّه لو قيل : أنت كلُ رجلٍ علماً ، يصح على جهة المجاز [١] .

فهذه أل التى تخلفها « كل » على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فهى على معنى : أنّه اجتمع فى الممدوح ما افترق فى غيره من الرجال ، من جهة كماله فى العلم والأدب الرجولية ، ومنها قوله تعالى : « ذَلِكَ الكِتابُ لاَرَيْبَ فِيهِ » [٢] ، أى : ذلك الكتاب الذى استوفى كل ما للكتب من خصائص الكمال والفضيلة .

ومنها قول الشاعر :

وإنَّ الَّذِي حَانَت بِفَلْجٍ دِماؤُهم ... هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ [٣]

فالمقصود هم القوم الذين اجتمعت فيهم مكارم الأخلاق وفضائلهم - أى الأقوام - على سبيل المبالغة للمدح .

فاعل نعم وبئس المقترن بأل :

ويدخل ضمن أل الدالة على استغراق خصائص الجنس ، فاعل نعم وبئس ، المحلى بأل ، يقول ابن مالك : « وقد استعملوا الجنسية مجازاً فى الدلالة على الكمال مدحاً وذماً نحو : نِعْم الرجلُ زيدٌ وبِئْس الرجلُ عمروٌ ، كأنّه قال : نعم الجامع لخصال المدح زيد ، وبئس الجامع لخصال الذم عمرو » [٤] .

ونعم وبئس من الأفعال الخاصة لمعنى المدح والذم ، على الصحيح فى فعليتهما [٥] ، ويفرد لهما النحويون باباً خاصاً بها لأنَّ لها أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٨/١ ، مغنى اللبيب : ٥٠/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٩٨/١ ، شرح الأشمونى : ١٨٨/١ ، شرح التصريح : ١٤٩/١، ١٥٠ ، همع الهوامع : ٨٠/١ .

(٢) سورة البقرة : آية : ٢ .

(٣) الكتاب : ١٨٧/١ ، المقتضب : ١٤٦/٤ ، أمالى ابن الشجرى : ٣٠٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٧/٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية : ٣٢٣/١ ، وانظر : شرح التسهيل : ١٠/٩/٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٤/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٥/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٠/١ .

ويكون فاعلهما معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرف بها ، أو مضافاً إلى المضاف للمعرف بها ، أو ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز [١] .

فالأول كقوله تعالى : « فَنِعْمَ المَولَىٰ ونِعْمَ النَّصِيرُ » [٢] والثانى كقوله تعالى : « وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِين » [٣] ونِعْم غلامُ الرجلِ زيدٌ ، وبِئسَ غلامُ الرجل عمروٌ . والثالث كقول الشاعر : [٤]

فنِعْمَ ابنُ اختِ القومِ غَيْر مكذَّب زُهيرٌ حسامٌ مُفرَدٌ من حَمائِلِ

والرابع كقوله تعالى : « بِئسَ للظَّالِمينَ بَدَلاً » [٥] وبِئسَ رَجلاً زيدٌ .

وهناك رأى ثان فى أل هذه الداخلة على فاعل نعم وبئس أنّها للجنس حقيقة . ويُفهم هذا من كلام سيبويه إذ يقول : « كما أنّك إذا قلت : عبدُ الله نِعمَ الرجلُ ، فإنّك تُريد أن تجعله من أمةٍ كلهم صالح ، ولم تُرد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم » [٦] ويقول المبرد : « وإذا قلت : بئسَ الرجلُ ، فمعناه مذموم فى الرجال ، ثم تُفسِّر من هذا المذموم ، بقولك : زيد . فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام دالٌ على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم ، وهذا ها هنا بمنزلة قولك : فلان يَفرَقُ الأسد ، إنّما تُريد هذا الجنس ، ولست تعنى أسداً معهوداً ، وكذلك : فلان يُحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير ، وقال الله عز وجل « والعصرِ إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسرٍ » فهو واقع على الجنس » [٧] .

وهناك رأى ثالث فى أل هذه أنّها للعهد الذهنى [٨] ، ورأى رابع أنها للعهد فى الشخص الممدوح ، كأنّه قال : زيدٌ نعم الرجلُ ، أى : زيد نعم هو ، ونُسب هذا الرأى إلى

---

(١) انظر :شرح التسهيل : ٩/٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٦/٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٠/١ .

(٢) سورة الحج : آية : ٧٨ .

(٣) سورة النحل : آية : ٣٠ .

(٤) شرح التسهيل : ٩/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١١٠٥/٢ ، المساعد : ١٢٥/٢ .

(٥) سورة الكهف : آية : ٥٠ .

(٦) الكتاب : ١٧٧/٢ .

(٧) المقتضب : ١٤٣/١٤٢/٢ .

(٨) انظر : ارتشاف الضرب : ١٧/١٦/٣ ، المساعد ١٢٦/٢ ، شرح التصريح : ٩٥/٢ .

أبى إسحاق بن ملكون ، وأبى منصور الجواليقى ومحمد بن مسعود ، ورجحه أبو عبد الله الشلوبين الصغير [١] . ونُسب هذا الرأى لسيبويه [٢] ، إذ يقول : « واعلم أنّه محال أن تقول : عبد الله نِعمَ الرجلُ ، والرجل غير عبد الله ، كما أنّه محال أن تقول : عبد الله هو فيها ، وهو غيره » [٣] .

ويظهر من الآراء السابقة أنّ أل الداخلة على فاعل نعم وبئس فيها أربعة آراء :

أولاً : أنّها للجنس حقيقة ، فالجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص بالمدح أو الذم مندرج تحته لأنّه فرد من أفراده .

ثانياً : أنّها للجنس مجازاً ؛ لأنَّ المقصود به مدح شخص معين ، ولكن جعله جميع الجنس على سبيل المبالغة .

ثالثاً : أنّها للعهد الذهنى ، أى مشار بها إلى ما فى الأذهان من حقيقة الرجل ، ولا يُقصد بها الجنس ، ولا معهود سبق ذكره أو تقدم ، ويبدو أنَّ العهد الذهنى هنا ، ليس المقصود به العهد الذهنى الذى هو أحد أنواع أل العهدية ، نحو قوله تعالى : « إذْ هُما فِى الغارِ » [٤] و « إذْ يُبايِعونَك تحتَ الشَّجَرةِ » [٥] لأنَّ المقصود بهما غارٌ وشجرة تقدم العلم والعهد بهما ، أما هنا فالمقصود به فرد مبهم غير مقصود ، وإنّما العهد هو لحقيقة الرجل الموجود بالذهن ، ولو كانت أحد أنواع أل العهدية ، لانضمَّت إلى الرأى الرابع ، وهو كونها للعهد فى شخص معلوم .

رابعاً : أنّها للعهد فى الشخص الممدوح .

وأما الرأى القائل إنها للعهد فى الشخص الممدوح ، لأنّه إذا قال : زيد نعم الرجل ، فالمقصود : زيدٌ نعم هو ، فيمكن أن يُردّ عليه بما يلى :

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : المقتضب : ١٤٢/١ ، هامش ٢ ، أساليب الاستغراق والشمول : ١٩ .

(٣) الكتاب : ١٧٧/٢ .

(٤) سورة التوبة : آية : ٩ .

(٥) سورة الفتح : آية : ٤٨ .

أنّ هذا المقام من الكلام لا يحتاج إلى تعيين ولا عهد فى شخص معين ، وذلك لما يلى :

١ – أنّ فاعل نعم وبئس لايوصف على إرادة التخصيص [١] ؛ لأنّ الصفة مخصصة ومعينة ، وهذا الاسم لايقصد به التعيين بل المقصود به العموم لأجل الإبهام ، وكذلك منع أن يُؤكّد توكيداً معنوياً ؛ لأنّ القصد بالتوكيد المعنوى رفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، وفاعل نعم وبئس بخلاف ذلك [٢] .

فمن ذهب إلى أنّ أل عهدية يجيز : نعم الرجل نفسه زيد ، وهذا غير جائز .

٢ – أنّ الاسم الموصول الذى إذا أريد به الجنس جاز أن يقع فاعلاً لنعم وبئس ، أما إذا أريد به العهد فى شخص معين لم يجز [٣] ، يقول المبرد : « ولو قلت : نِعْم الَّذى في الدار أنت ، لم يجز ، لأنّ الذى بصلته مقصود إليه بعينه » [٤] ويقول ابن مالك : « إذا قُصد به الجنس – أى الاسم الموصول – جاز ، وإذا قُصد به العهد مُنِع ، وهذا مذهب المبرد والفارسى ، وهو الصحيح » [٥] .

٣ – أنّه لو كانت أل عهدية ، لم يكن هناك معنى لذكر المخصوص بالمدح والذم بعد فاعلهما – أى نعم وبئس – ، وقد كان المخصوص متأخراً عن الفاعل فى أكثر الاستعمال ، وقد اشترط فى المخصوص أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة [٦] نحو : نعم الرجلُ زيدٌ ، ونعم المرأةُ هند ، ونعم الفتى رجلٌ من قريش ، ونعم العملُ طاعةٌ وقولٌ معروف ، لأنّ المخصوص بالمدح والذم يأتى كالمفسر للفاعل ومخصص بعد إبهامه [٧] .

٤ – أنّه إذا كان فاعل نعم وبئس ضميراً مفسراً بنكرة ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس

---

(١) انظر : شرح التسهيل :٣/ ١٠٩ ، ارتشاف الضرب : ١٨/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٧/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ١٠/٩/٣ ، خزانة الأدب : ٤٠٦/٩ .

(٣) انظر : المقتضب : ١٤٣/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٧/٢ .

(٤) المقتضب : ١٤٣/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ١١/٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٥/٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٢/١ ،

(٧) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٨/٣١٥/٢ .

رجلاً عمرو ، فإنّه يُجرد من قرائن التعريف التى يتعرف بها ضمير الغيبة ، فيتأخر مفسره عنه ، ويأتى مفسره نكرة منصوبة على التمييز ، ولا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث [١] ، ولا يجيء له بالتوابع لأنّه من شدة إبهامه كالمعدوم ، ووجود مفسره بعده لمجرد التفسير فقط [٢] ، وذلك كله لغرض الإبهام ، فلوكانت أل فى فاعل نعم وبئس للعهد ، لما قُصد إبهامه إذا كان ضميراً .

ويبدو من الردود السابقة أنّ فاعل نعم وبئس موضعٌ من الكلام لا يليق به التعيين ، ويُعلِّل الرضى لهذا بقوله : «وكان الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ؛ لأنّه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص كما يجيء ، فكان القياس : أن يقال : نعم رجل زيد ، ونعم رجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، إذ معنى نعم الرجل زيد : زيدٌ رجل جيدٌ ، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفاً باللام تعريفاً لفظياً كما فى اشتر اللحم ، أو ضميراً مفسراً بما بعده ، وهو أيضاً منكر فى المعنى كما مر فى باب المعرفة ، لداعٍ لهم إلى ذلك وهو أنّهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام إذ له فى النفوس وقعٌ»[٣] .

أما أصحاب الرأى القائل بأنّها ذهنية ، لتعريف واحد مبهم فى الوجود مطابق لمعهود ذهنى نحو : ادخل السوق واشرب الماء ، فهم يُؤيدون رأيهم بأنّها لو كانت للجنس لامتنع أن يُفسر بالمفرد ، ولما جاز تثنيته وجمعه [٤] .

إلاّ أنّه من الممكن أن يُردّ على هذا الرأى بما يلى :

١ – أما اعتراضهم بأنّه لو كان للجنس لامتنع أن يُفسر بالمفرد ، فإنّما فسِّر بالمفرد لتحصل المبالغة التى تتناسب مع معنى الذم أو المدح ، كأنّ فيه جميع خصال الجنس الحميدة أو الذميمة على وجه المبالغة لتحقيق معنى المدح والذم ، وقد ورد فى كلام العرب ما هو مماثل لهما ، فيجعل المفرد بمنزلة الجنس مبالغة فى المدح من ذلك : أكلتُ شاةً كُلَّ شاةٍ ،

---

(١) انظر :شرح الكافية ، للرضى : ٣١٥/٢ ، الأصول : ١١٧/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٦/١ ، شرح التسهيل : ١٢/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

(٣) شرح الكافية : ٣١٤/٣١٣/٢ .

(٤) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٩٧٠/٢ .

فجعل الشاة المأكولة هى جميع الجنس مبالغة [١] ، وفى مثل هذا المعنى قال الشاعر [٢] :

وَلَيسَ عَلَى اللّهِ بِمُستَنكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ العالَمَ فِى وَاحِدِ

٢ - وكذلك يُردُّ على اعتراضهم ، بأنّه لو كان للجنس لما جازت تثنيته وجمعه ، لأنَّ الجنس لا يُثنى ولا يُجمع ، نحو : نعم الرجلان الزيدان ، ونعم الرجال الزيدون ، بل يجعل كل واحد من التثنية والجمع كأنّه جميع الجنس مجازاً ، فتسوغ التثنية والجمع .

بقى من الآراء كونها للجنس حقيقةً أو مجازاً ، وفى كلام لابن مالك وابن عصفور فى أثناء حديثهما عن فاعل نعم وبئس المقترن بأل ، يريان صحة تقدير الكلام على الوجهين ، أى كونها للجنس مجازاً أو حقيقة ، يقول ابن مالك : « ولا يُؤكَّد فاعل نعم وبئس توكيداً معنوياً باتفاق ؛ لأنَّ القصد بالتوكيد المعنوى رفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، أو رفع توهّم المجاز بما ظاهره الحقيقة ، وفاعل نعم وبئس بخلاف ذلك ؛ لأنّه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس ، أو مؤول بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة بمسمّاه إن كان فاعل نعم ، وبالجامع لأكمل خصال الذم إن كان فاعل بئس » [٣] . ويقول : « أما النعت فلا ينبغى أن يُمنع على الإطلاق ، بل يُمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأنّ تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد وأمّا إذا تؤوّل بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ » [٤] .

ويقول ابن عصفور راداً على سؤال من قال : كيف أُسند فاعل نعم وبئس إلى الجنس ، والممدوح بعضه ؟ : « إنَّ الذى يُتصوَّر فى ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنّك قلت : زيدٌ نعم جنسه الذى هو الرجال ، فإذا أثنيت على جنسه انجرّ كله مبالغة ، فإذا قلت : زيدٌ نعم الرجل ، فكأنك قلت : زيدٌ نعم زيدٌ الذى هو من جنس الرجال ، والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة فى المدح » [٥] .

---

(١) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١/٦٠٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح التسهيل : ٣/٩/١٠ .

(٤) المصدر السابق : ٣/١٠ .

(٥) شرح الجمل : ١/٦٠٤ .

إلاّ أنّ ابن عصفور يُدلِّل فى موضع آخر على كون أل هذه للجنس ، وإن لم يحدد ما المقصود بالجنس أهو حقيقة أم مجاز ، يقول : « إنّ الذى يدلُّ على ذلك شيئان :

أحدهما : التزامهم فى الفاعل الألف واللام ، أو الإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو أن يكون مضمراً يُفسره اسم الجنس ، فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التُزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ما هو بمنزلتها .

الآخر : أنّه يجوز فى فصيح كلام العرب : نِعمَ المرأةُ ، ونعمت المرأة ، بإلحاق العلامة وحذفها ، ولا يجوز : قام المرأة ، إلاّ شذوذاً نحو ما حُكِى من كلامهم : قال فلانة ، فلولا أنّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون إذ ذاك ، بمنزلة : قال النساء ، وقالت النساء ، فى أنّه حُمِل تارة على معنى جمع ، ولم تلحق العلامة ، وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة »[1] .

ومن الأدلة على كونها للجنس التى يمكن أن تضاف لهذين الدليلين ما يلى :

١ – أنّ النكرة لا تقع فى هذا الموقع على الصحيح ؛ لأنّ فاعل نعم وبئس لا يكون إلا ما يُفهم منه الجنس ، أمّا النكرة فلا يُفهم منها الجنس إلاّ فى بعض المواضع ، وليس وقوعها فاعلاً لنعم وبئس أحدها[2] .

ومنع وقوع فاعل نعم وبئس نكرة أو مضافاً لنكرة ، هو مذهب عامة النحويين ، إلاّ ما أجازه الأخفش وابن السراج ، فقد حكى الأخفش أنّ أناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة نحو : نِعمَ أخو قومٍ أنت ، وروى الفراء : نِعمَ غلامُ سفرٍ غلامُك[3] والصحيح منعه ، وما رُوى يُحفظ ولا يقاس عليه[4] .

٢ – أنّ الاسم الموصول « الذى » يجوز أن يقع فاعلاً لنعم وبئس إذا أُريد به الجنس ، يقول المبرد : « لو قلت : نعم الّذى فى الدار أنت لم يجز ؛ لأنّ الذى بصلته مقصود إليه

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٠/١ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٠/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٠/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٧/٢ .

بعينه »[1] ثم يقول : « فإن قلت : قد جاء « وَالَّذى جَاءَ بِالصِّدقِ وَصَدَّقَ بِهِ» فمعناه الجنس ، فإنّ الذى إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس ، وإنّما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة »[2] .

ويبدو من الأدلة التى ذكرها ابن عصفور وهذه الأدلة ، أنَّ أل هنا للجنس حقيقة وليس مجازاً ، إلّا أنّ الأرجح كون أل للجنس مجازاً ويرجحه ما يلى :

١ – أنّه إذا كانت أل للجنس حقيقة ، فعلامة المعرف باللام الجنسية صحة حلول « كل » بدلاً منها ، على الحقيقة ، نحو قوله تعالى : « والعَصْرِ إنَّ الإنسَانَ لفِى خُسرٍ »[3] أى كل إنسان والمعنى صحيح على الحقيقة ، أما فى نعم الرجل ، فلا يصح : نعم كل الرجال زيد ، إلاّ إذا قصد المبالغة .

٢ – أنَّ ادعاء كونها للجنس حقيقة ، قد يكون فيه اضطراب فى المعنى ، إذ على هذا الرأى يكون معنى ، نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل زيد ، أنّ الجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرج تحته ؛ لأنّه فرد من أفراده ، فيدخل تحت « بئس الرجلُ» أفاضل الناس ؛ لأنَّ أل مراد بها الجنس على الحقيقة ، أى جميع الجنس مذموم ، والعكس أيضاً فى : نعم الرجلُ زيدٌ[4] .

٣ – أنّه إذا كان قولنا : « زيدٌ الرجل » أو « أنت الرجل علماً » كانت أل فيهما لاستغراق الخصائص على سبيل المجاز ، وهو أسلوب مدح ، كذلك نعم الرجل زيد ، أو بئس الرجل زيد ؛ لأنَّ أسلوب المدح والذم يتناسب مع قصد المبالغة ، علماً أن : « نعم الرجل » أصرح فى المدح من « زيد الرجلُ » ومن « أنت الرجلُ علماً » فمعنى : زيد الرجل ، أى : الكامل فى هذه الصفة ، ومعنى : نعم الرجل زيدٌ ، أى : نعم الكامل فى هذه الصفة ، وهو زيد . والله أعلم

* * *

---

(١) المقتضب : ١٤٣/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة العصر : آية : ٢،١ .

(٤) انظر : شرح التصريح : ٩٥/٢ .

الصورة الثالثة لأل : هي أل لتعريف الماهية :

وأل هذه لا يُقصد بها عموم الجنس ، ولا يُقصد بها تعيين شخصٍ بعينه ، وإنّما المقصود بها تعريف حقيقة الشيء وماهيته وطبيعته ، وذلك نحو : الرجل خيرٌ من المرأة ، فليس المقصود به رجل بعينه بل المقصود الحقيقة الموجودة في الذهن الصالحة لكل شخص ممن هو على هذه الحقيقة [١] ، ومنها قوله تعالى : « وَجَعلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ » [٢] ، أي من حقيقة الماء المعروف ، و « أل » هذه لا تخلفها كل حقيقة ولا مجازاً ولا يصح الاستثناءُ منها لأنّه إذا قال : الرجل خيرٌ من المرأة ، فالنظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي فلا يصح أن يقول : الرجل خير من المر ة إلاّ فلانة ؛ لأنّ الحكم لم يكن على الأفراد حتى نستثني منه فرداً .

الفرق بينها وبين أل التي لاستغراق الجنس وأل العهدية :

وذكر الرضي في شرحه للكافية الفرق بين أل التي هي لتعريف الحقيقة أو الماهية ، وأل التي لتعريف الجنس ، أنَّ أل إذا دخلت على اسم ، إما أن تكون عهدية إذا كان في الكلام عهد ، وإذ لم تكن عهدية ، وكان مع الاسم قرينة تدلّ على أنّه بعض مجهول من كلٍّ ، كقرينة الشرى الدالة على أن المشترى بعض من كلٍ في نحو قولنا : اشتر اللحم ، وادخل السوق ، فهي المراد بها الماهية ، أي اشتريت هذا الجنس ، ومثلها « وَأَخافُ أَنْ يَأكُلَه الذِّئْبُ » [٣] ، وكُل الخبز ، فليس المقصود بها استغراق الجنس ولا المقصود بها شيء بعينه [٤] . ومثلها أيضاً لا ألبس الثياب ، ولا أتزوج النساء ، إذ قرينة الزواج واللبس تمنع إرادة الجنس جميعه ، وإن لم تكن مع اللام قرينة تدل على أنّه بعض مجهول من كل ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « الماءُ الطاهر » [٥]

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٣٢٢/١ ، توضيح المقاصد : ٢٦٠/١ ، تعليق الفرائد : ٣٥٩/٢ ، شرح التصريح : ٤٩/١ ، مغني اللبيب : ٥٠/١ .

(٢) سورة الأنبياء : آية : ٣٠ .

(٣) سورة يوسف : آية : ١٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ١٢٩/٢/١٣٠/ بتصرف .

(٥) المصدر السابق .

و « النومُ حدثٌ » [١] ، فأل هذه القصد بها استغراق الجنس ، أى : كل الماء وكل النوم ، إذا ليس فى الكلام قرينة البعضية [٢] .

وقريب من التفرقة السابقة التى ذكرها الرضى ما ذكره ابن جنى حيث يقول : « قال لى أبو علي : قولنا : قام زيدٌ بمنزلة قولنا : خرجتُ فإذا الأسدُ ، ومعناه أن قولهم : خرجت فإذا الأسد ، تعريفه هنا تعريف الجنس ، كقولك : الأسد أشد من الذئب ، وأنت لا تريد أنَّك خرجت وجميع الأُسد التى يتناولها الوهم على الباب ، هذا محال ، واعتقاده اختلال ، وإنّما أردت : خرجت فإذا واحدٌ من هذا الجنس بالباب ، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً ، لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه » [٣] ، وقال فى المحتسب : « كان شيخنا أبو علي يقول : « إنَّ قولنا قام زيدٌ ، فى كونه مجازاً بمنزلة قول القائل : « خرجت فإذا الأسد » ، يريد بذلك أنَّ الأسد هنا لاغتراق الجنس ، وإنّما وجد ببابه أسداً واحداً ، فأطلقه على جميع جنسه الذى لا يحيط به إلاّ خالقه جلّ وعزّ » [٤] .

فاستخدمت أل هذه التى هى لاستغراق الجنس فى الأصل ، والتى هى للفظ الجماعة للواحد ، مجازاً لأغراض معينة ، وهى : الاتساع والتشبيه والتوكيد ، يقول ابن جنى فى تحقيق هذه المعانى : « فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً ، لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه ، أمّا الاتساع فإنَّك وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد ، وأمَّا التوكيد فلأنَّك عظَّمت قدر ذلك الواحد ، بأن جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة ، وأمَّا التشبيه فلأنَّك شبهت الواحد بالجماعة ؛ لأنَّ كل واحد منها مثله فى كونه أسداً » [٥] .

وجعل ابن مالك فى شرحه الكافية الشافية أل هذه التى لتعريف الماهية للعهد ، إذ يقول : «ويلحق به أيضاً – أى تعريف أل للعهد – ما يُسمّيه المتكلمون : تعريف الماهية ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : شرح الكافية : ١٢٩/٢/١٣٠/١٣٣ ، ٤/١ ، التلخيص ، للقزوينى : ٦٤ .

(٣) الخصائص : ٤٤٩/٢ .

(٤) ١ ، ٢٣٩ ، وانظر ، ١ ، ٢٧٩ المصدر نفسه .

(٥) الخصائص : ٤٤٩/٢ .

كقول القائل : اشتر اللحم ؛ لأنَّ قائل هذا إنّما يُخاطب من هو معتادٌ لقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم ، فهو فى حكم المذكور أو المشاهد » [١] .

لذلك لم يجعلها ابن مالك من أقسام الجنسية فى شرح التسهيل [٢] ، يقول الدمامينى : « أنّه بقى عليه قسم أسقطه ، وهو ما إذا لم يخلفها « كل » ، لا حقيقة ، ولا مجازاً ، وهذا الذى يقال فيه إنّها لتعريف الحقيقة ، ولتعريف الماهية » [٣] .

ونُسب لابن عصفور أنّ « أل » التى لتعريف الجنس عامة لا تبعد أن تكون عهدية ؛ لأنَّ الأجناس عند العقلاء معلومة ، قد فهموها ، والعهد تقدُّم المعرفة [٤] .

ولعلَّ هذا الرأى الذى نُسب لابن عصفور فُهم من تقسيمه لأل التى للعهد ، فقد ذكر أنّها فى شخص أو جنس يقول : « والألف واللام تكون لتعريف العهد فى شخص أو جنس نحو : جاءنى الرجلُ الذى جاءك ، إذا دخلت على معهود ، والرجل خيرٌ من المرأة ، يريد : هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس » [٥] .

ونُسب لأبى الحجاج يوسف بن معزوز أنّ لأل نوعاً واحداً من التعريف ، وهو العهد ، سواء أدخلت على واحد أم اثنين أم على ما يقع من الجنس ، فإذا قال : جاءنى الرجل ، فمعناه : الرجل الذى عهدت بينى وبينك ، وإذا قال : الدينار خيرٌ من الدرهم ، فمعناه : الذى عهدت بقلبك على شكل كذا خيرٌ من الذى عهدته على شكل كذا ، فاللام عهدية أبداً [٦] .

وعلى هذا الرأى تكون أل التى للماهية أو للحقيقة داخلة ضمن التعريف بالعهد . وجعل الأشمونى أل هذه للعهد الذهنى ، قال عنها : « وقد يُشار به إلى حصة غير معينة فى

---

(١) ١/٣٢٢ .

(٢) ١/٢٥٨/٢٥٩ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢/٣٥٩ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ١/ ٥٠ ، همع الهوامع : ١/٨٠ .

(٥) شرح الجمل : ١/١١١ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ١/٥١٥ ، تعليق الفرائد : ٢/٣٥٦ ، همع الهوامع : ١/٨٠ ، مفتاح العلوم ، للسكاكى : ٢١٥ .

الخارج بل فى الذهن ، نحو قولك : ادخل السوق ، حيث لا عهدَ بينك وبين مخاطبك فى الخارج ، ومنه : « أَخافُ أنْ يَأكُلَه الذّئبُ » والأداة فيه لتعريف العهد الذهنى »[1] .

ولا يقصد بالعهد الذهنى هنا على ما يبدو ما قُصد بالعهد الذهنى الذى هو أحد أنواع أل العهدية نحو قوله تعالى : « إِذْ هُما فِى الغَارِ »[2] ، « و إذْ يُبايعونَك تَحتَ الشّجرةِ »[3] ؛ لأنَّ المقصود بهما غارٌ وشجرة خاصة تقدم العلم و العهد بهما .

فالمقصود بالتعريف الذهنى أو العهد الذهنى هنا ما يُنظر فيه إلى فرد مبهم غير مقصود ، وإنّما العهد للحقيقة عامة الموجودة فى الذهن .

وأل هذه كما ذكر من قبل أنّها لا يُراد بها مسمًّى معيّن ، ولا يُراد بها استغراق الجنس ، والمعرّف بها هو المعرفة التى تشبه النكرة فى معناها العام وهو الشياع ، يقول الرضى فى شبهها بالنكرة : « فإن كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يجيء فى بابه ، وإن لم يكن فإن كان فيه علامة الوحدة أو التثنية ، نحو : ما أعطيك إلا التمرة أو التمرتين فلا فرق إذن بين المعرف والمنكر معنىً ، فكأنّك قلت : ما أعطيك إلا تمرة أو تمرتين ، وإن لم يكن فيه علامتاهما ، نحو : اشتريت التمر ولقيت الرجال ، فالفرق بين ذى اللام والمجرد ، أنّ المجرد لأجل التنوين الذى فيه للتنكير ، يُفيد أنّ ذلك الاسم بعض من جملة ، فمعنى : اشتريت تمراً ولقيت رجالاً : شيئاً من التمر ، وجماعة من الرجال ، بخلاف المعرف باللام فإنَّ المراد به الماهية مجردة عن البعضية ، لكنَّ البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء »[4] .

ولشبه هذا النوع من المعرّف بأل بالنكرة معنىً جاز وصفه بالنكرة فى نحو : مررت بالرجلِ مثلِك ، وما يَحسُن بالرجلِ مثلِك أن يفعل كذا ، وما يَحسُن بالرجلِ خيرٍ منك[5] ،

---

(١) شرح الأشمونى : ١٨٨/١ .

(٢) سورة التوبة : آية : ٤٠ .

(٣) سورة الفتح : آية : ١٨ .

(٤) شرح الكافية : ١٣٠/٢ ، وانظر : شرح الأشمونى : ١٨٨/١ .

(٥) انظر : الكتاب : ١٣/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٠/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ .

ونحو قول الشاعر [١] :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

فلا يقصد بالأمثلة السابقة رجلٌ معين ، ولا لئيم معيَّن ، فوصف كلاً منها بنكرة ، وهو خير منك ، ومثلك ، وبالجملة بعد « اللئيم » وإن كانت خيرٌ منك ومثلك معارف فى اللفظ ، إلاَّ أنَّ إبهامها يمنعهما من التعريف كما هو معروف . وسيأتى الحديث عن هذه الأمثلة فى حينه [٢] .

ووصفها بالنكرة فى الأمثلة السابقة وغيرها من أمثلة ، يُبعد كونها عهدية ، كما ذكر ابن مالك وغيره ، لأنَّها لو كانت عهدية ، لما جاز أن توصف بالنكرة ، كما منع العلم من أن يوصف بها فلا يقال : ما يحسُن بعبدِ الله مثلِك [٣] ، لأنَّ عبد الله علم معهود فى شخص معين ، كذلك المعرَّف بأل العهدية ، فلا يقال : إنّى لأمرُّ بالرجلِ مثلِك ، وهو يقصد معهوداً معيناً . ومثل هذا ما ذكره ابن يعيش ، حيث يقول : «فالألف واللام أبهمُ المعارف وأقربها من النكرات ولذلك قد نُعتت بالنكرة ، كقولك : إنّى لأمرُّ بالرجلِ غيرِك فينفعنى ، وبالرجلِ مثلِك فيعطينى ، لأنَّك لا تقصد رجلاً بعينه » [٤] .

ثم يقول : « إنَّ من المعرف بالألف واللام ما يستوى فى معناه ما فيه الألف واللام وما لا لام فيه نحو : شربت ماء والماء ، وأكلت خبزاً والخبز ، ولذلك امتنع أن يُنعت ما فيه الألف واللام بالمبهم » [٥] .

فعلى قوله هذا لا يُقال : أكلت الخبزَ الذى اشتريت ، أو : أكلتُ هذا الخبز ؛ لأنَّه إذا نُعت بهما تغيَّر معنى أل هنا ، وقصد بها مُعيّن ، وهو خلاف ما هو مقصود من التعريف للماهية .

والسؤال الآن هو : ما الذى جعل أل هذه ضمن أنواع أل الجنسية ، وهى لا تدل

---

(١) الكتاب : ٢٤/٣ ، الخصائص : ٣٣٠/٣ ، أمالى الشجرى : ٣٠٢/٢ .

(٢) انظر : التعريف اللفظى : ص ١٣٠ ، من هذا الفصل .

(٣) انظر : الكتاب : ١٤/٢ .

(٤) شرح المفصل : ٨٧/٥ .

(٥) المصدر السابق .

على الشمول والاستغراق ، ولا تخلفها كل حقيقة أو مجازاً كالنوعين السابقين من أل الجنسية ؟!

يدرج النحاة المعرف بأل الماهية ، ضمن المعرف بأل الجنسية بأنّه نوعٌ من أنواعها ، فقد ذكر ابن هشام أن الجنسية إما لاستغراق الأفراد ، أو لاستغراق خصائص الأفراد أو لتعريف الماهية [١] ، وجعلها فى شرح قطر الندى للجنس ، ثم تحدث عن أل التى للاستغراق منفصلة عنها [٢] .

وأما دلالتها على الجنس فيمكن أن تكون على أحد المعنيين التاليين :

١ – أن تكون دالة على العموم ، ولكن على سبيل المجاز ، أى من باب إطلاق لفظ الجماعة على الواحد ، لأغراض مختلفة كما ذكرها ابن جنى [٣] ، وكما قال الرضى عن هذا النوع من التعريف فى أل : « فكأنّك قلت : لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس ، فهو كعامٍ مخصوص بالقرينة » [٤] . قوله : كعام مخصوص ، يدل على أنّها كانت للجنس ، والقرنية منعت العموم ، والمجاز فيها ليس كالمجاز المقصود فى أل الجنسية التى لاستغراق خصائص الأفراد ، لأنَّ المجاز فى هذه أى – لاستغراق خصائص الأفراد – لتحقيق معنى المبالغة فى المدح والذم ، ولا معنى للمدح والذم فى نحو : لا أتزوج النساء ، ولا ألبس الثياب ، وإنّما وضع لفظ الجماعة ، وهو يريد البعض على سبيل المجاز المرسل .

٢ – وإمّا أن تكون جنسية ، والقصد بها مطلق الجنس ، دون النظر إلى استغراقه وشموله ، حقيقة أو مجازاً كالنوعين السابقين ، إنما المقصود بها تحديد جنس هذا الشىء المتحدث عنه أو طبيعته وماهيته وهويته من بين الأشياء والأجناس وغيرها . ومن هذا المعنى قال فيها ابن هشام : « أما التى لتعريف الجنس فكقولك : « الرجل أفضلُ من

---

(١) انظر : مغنى اللبيب : ١/٥٠ ، أوضح المسالك : ١/٢٦٠ ، شذور الذهب : ١٥٠ . وانظر : توضيح المقاصد : ١/ ٢٦٠ ، البرهان فى علوم القرآن : ٤/٧٧ .

(٢) ١٥٦ .

(٣) انظر : ص : ١١٢ ، من هذا المبحث .

(٤) شرح الكافية : ٢/١٣٠ .

المرأة » إذا لم تُرد به رجلاً بعينه و لا امرأة بعينها ، وإنّما أردت هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أنّ كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأنَّ الواقع بخلافه » [١] .

ثم يقول : « وأل هذه هى التى يُعبَّر عنها بالجنسية ، ويُعبّر عنها أيضاً بالتى لبيان الماهية وبالتى لبيان الحقيقة » [٢] . وذكر ابن هشام بعد أل التى للجنس كما سمَّاها ، التى للاستغراق وذكر قسميها ، فهو بذلك يفصل أل التى للماهية عن نوع أل التى للجنس ، ويجعلها لتعريف الجنس [٣] .

وفى هذا المعنى يقول الرضى أيضاً : « إنّ الجنس على ضربين ، أحدهما : استغراق الجنس ، وهو الذى يحسُن فيه لفظة كل ، كقوله تعالى : « إنّ الإنسانَ لَفِي خُسرٍ إلاّ الّذِين آمنُوا » أى كل إنسان ..... والثانى : ماهية الجنس ، من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلى ، كما فى قوله تعالى : « لئِن أَكَلَه الذِّئبُ » ولم يكن هناك ذئب معهود ، ولم يرد استغراق الجنس أيضاً » [٤] .

والله أعلم .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى : ١٥٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : المصدر السابق : ١٥٦/١٥٧ .

(٤) شرح الكافية : ٤/١ .

ثانياً : الأعلام الجنسية :

ومن المعرفة ما يدل على العموم والاستغراق مثل الأعلام الجنسية ، والأعلام كما مر تنقسم قسمين :

أعلام شخصية : وهى الأعلام التى تكون فيما يعنى الواضع معرفة أحاده ، وهى موضوعة لكل شخصٍ معينٍ ، أو لكل مسمّى معينٍ ، مقصور عليه ، كزيد وعمرو .

وأعلام جنسية : وهى أعلام تكون فيما لا يعنى الواضع معرفة آحاده ، فلا تختص بفردٍ معيّنٍ ، بل لكل واحد من جنسها نصيب منها ، وذلك مثل : أسامة ، علم على جنس الأسود ، يصدق على كل فردٍ منها ، فإذا أطلق العلم أسامة ، لا يقصد به أسد معيَّن ، إنّما هو موضوع لحقيقة الأسد الموجودة فى ذهن من عاين الأسود ، وكذلك « أوس » وضع علماً لحقيقة الذئاب ، التى تبقى فى ذهن من عاين الذئاب ، وقد وضعها سيبويه تحت باب : « هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسمُ الخاصُ شائعاً فى الأمة » [1] .

والغرض من وضع الأعلام الشخصية ، راجع إلى أنَّ لكل واحد من الأناسى حالاً مع غيره ، من معاملة أو مبايعة فيحتاج إلى اسم يخصه دون غيره ، يتميّز عنه بماله وعليه ، وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيل وإبل وغنم وغيرها ، فقد يجعلون لكل واحدٍ منها علماً يخصه وحده . أما التى لا تثبت عندهم فلا يحتاج إلى الفصل بين أفرادها ، فإذا كان لها علم ، فلكل واحد من الجنس أجمع ، وهذا هو الغرض من وضع الأعلام الجنسية [2] ، يقول سيبويه : « وإنّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد ، أنَّ الأُسْد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض ، ولا تُحفظُ حِلاها كحفظ ما يثبَت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه ، بأسماء كزيدٍ وعمرو » [3] .

---

(١) الكتاب : ٩٣/٢ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤٥/٤ ، شرح المفصل : ٣٥/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٢/١ .

(٣) الكتاب : ٩٤/٢ .

فكل ما يحتاج إلى تعيين من الأشخاص والقبائل والسور والكتب والأمكنة والخيل ، والإبل والبقر ، والسلاح وغيرها ، يستحق أن يُوضع لكل فرد من أفرادها علم يخصه وحده دون غيره .

وما لا يحتاج إلى معرفة آحاده وتعيينهم كالوحوش والحشرات وغيرها ، فلا يصلح أن يُوضع له علم خاص ، بل يكون له علم للنوع بأسره .

علم الجنس على ثلاثة أنواع [١] :

١ - الأعيان التى لاتُؤلف ، كالسباع والحشرات مثل : أُسامة ، و أبو الحارث للأسد [٢] ، وذُؤَالة للذئب ، سُمّى بها لخفّته فى العدو ، وأوْس وَدأْلان وأبو جَعْدَة [٣] ، للذئب أيضاً ، ومنها أيضاً ثُعالَة وأبو الحُصَين ، للثّعلب [٤] ، وقُثَم ، للذّكر من الضباع ، وقَثَامِ ، للأنثى منها [٥] ، وسُمّيت الضبع كذلك ، لتلطخها بجعرها ، وقيل سُمّى الذكر من الضباع قُثَم : لبطئه فى مشيته وكذلك الأنثى ، ومن أعلام الضبع جَيْأَل [٦] ، ويقال : تَجْأَل : إذا جمعت ، وقيل : الجيأل : الضخم فى كل شىءٍ ، وأم عامر [٧] : كنية للضبع أيضاً ، وقيل كنّيت بذلك تفاؤلاً به لأنّه أفسد حيوان ، كما قيل للديغ الحية سليم .

ويقال للضبع أيضاً جَعَارِ ، وحَضَاجِر ، سُمّيت بذلك لسعة بطنها ، و ام عَنْثَل كنية للضبع أيضاً [٨] .

ومن الأعلام الجنسية قولهم : أم عِرْيَط كنية للعقرب ، وشَبْوَة [٩] ، علم عليها ، ومنها

---

(١) انظر : أوضح المسالك : ١/١٣٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، المقتضب : ٤/٤٤ ، شرح التسهيل : ١/١٨٢ ، شرح المفصل : ١/٣٥ .

(٣) الكتاب : ٢/٩٣ ، المقتضب : ٤/٤٤ ، اللسان : مادة : ذأل ، شرح الكافية الشافية : ١/٢٥٢ ، شرح الكافية : ٢/١٣٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، المقتضب : ٤/٤٤ ، شرح الكافية : ٢/١٣٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، شرح الكافية : ٢/١٣٢ . شرح المفصل : ١/٣٦ ، لسان العرب : مادة : قثم .

(٦) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، لسان العرب : مادة : جأل .

(٧) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، المقتضب : ٤/٤٨ ، شرح المفصل : ١/٣٦ ، التخمير : ١/١٧٨ .

(٨) انظر : الكتاب : ٢/٩٣ ، المقتضب : ٤/٤٨ ، شرح المفصل : ١/٣٦ ، اللسان : مادة : حضجر .

(٩) انظر : شرح المفصل : ١/٣٧ ، أوضح المسالك : ١/١٣٣ ، اللسان : مادة : عرط ، وشبا .

أيضاً ، ابن قِتْرة [١] ، علم على ضربٍ من الحيات ، وهو صغير أرقط نحو من الشبر ، وقيل لذكر الأفاعي ، وبنت طَبَقٍ ، لضرب من الحيات أيضاً ، وسمّيت بذلك لأنّها إذا نامت كانت كالطبق ، وقيل : بنت طبق سلحفاة تزعم العرب ، أنّها تبيض تسعاً وتسعين بيضةً وتبيض بيضة تَنْقُف عن أسود ، وقيل سُميت الحيات بنت طَبَق ، لأنّها تطبق على من تلسعه ، وقيل يقال : للداهية ، بنت طبق [٢] .

ومن الأعلام الجنسية أيضاً قولهم للغراب ، ابن بَريح ، وابن دَأْية [٣] ، سمّى بذلك لأنّه يقع على دأية البعير كثيراً فينقرها ، قال الشاعر :

لمَّا رَأَيتُ النَّسرَ عَزَّ ابنَ دَأْية

وعشَّش فى وَكْرَيهِ جَاشتْ له نَفسِى [٤]

ومنها أيضاً : أبو بَراقِش [٥] ، وهو لطائر يكون لونه بين البياض والسواد ، يقال بَرْقَشَه : أى نقشه بألوان شتّى ، قال الشاعر :

كَأَبِي بَراقش كُلَّ يَو مٍ لَوْنُهُ يَتَحَوّلُ [٦]

ومنها أيضاً : أبو صُبَيْرة [٧] ، وهو طائر أحمر البطن ، أسود الرأس ، ومنها أم عَجْلان [٨] ، وهو طائر سُمى بذلك من العجلة ، وأم رَبَاح [٩] ، طائر فى ظهره حمرة يأكل العنب ، ومنها أيضاً حِمار قبَّان [١٠] ، وهى دويبة صغيرة لازمة بالأرض ذات قوائم كثيرة ،

---

(١) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٤٤/٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٥/١ ، اللسان : مادة : قتر .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٣٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٥/١ ، اللسان : مادة : طبق .

(٣) انظر : الكتاب : ٩٣/٢ ، شرح المفصل ٣٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٧/١ ، اللسان : مادة : دأى .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٧/١ ، اللسان : مادة : دأى ، الصحاح : مادة : دأى .

(٥) انظر : شرح الكافية : ١٣٢/٢ ، شرح المفصل : ٣٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٧/١ .

(٦) انظر : شرح المفصل : ٣٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل / ٨٧/١ .

(٧) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ ، المفصل : ١٠ .

(٨) انظر : شرح المفصل : ٣٦/١ ، التخمير : ١٧٩/١ ، اللسان ، مادة : عجل .

(٩) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ .

(١٠) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٤٤/٤ ، شرح المفصل : ٣٦/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٤/١ ، اللسان : مادة : قبن .

قال الشاعر :

يا عجباً لقد رأيتُ عجباً حِمارَ قبّانَ يَسُوقُ أَرْنَبَاً [١]

ومنها أم حُبَين : وهى دويبة على خِلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن ، وقيل : هى أنثى الحرباء ، ويقال : أم حُبَين ، وأم الحُبَين [٢] ، وابن عُرس [٣] ، دويبة دون السِنّور وابن مِقْرَض ، دويبة تقتل الحمام وهى ذات قوائم أربعة طويلة الظهر [٤] .

ومنها أيضاً ابن آوىٰ [٥] للنوع من السباع ، ومنها « بنات أَوْبَر » وهو علم على ضربٍ من الكمأة مُزغِب ، كأمثال الحصى صغار ، وهو أول الكمأة [٦] ، ومنها أبو جُخَادب ، وهو للخنفساء ويقال : ضرب من الجنادب والجراد أخضر طويل الرجلين [٧] .

ومنها سامُّ أَبْرَص [٨] : وهو للوزغة ، وقيل : لكبار الوزغ وهو معرفة لا ينصرف ، وأبو بُريص [٩] : كنية للوزغة ، وذكر سيبويه من أعلام الأجناس « ابن مَطَر » [١٠] .

والأعلام الجنسية - كما ذُكر - حين تطلق فلا يعنى بها فرداً معيناً من أفراد الحيوان ، ولا ذاتاً معيناً منها ، إنّما يصدق هذا العلم على كل فرد من أفراد الجنس ، وهو موضوع للصورة الموجودة فى ذهن الإنسان التى تدل على فرد من أفراد الجنس أو أفراد الحقيقة ، وهذا العلم يصح إطلاقه على كل فرد من أفراد هذه الحقيقة .

وذكر الرضى أنّ الأعلام الجنسية تدل على استغراق كما تدل عليه أل الجنسية التى للاستغراق ، وذلك نحو : أُسامة خيرٌ من ثُعالة ، أى كل واحد من أفراد هذا الجنس خير من كل واحد من أفراد هذا الجنس ، من حيث الجنسية المحضة ، ويصح الاستثناء منها

---

(١) شرح شواهد الشافية : ١٦٧ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ ، الخصائص : ١٤٨/٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٤٤/٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٦/١ ، اللسان : مادة : حبن .

(٣) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٤٥/٤ ، شرح المفصل : ٣٦/١ .

(٤) انظر : المصادر السابقة .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٤٤/٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٦/١ ، اللسان : مادة : وبر .

(٧) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب ، ٣١٩/٤ ، اللسان : مادة : جخدب .

(٨) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب :٤٥/٤ ، شرح المفصل : ٣٦/١ ، اللسان : مادة : برص .

(٩) انظر : الكتاب : ٩٥/٢ ، المقتضب : ٣١٩/٤ ، اللسان : مادة : برص .

(١٠) انظر : الكتاب : ٩٦/٢ .

كما صح فى قوله تعالى : « والعَصْرِ إنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسرٍ إلاّ الَّذِين آمنُوا » [١] ويأتى أيضاً دالاً على ماهية الجنس مثل « رأيتُ أسامةَ » فليس المقصود به هنا الاستغراق إنّما المقصود به ماهية الجنس ، والذى منع الاستغراق هنا قرينة اللقاء الموجودة ، فمن المحال أن يكون لقى الجنس كلّه [٢] . وذكر ابن مالك أيضاً دلالته على الشمول والاستغراق ومثّل له بقوله : أُسامة شرٌ من ذُؤالة ، وشبهها بقولنا : الأسد شرٌ من الذئب [٣] .

وذكر ابن هشام أنّ علم الجنس يعين مسماه مثل تعيين أل الجنسية ، أى يقصد به استغراق الجنس كلّه ، أو تعيين أل الحضورية ، أى يقصد واحداً من الجنس مقبلاً وحاضراً ، يقول فى تعريف العلم الجنسى : « وهو ما عيّن مسمّاه تعيين ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، فالأول نحو قولك : أُسامة أجرى من ثُعالة ، فهذا نظير قولك : الأسدُ أجرى من الثعلب ، الثانى : نحو قولك : هذا أسامةُ مقبلاً ، وهو نظير قولك : هذا الأسدُ مقبلاً » [٤] .

ثم ذكر أنَّ العلم الجنسى لا يستعمل إلاّ هذين الاستعمالين ، ولم يذكر تعريف الماهية الذى ذكره الرضى .

وفى حاشية التصريح ذُكر أنّ العلم الجنسى يُستعمل فى الفرد المعين والفرد المبهم والماهية ، مثل : هذا أسامةُ ، للمفرد المعيّن ، وإنْ رأيت أُسامةَ ففرٌ منه ، للفرد المبهم ، وأسامةُ أجرأُ من ثُعالة ، للماهية [٥] ، فجعل المثال الذى ذكره الرضى وابن هشام للجنسية للماهية .

وذكر ابن مالك أنَّ الأعلام تستعمل استعمال أل العهدية ، فيقال : هذا أسامةُ مفترساً ، كما يقال : هذا الأسدُ منظوراً إليه [٦] . فجعل أل التى ذكر أنها فى الأمثلة السابقة للحضور للعهد .

---

(١) سورة العصر : آية : ١،٢،٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ١٣٣/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ١٧١/١ .

(٤) شرح اللمحة البدرية : ٢٥٤/١ ، وانظر : أوضح المسالك : ١٣٢/١ .

(٥) انظر : حاشية يس العليمى على التصريح : ١٢٤/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل : ١٧١/١٧٠/١ .

وقريب من الرأى الذى ذكره ابن مالك ، ما ذكره ابن جنى ، حيث يقول فى أسامة وثعالة وذؤالة وأبو جَعْدة وأبو مُعْطة : « هذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات ، فقد يمكن فى كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة ، كقولك : فَرَقتُ ذلك الأسد الذى فرقت منه ، وتبركت بالثعلب الذى تبركت به ، وخسأت الذئب الذى خسأته » [١] .

واستخدامها للعهد قليل ، ليس كاستخدام الأعلام الشخصية فى إطلاقها على مسمياتها ، وتبقى أعلاماً شائعة فى جنسها على الأغلب .

ثانياً : أعيان تُؤْلَف ، مثل : هيَّان بن بيَّان [٢] ، للمجهول العين والنسب ، وقيل : هيان بن بيان ، اسمان لولدين من أولاد آدم عليه السلام [٣] ، ومنها طَامِر بن طَامِر [٤] ، لمن لا يُعرف ولا يُعرف أبوه ، وقيل إنّه يُقال للبرغوث : طامر بن طامر [٥] .

ومنها : صَلْمعة بن قَلْمعة ، وضَلّ بن ضَلّ [٦] ، لمن لا يُعرف أيضاً ، ويقال له أيضاً : الضّلال بن بُهْلُل ، وثَهْلَل بن فَهْلَل [٧] ، وقيل إنّه من أسماء الباطل [٨] ، ومنها قولهم للأَمَة : اقعدى وقومى ، ولنوع العبد : قِنّور بن قِنّور [٩] ، ويقال للأحمق : أبو الدغفاء ، ويقال للفرس : أبو المضاء [١٠] .

وكما هو معروف عن النحاة أنّ الغالب فى الأعلام الجنسية اقتصارها على الحيوانات غير الأليفة ، كالوحوش والحشرات ، إلاّ أنّ هذه أعلام جنسية لما يُؤْلف من الحيوان ، وللإنسان أيضاً .

---

(١) الخصائص : ٣٠٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٣/١ ، أوضح المسالك : ١٣٣/١ ، شرح التصريح : ١٢٥/١ ، اللسان : مادة : هين .

(٣) انظر : شرح التصريح : ١٢٥/١ .

(٤) انظر : شرح التصريح : ١٢٥/١ ، اللسان : مادة : طمر .

(٥) انظر : اللسان : مادة : طمر ، شرح المفصل : ٦١/٤ .

(٦) انظر : شرح التصريح : ١٢٥/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل : ١٨٣/١ ، اللسان : مادة : بهل : ثهل : فهل .

(٨) انظر : اللسان : مادة : فهل .

(٩) انظر : شرح التسهيل : ١٨٣/١ ، اللسان : مادة : قنور .

(١٠) انظر : شرح التسهيل : ١٨٣/١ ، أوضح المسالك : ١٣٣/١ ، شرح التصريح : ١٢٥/١ ، اللسان : مادة : دغف .

ثالثاً : أمور معنوية ، وهى أعلام جنسية تُطلق على المعانى لا الأعيان ، وتلك المعانى ذهنية لا تثبت بالنظر والاستدلال ، كالأعلام الشخصية .

ومن هذه الأعلام إطلاقهم على المنية شعُوب [١] ، سُمّيت بذلك لأنّها تفرق بين الناس ، ويقال لها أيضاً « أم قَشْعَم » [٢] ، وقيل إنّه علم للحرب ، ومنها قولهم للغدر « كَيْسان » [٣] قال الشاعر [٤] :

إذا مَا دَعَوا كَيْسانَ كَانتْ كُهُولُهم ... إلىٰ الغَدْرِ أَدْنى مِن شَبَابِهِم المُرْدِ

وكنّوا عن الضربة بالرّجل على مؤخر الإنسان « بأم كَيْسَان » [٥] ؛ لأنّ ذلك يدلّ على تولية وغدرٍ ، ومنها أيضاً « زَوْبَر » [٦] وهو علم على الكُلّية يقال : أخذ الشئ بزوبره أى بجميعه ولم يدع منه شيئاً ، قال الشاعر [٧] :

وإنْ قَالَ غاوٍ من تَنُوخَ قصِيدةً ... بِها جَربٌ عُدَّت عَلَىَّ بِزَوْبَرا

أى نُسبت إلىّ بكمالها .

ومنها أيضاً « بَرَّة » علم على المبرة ، و « فَجَارِ » [٨] علم على الفجرة قال الشاعر [٩] :

إنَّا اقْتَسَمْنا خُطَتَيْنا بَيْنَنا ... فَحَملتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتِ فَجَارِ

ومنها « سُبْحان » [١٠] علم على معنى التنزيه والبراءة قال الشاعر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءنِى فَخْرُه ... سُبْحانَ مِنْ عَلْقمةَ الفاخِرِ [١١]

---

(١) انظر : شرح الكافية : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٩/١ ، اللسان ، مادة : شعب

(٢) انظر : شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٩/١ ، اللسان : مادة : قشعم ، شرح الكافية : ١٣٣/٢ .

(٣) انظر : شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٩/١ ، شرح الكافية : ١٣٣/٢ ، اللسان : مادة : كيس .

(٤) شرح المفصل : ٣٧/١ ، شرح التصريح : ١٢٥/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل : ٣٨/١ ، المفصل : ١٠ .

(٦) انظر : الخصائص : ١٩٧/٢ ، شرح الكافية : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٩١/١ .

(٧) الخصائص : ١٩٨/٢ ، شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٩١/١ .

(٨) انظر : شرح الكافية : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٠/١ ، الخصائص : ١٩٩/٢ .

(٩) الخصائص : ١٩٨/٢ ، شرح المفصل : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل ، ٩٠/١ ، شرح التصريح : ١٢٥/١ .

(١٠) انظر : الخصائص : ١٩٧/٢ ، شرح الكافية : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل : ٣٧/١ ، الإيضاح : ٨٨/١ .

(١١) الخصائص : ١٩٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٧/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٣/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ .

ولولا أنّه علم لوجب صرفه ، والأكثر استخدامه مضافاً ، وقيل إنّ سُبحان فى البيت على تقدير حذف المضاف إليه ، وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله [١] .

فلا دليل على علميته ، بدليل قول الشاعر [٢] :

سُبْحانَه ثُمّ سُبحاناً نَعوذُ بِهِ وَقَبلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

فجاء منوناً ومضافاً ، وقيل إنّ التنوين للضرورة ، والإضافة تكون على سلب العلمية ، أو يكون التنوين لقصد التنكير [٣] .

ومن أعلام المعانى « يَسارِ » [٤] ، وهوعلم على الميسرة ، « وحَلاقِ » [٥] وهو علم للمنيَّة ، « وبَراحِ » [٦] علم للشمس سُمّيت بذلك لانتشارها ، و « حَنَاذِ » [٧] علم للشمس ، يقال : حَنَذته الشمس أى أحرقته ، « وَبَوارِ » [٨] اسم للهلكة ، يقال : نزلت بَوَارِ على الناس ، « وجَدَاعِ » [٩] اسم للسنة المُجدبة التى تذهب بكل شىء كأنّها تجدعه ، « وأَزامِ » [١٠] اسم للسنة الشديدة القحط ، يقال : أزِم عليهم الدهر ، إذا اشتد قحطه ، منها ، « صَمَامِ » [١١] ، وهو علم على الداهية الشديد ، يقال : داهية صمّاء ، أى شديدة ، ومنها « صَرَامِ » [١٢] اسم من أسماء الحرب ، « وَجَباذِ » [١٣] علم للمنيّة ، ومنها

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ، للرضى : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٧/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٨/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٨/١ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢٧٥/٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١١٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٥/٤ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢٧٣/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ١١٤/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٩/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، اللسان : مادة : برح .

(٧) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٤ ، اللسان : مادة : حنذ .

(٨) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٦/٤ ، اللسان : مادة : بور .

(٩) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٩/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٠) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، اللسان : مادة : أزم .

(١١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٢) انظر : اللسان : مادة : صرم .

(١٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٩/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، اللسان : مادة : جبذ .

« وَقَاعِ »[١] يقال : كويته وَقَاعِ ، وهى سِمَةٌ على الجاعرتين ، وقيل : كَيَّه تكون بين قرنى الرأس ، « وضَرَامِ »[٢] علم للحرب ، يقال : أضرمت النَّار ، أى : أججتها ، ومنها « كَلاَحِ »[٣] علم للسنة وتوصف السنة المجدبة بالكلوح ، يقال سنة كالحة ، ومنها أيضاً « سَبَاطِ »[٤] للحُمّى ، « وطَمَارِ »[٥] من أسماء المكان المرتفع ، و « بنت طَمَارِ »[٦] كنية للداهية ، و « لَزَامِ »[٧] للسَّبَّة ، ومنها « كَرَارِ »[٨] وهى علم لخرزة تُؤخَّذ بها نساء العرب أزواجهن ، « وفَشَاشِ »[٩] علم للداهية ، ومنها « هَجَاجِ »[١٠] يقال : ركب فلان هجاج ، أى رأسه فكان اسماً للهجَة ، ومنها « بَلاَءِ »[١١] وهو علم للبليَّة ، يقال نزلت بَلاَءِ على الكفار ، ومنها « جَمَادِ »[١٢] يقال للبخيل جماد ، فهو علم للجمدة ، ومنها « حَمَادِ »[١٣] بمعنى المحمدة ، ومنها « عَبَابِ » بمعنى العَبّ ، ومنها « أَبَابِ » يقال للظباء إذا وردت الماء : لا عَبَابِ أى : لا عَبَّ ، وإذا لم ترد : « لا أَبَابِ »[١٤] ومنها « حَيَادِ »[١٥] علم للداهية ، ومنها « فَيَاحِ »[١٦] اسم للغارة ، يقال : فيحى فياحى أى : اتسعى ، ومنها « خيَّاب بن هيّاب »

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٨/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٤ ، اللسان : مادة : وقع .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٩/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤ /٥٩ ، اللسان : مادة : كلح .

(٤) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، اللسان : مادة : طمر .

(٦) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦١/٤ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦١/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ ، اللسان : مادة : كرر .

(٩) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦١/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٠) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٦/٤ ، اللسان : مادة : هجج .

(١١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٦/٤ ، اللسان : مادة : بلا .

(١٢) انظر : الكتاب : ٢٧٦/٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١١٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٥/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٣) انظر : المصادر السابقة .

(١٤) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٥/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٧/٢ .

(١٦) انظر : المصدر السابق .

علم للخُسران ، ووادي تخيَّب [١] ، للباطل ، ومنها « جدّان وجِلْدان » [٢] وهما علمان لمعنى الجد ، ومنها قولهم : أتى على ذى بِلّيان « وذى بليان » [٣] علم على البعد ، وغيرها من أعلام المعانى .

الأعلام المعلقة على الأوقات :

ومن الأعلام المعلقة على المعانى : بُكرة ، وغُدوة ، وسَحَر [٤] ، وأمسِ [٥] ، وهى من الأعلام المعلقة على الأوقات ، تقول : فلان يتعهدنا غُدوةَ و بُكرةَ ، أى فى الأوقات المعبّر عنها بهذه الأسماء ، والأعلام الموضوعة على الأوقات أعلام معانٍ وهى فى وضعها كباب أسامة فهى أعلام جنسية ؛ لأنّه يصح استعمالها لكل وقتٍ من الأوقات المخصوصة ، كما يصح استعمال أسامة لكل فردٍ من أفراد الآساد ، ولو كانت كباب زيد وعمرو ، لاختصت بوقت واحد ، ثم احتاجت فى الوقت الثانى إلى وضع ثانٍ .

الأمثلة الموزون بها :

ومن الأعلام المعلقة على المعانى ، الأمثلة الموزون بها ، وهى أمثلة وقعت فى اصطلاحات النحويين ، وضعوها لموزوناتها أعلاماً على طريق الإيجاز والاختصار ، وهى مثل : وزن عامر وطلحة وأرنب وتمر ، فَاعِل وفَعْلة ، وأَفْعل ، وفَعْل ، فهذه وأشباهها معارف لأنَّ كل واحدٍ منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهيئته [٦] .

الأعداد المطلقة :

ومن أعلام المعانى ، الأعداد المطلقة ، المدلول بها على مجرد العدد ، دون تقييد

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك :١/ ١٨٢ .

(٢) انظر : الخصائص : ٢/٢٠٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١٨٣ ، الخصائص : ٢/١٩٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٣٩ ، ارتشاف الضرب : ٢/٥٠٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١/٩٢ .

(٥) انظر : نتائج الفكر : ١١٤ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١٨٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٣٩،٤٠ ، ارتشاف الضرب : ١/٥٠٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١/١٩٤،١٩٥ .

بمعدود ، كقولهم : ثلاثةُ نصفُ ستةَ ، وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ ، وهـى معـارف لأنَّ كـلاً منهـا يدلّ على حقيقة معينة مانعة من الشركة [1] . وبهذا العـرض نصـل إلـى إشـارة واضحـة إلـى كثير من أعلام المعانى وأنواعها المختلفة ، وهى تنبيء عمّا يماثلها من أعلام أخرى .

(١) انظر : سر الصناعة : ٧٨٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٩/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٥/١ .

المبحث الثالث

التعريف اللفظي والتعريف الحقيقي

بعد عرض ما يدل على العموم من المعارف وذكر أنّ المعرفة تخرج عمَّا وضعت له ، وهو الدلالة على التعيين إلى الدلالة على العموم ، ومن تعيين المفرد إلى الجماعة والجنس ، يرد سؤال الآن ، وهو : ما حكم هذه المعارف الدالة على العموم فى تقدير النحاة ؟ أهى معارف حقيقية أو أن تعريفها لفظى ، والمراد بالمعارف الحقيقية ما دلّ على مسمّى بعينه سواء أكان مفرداً أم جماعة ، والمراد بكون تعريفها لفظياً أى أنّها من جهة معناها نكرات لعمومها فى كل واحد من أفراد جنسها فهى معارف فى اللفظ فقط وفى جريان أحكام المعارف عليها ، أمّا حقيقة التعريف ، وهى الدلالة على التعيين فغير موجودة فى هذا النوع من المعارف .

وهذه المعارف على اختلاف الآراء فيها كما سيأتى الحديث عنها ، يدرجها النحاة ضمن المعارف ، وإن كان تعريفها للجنس ، فيضع سيبويه الأعلام الجنسية تحت عنوان : « هذا باب من المعرَّف يكون فيه الاسم الخاص شائعاً فى الأمة ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر » [١] ، وقال المبرد فيها : « هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحده » [٢] ، وقال الزجاجى أيضاً : « ومن المعارف ما يكون تعريفه بالجنس » [٣] ، إلاّ أنّها كما ذكر تختلف عن المعارف بأنّها موضوعة إزاء جنس لا شخص ، فالأعلام الجنسية نحو : أسامة وثعالة حين تطلق لا يُراد بها أسد معين ، إنما تقع على كل أفراد جنسها أو واحد من الجنس غير معين كما بُين سابقاً فى استعمالاتها [٤] .

ويمكن أن نقول إنّ لدينا فريقين ، لكل فريق نظرة خاصة لهذه القضية ، فريق يرى أن التعريف الموجود فى هذا النوع من المعارف تعريف لفظى ، وإنّما نُسب هذا النوع للمعارف نظراً للأحكام اللفظية التى يأخذها من منع صرف وعدم قبول الكلمة لأل ، وغيرها من الأحكام .

وفريق يذهب إلى أنها معارف حقيقية ، ولعل الذى جعلهم يذهبون إلى هذا الرأى هو

---

(١) الكتاب : ٩٣/٢ .

(٢) المقتضب : ٤٤/٤ .

(٣) الجمل : ١٧٩ .

(٤) انظر : ص : ١١٨ ، من هذا الفصل .

اعتبار وجود الأداة فى المعرف بأل الجنسية ، وظهور الوضع وعلامات التعريف على العلم الجنسى . ولاعتبارات أخرى سيأتى ذكرها . وفيما يأتى تفصيل هذين الرأيين .

أولاً : التعريف اللفظى :

يرى أصحاب هذا الرأى أنَّ الأعلام الجنسية والمعرف بأل الجنسية ، معناهما ومعنى النكرة واحد ، فأسد وأسامة ، وثعلب وثعالة ، فائدة كل واحدٍ منهما ، أنّه واحد من جنسه ، لأنَّ معنى : خرجت فإذا أسد ، وخرجت فإذا أُسامة ، واحد ، ومعنى : مررت بأبى الحُصَين ، ومررت بثعلب ، واحد ، فمعناهما على اختلاف حاليهما فى التعريف والتنكير واحد [١] . يقول ابن جنى : « ألا تعلم أنَّ معك من الأسماء ما تكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة ، وذلك قولهم : غُدوة ، وهى فى معنى غداة ، إلاَّ أنّ غُدوة معرفة ، وغَداة نكرة ، وكذلك أسد ، وأُسامة ، وثعلب وثُعالة وذئب وذُؤالة وأبو جَعْدة وأبو مُعْطة ، فقد تجد هذا التعريف المساوى لمعنى التنكير فاشياً فى غير ما ذكرته »[٢] .

ويرى الرضى وهو من أصحاب هذا الرأى ، أنّ المعرّف بأل الجنسية والعلم الجنسى أيّاً كان المقصود بهما استغراق الجنس ، أم إرادة ماهية الجنس ، فاستغراق الجنس فى العلم الجنسى نحو : أسامة خير من ثعالة ، وإرادة الماهية نحو : لقيت أسامة ، واستغراق الجنس فى أل الجنسية نحو : « الماءُ طاهرٌ » ، « والنومُ حدثٌ » ، وإرادة الماهية نحو : اشتر اللحم ، وادخل السوق ، فالتعريف فى جميع الصور السابقة لفظى ، إذ لاحقيقة للتعريف المقصود به التعيين معه ، كالتعيين الموجود فى أل العهدية ، أو العلم الشخصى [٣] ، ويقول بعد ذلك : « و إذا كان لنا تأنيث لفظى ، كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية ، نحو : كرسيّ ، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظى ، إمَّا باللام كما ذُكر من قبل ، وإمَّا بالعلمية كما فى أسامة وثعالة »[٤] .

---

(١) انظر : الخصائص : ٢٩٩/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٦/٣٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٦/١ ، همع الهوامع : ٥٤/١ .

(٢) الخصائص : ٢٩٩/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٣٢/١٣٠/١٢٩/٢ .

(٤) المصدر السابق : ١٣٢/٢ .

ويقول أيضاً : « إنَّ قول المصنف فى نحو قولك : اشرب الماء و اشتر اللحم ، ونحو قوله تعالى : « أنْ يَأكُلَه الذِّئبُ » إنّ اللام إشارة إلى ما فى ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ، ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ، فالحقُّ إنّ تعريف اللام فى مثله لفظى ، كما أنَّ العلمية فى نحو : أُسامة لفظية » [١] .

ويقول ابن يعيش أيضاً فى حكم هذه المعارف : « واعلم أنَّ هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا أنَّ تعريفها أمر لفظى ، وهى من جهة المعنى نكرات ؛ لشياعها فى كل واحد من الجنس وعدم اختصاصها شخصاً بعينه دون غيره ، إلاَّ أنّ الشياع لم يكن لأنَّه بإزاء حقيقة شاملة ، بل لأجل أنّ هذا اللفظ موضوع بإزاء كل شخص من هذا الجنس » [٢] .

وتسميتهم لهذا النوع من التعريف بالتعريف اللفظى ، راجعة للأحكام اللفظية التى يأخذها المعرّف بأل الجنسية والعلم الجنسى ، وهى : أنّها لا تُضاف ، ولا يلحقها حرف التعريف « أل » ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، وتجيء مبتدأً بلا شرط ، ويأتى منها الحال ، وتمنع من الصرف إذا وُجد سبب منع الصرف فيها [٣] .

يقول ابن الناظم : «وهذه الأسماء كلها أجناس ، وسُمّيت أعلاماً لجريانها مجرى العلم الشخصى فى الاستعمال ، وذلك لأنّها لا تقبل الألف واللام ، وإذا وُصفت بالنكرة بعدها انتصبت على الحال ، ويمنع منها الصرف ما فيه تاء التأنيث أو الألف والنون المزيدتان ، فلما شاركت العلم الشخصى فى الحكم أُلحِقت به » [٤] .

ويقول ابن مالك : « فإنّها أعلام فى اللفظ إذ لاتُضاف ، ولا يلحقها حرف تعريف ، وتُوصف بالمعرفة دون النكرة ، وتجيء مبتدأً بلا شرط ، وصاحب حالٍ ، ولا يُصرف منها ذو سببٍ زائدٍ على العلمية كعُالة للثعلب ، وكيسان للغدر » [٥]

---

(١) المصدر السابق : ١٢٩/٢ .

(٢) شرح المفصل : ١٣٦/١٣٥/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٠/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٢/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٥/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٥/١ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك : ٧٦ .

(٥) شرح التسهيل : ١٧٠/١ .

وهذه الأحكام هى :

أولاً : منع الصرف : إذا وجد مع العلمية سبب آخر يوجب منع الصرف ، كالتأنيث فى : أسامة ، وابن قِتْرَة ، أو زيادة الألف والنون نحو : حِمار قبَّان ، أو وزن الفعل ، نحو ابن آوى ، تمنع الصرف ويكون منع صرفها دليلاً على علميتها ، يقول سيبويه : « أما ابن قِتْرة وحمار قَبَّان فما أشبههما فيدلّك على معرفتهنّ ترك صرف ما أضفن إليه » [١] .

ويقول المبرد : « ولا تصرف قِتْرة وأُسامة وقَبَّانَ ، ولو كنّ نكرات لا نصرفن » [٢] .

وقال سيبويه فى العلم الجنسى « ابن آوى » : « ويدلّك على أنّه معرفة ، أن آوى غير مصروف وليس بصفة » [٣] .

ويقول المبرد : « ويدلّك على أنّه معرفة أن « آوى » غير مصروف » [٤] . وسيأتى الحديث عن منع الصرف ، كيف يكون دليلاً على التعريف [٥] .

ثانياً : عدم دخول « أل » عليها :

فلا يقال الأسامة والثعالة ، لأنّها معارف بنفسها ، فلا تزيدها أل تعريفاً .

يقول سيبويه : « ويدلّك على أن ابن عِرس و أم حُبَيْن وسامّ أبرصَ وابن مَطَر معرفة ، أنّك لا تدخل فى الذى أُضفن إليه الألف واللام ، فصار بمنزلة زيد ، وعمرو ، ألا ترى أنّك لا تقول : أبو الخجادب » [٦] .

وقد تأتى هذه المعارف مقترنة بأل مع إرادة العلمية ، وذلك يُخرَّج على أن يُراد بها لمح الوصفية ، وذلك نحو : شعوب ، علم على المنية ، يقال : شَعُوب ، ويقال : الشَّعُوب بإدخال أل عليها ، فجوّز دخول أل عليها للمح معنى الوصف فيها ، أى أنّها على أمثلة

---

(١) الكتاب : ٢/٩٦ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٣٢٠ .

(٣) الكتاب : ٢/٩٥ .

(٤) المقتضب : ٤/ ٣٢٠ .

(٥) انظر : ص : ٢٤٢ ، من الفصل الرابع .

(٦) الكتاب : ٢/٩٦ .

الصفات [١] ، فقيل فى اشتقاقها : إنها سمّيت بذلك ؛ لأنّها تُشعب ، أى : تُفرّق ، فهى بذلك بمنزلة العباس والحارث ، فى مراعاة معنى زائد على العلمية ، وهو الوصف ، فكأنّ المسمى هو نفس الوصف ، فكأن المنية هى الشعوب نفسه ، فجاز دخول الألف واللام عليها ، مع إرادة العلمية ، و إذا جاءت بدون ألف ولام ، فهى بمنزلة : زيد وعمرو .

ومثلها : أم حبين ، و أم الحبين ، بالألف واللام ، وفى قول الشاعر وردت بالألف واللام :

يَقُولُ المُجْتَلونَ عَرُوسُ تَيمٍ
سِوى أُمِّ الحبينِ وَرَأسِ فِيلِ [٢]

وذكر ابن الحاجب أن دخول - أل - عليها إما لأنّها من أصل التسمية مقترنة معها ، وإما على تأويل التنكير ، كالزيد ، وإما على الضرورة [٣] . ومنها بَنَاتُ أَوْبَر ، وذلك فى قول الشاعر :

وَلَقَد جَنَيتُكَ أَكْمُؤاً وعَساقِلاً
وَلَقَد نَهيتُكَ عنَ بناتِ الأوْبَرِ [٤]

فإما أن يكون دخولها للمح أصل الوصف ، كما فى العباس والحارث والفضل ، وإما على إرادة التنكير ، أى أزيل تعريف العلمية منها وتعرفت بأل [٥] ، وسيأتى الحديث مفصلاً عن هذه المسألة [٦] .

ثالثاً : أنّها لا تُضاف ؛ لأنّ الإضافة لاتفيدها تعريفاً ، فهى معارف بنفسها ، ولا تحتاج إلى الإضافة .

رابعاً : أنّه يُبتدأ بها بلا شرط ، نحو : أُسامةُ خيرٌ من ثعالةَ ، والأسد شرٌ من الثعلب ،

---

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٨/١ .

(٢) ديوان جرير : ٣٥٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٦/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٧/١ .

(٣) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٧/١ ، الإنصاف : ٣١٩/١ .

(٤) المقتضب : ٤٨/٤ ، الخصائص : ٥٨/٣ ، الإنصاف : ٣١٩/١ ، شرح الأشمونى : ١٩٠/١ ، أوضح المسالك : ١٨٠/١ .

(٥) انظر : المقتضب : ٤٩/٤ .

(٦) انظر : ص : ٢٧٦ ، من الفصل الرابع .

وتأتي صاحب حال نحو : هذا أُسامةُ مفترساً ، ورأيت ثُعالةَ مُولياً ، ولو كانت نكرات لم يأتِ منها الحال إلاَّ بشروط ، ولم يُبتدأ بها إلاَّ بشروط أيضاً تُشترط للابتداء بالنكرة [1] .

* * *

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١٧٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٣٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/١٣٢ .

أدلة كونها معارف فى اللفظ :

يُدّلل أصحاب هذا الرأى على أنّ هذا النوع من المعارف إنّما هو معارف فى اللفظ ، أنّ هذا النوع من المعارف يقع فى سياق وتركيب يدلّ على صحة هذا الرأى والمذهب ، ومن هذه المواقع والتراكيب :

أولاً : أنّها توصف بالنكرة فتوصف بالجملة ، وبغير وما شابهها ، وهما فى حكم النكرات ، فمن وصف المعرف اللفظى بالجملة :

١ - ما ورد فى قول الشاعر :

وَلَقد أمرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسبُّنِي فَمَضَيتُ ثَمَّتَ قُلتُ لَا يَعنِينِي [١]

فجملة « يسبنى » صفة للئيم ؛ لأنّ المعنى : ولقد أمر على لئيمٍ من اللئام ، ولا يقصد لئيماً معيناً ، فأل المقترنة بكلمة « لئيم » هى لماهية الجنس ، إذ أنّه لا يقصد لئيماً معيناً ، ولا كل لئيم ، فقرّبت من معنى النكرة ، وصح وصفها بالجملة ، إذ لا يوصف بالجملة إلاّ النكرات [٢] ، يقول الرضى : « وقد يُوصف بالجملة معرفٌ بلام لا تُشير بها إلى واحد بعينه ، كقوله : « ولقد أمرُّ .....» لأنّ تعريفه لفظى » [٣] ، ويقول : « ومن ثَمّة جاز وصف المعرَّف باللام من هذا النوع بالمنكر ، نحو قوله : « ولقد أمرّ ..... » فعلى هذا كُلّ لام لامعنى للتعريف فيها إلاّ التى للمعهود الخارجى » [٤] .

وذكر بعضهم أنّ الجملة يصح أن تكون حالاً ، مراعاة للفظ المعرفة [٥] .

وردَّ عليهم أنّ المعنى أنّه يمرُّ عليه لا فى حال السب ، بل المراد أنّ ذلك دَأْبُه ، فيكون فيه إظهار المتمدح بالوقار مع اللئيم الذى عادتُه السبّ [٦] .

٢ - ومن وصف المعرَّف اللفظى بالجملة ، ما ورد فى قوله تعالى : « وَآيَةٌ لهُم

---

(١) الكتاب : ٢٤/٣ ، الخصائص : ٣٣٢/٣٣٠/٣ ، أمالى الشجرى : ٣٠٢/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ ، خزانة الأدب : ٣٥٧/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ ، مغنى اللبيب : ٤٢٩/٢ ، خزانة الأدب : ٣٥٨/١ ، شرح التصريح : ١١١/٢ .

(٣) شرح الكافية : ٣٠٨،٣٠٧/١ .

(٤) المصدر السابق : ١٣٠/٢ .

(٥) انظر : شرح التصريح : ١١١/٢ ، حاشية الصبان : ٤٦/٢ .

(٦) انظر : خزانة الأدب : ٣٥٨،٣٥٧/١ ، حاشية الصبان : ٤٦/٢ .

الليلُ نَسْلَخُ منه النّهارَ» [١] ، وقوله تعالى : « كَمَثلِ الحِمَـارِ يَحمِـلُ أسْفاراً » [٢] ، فتقـدر جملة « نسلخ » و « يحمل » صفات « للّيل » و « للحمار » ؛ لأنَّ « الليل » و « الحمـار » أل فيهما ليست للتعيين ، فهما معرفان لفظاً ، نكرتان معنىً [٣] .

يقول ابـن مـالك : « والمنعـوت بالجملـة نكـرة ، نحـو : « حَتَّـى تُـنَزِّلَ عَلَيْنـا كِتابـاً نَقْرؤُهُ » أو مقروناً بأل الجنسية ، نحو : « وآيةٌ لهُـم الليـلُ نَسْـلَخُ مِنـهُ النَّهـارَ » فنعـت الليـل بجملة ؛ لأنَّه معرفة فى اللفظ ، نكرة فى المعنى ، إذ لم يُقصد به ليلٌ معيَّن » [٤] .

٣ - ومـن وصـف المعرَّف الـلفظى بالجملـة ، مـا ورد فـى قـول الشـاعـر :

وتَبْـردُ بَـردَ رِداءَ العَـرُوسِ رَقْرقَت فِى الصَّيفِ فيه العَبِيرا [٥]

فوصف « رداء العروس » بجملة « رقرقت » .

يقول ابن مالك : « لأنَّ رداء العروس بمنزلة رداء عروس» [٦] .

٤ - ومـن وصـف المعرَّف الـلفظى بالجملـة ، مـا ورد فـى قـول الشـاعـر :

لَعَمرِى لَأَنتَ البيتُ أُكرِمُ أَهلَه وَأَقْعـدُ فـى أَفْيائِـهِ بالأَصَـائِلِ [٧]

فوصف « البيت » بجملة « أكرم » لأنَّ لايدلُّ على معهـود ، فكأنَّـه قـال : « لأنـت بيت أكرم أهله » لأنَّه لما كان مبهماً لا يعود على معهود ، جاز وصفـه بالجملـة ، لأنَّـه فـى معنى النكرة [٨] .

وهذا الرأى يردُّ به البصريون علـى الكوفييـن ، إذ يـرى الكوفيـون أنَّ الاسـم الجـامد المعرَّف بالـلام ، يُوصـل كمـا يُوصـل الـذى ، وذكـروا هـذا البيـت ، « فأنـت » مبتـدأ ، و « البيت » خبره ، « و أُكرمُ » صلة الخبر الذى هو « البيت » والتقدير : لأنت الـذى أكـرم

---

(١) سورة يس : آية : ٣٧ .

(٢) سورة الجمعة : آية : ٥ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣١١/٣ ، مغنى اللبيب : ٤٢٩/٢ ، المساعد : ٤٠٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل : ٣١١/٣ ، وانظر : المصدر نفسه : ١١٦/١ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٢٧/٣ ، الإنصاف : ٧٨٩/٢ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٢٧/٣ .

(٧) شرح الكافية ، للرضى : ٣٩/٢ ، خزانة الأدب : ٤٨٤/٥ ، الإنصاف : ٧٢٣/٢ .

(٨) انظر : المحاجاة فى المسائل النحوية : للزمخشرى : ١٠٩ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٩/٢ .

أهله ، ولكنّه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة [١] .

وردَّ البصريون على هذا القول بأنَّ الاسم الموصول تأتى بعده الصلة لتوضحه وتفكّ إبهامه وهذا الاسم يدلّ على معنى فى نفسه ، ولا يحتاج إلى صلة ، فإذ لم يكن فيه معنى الموصول ، فلا يجوز أن يُقام مقامه [٢] .

ومنع أبو حيَّان وصف المعرَّف بأل الجنسية بالجملة ، فى الأمثلة السابقة وغيرها [٣] ، ففى نحو استشهادهم بقوله تعالى : « وآيةٌ لهمُ الليلُ نسلخُ منه النَّهارَ » [٤] على أنَّ « نسلخ » صفة للّيل ، قال : « وهذا هدمٌ لما استقرَّ عليه أئمةُ النحو من أنّ النكرة لا تُنعت إلا بالنكرة ، والمعرفة لا تُنعت إلاَّ بالمعرفة ، ولا دليلَ لمن ذهب إلى ذلك » [٥] .

ويرى أبو حيَّان أنّ جملة « نسلخ » و « يحمل » فى قوله تعالى : « كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً » [٦] إمَّا أن تكون حالاً ، أو مفسرة فلا يكون لها موضع من الإعراب ؛ لأنّه لمَّا قال : « وآية لهم الليل » أبهم فى كيفية كونه ليلاً ، ثم فسَّر الكيفية بقوله : « نسلخ منه النهار » [٧] .

وعضّد رأيه هذا بأنّه لو كانت كلمتا « الليل والحمار » نكرات لما جاز وصفهما بالمعرفة ، إذ لامانع من وصفهما بها [٨] .

إلاَّ أنَّ ابن مالك لم يُغفل أنّ هذا النوع من المعارف يُوصف بالمعرفة أكثر من النكرة ، و أنَّ وصفه بالنكرة قليلٌ [٩] .

وذكر الصبان فى حاشيته أنَّ قول المعربين : الجمل وشبهها بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه . ويُفصِّل هذا الكلام بقوله : «الجملة وشبهها من

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٢٢/٢ ، خزانة الأدب : ٤٨٥/٥ .

(٢) انظر : الإنصاف : ٧٢٤/٢ ، خزانة الأدب : ٤٨٥/٥ .

(٣) انظر : الارتشاف : ٥٨٤/٢ ، التذييل : ١٢٠/٤ .

(٤) سورة يس : آية : ٣٧ .

(٥) البحر المحيط : ٣٣٤/٧، ٣٣٥ ، وانظر : المصدر نفسه : ٢٦٦/٨، ٢٦٧ .

(٦) سورة الجمعة : آية : ٥ .

(٧) انظر : البحر المحيط : ٢٦٦/٨ ، ٣٣٥/٧ ، التذييل : ١٢٠/٤ .

(٨) انظر : التذييل : ١٢٠/٤ .

(٩) انظر : شرح التسهيل : ١١٦/١ .

الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان ، نحو : رأيت طائراً يصيحُ ، أو فوقَ غصنٍ أو على غصنٍ ، وبعد المعرفة المحضة حالان ، نحو : رأيتُ الهلالَ يضيءُ أو بينَ السحاب أو في الأفق ، وبعد النكرة التى كالمعرفة ، أو المعرفة التى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية ، نحو : هذا ثمرٌ يانعٌ يعجبُ الناظر ، أو فوقَ أغصانه أو على أغصانه ، لأنَّ النكرة الموصوفة كالمعرفة ، ونحو : يعجبنى الزهرُ يفوحُ نشره ، أو فوق أغصانه أو على أغصانه ، لأنَّ المعرَّف الجنسى كالنكرة ، فقول المعربين : « الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه » »[1] .

ومن وصف المعرَّف اللفظى بغير وما شابهها :

١ - ما ورد فى قول الشاعر :

وإذا أُقْرِضتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ ... إنَّما يَجْزى الفَتَى غَيرُ الجَمَلِ[2]

فالفتى وهو معرفة ، نُعت « بغير » وهى نكرة لإبهامها ، وإن أضيفت للمعرفة ، والذى سوَّغ نعت المعرفة بالنكرة ، أنَّ الفتى لفظه لفظ المعرفة ، ولا معنى للتعريف معه لأنَّه لا يقصد به فتىً بعينه ، فهو كالنكرة[3] . إضافةً إلى أنَّ غير أُضيفت للمعرفة فتكون مقاربة « للفتى » ، ولأنَّ « غير » أيضاً يجوز وصف المعرَّف بأل الجنسية بها لأصالتها فى الوصفية[4] .

٢ - ومنه أيضاً ، ما ورد فى قولهم : « إنّى لأمرُّ بالرجلِ مثلِك فيكرمنى ، أو بالرجلِ غيرِك فيكرمنى ، أو ما يحسن بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل ذلك »[5] . « فالرجل » فى الأمثلة السابقة معرفة فى اللفظ ، نكرة فى المعنى ، وخير منك ومثلك وغيرك نكرات ، ووُصفت بهم المعرفة ، لتقارب معناهما ؛ لأنَّ الرجل فى هذه الأمثلة غير مقصود به رجلٌ معيَّن ، وإنْ كان بلفظ المعرفة ، ومثلك وخير منك وغيرك نكرات غير مقصود بهما مسمًّى بعينه ، وإن كانت مثلك وغيرك مضافتين للمعرفة ، إلاَّ أنَّ إبهامهما يمنعهما من التعريف ،

---

(١) حاشية الصبان : ١١٦/١ .

(٢) الكتاب : ٣٣٣/٣ ، المقتضب : ٤١٠/٤ ، الأصول : ٨٦/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٠١/٢ ، خزانة الأدب : ٩/ ٢٩٦ .

(٣) انظر : الأصول : ٢٨٦/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٠١/٢ ، خزانة الأدب : ٢٩٦/٩ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٢٩٩/٢ ، شرح الأشمونى : ١٦٠،١٥٩/٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ١٣/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ .

فحسُن نعت أحدهما بالأخرى أى الرجل ، بغيرك ومثلك وخير منك [١] .

وفى المسألة آراء أخرى غير الرأى السابق ، وهى :

١ - ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّهما نكرتان ، أى : كلمتا : الرجل فى الجمل السابقة ، وأنَّ الألف واللام فيهما زائدة ، على نيَّة الطرح ، فهما من باب وصف النكرة بالنكرة ، فيكون تقدير الكلام : « إنّى لأمرٌ برجلٍ مثلِك » و « ما يحسن برجلٍ مثلِك أن يفعل كذا » و « إنّى لأمرّ برجلٍ غيرِك فيكرمنى » [٢] .

ورجَّح ابن جنى رأى الأخفش فى زيادة الألف واللام ، حيث يقول : « وإنّما الذى يدلُّ على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا مخصوصاً ، ألا ترى أنّك لا تفصل بين معنيي قولك : « إنّى لأمرٌ برجلٍ مثلِك ، وإنّى لأمرٌ بالرجلِ مثلِك ، فى كون كل واحدٍ منهما منكوراً غير معروف ، ولا مأموماً به إلى شيءٍ بعينه » [٣] .

٢ - ذهب الخليل بن أحمد ، إلى أنَّ « مثلك وخير منك وغيرك » نعوت على تقدير الألف والام ، أو على نيَّة الألف واللام . فيكون من باب نعت المعرفة بالمعرفة ، ويكون تقدير الكلام : إنّى لأمر بالرجلِ المثلِ لك ، وذكر أنّه لايجوز « ما يحسُن بالرجل شبيه بك ، جَعْل شبيه نعت ؛ لأنّه لا يمكن فى شبيه أن تدخل الألف واللام » [٤] .

ورُدَّ على رأى الخليل أنَّ خيراً منك ومثلك موضع لاتدخله الألف واللام مثل شبيه [٥] .

٣ - ذهب ابن مالك إلى أنَّ « خيراً منك ، ومثلك » بدلٌ لاصفة ، فيكون ذلك على اعتبار التعريف فى « الرجل » ، والتنكير فى مثلك وخير منك ؛ لأنّ النكرة تُبدل من المعرفة [٦] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٦١/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٨٠/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٦١/١ ، مغنى اللبيب : ٦٤٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٥٨٠/٢ .

(٣) الخصائص : ١٠٠/٣ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٣/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٦١/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ .

(٥) انظر : شرح لتسهيل ، لابن مالك : ٢٦١/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٨/١ ، تعليق الفرائد : ٣٦١/٢ ، مغنى اللبيب : ٦٤٥/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل : ٢٦١/١ .

وردّ أبوحيان على هذا الرأى ، أن البدل فى الوصف ضعيف لأن لغير الأصالة فى الوصفية [١] .

ورجَّح ابن هشام أنَّها من وصف المعرف اللفظى بالنكرة مراعاة لمعناه ، كما وصف اللئيم بالجملة فى قول الشاعر : * ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى * [٢] مراعاة لمعناه أيضاً [٣] . إذ ليس المقصود به لئيماً معيناً ، وكذلك « رجل » فى الأمثلة السابقة .

والتقارب بين المعنيين الذى أشار إليه ابن هشام جيِّد لايمكن إغفاله ، وسيأتى الحديث عنه فى أمثلة أخرى [٤] .

٣ – ومن وصف المعرف اللفظى بغير ، ما ورد فى قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » [٥] فغير صفة « للذين » لأنّ الذين لم يقصد بها معين فهى فى معنى النكرة . ولأنَّ الاسم الموصول قد يطلق ويقصد به الجنس ، والمعرف الجنسى يشبه النكرة معنى [٦] .

وسيأتى الحديث عن هذه الآية فى أثناء الحديث عن « غير » [٧] .

٤ – ومن وصف المعرَّف اللفظى بغير ، ما ورد فى قوله تعالى : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر » [٨] ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة الآية بالرفع فى « غير » ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب فيها ، وقرأ الأعمش وأبو حيوة بالجر [٩] . فغير بالرفع صفة « للقاعدون » ، وبالجر صفة « للمؤمنين » ، وجاز تقدير الوصف لأنَّ المعرف بأل هنا تعريفه تعريف الجنس ، فهو معرفة لفظاً نكرة معنى [١٠] .

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٩٢/١ .

(٢) سبق تخريجه ص : ١١٥ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب : ٦٤٥/٢ .

(٤) انظر : ص : ١٥٣ من هذا المبحث .

(٥) سورة الفاتحة : آية : ٧ .

(٦) انظر : شرح الأشمونى : ١٥٩/٢ ، شرح التصريح : ٣٦٠/١ .

(٧) انظر : الفصل الثالث ، المبحث الثانى منه .

(٨) سورة النساء : آية : ٩٥ .

(٩) انظر : البحر المحيط : ٣٣٠/٣ .

(١٠) انظر : الكتاب : ٣٣٢/٢ ، ٣٣٣ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٠١/٢ .

وقيل « غير » بالرفع بدل ، ورجَّح أبو حيان البدل لسببين :

١ – أنّهم نصُّوا على أنَّ الأفصح فى النفى ، البدل ثم النصب على الاستثناء ، ثم الوصف فالوصف فى مرتبة ثالثة . وقد تقدم الآية النفى بـ « لا » [١] .

٢ – أنّه تقرر أنَّ غيراً نكرة فى أصل الوضع وإن أُضيفت إلى معرفة ، وجعلها هنا صفة يخرجها عن أصل وضعها ، إمَّا لاعتقاد التعريف فيها ، أو لاعتقاد أنَّ القاعدين لم يُقصد بهم أناسٌ معينين ، فالألف واللام فيه جنسية فأُجرى مُجرى النكرات ، فوصف بالنكرة [٢] .

وقد مرَّ أنَّ أبا حيَّان يضعف هذا الرأى ؛ لأنَّ فيه هدماً لقواعد اللغة ، إذ أنَّ المعرفة لا توصف إلاَّ بالمعرفة ، والنكرة لاتوصف إلاَّ بالنكرة .

إلاَّ أن الرأى القائل بكون « غير » وصفاً ، يرجحه أنَّ الاسم الموصول يُراد به الجنس ، كما مرَّ الحديث عنه .

والقراءة بالنصب تكون على الاستثناء من « القاعدين » أو « المؤمنين » . وقيل النصب على الحال من « القاعدين » [٣] .

٥ – ومن وصف المعرَّف اللفظى بالنكرة ، ما ورد فى قول الشاعر :

أُنِيخَتْ فَأَلْقَت بَلْدةً فَوقَ بَلدةٍ قليلٍ بها الأَصْواتُ إلاَّ بُغامُها [٤]

فوصف الأصوات « بإلاّ » التى بمعنى « غير » ؛ لأنَّ الأصوات وإن كانت معرفة إلاّ أنّ تعريفها تعريف الجنس ، ومعناه على تقدير غير : قليل بها الأصوات غير بغامها . قال ابن مالك : « وإنّما وُصفت الأصوات وهى معرفة بما فى معنى غير وغير نكرة ؛ لأنَّ التعريف بالألف واللام الجنسية ، وتعريفها كلا تعريف » [٥] .

---

(١) انظر : البحر المحيط : ٣٣٠/٣ .

(٢) انظر : المصدر السابق : ٣٣١/٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) الكتاب : ٣٣٢/٢ ، المقتضب : ٤٠٩/٤ ، مغنى اللبيب : ٧٢/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٠٠/٢ ، شرح الأشمونى : ١٦٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٠٠/٢ .

٦ – ومن وصف المعرَّف اللفظى بإلاّ التى بمعنى غير ، قول الشاعر :

ويوم الحزنِ إذ حُشرتْ مَعدٌ وكان الناسُ إلاّ نحنُ دِيناً [١]

فوصف « الناس » « بإلاّ » التى بمعنى غير ، يقول ابن مالك : « أراد وكان الناس المغايرون لنا ديناً » [٢] .

٧ – ومن وصف المعرَّف اللفظى بإلاّ التى فى معنى غير أيضاً ، ما ورد فى قول الشاعر :

لَو كَانَ غَيرِى سُليمى الدَّهرَ غيَّرهُ وَقعُ الحَوَادثِ إلاّ الصَّارمُ الذَّكَرُ [٣]

يقول ابن مالك : « أراد لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيَّره وَقْعُ الحوادث » [٤] .

ثانياً : ومن شواهد كون هذه المعارف معارف فى اللفظ دون المعنى ، أنّه يُخبر فى بابى كان وإنَّ بمعرفة عن نكرة ، فالنكرة تحلّ محلّ اسم الجنس المعرَّف ، لأنَّ معناه ومعناها واحد وإن اختلفا فى الشكل ، أو يحل اسم الجنس المعرَّف بأل الجنسية ، موقع النكرة لأنّه مشبه لها معنىً ، ومن هذه الشواهد :

١ – ما ورد فى قول حسان ، حيث قال :

كأنَّ سَبِيئةً مِن بَيتِ رَأسٍ يَكُونُ مزاجَها عَسلٌ وَماءُ [٥]

« فمزاجها » ، منصوب ، وهو خبر كان ، وهو معرفة ، و « عسل » مرفوع ، وهو اسم كان ، وهو نكرة ، والذى حسَّن مجيء اسم كان نكرة ، أنَّ معنى النكرة هنا ، وهى « عسل » مرادفٌ لمعناها إذا كانت معرفة ، فلا فرق بين قولنا : عسل و العسل ، إذا أُريد الجنس ، إذ المقصود « بعسل » نوعٌ من العسل ، ولا يريد عسلاً مخصوصاً ، فكأنّه قال : يكون مزاجها العسل والماء [٦] ، فيجرى هذا مجرى : « ما يحسُن بالرجلِ خيرٍ منك

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٠٠/٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق : ٣٠١/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) دايونه : ٨ ، الكتاب : ٤٩/١ ، شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى : ٥٠/١ ، الأصول : ٨٣/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٥٦/١ ، خزانة الأدب : ٢٢٤/٩ .

(٦) انظر : المحتسب : ٢٧٩/١ ، البسيط : ٧٢٠،٧١٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩٤/٧ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٨٨٠/٢ .

أن يفعل كذا » .

قال السيرافى : « فالذى يُحسِّن جعل النكرة فى هذا البيت اسماً ، أنَّ العسل و المـاء وما أشبههما من الأجناس تُؤدِّى نكرته عن معرفته فى المعنى ، كما تقول : فلان يأكل خبزاً ويشرب ماءً ، أو يأكل الخبز ويشرب الماء ، يريد أنَّه يأكل من هذا الجنس ويشـرب منـه ، فلو قال : يكون مزاجها العسل والماء ، لكان بمنزلة قوله : عسل وماء » [١] .

٢ - ومن الشواهد أيضاً ما ورد فى قول الشاعر :

قِفى قَبلَ التَّفرقِ يا ضُباعا ولا يكُ مَوقِفٌ منك الوَدَاعا [٢]

فأخبر « بالوداعـا » وهـو معرفة ، عـن نكـرة وهـى «موقـف » وإنَّمـا جـازذلك لأنَّ الوداعا اسم جنس معرفته كنكرته ، قيل فى هذا الأمر : « فالذى سـوَّغ فيـه ذلـك أنَّ موقفـاً تخصص بالجار والمجرور ، والوداع مصدر ، وتعريف المصدر يُقارب تنكيره » [٣] ، وقال ابن السراج : « والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسـم نكـرة ، والخبـر معرفـة ، لعلمهـم أنَّ المعنى يؤول إلى شىء واحد » [٤] .

ومع جواز الإخبار بالمعرفة عن النكـرة يُشـير النحـاة إلـى أنَّ النكـرة لـم تكـن نكـرة محضة ، وإنّما حصل لها تقارب مما يُحسِّن الإخبار عنها بالمعرفة .

والتقارب بينهمـا أنَّ النكـرة تخصصـت بالجـار والمجـرور « منـك » ، فقُرِّبـت مـن المعرفة بالوصف ، يقول ابن يعيش : « والشاهد فيـه رفـع الموقـف ، وهـو نكـرة ، ونصـب الوداع ، وهو معرفة ، وحسَّن ذلك ، وصـف « الموقـف » ، بالجـار والمجـرور الـذى هـو « منك » ، والتقدير : « كائن منك » والنكرة إذا وُصفت قُرِّبت من المعرفة » [٥] .

ويقول ابن أبى الربيع أيضاً : « ومن النحويين من ذهب إلى أنّ هذا البيت ليـس فـي القبح بعيداً ، ويجوز أن يكون مثل هذا فى الكلام ، حكى سيبويه : « أنّ خـيراً منـك زيـدٌ ،

---

(١) شرح السيرافى لأبيات سيبويه : ٥١/١.

(٢) الأصول : ٨٣/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٥٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩١/٧ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٥٤/١ ، خزانة الأدب : ٣٦٧/٢ ، ٢٨٤/٩ .

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ : ٨٧٩/٢ .

(٤) الأصول : ٨٣/١ .

(٥) شرح المفصل : ٩٢/٧ ، وانظر : خزانة الأدب : ٢٨٦/٩ .

بنصب خير منك ، ورفع زيد ، وجاز لما فى خير منك من التخصيص ، بتعلق « منك » به ، وموقف منك بمنزلة « خير منك » ؛ لأنَّ كل واحدٍ منهما قد تعلق به صاحبه ، وهـذا عنـدى حسنٌ أيضاً ، وهو تنظير صحيح » [١] .

ووجه قُرب النكرة من المعرفة أيضـاً ، أنّ النكـرة فـى هـذا البيـت مسبوقة بـالنفى ، والنكرة فى سياق النفى تعمّ ، فيتحصَّل لها التقريب من المعرفة ؛ لأنَّ العموم يُفضى بـالنكرة إلى معنى التعريف ، ويجوِّز لها بعض أحكام التعريف ، كالابتداء وغيره من الأحكام . لذلك اختصت « ليس » بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة ، لإفادتها النفى – أى : ليس – [٢] .

ويرى ابن مالك فى هذا البيت وجهاً آخر غير السابق ، وهو أنّ المرفوع هنا مشبهه بالفاعل ، والمنصوب مشبهه بـالمفعول ، فجـاز أن يغنـى تعريـف المنصـوب ، عـن تعريـف المرفوع ، كما جاز فى باب الفاعل ، بشرط كـون النكـرة غـير صفـة محضـة [٣] . وذكـر أبياتاً أخرى مماثلة لهذا البيت فى الحكم [٤] .

وذُكر فى المسألة وجه آخر ، أنَّ المسألة فيها قلـبٌ للضـرورة ، يقـول ابـن يعيـش : « وربما اضطر شاعر فقلب ، وجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة ، وإنّما حملهم علـى ذلـك معرفتهم أنَّ الاسم والخبر يرجعان إلى شىء واحد ، فأيّهما عرّفت تَعرَّف الآخر » [٥] .

إلاَّ أنَّ ابن مالك ردَّ القول بالضرورة ، لتمكّن القائل من أن يقول : « ولا يك موقفـى منك الوداعا » ، وإنَّما أخبر مختاراً ، لا مضطراً ، والذى حسَّن هذا : حصول الفـائدة وشـبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول [٦] .

وفى المسألة آراء وردود مختلفة يُرجع إليها [٧] .

---

(١) البسيط : ٧٢١/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٥٨/١ .

(٣) انظر : المصدر السابق : ٣٥٦/١ . وانظر : الخزانة : ٢٨٥/٩ ، ارتشاف الضرب : ٩٢/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٣٥٧/١ .

(٥) شرح المفصل : ٩١/٧ .

(٦) انظر : شرح التسهيل : ٣٥٦/١ .

(٧) انظر : خزانة الأدب : ٢٨٥/٩، ٢٨٦، ٢٨٧ ، ارتشاف الضرب : ٩٢/٢ ، البسيط : ٧٢٠/٢، ٧٢١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩١/٧، ٩٢ .

٣ – ومن الشواهد أيضاً ، ما ورد فى قول الشاعر :

وأعلمُ أنَّ تسلِيماً وتركاً لَلاَ مُتشابِهانِ ولا سواءٌ [١]

فوقعت النكرة وهى « تسليماً وتركاً » ، موقع المعرفة ، قال ابن جنى : « فهذا فى المعنى كقوله : « إنَّ التسليم والترك لامتشابهان ولا سواء » [٢] ، ويقول أيضاً : « وذلك أنَّ مفاد نكرة الجنس ، مفاد معرفته ، من حيث كان فى كل جزءٍ منه معنى ما فى جملته » [٣] . وعليه خرَّج قول الشاعر :

أميرُ المُؤمنِينَ على صِرَاطٍ – إذا أعوجَّ الموارِدُ – مستقيمِ [٤]

لأنَّه إذا قال : أمير المؤمنين على الصراط المستقيم ، لافرق بينهما ؛ لأنَّ فائدة نكرة الجنس ، هى فائدة معرفته [٥] .

٤ – ومن الشواهد أيضاً التى ذكرها ابن جنى للمعنى السابق ، توجيهه لقراءة من قرأ قوله تعالى : « وَمَا كَانَ صَلاَتَهم عندَ البيتِ إلاَّ مُكاءٌ وتَصْدِيةٌ » [٦] ، برفع « مكاء » ، ونصب « صلاتهم » ، فتكون النكرة اسماً لكان ، ويخبر بالمعرفة عن النكرة ، وهى قراءة عاصم والأعمش [٧] .

وذكر ابن جنى فى حديثه عن هذه القراءة التشابه بين اسم الجنس النكرة ، واسم الجنس المعرفة ، فإنَّ فائدتهما واحدة ، يقول : « وإذا كان كذلك – أى كانت فائدة نكرة الجنس تفيد معرفته – جاز هنا الرفع ، فى مكاء وتصدية ، جوازاً قريباً ، حتى كأنَّه قال : « وما كان صلاتهم عند البيت إلاَّ المكاء والتصدية » ، أى : إلاَّ هذا الجنس من الفعل » [٨] .

وقال أبو حيَّان معلقاً على قول ابن جنى : « وهو نظير قول من جعل « نسلخ » صفة للّيل ، فى قوله تعالى : « وآيةٌ لهمُ اللَّيلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهارِ » ، « ويسبنى » صفة للئيم فى

---

(١) المحتسب : ٤٣/١ ، خزانة الأدب : ٣٣١/١٠ .

(٢) المحتسب : ٤٣/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(٦) سورة الأنفال : آية : ٣٥ .

(٧) انظر : المحتسب : ٢٧٨/١ ، البحر المحيط : ٤٩٢/٤ .

(٨) المحتسب : ٢٧٩/١ .

قوله : « ولقد أمرُّ على اللئيم يسبنى » [١] .

إلاّ أنَّ ابن جنى ذكر مسوغاً لوقوع النكرة فى هذا الموقع يجعلها مقربة من المعرفة ، وهو وقوعها بعد النفى ، لأنَّه يجوز مع النفى في اسم كان وأخواتها ، ما لايجوز فى الإيجاب ، يقول : « ألا تراك تقول : ما كان إنسانٌ خيراً منك ، ولا يُجيز : كان إنسان خيراً منك ، فكذلك هذه القراءة ، لمَّا دخلها النفى قوي وحسُن جعل اسم كان نكرة » [٢] .

وقد مرَّ فى الشواهد السابقة وجه تقريب النكرة من المعرفة بعد النفى .

ثالثاً : ومن شواهد كون المعرَّف بأل الجنسية نكرة فى المعنى ، معرفة فى اللفظ فقط ، أنَّ المعرّف من هذا النوع يقع فى المواقع التى تتطلب النكرة ، وذلك كوقوعه حالاً ، وتمييزاً ، واسماً للا النافية للجنس .

١ - فمن وقوعه حالاً ، ما ورد فى قول الشاعر :

فأرسَلَها العراكَ ولم يَذدْها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدّخَالِ [٣]

قيل فى وقوع « العراك » حالاً هنا : « وفيه وجهان ، أحدهما : أحد الأمرين ، وهو إمَّا أن يكون العراك مصدراً فى موضع الحال مقدراً بالنكرة أى : فأرسلها معتركة ، وإمَّا لأنَّ العراك وإن كان بلفظ المعرفة إلاّ أنّه اسم جنس تعريفه كتنكيره » [٤] .

٢ - وكذلك قيل فى وقوع المعرفة تمييزاً فى قول الشاعر :

رَأيتُك لمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَددتَ وطِبتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عَمروِ [٥]

فوقعت « النفس » تمييزاً لأنَّه يتحصل بنكرة الجنس ما يتحصّل بمعرفته [٦] .

٣ - ومن وقوع العلم الجنسى اسماً للا النافية للجنس فى قوله تعالى : « فَاذْهَبْ فإنَّ لَكَ فِي الحَياةِ أنْ تَقُولَ لامَساسِ » [٧] ، على قراءة من قرأ « مَساسِ » بفتح الميم وكسر

---

(١) البحر المحيط : ٤٩٢/٤ .

(٢) المحتسب : ٢٧٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٦/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٠١/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ : ٥٦٩/١ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٢،٨٠/١ .

(٦) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٥٨١/١ .

(٧) سورة طه : آية : ٩٧ .

السين ، وهى قراءة الحسن و أبى حيوة وابن أبى عبلة [١] . فوقعت المعرفة وهى « مَساسِ » بعد لا التى لنفى الجنس التى تختص بالنكرات ، وذلك لأنَّ التعريف فيها ليس بمتمكِّن ، بدليل أنَّه يُقال فى كل موضع «مساس » ، لأنَّه علم جنس ، ولمَّا لم يختص وشاع استعماله جرى مجرى النكرة فساغ دخول « لا » عليه [٢] .

ومن الأمثلة التى ذكرها ابن جنى على أنَّ المعرَّف من هذا النوع لامعنى للتعريف معه ، ما ورد فى قوله تعالى : « وما يُلقَّاها إلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلقَّاها إلاَّ ذُو حَظٍ عَظِيمٍ » [٣] . فعطف النكرة على المعرفة ، ولم يقل : إلاَّ ذُو الحظ العظيم ، وذلك لأنَّ الذين هنا ليس لمخصوصين ؛ لأنَّهم جنس ، والجنس تفيد نكرته مفاد معرفته ، فكأنَّه قال : وما يُلقّاها إلاَّ قوم صبروا ، فلذلك عطف عليه « ذو حظ عظيم » [٣] .

---

(١) انظر : المحتسب : ٥٦/٢ ، البحر المحيط : ٢٧٥/٦ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ١٧١/٢، ١٧٢ ، تذكرة النحاة : ٣٩٠ .

(٣) سورة فصلت : آية : ٣٥ .

(٤) انظر : الخاطريات : ٩٤ ، ٩٥ ، بتصرف .

التعريف الحقيقى :

أما أصحاب الرأى الثانى فيرون أنّ العلم الجنسى والمعرف بأل الجنسية معارف على الحقيقة ، وأنّها بمثابة المعرَّف بأل العهدية ، والعلم الشخصى ، وإن اختلفت معانيها عنها ؛ لأنَّ معنى التعريف الأصلي فى أل العهدية والعلم الشخصى هو الدلالة على معهود معيَّن ، وإن اختلف العهد والتعيين حسب مراتب التعريف ، وأنّ الأعلام الجنسية وإن كانت قليلة فهى أعلام على الحقيقة كالأعلام الشخصية ، إذ أنَّ فى كلٍ منها إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المُسمَّى فى الذهن . يقول الدمامينى : « إنَّ معنى التعريف مطلقاً هو العهد فى الحقيقة لكنّه جُعل أقساماً خمسة بحسب تفاوت ما يُستفاد منه ، ويُسمَّى كل قسمٍ باسم مخصوص ، وإنَّ الأعلام الجنسية – وإن كانت قليلة أعلام حقيقية كالأعلام الشخصية ، إذ فى كل منها إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمَّى فى الذهن »[1] .

فالأعلام الجنسية وضعتها العرب وعاملتها معاملة الأعلام الشخصية من منع الصرف وغيره ، فلا بُدَّ من تقديرها أعلاماً ؛ لأنَّها ألفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة فى الذهن ، مثلها مثل المعهود فى الذهن بين المتكلم والمخاطب ، فإذا صحَّ وضع اسم معرف بالألف واللام للمعهود الذهنى ، فلا بُدَّ أن يُوضع علمٌ أيضاً لهذا المعنى[2] ، يقول المرادى فى مثل هذا المعنى : « اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى ، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، وعلم الجنس « كأسامة » موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنى الذى هو نوع شخصى لها ، مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المعرَّف باللام التى للحقيقة والماهية »[3]. ويقول أيضاً : « إنّ الحقيقة الحاضرة فى الذهن ، وإن كانت عامة بالنسبة إلى أفرادها ، فهى باعتبار حضورها فيه أخصّ من مطلق الحقيقة ، فإذا استحضر الواضع صورة « الأسد » ليضع لها ، فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى « مطلق صورة الأسد » ، فإنَّ هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ومثلها

---

(١) تعليق الفرائد : ١٣/٢ ، وانظر : المصدر نفسه : ١٤١/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٤،٨٣/١ ، حاشية الصبان : ١٤٧،١٤٦/١ ، توضيح المقاصد : ١٨٤،١٨٣/١ .

(٣) توضيح المقاصد : ١٨٣/١ .

يقع فى زمان آخر أو فى ذهن آخر ، والجميع يشترك فى مطلق صورة الأسد ، فإن وُضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس »[١] .

ولعل أصحاب هذا الرأى يرون كون هذا النوع من المعارف ، معارفَ على الحقيقة ، للأسباب التالية :

أولاً : أنّهم يرون فرقاً بين اسم الجنس أو النكرة ، والعلم الجنسى والمعرَّف بأل الجنسية ؛ لأنَّ الواضع فرّق بينهما فى الأحكام اللفظية ، فالعلم الجنسى يُمنع من الصرف ولا تدخله الألف واللام ولا يضاف ، وغيرها من الأحكام التى تدلّ على الفرق بينهما فى المعنى[٢] .

فذكر ابن الحاجب أنَّ لفظ أسد موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس فى الخارج على وجه التشريك ، وأسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة[٣] ، ويقول : « والفرق بين قولك أسد وأسامة ، أنَّ أسداً موضوع لواحدٍ من آحاد الجنس فى أصل وضعه ، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن ، فإذا أطلقت أسداً على واحدٍ (فإنما أردت) أصل وضعه ، وإذا أطلقت أسامة على واحدٍ فإنّما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ، فجاء التعدد ضمناً لامقصوداً ، باعتبار أصل الوضع »[٤] .

ومما قيل فى التفرقة بين اسم الجنس والنكرة وعلم الجنس : « وأمّا علم الجنس واسم الجنس والنكرة فإنَّ لكل واحد منها حقيقة ، وهى فى أسامة مثلاً ، وفى أسد أيضاً الحيوان المفترس ذو الأظفار التى يغتال بها - ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها ، والفرق بين هذه الثلاثة اعتبارى ، وذلك أنّا نقدّر أنّ علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة فى الذهن فى حين الوضع ، فلفظ « أسامة » موضوع للحقيقة - وهى

---

(١) المصدر السابق : ١٨٣/١، ١٨٤ .

(٢) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٤/١ ، شرح الكافية للرضى : ١٣٢/٢ ، حاشية الصبان : ١٤٥/١، ١٤٦ ، شرح الأشمونى : ١٤٦/١ ، تعليق الفرائد : ١٤١/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٣٢/٢ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٤/١ .

الحيوان المفترس المُتصف بما عُرف عنه من الصفات – بشرط حضور هذه الحقيقة فى ذهن الواضع ، ويقدَّر اسم الجنس موضوعاً لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها فى ذهن الواضع ، ولمّا كانت الحقيقة متحققة فى كل فردٍ صلح للواحد وللكثير ، والنكرة لم تُوضع للحقيقة أصلاً ، وإنّما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التى تصدق على كل واحدٍ منها هذه الحقيقة » [١] .

ونَسب ابن الحاجب والمرادى هذه التفرقة إلى سيبويه [٢] ، إذ فُهمت من قوله : « وإذا قلت : هذا أبو الحارث ، فأنت تريد هذا الأسد ، أى : هذا الذى سمعت باسمه ، أو هذا الذى قد عرفت أشباهه ، ولاتريد أن تُشير إلى شيءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً ، ولكنَّه أراد هذا الذى كل واحدٍ من أمته له هذا الاسم ، فاختصّ هذا المعنى باسم كما اختص الذى ذكرنا بزيدٍ » [٣] .

وقد عقَّب الرضى على هذه التفرقة بين اسم الجنس والنكرة ، والمعرَّف من هذا النوع من المعارف أنَّه تكلف ، وسبب وجود هذه التفرقة هو الأحكام اللفظية المختلفة بينهما ، يقول : « والحامل للنحاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنَّهم رأوا نحو أُسامة وثُعالة وأبا الحصين وأمّ عامر وأويساً لها حكم الأعلام لفظاً ، من منع صرف أسامة وترك إدخال اللام على نحو أويس ، وإضافة أب وأم وابن وبنت إلى غيرها كما فى الكنى فى الأعلام الأناسي ، وتجيء عنها الأحوال وتُوصف بالمعارف ، ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو : أسد وذئب وضبع ، فإنَّ ذلك لايجرى مجرى الأعلام فى الأحكام المذكورة » [٤] .

والرضى من الفريق الذى يرى أنَّ نوع التعريف فى هذا النوع من المعارف لفظى ، ولا معنى لحقيقة التعريف التى هى التعيين فى هذا النوع من المعارف ، وإنّما هى فى المعنى تشبه النكرات ، وفى اللفظ تشبه المعارف لذلك سمّى التعريف فيها تعريفاً لفظياً .

---

(١) منحة الجليل : ١٢٩/١ .

(٢) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٣/١ ، توضيح المقاصد : ١٨٤/١ .

(٣) الكتاب : ٩٤/٢ .

(٤) شرح الكافية : ١٣٢/٢ .

ثانياً : أنَّ الغرض من وضع الأعلام الجنسية استخدامها غير استخدام النكرات ، لمعانٍ قصدها العرب فى كلامهم ، أو لاستعمالات مُعينة خاصة بها ، يقول سيبويه : « لأنَّ الأسد يتصرَّف تصرف الرجل ويكون نكرة ، فأرادوا أسماءً لا تكون إلاَّ معرفة ، وتلزم ذلك المعنى » [١] .

فهى وإن كانت شائعة فى استعمالها ، إلاَّ أنَّ عدم وضع علمٍ لكل مُسمًّى من جنس الحيوان غير المألوف ، يرجع إلى عدم الحاجة إليه ، فما الداعى لوضع علم لكل فردٍ من أفراد جنس معيَّن ، لايعنينا معرفة آحاده ، يقول ابن مالك : « وأمَّا ما لايحتاج إلى تعيين فردٍ من أفراده كالمعانى والوحوش فلا يصلح أن يُوضع له علم خاص ، بل إنْ وُضع لشىءٍ منه علم فللنّوع بأسره ، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض » [٢] .

فالسباع التى لاتستقر بين الناس ، ولا تثبت معهم ما الداعى لإعطاء كل فردٍ منها علماً أو لقباً يميِّز أفراد جنسها بعضها من بعض ، فعلم واحد أو لقب يكفى لجميع الجنس ولا يدعو إلى الالتباس بين أفراده ، كما يدعو إلى الالتباس تسمية جنس الآدميين باسم واحد ، فالذى يعنينا معرفة آحاده ، هو ما يكون لكل فرد من أفراده علم خاص به [٣] ، وما قيل فى العلم الجنسى ، يقال فى المعرّف بأل الجنسية ، فأل التى تعنى استغراق الجنس كله ، لما لا تكون للتعريف حقيقة ، كتعريف أل التى للعهد ، فى مثل : النوم حدث ، والماء طاهر ؛ لأنّ جميع الجنس ، وكل الجنس متخصص معروف [٤] ، ودليل ذلك أن النكرة يُبدأ بها إذا دلّت على العموم نحو : « ما رجلٌ خيرٌ منك » وإنّما صحّ الابتداء بها ، لما حصل لها من معنى العموم المفضى بها إلى معنى التعريف ، ومعنى التعريف هنا « كل رجل » فالكل أو الجميع معروف .

ثالثاً : أنَّ وجود الأداة فى هذا النّوع من المعارف معتبرٌ لدى أصحاب هذا الرأى ولا يمكن إغفاله ، والمقصود بالأداة هنا ، هى وجود «أل » فى المعرَّف بأل ، وظهور

---

(١) الكتاب : ٩٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٨٢/١ .

(٣) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٨٣/١ .

(٤) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٧٨،٧٧/٣ .

الوضع فى الأعلام الجنسية ، أو قرائن التعريف كمنع الصرف وغيره ، وليس من الممكن إلغاء هذه الأداة ، « فأل » لايمكن اعتبارها زائدة ؛ لأنّها ليست فى مواضع الزيادة على الصحيح الأغلب ، ولا يمكن أيضاً إبطال العلمية لوجود القرائن الدالة عليها ، يقول ابن الحاجب : « إنّ باب أسامة فى جريه علماً على كل واحد من المشكلات التى تتحيَّر فيها الأفهام لكونها فى المعنى نكرة ، وحكمها حكم الأعلام حتى احتيل فى استقامتها بأن قُدّرت أعلاماً للحقائق المعقولة ، ولولا أنَّ العرب منعت صرف أسامة عند جريه على الواحدلم يُرتَب فى أنّه نكرة »[1] . فطريقة التعيين موجودة ، وهى معتبرة ، وإن لم يكن موجوداً تعيينٌ معها .

وهذه الأسباب وغيرها تجعل أصحاب هذا الرأى يحكمون بكون هذه المعارف معارفَ على الحقيقة .

* * *

يبدو من النصوص السابقة أنّ الخلاف بين الفريقين فى آرائهم حول التعريف اللفظى والتعريف الحقيقى مبنىٌ على مفهوم أو فكرة التعيين أو الخاص ، والعموم أو العام لأنَّ التعريف يمثل جانب الخاص أو التعيين ، والتنكير يمثل الجانب الآخر وهو العام أو العموم ، لأنَّ النكرة هى ما دلّ على شائع ، وهو الجانب المعاكس لمعنى التعريف ومعنى الخاص . فالمعرفة وهى المشهود لها بدلالتها على التعيين أو الخصوص بدأت تقترب من الدلالة على العموم ، أو الشياع وهما معنيا النكرة ، وذلك فى التعريف بأل الجنسية والعلم الجنسى فيما مرّ ، وقد وردت أدلة وشواهد تدل على اختلاف هذا النوع من المعارف عن المعارف الدالة على التعيين حقيقة ، وتدل أيضاً على قُرب هذا النوع من المعارف من المعنى العام للتنكير ، مما يُؤيِّد أنّ الأحكام التى وردت مصاحبة لهذا النوع من منع صرف وعدم قبول الكلمة أل أو الإضافة إنما هى أحكام فى اللفظ فقط .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٦/١ .

إلاّ أنّه مما هو جدير بالملاحظة الالتفات إلى التقارب الذى أشار إليه بعض النحاة ، الذى وجد بين المعرفة والنكرة فى الشواهد والأدلة السابقة ، فمن أوجه التقارب بين الطرفين التى ذكرت فى الشواهد السابقة ما يلى :

١ - ما أشار إليه ابن مالك ، عند حديثه عن وصف المعرف بأل الجنسية بالجملة فى قول الشاعر :

وتبردُ بردَ رداء العروسِ رَقْرقتْ فى الصيفِ فيه العَبيرا [١]

قال : إنَّ رداء العروس بمنزلة : رداء عروس [٢] فالمعنى واحد ، واللفظان متقاربان فى التعريف والتنكير .

٢ - ما ذكره الرضى وغيره ، فى قول الشاعر : [٣]

لَعَمرِى لأنتَ البيتُ أُكرمُ أهلَه وأقعدُ فى أفيائهِ بالأصائلِ

قال : لأنت البيت أكرم أهله ، وأنت بيت أكرم أهله ، لافرق بينهما ، لأنّه لما كان مبهماً جاز وصفه بالجملة ، فحصل التقارب بينهما فى المعنى [٤] .

٣ - ما أشار إليه السيرافى وغيره ، فى التقارب بين المعرفة والنكرة فى قول الشاعر [٥] :

كأنَّ سَبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ

أشار إلى أنَّ عسل وماء وما أشبهها من أسماء الأجناس تؤدى نكرته معنى معرفته ، نحو : فلان يأكل خبزاً أو يشرب ماءً ، أو : يأكل الخبز ويشرب الماء ، فهما فى المعنى واحد ، لا فرق بينهما فىحال التنكير والتعريف [٦] .

٤ - ومن التقارب المشار إليه بين المعرفة والنكرة ، ما ذُكر فى قول

---

(١) سبق تخريجه : ص : ١٣٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٢٢٧/٣ .

(٣) سبق تخريجه : ص : ١٣٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ٣٩/٢ ، المحاجاة فى المسائل النحوية : ١٠٩ .

(٥) سبق تخريجه : ص : ١٤٢ .

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه : ٥١/١ .

الشاعـر [١] :

وإذا أُقرِضتَ قَرضاً فاجْزِه إنَّما يَجْزِى الفتى غيرُ الجمل

أنّ الفتى هنا لايقصد به واحدٌ بعينه فهو كالنكرة ، وأنّ غيراً لمَّـا أضيفـت للمعرفـة قـاربـت المعرفة فجاز وصف المعرفة بها ، والمقصود بالمعرفة هنا المعـرّف بـأل الجنسيـة حتـى يحصـل التقارب بينهما ، ومثلها نحو : إنّى لأمر بـالرجل مثلـك ، أو غـيرك أو خيـر منـك فيكرمنـى ، فالفتى والرجل وإن كانا بلفظ المعرفة فغير مقصود بهمـا مسمّى معيـن ، وغيرك ومثلك وإن كانتا مضافتين لمعرفـة إلاّ أنّ إبهامهمـا يمنعهمـا مـن التعريـف ، فحصـل التقـارب بين الطـرفين فى اللفظ والمعنى .

٥ – ما أشار إليه ابن جنى فى قراءة من قرأ قوله تعالى : « وَمَـا كَـانَ صَلاتَهـم عنـد البيت إلاّ مُكاءً وتَصدِيةً » [٢] برفع مكاء وتصدية ، ونصـب صلاتهـم ، أشـار إلـى أنّ اسـم الجنس النكرة واسم الجنس المعرفة معناهما واحـد ، لذلـك جـاز الرفـع فـى تصديـة فكأنّـه قال : ومـا كـان صلاتهـم عنـد البيـت إلاّ المكـاء والتصديـة ، إضافـة إلـى أن وقـوع اسـم الجنـس النكـرة بعد النفى يجعلها قريبة من المعرفة ، لأنّ النكرة الواقعة بعد النفى تـدل علـى العموم ، ويسوغ لهـا مـا لا يسـوغ لغيرهـا مـن النكـرات [٣] . وسـيأتى الحديـث عـن هـذا التقارب .

٦ – وقـد أُشيـر إلى مثـل هـذا التقـارب الـذى ذكـره ابـن جنـى فـى قـول الشاعـر:

قِفى قبلَ التفرقِ يا ضباعَا ولا يكُ موقفٌ منك الوَداعا [٤]

فالوداع خبر لكان وهو معرفة ، وموقف اسم لكان وهو نكـرة ، وإنمـا جـاز ذلـك للتقـارب بينهمـا ، إذ أن الـوداع اسـم جنـس تعريفـه يقـارب تنكـيره ، وأنّ « موقـف منـك » نكـرة تخصصت بالجار والمجرور ، والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة [٥] ، فحصـل التقـارب

---

(١) سبق تخريجه : ص : ١٣٨ .

(٢) سورة الأنفال : آية : ٣٥ .

(٣) انظر : المحتسب : ٢٧٩/١ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ١٤٣ .

(٥) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩٢/٧ ، خزانة الأدب : ٢٨٦/٩ ، البسيط : ٧٢١/٢ .

بين الطرفين ، معرفة مُقرَّبة من نكرة ، ونكرة مُقرَّبة من معرفة ، وغيرها من أوجه التقارب التى ذكرت فى الأمثلة السابقة ، كل هذا يدل على أنَّ المعرفة والنكرة بدأ كل منهما يقترب فى الدلالة من الآخر ، فنرى معرفة مقربة فى معناها من النكرة ، ونكرة مقربة فى معناها من المعرفة ، بالإضافة إلى الشكل ، مما يدلّ على أنّ المعرفة بدأت تبتعد عن القاعدة التى قررها النحاة ، وهى :

أنَّ المعرفة ما دلّ على مُعيَّن أو قاعدة : « كلما كان الشىء أخصّ فهو أعرف » [١] أو كما قال ابن مالك : « أنَّ المعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح » [٢] .

وكذلك النكرة فى قربها من المعرفة بدأت تبتعد أيضاً عمّا قُرر لها أو عُرف عنها ، بأنّها : « ما دلّ على مسمًّى شائع فى جنسه » أو ابتعدت عن القاعدة التى تقول : « أنَّ الشىء كلما كان أكثر عموماً فهو أنكر ممّا هو أخصُّ منه » [٣] ، أو « ما هو أكثر تعميماً فهو أوغل فى التنكير » [٤] .

وبُعد المعرفة ونزولها عما كانت عليه من التعيين مقابلاً بقرب النكرة من التعيين ، بصعودها إلى أعلى ومفارقتها ما كانت عليه من الدلالة على الشياع بدرجة معينة ، يجعل كلاً من الطرفين متقابلين فى منطقة متقاربة يجوز فيها وقوع كل من الطرفين فى موقع الآخر ، ووصف كل من الطرفين به كما وضِّح فى السابق وكما سيأتى الحديث عنه .

ويمكن الآن أن نحدّد ثلاثة محاور لهذه القضية ، وهى قضية التقارب بين المعرفة والنكرة . وهى :

أولاً : أنَّ المعرفة والنكرة وصلا إلى هاتين المرحلتين ، وهى البعد عن الدلالة على التعيين فى المعرفة ، والبعد عن الدلالة على العموم والشياع فى النكرة ، فى تسلسل

---

(١) المقتضب : ٢٨١/٤ .

(٢) شرح التسهيل : ١١٨/١ .

(٣) الأصول : ١٤٨/١ .

(٤) الارتشاف : ٤٦٠/١ .

تنازلى للمعرفة يتجه إلى الدلالة على الشياع مقترباً من النكرة ، وتسلسل تصاعدى للنكرة يتجه إلى الدلالة على التعيين مقترباً من المعرفة ، هذا التسلسل يُفرد له النحاة حديثاً تحت مُسمّى : مراتب التعريف ومراتب التنكير ، وسيأتى الحديث عنه بعد قليل .

ثانياً : أنَّ قرب المعرفة من النكرة ، له أدلة وشواهد تدل على بُعد المعرفة عن منطقة التعيين فى أعلى مراتبها ، وهى الشواهد السابقة الذكر ، وكذلك النكرة إذا قُربت من المعرفة ، تُوصف بمعرفة فى شواهد مختلفة سيأتى الحديث عنها ، وهذه الشواهد أيضاً دليل اختلاف مراتب المعارف نفسها الموجودة فى سُلَّم ترتيب المعارف ، ودليل على اختلاف مراتب النكرات فى سلَّم مراتب النكرات نفسها ، فليست كل معرفة توصف بكل نكرة ، وليست كل نكرة توصف بكل معرفة .

ثالثاً : أنَّ قُرب المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة له بُعد آخر غير وصف كلٍ من الطرفين بالآخر ، بل يأخذ شكلاً آخر يتمثل فى أنَّ كلاً من الطرفين يأخذ المواضع الوظيفية للآخر ، فالمعرفة إذا قُرِّبت من النكرة تتنزل حالاً وتمييزاً واسماً للا النافية للجنس واسماً لربّ ، والنكرة إذا قُرِّبت من المعرفة تصعد فى المواقع الوظيفية للمعرفة ، فتقع مبتدأً وصاحبَ حال ، وتُخصّ بالمدح والذم ، وغيرها من المواقع التى تأخذها النكرة إذا قُرِّبت من المعرفة ، كما سيأتى الحديث عنها فى هذا المبحث .

أمَّا المحور الأول وهو التسلسل التصاعدى والتنازلى لكل من التعريف والتنكير ، فيبدأ من مراتب التعريف التى يصرف لها النحاة اهتماماً خاصاً فى مؤلفاتهم لتقديم أساس لدرجات التعيين فى المعارف ، فيقدّم ما هو أكثر تعريفاً فيه ، وقد اختلفوا فى ترتيب المعارف على النحو التالى :

أولاً : يذهب البصريون إلى أنَّ المضمر فى أول مراتب التعريف ، ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم المعرّف بأل ، ثم ما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف [1] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ ، الإنصاف : ٧٠٨/٢ ، أسرار العربية : ٣٤٥ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٦/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٦٠/٤٥٩/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ .

وجُعل الضمير فى هذا الترتيب فـى أول المعـارف ؛ لأنّـه لايُضمـر إلّا وقـد عُـرف ، ولهذا لايفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف ، ولا يُوصف بـه ولا اشـتراك فيـه لتعيّنـه بمـا يعود إليه [١] .

وجُعل العلـم أخصّ مـن اسـم الإشـارة فـى هـذا التـرتيب ؛ لأنَّ مدلـول العلـم ذات مخصوصة معيّنة عند الواضع كما هى عند المستعمل ، بخلاف اسم الإشارة فـإنَّ مدلولهـا عنـد الواضع أي ذات معينة ، وتعيينها عند المستعمل يُشترط معه وجود قرينـة ملازمـةٍ لهـا ، ولأنَّ العلم يدلُّ على المراد به حاضراً وغائباً [٢] .

وجُعل اسم الإشارة أخصُّ وأعرف من المعرَّف بأل ؛ لأنّ مدلول اسم الإشارة يُعرف بالعين والقلب معاً ، ومدلول المعرَّف بأل ، يُعرف بالقلب دون العين ، فلذلـك جعـل اسـم الإشارة أعرف منه لأنّه يتعرف بشيئين [٣] .

والموصول فى مرتبة المعرّف بأل ، وأمـا المضـاف إلـى أحـد هـذه الأربعـة فتعريفـه مثل تعريف المضاف إليه سواء ؛ لأنّه يكتسب التعريف منه [٤] .

ثانياً : ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأعرف هو العلم ، ثم المضمر ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرّف بأل [٥] ، وإلى هذا الرأى ذهب السيرافى [٦] .

وقدَّم الكوفيون العلم لأنّه وُضع وقصـد بـه مدلـول واحـد عنـد وضعـه لا اشـتراك فيه ، والمضمـر موضـوع أصـلاً علـى الاشتـراك ، ويتعيَّـن بالقرينـة ، كمـا مرَّ فـى أنـواع المعارف وطرقها [٧] ، إضافة إلى أنَّ المضمر قـد يكـون المذكـور قبلـه نكـرة ، فيكـون نكـرة . وسيأتـى الحديث عن حكم هذا الضمير [٨] .

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٠٨/٢ ، أسرار العربية : ٣٤٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٢) انظر : التسهيل ، لابن مالك : ١١٦/١ ، الإنصاف : ٧٠٨/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ ، تعليق الفرائد : ٨/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف : ٧٠٨/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ .

(٤) انظر : الإنصاف : ٧٠٨/٢ ، أسرار العربية : ٣٤٦ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ .

(٥) انظر : أسرار العربية : ٣٤٦ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ ، تعليق الفرائد : ٩/٢ .

(٦) انظر : أسرار العربية : ٣٤٦ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ .

(٧) انظر : مبحث : طرق التعريف ، من الفصل الأول .

(٨) انظر : مبحث دخول ربّ على المعارف ، من الفصل الثالث .

وردَّ الأنبارى على هذا الرأى . بأنَّ العلم عندما يُوضع فالمقصود به واحد دون غيره قال : إنَّ هذا أصل فى جميع المعارف ، ولهذا يُقال : حَدُّ المعرفة ما خصَّ الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف لاعلى العلم دون غيره ، إضافةً إلى أنَّ العلم قد يحصل فيه اشتراك فيزول عن أصل وضعه ، لهذا يفتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على أصله لما افتقر إلى الوصف ، لأنَّ الأصل فى المعارف ألاَّ توصف ، فلمَّا جاز الوصف فيه دلّ على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يُحمل على المضمر الذى لايزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف [١] .

ونُسب إلى بعض الكوفيين أنَّ اسم الإشارة أعرف لديهم من العلم ؛ لأنَّ العلم يُعرف بالقلب وحده ، واسم الإشارة يُعرف بالعين والقلب ، فهو أعرف مما يعرف بشيءٍ واحدٍ . ولأنَّ العلم يقبل التنكير لاشتراكه فى أكثر من مسمَّى ، وذلك إذا ثُنى وجُمع نحو : زيدان وعمران ، فإنَّه يتنكر وتدخل عليه أل ، بخلاف اسم الإشارة فإنَّه لايقبل التنكير ، فلا تنكره التثنية ، ولا تدخل عليه أل ، وما لايقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير [٢] .

وهذا الرأى نُسب للفراء [٣] ، ونُسب أيضاً لابن السراج [٤] .

وذكر ابن مالك ترتيباً آخر ، وهو : ضمير المتكلم فى أولها ؛ لأنَّه يدلّ على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وعدم صلاحيته لغيره ، ثم العلم ؛ لأنَّه يدلّ على المراد به غائباً وحاضراً على سبيل الاختصاص ، ثم ضمير الغائب ، ثم اسم الإشارة ، والمنادى فهما متقاربان ، ثم الموصول وهو بحسب صلته ، ثم المعرَّف بأل ، والمعرَّف بالإضافة بحسب المضاف إليه [٥] .

وهناك رأى لابن حزم فى ترتيب المعارف ، فهو يرى أنَّ المعارف لاتتفاوت وكلها متساوية [٦] ، وذهب ابن خروف إلى أنَّ ما ذكره النحاة من هذا التخصيص في المعارف

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٠٩/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ١١٧/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٢/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٦/٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى : ٣١٢/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٧/٥ ، تعليق الفرائد : ١٢/٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ١١٧،١١٦/١ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ٤٥٩/١ .

دعوى بلا دليل [١] .

ومن الترتيب السابق على اختلاف الآراء فيه ، نذكر هذه الملاحظات :

١ - أنَّ البصريين فى ترجيحهم لكون المضمر فى أعلى مراتب التعريف ، يشيرون إلى ملازمة قرائن الحضور والتكلم والخطاب والغيبة اللازمة لفك إبهامها ، بدليل أنها لاتفتقر إلى الوصف .

٢ - أنَّ الذى جعل العلم عندهم فى مرتبة أقل من الضمائر ، أنَّ العلم وإن كان مقصوداً به ذات معينة ، إلاّ أنَّ الاشتراك الذى يحصل له يجعله فى هذه المرتبة ، ولأنَّ تعريفه غير ملازم للقرينة كالضمائر ، فهى وإن كانت مشتركة فى أصل وضعها ، إلاّ أنَّ ملازمة قرائنها تفكّ عنها إبهامها ، ومما يؤيد هذا الرأى ويجعله أقوى الآراء ، أنَّ التثنية والجمع ، وأجتماع أداة أخرى مع الضمائر لايزيل تعريفها لهذا السبب ، وسيأتى الحديث عن هذه المسألة مفصلاً فى الفصل الخامس [٢] .

٣ - أنَّ الكوفيين فى تقديمهم العلم وجعله أول مراتب التعريف ، يعوِّلون على أنَّ العلم ليس مقصوداً به الاشتراك من أصل الوضع ، وإن حصل فيه اشتراك فهو عارض ، أمَّا الاشتراك الموجود فى المبهمات فهو من أصل الوضع ، كما مرَّ [٣] .

٤ - أنَّ الذى جعل الضمير فى مرتبة أقلّ من العلم لديهم ، أن الضمير قد يحدث له ما يجعله نكرة ، وذلك حين يعود على نكرة نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمته ، فرجل نكرة ، والضمير العائد إليه نكرة ، لأنَّه بمعناه .

والكوفيون على هذا الرأى ، لايفصلون بين أنواع الضمائر المختلفة ، فضمير المتكلم والمخاطب لايمكن أن يقصد بهما منكراً ، لأنَّه من غير الممكن أن يكون مذكورهما نكرة لحضوره ، وتعيينه بالمشاهدة والتكلم ، لذلك جعل ابن مالك ضمير المتكلم فى أعلى مراتب التعريف ، ولعل هذا الذى ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح .

---

(١) انظر : المصدر السابق : ٥٨٢/٢ .

(٢) انظر : مبحث : تثنية الضمائر ، ص : ٣١٨ .

(٣) انظر : مبحث : طرق التعريف ، ص : ٣٤ .

إلاَّ أنَّ ابن مالك يذكر بعض الأمثلة التى تدلّ على أنَّ هذا الترتيب الذى ذكره النحاة البصريون والكوفيون ليس ثابتاً فقد يعرض للمتأخر ما يجعله مساوياً أو متقدماً ، ومن هذه الأمثلة يقول : « يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهِر باسم لا شركة له فيه لمن قال له : من أنت ؟ أنا فلان ، ومنه قوله تعالى (أنا يوسف) فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده » [١] .

ويقول : « وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم ، كقول من شُهِر بفعل لاشركة فيه لمن قال : من أنت ؟ أنا الذى فعل كذا ، ومن هذا القبيل : سلامُ اللهِ على مَن أُنزِل عليه القرآن ، وعلى مَنْ سجدت له الملائكة ، ومَنْ حَفَرَ بِئرَ زَمزَماه » [٢] .

وبَعدُ : فإنَّ الذى يعنينا من الترتيب السابق ، ما يلى :

١ - أنَّ المعارف وإن اختلفت الآراء فى ترتيبها ، فلها نقطة انطلاق واحدة ، ومن أصل واحد وهو الدلالة على التعيين ، كما يقول ابن يعيش : « اعلم أنَّ المعارف وإن اشتركت فى أصل التعريف فهى تتفاوت » [٣] . أو كما يذكر ابن مالك : « المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع سواء حصل ذلك من جهة واحدة ، أو من جهتين » [٤] ، فالمعارف وإن اختلفت فى مراتب التعريف ، فهى تشترك فى هذا الأصل ، وهو الدلالة على التعيين . وأنَّ أى مراتب للتعريف تنطلق من هذه النقطة ، لتبدأ فى التسلسل التنازلى ، أو التصاعدى .

٢ - أنَّ للمعارف ترتيباً آخر غير الترتيب العام الذى ذكره النحاة ، فلكل نوعٍ من أنواع المعارف ترتيب يتفاوت فيه أنواعه المختلفة ، فأعرف الضمائر وأخصها : أنا والتاء فى : فعلتُ ، والياء فى : غلامى ، وضربنى ؛ لأنَّه لامشاركة فيها ؛ ولأنَّه يدل على المراد به بمشاهدة مدلوله وحضوره ، وجُعِل المخاطب فى مرتبة أقلّ من مرتبة المتكلم ، لأنَّه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر فلا يعلم أيهما يخاطب ، ثم الغائب ، وجعل فى مرتبة

---

(١) شرح التسهيل : ١١٧/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح المفصل : ٨٧/٥ .

(٤) شرح التسهيل : ١١٨/١ .

أقلّ منهما ، لأنّه قد يكون كناية عن نكرة وعن معرفة [١] .

وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد ، ثم الأناسي ، كزيدٍ وعمرو ، ثم أعلام الأجناس ، كأسامة وابن قِتْرة وابن آوى [٢] .

وأعرف المعرف بأل ما كانت أل فيه للحضور ، ثم للعهد فى شخص ، ثم للعهد فى جنس ، وأعرف الإشارة ، ما كان للقريب ، ثم للوسط ، ثم للبعيد [٣] .

وبالترتيب السابق وبالترتيب العام ، يظهر أنَّ المعارف تأخذ بالنزول شيئاً فشيئاً ، فتقترب من الدلالة على التنكير ، وتبتعد عن القاعدة المعروفة لها ، وهى : ما هو أكثر تعريفاً أو أكثر تخصيصاً ، فالعلم الشخصى أقوى فى التعريف من العلم الجنسى ، والمعرّف بأل العهدية ، أو الحضورية ، أقوى من التعريف بأل الجنسية ، أى أنَّ كلاً من العلم الجنسى ، والمعرَّف بأل الجنسية بدأ يفقد القوة فى منع الشياع ، التى هى موجودة فى الأنواع الأخرى ، للاعتبارات والمعانى التى ذكرت سابقاً فيهما ، مما جعل النحاة يعدُّون التعريف الموجود فيهما تعريفاً لفظياً ، ويكون فى مرتبة هى إلى التنكير أقرب منها إلى التعريف ، يقول ابن يعيش : « فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات ، لذلك قد تُنعَت بالنكرة ، كقولك : إنّى لأمرّ بالرجلِ غيرِك فينفعنى ، وبالرجلِ مثلِك فيعطينى ؛ لأنّك لاتقصد رجلاً بعينه » [٤] .

وكما ذُكر سابقاً أنَّ الطرف المقابل للدلالة على الخاص أو التعيين ، الذى تمثله المعرفة ، هو الدلالة على العموم أو الطرف الذى تمثله النكرة ، وكما ذكر النحاة تسلسلاً للمعارف فى دلالتها على التعيين ، ذكروا للنكرات أيضاً تسلسلاً وترتيباً فى دلالتها على التنكير ، يقول المبرد : « هذه المعارف بعضها أعرف من بعض ، كما أنَّ النكرة بعضها

---

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٨/٥ ، ارتشاف الضرب : ٤٦٠/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٦٠/١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٤٦٠/١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٤) شرح المفصل : ٨٧/٥ .

أنكر من بعض » [١] ، ويقول ابن السراج : « هذه النكرات بعضُها أنكر من بعض ، فكلّما كان أكثر عموماً فهو أنكر ممّا هو أخصّ منه ، فشيء أنكر من قولك : حيّ ، وحيّ أنكر من قولك : إنسان ، فكلما قلَّ ما يقع عليه الاسم ، فهو أقرب إلى التعريف ، وكلما كَثُر كان أنكر » [٢] .

ويذكر النحاة للنكرة ترتيباً خاصاً بها ، منه ما ذكره المبرد ، يقول : « هذه المعارف بعضها أعرف من بعض ، كما أنَّ النكرة بعضها أنكر من بعض ، فالشيء أعمُّ ما تكلمت به ، والجسم أخصُّ منه ، والحيوان أخصُّ من الجسم ، والإنسان أخصُّ من الحيوان ، والرجل أخصُّ من الإنسان ، ورجلٌ ظريف أخصُّ من رجل » [٣] ، ويقول ابن يعيش : « وبعض النكرات أنكر من بعض ، فما كان أكثر عموماً كان أوغل في التنكير ، فعلى هذا شيء أنكر من جسم ؛ لأنَّ كلَّ جسمٍ شيءٌ ، وليس كلُّ شيءٍ جسماً ، وجسم أنكر من حيوان ؛ لأنَّ كلَّ حيوانٍ جسمٌ ، وليس كلُّ جسمٍ حيواناً ، وحيوان أنكر من إنسان ، وإنسان أنكر من رجل وامرأة » [٤] .

والذى يعنينا من الترتيب السابق ما يلى :

١ - أنّنا لو تابعنا الصعود فى هذا الترتيب لابدَّ أن يصل بنا إلى منطقة قريبة من المعرفة ، أو منطقة التعريف ، فالمرتبة التى توقف عندها المبرد هى : « رجلٌ ظريف » التى هى أخص من الرجل ، لأنّها تخصصت بوصف ، تليها معرفة ، كما هو بيَّن فى ترتيب ابن جنى ، حيث يقول : « فإذا قلت : جسم ، فقد فصلت بين أمرين قد كان يجوز أن يريد منك فصلك بينهما ، إلاّ أنَّ جسماً وإن كان قد فصل بين المعنيين فإنّه مبالغٌ فى إبهامه ، فإن تطوعت زيادة على هذا قلت : حيوان ، وذلك أنَّ حيواناً أخصُّ من جسم ، كما أنّ جسماً أخصّ من شيء ، فإن تطوَّع شيئاً آخر قال فى جواب أى شيء عندك : إنسان ؛ لأنّه أخصُّ

---

(١) المقتضب : ٤/٤٨٠ .

(٢) الأصول : ١/١٤٨ .

(٣) المقتضب : ٤/٤٨٠ .

(٤) شرح المفصل : ٥/٨٨ ، وانظر : الارتشاف : ١/٤٥٩ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢/١٣٤،١٣٥ .

من حيوان ؛ ألا تراك تقول : كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنساناً ، كما تقول : كل إنسان جسم ، وليس كل جسم إنساناً ، فإن تطوع بشيء آخر ، قال : رجل ، فإن زاد فى التطوع شيئاً آخر قال : رجل عاقل أو نحو ذلك ، فإن تطوع شيئاً آخر قال : زيدٌ أو عمرو ، أو نحو ذلك » [1] .

٢ - أنَّ النكرة فى ترتيبها التصاعدى تبدأ من نقطة انطلاق محددة ، وهى ما يمكن أن يسمَّى بأنَّه : « أكثرعموماً » منطلقة من هذه النقطة نحو التعريف ، حيث تقلُّ دلالتها على العموم شيئاً فشيئاً ، فكلما قلَّ ما تقع عليه فهى أقرب إلى التعريف . « فرجل ظريف » التى انتهى إليها الترتيب السابق تكون فيه النكرة فى أعلى مراتبها ، أى أنّ قاعدة : « أكثر عموماً » أو « ما كان أكثر تعميماً كان أوغل فى التنكير » بدأت تفقد قوتها فى هذا النوع من النكرات ، سواء النكرات المخصصة بوصف أو إضافة ، أو غيرها من طرق التخصيص فى النكرة ، فبذلك تكون النكرة هنا فى أعلى مراتب السلم التصاعدى الذى يتجه نحو التعريف ، كما أنَّ العلم الجنسى والمعرَّف بأل الجنسية فى أدنى السلم التنازلى للمعرفة ، الذى يتجه نحو التنكير ، ويتقارب الآن الطرفان ، أو هما فى منطقة متقاربة جداً ، نكرة مقربة من معرفة ، ومعرفة مقربة من نكرة ، فلمَّا أصبحا فى منطقة متقاربة ، وُصف كل منهما بالآخر ، بشرط أن يكون الموصوف قريباً من الصفة ، والعكس .

فمن وصف المعرفة بالنكرة المتقارب كل منهما من الآخر ، ما مرَّ ذكره فى الأمثلة السابقة وهى :

١ - « إنّى لأمر بالرجلِ مثلِك » و « وما يحسُن بالرجلِ خيرٍ منك » و « ما يحسُن بالرجلِ مثلِك أن يفعل كذا ..... .

٢ - ما ورد فى قول الشاعر :

وإذا أُقرضْتَ قرضاً فاجْزِه إنّما يجْزِى الفتى غيرُ الجملِ [2]

٣ - ما ورد فى قول الشاعر :

---

(١) الخصائص : ٢/٢٦٥ .

(٢) سبق تخريجه : ص : ١٣٨ .

أُنِيخَت فألقَتْ بلدةً فَوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاَّ بُغامُها [١]

٤ - وما ورد فى قوله تعالى : « اهدنا الصِراطَ المُستَقِيمَ . صِراطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عليهم ، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم » [٢] .

٥ - ما ورد فى قوله تعالى : « لايَستوى القاعِدونَ من المؤمنينَ غير أُولى الضَّررِ » [٣] .

وغيرها من الأمثلة السابقة ، التى تحتوى على وصف المعرفة بالنكرة .

أما وجه التقارب بينهما ، فالمعرَّف بأل الجنسية مرَّ الحديث عن قربه من النكرة ، إذ ليس المقصود « بالرجل أو الفتى » فى الأمثلة السابقة رجلاً معيَّن ، أو فتى معيَّن .

وأما وجه التقارب فى غير ومثل وخير وإلاَّ المشابهة لغير ، فعلى النحو التالى :

١- أمَّا التقارب من جهة المعنى ، إذا اُعتبر أنَّ فى « الرجل والفتى » معنى التنكير ، فغير ومثل وإن أضيفتا إلى المعارف فهما متوغلتان فى الإبهام ، ولاتختصان شيئاً بعينه ، فالمغايرة ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى ، إذ كل ما فى الوجود إلاَّ ذات الرجل ، موصوف بهذه الصفة ، أى المغايرة ، وكذلك : مثلك ، فمعنى المثلية يمكن أن يكون من عدة وجوه من الطول والقصر والعلم والخلق والشباب [٤] .

٢ - وأما التقارب من جهة المعنى ، إذ اعتبر أنّ فى « الرجل والجمل » شيئاً من التعريف ، أو البقية الباقية منه ، فغير إذا دلَّت القرينة معها على أنّ المقصود بها كل مغاير لذلك المضاف إليه ، فإنّه لايكون بذلك شيوع أو إبهام ، ومن هذا المعنى قول الشاعر :

أتانا فَلم نَعدِلْ سِواهُ بغيرِهِ نبىٌّ بَدا فى ظُلمةِ الليلِ هادياً [٥]

فأضاف « غير » إلى الضمير الذى يرجع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد بكلمة « غير » غيراً معيناً ، وليس هناك دليلٌ على تعيينٍ فى ذلك بعهدٍ أو غيره ، ولكنّه أراد عدا

---

(١) سبق تخريجه : ص : ١٤١ .

(٢) سورة الفاتحة : آية : ٦،٧ .

(٣) سورة النساء : آية : ٩٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٥/٢ .

(٥) مغنى اللبيب : ١٦٠/١ .

الرسول صلى الله عليه وسلم من سائر الناس ، وسائر الناس المقصود به العموم والاستغراق ، فإذا كانت إضافة غير إلى الضمير لاتكسبها تعريفاً ، ولا تدل على معيَّن ، فإنّه أيضاً ليس فيها مع ذلك من الإبهام والشيوع الذى يلازم النكرات المحضة [١] .

٣ – أنَّ غير ومثل قد يحصل لهما ما تتفرقان به ، ويكون فى مثل ، إذا اشتُهر المضاف بمماثلة المضاف إليه ومشابهته ، ، فيكون اللفظ كما هو ولكنَّ التقدير مختلف ، وذلك مثل : مررت برجلٍ مثلِك ، إذا أراد النكرة ، فمعناه : مشابهك أو مماثلك فى ضرب من ضروب المشاهدة المختلفة ، وإذا أراد التعريف : قال مررت بعبدِ اللهِ مثلِك ، أى : المعروف بشبهك أو مماثلتك فتكون شبه ومثل معرفة نحو : مررت بزيدٍ أخيك ، وغيرها [٢] . وكذلك تتعرف غير أيضاً إذا قُصد بها النهاية فى المغايرة ، كما يكون النهاية فى الشبه أو المماثلة ، فقد يكون مغايراً له تماماً من جميع النواحى ، فتتعرف غير الإضافة [٣] .

٤ – وتتعرف غير ومثل إذا قُصد بهما مغايرة خاصة أو مماثلة خاصة ، وذلك إذا وقعت كل منهما بين ضدين نحو : الحركة غير السكون ، والجامد غير المتحرك ، فيرتفع لذلك إبهام غير لأنَّ جهة المغايرة تعيَّنت .

وعلى هذا الرأى حُمل غير فى قوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم » [٤] فغير واقعة بين ضدين ، إذ ليس لمن رضى عليهم ضد غير المغضوب عليهم ، فتعرف المغضوب عليهم لتخصيصه بالمرضى عنهم [٥] .

فلهذه الأسباب ، وغيرها كما سيأتى الحديث عنها [٦] ، وُصف المعرَّف اللفظى ، أو المعرَّف بأل الجنسية ، بغير ومثل ، فلا يُوصف بهما معرفة محضة ، مراعاة لأصل معناها ،

---

(١) انظر : مجمع اللغة العربية : العدد الخامس والعشرون ، القول فى غير وحكم إضافتها إلى المعرفة ، ص : ٢٢ ، بتصرف .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٦/٢ .

(٣) انظر : شرح التصريح : ٢٧/٢ ، شرح الأشمونى : ٢٥١/٢ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٧ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٧/٢ ، مغنى اللبيب : ١٥٨/١ .

(٦) انظر : الفصل الثالث : مبحث التعريف المؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها .

وتُوصف بهما معرفة فى اللفظ فقط مراعاة للأسباب السابقة ، وإضافة إلى الإضافة الموجودة فى اللفظ ، كما أنَّ المعرَّف بأل الجنسية لايُوصف بنكرة محضة مراعاة للفظه ، أو لما بقى فيه من التعريف ويُوصف بنكرة مُقرَّبة من المعرفة مراعاة لمعناه .

٥ – أمَّا خيرٌ منك ، فى نحو : إنّى لأمرُّ بالرجلِ خيرٍ منك فيكرمنى ، فقربها من المعرفة أنَّه موضع لاتدخله الألف واللام ، يقول المبرد : « وما كان من النكرات لاتدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك : هذا خيرٌ منك ، وأفضلُ من زيد »[١] .

ويُعلِّل ابن جنى امتناع دخول الألف واللام على « أفعل من » بقوله : « وذلك أنَّ (مِن) – لعمرى – تكسب ما يتصل به من أفعل هذا تخصيصاً ما ، ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين ، لم يسبق الوهم إلاَّ إلى الحسن رضى الله عنه ، فبمن ما صحت لك هذه الفائدة »[٢] .

ومما يدل على أنّ « أَفْعَل من » مقرب من المعرفة ، أنَّه يقع بعد ضمير الفصل ، نحو : حسبتك أنت خيراً منه ، وهو موضع خاص للمعرفة ، وإنّما لمضارعته للمعرفة أو لقربه منها جاز أن يقع هذا الموقع ، يقول ابن مالك : « ولا يكون ما بعده (أى ضمير الفصل) إلاّ معرفة أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف ،كحسبتك أنت مثله أو خيراً منه »[٣] ، ويقول : « وخيراً منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه »[٤] .

ومن الأمثلة السابقة وذكر أوجه التقارب بينها ، نذكر الملاحظات التالية :

١ – الدليل على أنَّ هذا النوع من التعريف باقٍ فيه التعريف ، أنَّه لايوصف بنكرة محضة .

٢ – الدليل على أنَّ هذا النوع من المعارف فى أدنى سلّم التعريف أو الدلالة على

---

(١) المقتضب : ٢٨١/٤ ، وانظر : الأصول : ١٥٤/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٦٩/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٦٦٧/١ .

(٢) الخصائص : ٢٣٣/٣، ٢٣٤ ، وانظر : الخزانة : ٢٥٤/٨ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٦٩/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٦٨/١ .

(٤) المصدر السابق . وانظر : ٢١٩/١ ، المصدر نفسه .

التعيين ، أن هذا النوع من المعارف لايوصف بمعرفة محضة ، يقول ابن يعيش : « ويدل على ذلك أنَّ من المعرف بالألف واللام ما يستوى فى معناه ما فيه الألف واللام ، وما لا لام فيه ، نحو : شربت ماء ، والماء ، وأكلت خبزاً والخبز ، ولذلك امتنع أن ينعت ما فيه الألف واللام بالمبهم » [١] . فعلى كلام ابن يعيش هذا ، لايجوز أن يقال : أكلت الخبز الذى اشتريته ، أو شربت هذا الماء ، أو الذى شربت منه أمس ، لأنَّ الماء والخبز هنا لا يقصد بهما التعيين الذى يكون معهما حين يوصفان باسم الإشارة ، أو الاسم الموصول ، لأنَّهما إذا وصفا بالمبهم خرجا عما كانا عليه من إرادة الماهية ، أو مطلق الجنس .

٣ – والدليل أيضاً على أنَّ هذا النوع فى أدنى سلم التعريف ، أو الدلالة على التعيين ، أنَّه ليس كل المعارف تتنزل هذه المنزلة ، فلا يجوز أن توصف المعرفة المحضة ، بمثل ما وصف به المعرَّف بأل الجنسية فلا يقال : مررت بعبد الله مثلك ، أو مررت بالرجل مثلك ، إذا كانت « أل » فى الرجل عهدية [٢] ؛ لأنَّ العلم الشخصى والمعرَّف بأل العهدية في أرقى مراتب التعريف ، ومعارف لفظاً ومعنىً .

* * *

ومن وصف النكرة بالمعرفة المتقاربتين ، ما ورد فى قوله تعالى : « وَيلٌ لِكُلِ هُمَزةٍ لُمَزةٍ الَّذى جَمَعَ مالاً وَعَدَّدَه » [٣] ، فوصف بالمعرفة (الَّذى) ، كل همزة لمزة ، وهى نكرة ، وإنَّما جاز ذلك للتقارب الموجود بينهما ، إذ أنَّ « كل » التى تقدمت « هُمزة ولُمزة » أفادت العموم ، والنكرة إذا دلَّت على العموم قُرِّبت من المعرفة كما سيأتى الحديث عنه [٤] ، والذى أيضاً مقربة من معنى النكرة هنا ، لأنَّ الذى قد تدل على

---

(١) شرح المفصل : ٨٧/٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٤/٢ .

(٣) سورة الهمزة : آية : ١،٢ .

(٤) انظر : ص : ١٧١ ، من هذا المبحث .

الجنس كما مرَّ الحديث عنها [١] .

ومن وصف النكرة بالمعرفة أيضاً ، ما ورد فى قوله تعالى : « فإنْ عُثِرَ عَلَى أنَّهما اسْتَحقَّا إثْماً فآخرانِ يَقُومانِ مَقامَهما من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عليهما الأَوْلَيَانِ » [٢] فالأوليان صفة لآخران ، فوصفت النكرة بالمعرفة ، للتقارب بينهما ، وذلك لأنَّ « آخران » موصوف بيقومان ، فلمَّا قربت من المعرَّفة بالوصف ، وصفت بالمعرفة [٣] ، وسيأتى الحديث عن تقريب النكرة من المعرفة بالوصف [٤] .

ويمكن أن نقول هنا ما قيل من قبل ، أنَّه ليست كل نكرة ، توصف بكل معرفة ، إنّما ينظر للتقارب الموجود بينهما الذى يجوِّز وصف كلٍ منهما بالآخر ، وأنَّه ليست كل نكرة توصف بالمعرفة ، فلا توصف النكرة المحضة بالمعرفة ، وكذلك لا توصف النكرة ، بالمعرفة المحضة ، وإنَّما هى معرفة مقربة منها .

* * *

ويمكننا أن نقول الآن ، إنَّ الدلالة على التعيين تكون ممثلة فى خط عام ممتدٌ من نقطة الدلالة القوية على التعريف ، وهى التى تمثل أعلى سلّم ترتيب المعارف ، ثم تتدرج هذه الدلالة شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى أدنى الخط ونهايته الذى يمثله الدلالة على أدنى درجة فى سلم التنكير ، وبين النقطتين مسائل ومراتب ومستويات مختلفة ، متمثلة فى مراتب التنكير ومراتب التعريف ، والنكرات المقربة من المعارف ، والمعارف المقربة من النكرات قيل فى هذا الأمر : « فالتعريف والتنكير ليسا ظاهرتين منفصلتين عن بعضهما ، بل إنَّهما يكوِّنان مقولة عامة واحدة ، هى مقولة التخصيص ، وتبحث هذه المقولة كنظام مركب ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٧/١ .

(٢) سورة المائدة : آية : ١٠٧ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب : ٤٢٩/٢ ، ارتشاف الضرب : ٥٨٠/٢ ، البحر المحيط : ٤٥/٤ .

(٤) انظر : ص : ١٧٠ ، من هذا المبحث .

يشتمل لاعلى عنصرين مكوّنين ، ولنقل : ظاهرة التعريف وظاهرة التنكير ، بل يُعتبر نظاماً متعدد المستويات ، ذا درجاتٍ مُتعددةٍ ، يستغرق مجالاً كاملاً ، بَدءاً من حالة المعرفة وحتى حالة النكرة » [١] .

وقيل أيضاً : « إنَّ دراسة نظام التعريف والتنكير (أو الخاص والعام) لا تتوقف عند تمييز نقطتين فحسب ، أو عند تمييز العناصر المكوّنة لهذه المقولة ، إنَّ هذا النظام كما يفهمه علماء القواعد العرب ، يُعتبر نظاماً معقداً يشتمل قطبا المعرفة والنكرة (الخاص والعام) فيه على مجموعة كاملة من المقولات الوسط الذى تُميَّز على أنَّها (أكثر تعريفاً) و (أكثر تنكيراً) » [٢] .

إلاَّ أنَّه يبقى خط فاصل بين المستويين أو الدلالتين ، يفصل به بين التعريف والتنكير فى مستوياتهما المختلفة ، والذى يرسم هذا الخط أو يحدّده ، الأحكام اللفظية التى تتسم بها المعارف فى هذه المرتبة ، والتى لايمكن إغفالها ، من منع صرف وعدم قبول أل التعريف ، وغيرها من أحكام ، التى تُؤذِن بالفرق بين المعرفة والنكرة ، فالمعرفة وإن قُرِّبت من النكرة ووُصِفت بها ، فإنَّ الأكثر فيها الوصف بالمعرفة ، كما ذكر ابن مالك [٣] ، وهى لاتفقد الأحكام اللفظية الأخرى ، وكذلك النكرة ، وإن قُرِّبت من المعرفة ، إلاَّ أنَّها تحتفظ بخصائص النكرات ، وتوصف بنكرة أكثر من معرفة ، ولا تمنع من دخول أل عليها ، وتدخل عليها ربَّ ، وغيرها من دلائل التنكير ، كما سيأتى الحديث عنها أثناء الحديث عن تنكير غير ومثل وما شابههما [٤] .

* * *

(١) نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربى ، غراتشيا غابوتشان : ٢٣ .

(٢) المصدر السابق : ٤٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : ١١٦/١ .

(٤) انظر : الفصل الثالث ، مبحث : تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها .

والحديث عن قُرب المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة ، لايقف عند وصف كلٍ من الطرفين بالآخر ، وإنّما يمتدُّ إلى أن يأخذ كلٌّ منهما المواقع الوظيفية للآخر ، فتحلّ النكرة مواقع المعرفة ، فيبتدأ بها ، ويأتى بعدها الحال ، وغيرها من المواضع ، وكذلك المعرفة تحل فى مواقع التنكير ، فتقع حالاً وتمييزاً ، واسماً للا النافية للجنس ، وغيرها من المواضع . وإنّما جاز لكلٍ من الطرفين هذا الأمر ؛ لأنَّ كلاً منهما اكتسب شيئاً من صفات ودلائل الآخر فحلَّ محله . أو لأنَّ كلاً منهما قُرِّب من الآخر لاكتسابه بعض الخصائص المعيَّنة .

ويُقرِّر النحاة أنّ قُرب النكرة من المعرفة يكون إمَّا بوصفها ، أو إضافتها ، أو دلالتها على العموم كأن تقع بعد الاستفهام أو النفى وشبهه ، وغيرها من طرق تقريب النكرة . قيل فى وصف النكرات : « أمَّا النكرات فهى المستحقة للصفات ؛ لتقرب من المعارف وتحصل بها الفائدة » [١] ، وقيل أيضاً : « والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ، ووصفها يُحدِث فيها التقليل » [٢] ، وقيل : « وحقّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة » [٣] . وقيل : « وصفة النكرة تُقرّبه من المعرفة ؛ لأنّها تخصصه وتُميِّزه من غيره ، كقولك : مررت برجلٍ قائمٍ ، فقد ميّزته من آخر ليس بقائمٍ ، ورأيت رجلاً كريماً أبوه ، فقد ميّزته من آخر ليس بكريمٍ أبوه » [٤] . وقيل : « وحقّ المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص » [٥] . وقيل : « إنَّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وإنَّ النكرة إنّما يُبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تُقرَّب به من المعرفة » [٦] . وغيرها من النصوص التى تقرر تقريب النكرة من المعرفة إذا حصل لها التخصيص بالوصف أو الإضافة .

---

(١) الأصول : ٢٣/٢ .

(٢) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨١/٣ .

(٣) الأصول : ٥٩/١ .

(٤) التبصرة : ١٧٠/١ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨/٣ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٨١٩/٢ .

وقيل عن قرب النكرة من المعرفة إذا دلّت على العموم : « فإنَّ النكرة فى سياق النفى تعمّ ، وإذا عمَّت كانت للجميع ، فكانت فى المعنى كالمعرفة » [١] . وقد سبق الحديث عن النكرات الدالة على العموم [٢] .

فإذا تقرر أنَّ النكرة إذا خصصت قربت من المعرفة ، جاز لها أن تأخذ بعض أحكام المعرفة ، فالنكرة المخصصة بوصف يبتدأ بها نحو قوله تعالى : « وَلَعبدٌ مُؤمِنٌ خيرٌ مِن مُشرِكٍ » [٣] .

وكذلك النكرة إذا سُبقت بنفى أو نهى أو استفهام لأنها تكون دالة على العموم ، نحو : ما رجلٌ فى الدارِ ، وأرجلٌ فى الدار ، والنكرة المضافة يبتدأ بها أيضاً لتخصيصها نحو : « خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهنَّ اللهُ على العبادِ » [٤] .

وكذلك تقع النكرة المخصصة صاحب حال ، نحو قوله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا » [٥] ، ونحو : « فِى أَرْبعةِ أيامٍ سَواءً للسَّائِلين » [٦] ، وقوله تعالى « وَما أَهْلَكنَا مِنْ قَرْيةٍ إلاَّ وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ » [٧] . والنكرة المخصصة أيضاً تُخصُّ بالمدح والذم ، نحو : نعم العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ، ونعم الرجلُ رجلٌ من قريش ، وغيرها من الشواهد والأمثلة المختلفة .

وأمَّا وقوع المعرفة فى مواقع النكرة ، فإنَّ المعرفة لا تتنزل هذه المنازل إلاَّ بعد أن تفقد الدلالة على التعيين ، وتقرب من التنكير ، كما أنَّ النكرة إذا قربت من المعرفة حلَّت فى مواقع التعريف ، لأنَّ المعرفة لاتنزل هذه المواضع وهى معرفة محضة ، وهذا ما سيكون عليه الحديث فى الفصل الثالث بعون الله .

والله أعلم .

* * *

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ١٨٤/١ .

(٢) انظر : مبحث : النكرة الدالة على العموم ، من هذا الفصل .

(٣) سورة البقرة : آية : ٢٢١ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ١٦ .

(٥) سورة الدخان : آية : ٤ ، ٥ .

(٦) سورة فصلت : آية : ١٠ .

(٧) سورة الحجر : آية : ٤ .

الفصل الثالث

التعريف والتأويل بالتنكير

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : المواقع التي يشترط فيها التعريف

المبحث الثاني : تعريف مؤول بالتنكير بسبب سياق الكلام

المبحث الثالث : تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها

المبحث الأول

المواقع

التي يشترط فيها التعريف

لا تنفصل دراسة التعريف عن ملاحظتها وأهميتها فى التركيب النحوى ، فضرورة وجود أساس عام للفهم بين السامع والمتكلم فى الجمل ، أو فى الكلام عامة ، يُمثِّل الموضوع الأساسى لأنواع الارتباط النحوى ، والذى يرتبط بشكل رئيس مع التنكير الذى يُعدُّ الطرف المقابل للتعريف . وطرفٌ من أطراف الكلام والتركيب .

وإن كان الحديث فى هذا الفصل سيكون منصباً لدراسة المواقع الوظيفية الخاصة للنكرة ، التى تحل فيها المعرفة ، فلا بُدّ من الحديث أولاً قبل الحديث عن هذا الأمر ، أن نذكر المواضع الوظيفية الخاصة للمعرفة أصلاً ، قبل أن تتنزل فى مواضع النكرة ؛ لأنَّ المعرفة فى هذه المواضع تكون على درجة عالية من الدلالة على التعيين ، تُسوِّغ لها الحلول فى هذه المواضع ، لتحقق معنى الفائدة فى الكلام ، فلا يُشترط وجود التعريف فى المبتدأ أو صاحب الحال أو غيرها من المواضع ، إلا لتحقيق الفائدة ، وإيجاد الترابط بين التراكيب كما سيأتى الحديث عنها .

وبمعرفة المواضع التى يُشترط فيها التعريف ، يتمّ ملاحظة درجات التعيين فى المعرفة ، التى تبدأ بحلولها فى أعلى المواقع التى يشترط فيها التعريف .

أمّا إذا فقدت المعرفة القدرة على التعيين فإنَّها بعد ذلك تنزل فى مواضع النكرة كما سيأتى بيانه والحديث عنه فى مباحث هذا الفصل .

ومن أهم المواضع التى يُشترط فيها التعريف ما يلى :

أولاً : المبتدأ :

يشترط النحاة أنَّ المبتدأ لايكون إلاَّ معرفة ، وعِلّة اشتراط كونه معرفةً ، هو كونه محكوماً عليه ، والحكم على الشىء لا يكون إلاَّ بعد معرفته [1] .

يقول ابن مالك فى هذا الأمر : « لمَّا كان الغرض بالكلام حصول فائدة ، وكان الإخبار عن غير معيَّن لايفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف ،

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية : ٣٦٢/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٣١/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٥/١ .

ولذا إذا أُخبر عن معرفة لم تتوقف على زيادة ، بخلاف النكرة فإنَّ حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية » [١] . ويقول ابن يعيش أيضاً : « أعلم أنَّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأنَّ الغرض فى الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه ، ألا ترى أنَّك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم لم يكن فى هذا الكلام فائدة » [٢] . ويقول الرضى أيضاً فى هذا الأمر : « لأنَّه محكوم عليه ، والحكم على الشىء لا يكون إلاَّ بعد معرفته » [٣] .

وتشارك النكرة المعرفة فى هذا الموقع ، وذلك إذا تخصصت بوصف أو إضافة ، أو دلَّت على العموم ، لأنَّه يتحصل لها قدر من التعيين فتقرُب من المعرفة ، ويسوغ لها أن تقع فى هذه المواقع . قيل فى هذا الأمر : « أما النكرات فهى المستحقة للصفات ؛ لتقرب من المعارف ، تُحصل بها الفائدة » [٤] ، وقيل أيضاً : « وحقّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة » [٥] ، وقيل أيضاً : « إنَّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، وإنَّ النكرة إنما يُبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تُقرَّب به من المعرفة » [٦] .

وقد سبق الحديث عن هذا الأمر [٧] .

ثانياً : صاحب الحال :

يُشترط النحاة أن يكون صاحب الحال معرفة ، وتعليل ذلك يذكره ابن يعيش فى قوله : « و إنَّما لزم أن يكون صاحبها معرفة ؛ لما ذكرناه من أنّها خبر ثانٍ والخبر عن النكرة غير جائز ولأنَّه إذا كان نكرة أمكن أن تجرى الحال صفة ولا حاجة إلى مخالفتها إيّاه

---

(١) شرح التسهيل : ٢٨٩/١ .

(٢) شرح المفصل : ٨٥/٥ .

(٣) شرح الكافية : ٨٨/١ .

(٤) الأصول : ٢٣/٢ .

(٥) المصدر السابق : ٥٩/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٨١٩/٢ .

(٧) انظر : مبحث التعريف اللفظى أو التعريف الحقيقى ، ص : ١٢٩ .

فى الإعراب ، إذ لا فرق بين الحال فى النكرة و الصفة فى المعنى » [١] . ويقول الرضى : « و إنّما كان الغالب فى صاحبها التعريف ؛ لأنّه إذا كان نكرة كان ذِكْر ما يميّزها ويخصصها من بين أمثالها ، أعنى : وصفها ، أولى من ذكر ما يُقيِّد الحدث المنسوب إليها أعنى : حالها ، لأنَّ الأولى أن يُبيَّن الشيء أولاً ثم يُبيَّن الحدث المنسوب إليه ، ثم يُبيّن قيدُ ذلك الحدث » [٢] .

والحكم لصاحب الحال بالتعريف إنّما هو فى الغالب ؛ لأنَّ النكرة إذا خُصصت بوصف أو إضافة أو دلّت على عموم بالطرق المختلفة ، جاز لها أن تكون صاحب حال ؛ لأنّها تخصصت وقُرِّبت من المعرفة ، كما قيل فى النكرة الواقعة مبتدأ ، قال ابن مالك فى قوله تعالى : « وَمَا أَهْلَكْنا مِن قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » [٣] : « فلها كتابٌ معلوم ، جملة حالية مقرونة بواو الحال ، وصاحب الحال قرية ، وحسُن جعله صاحب حال مع أنّه نكرة محضة ، تقدم النفى عليه ، كما حسُن الابتداء به فى نحو : ما قريةٌ إلاّ لها كتابٌ معلوم » [٤] ، ويقول الرضى فى جواز مجيء النكرة المسبوقة بنفى صاحب حال : « لأنّه يُصيِّر المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقاً ، فلا يبقى فيه إبهام » [٥] .

وجوَّز بعض النحاة مجيء صاحب الحال نكرة محضة ، أى ليس لها مُسوّغ ، منهم الخليل فيما نقله عنه سيبويه حيث يقول : « ومثل ذلك : مررت برجلٍ قائماً ، إذا جعلت المرور به فى حال قيام ، وقد يجوز على هذا : فيها رجلٌ قائماً ، وهو قول الخليل – رحمه الله – » [٦] ، وإليه ذهب ابن يعيش حيث يقول : « وتنكير ذى الحال قبيح ، وهو جائز مع قبحه ، لو قلت : جاء رجلٌ ضاحكاً لقبح مع جوازه ، وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه » [٧] . وكذلك ذهب السهيلى وابن الطراوة وغيرهما ، مُؤيِّدين رأيهم بالقياس والسماع [٨] .

---

(١) شرح المفصل : ٦٢/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٢٠١/١ .

(٣) سورة الحجر : آية : ٤ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٣٢/٢ .

(٥) شرح الكافية : ٢٠٤/١ .

(٦) الكتاب : ٢١٢/٢ .

(٧) شرح المفصل : ٦٣/٢ .

(٨) انظر : نتائج الفكر : ٢٣٤ ، البسيط : ٥١٤/١ .

ثالثاً : المنصوب على الاختصاص :

يشترط النحاة فى الاسم المنصوب على الاختصاص أن يكون معرفة غير مبهمة [١] .

وعلة اشتراط كونه معرفةً غيرَ مبهم ، هو توضيح وبيان المضمر قبله ، وتفسيره ، فوجب كونه معرفة ليزول إبهام الضمير ، ويكون لذكر المعرفة وجهاً فى الافتخار ، إذ لاوجه للافتخار لغير المعروف أو المبهم . يقول سيبويه فى هذا الأمر : « واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُبهم فى هذا فتقول : إنّى هذا أفعلُ كذا وكذا ، ولكن تقول : إنّى زيداً أفعلُ ، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسماً معروفاً ؛ لأنَّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر ، (وتذكيراً) وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أَشْكلُ من المضمر ، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت : إنّا قوماً ، فليس هذا من مواضع النكرة و المبهم ، ولكن هذا موضع بيان كما كانت النّدبة موضع بيان ، فقُبح إذ ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمره أن يذكروا مبهماً » [٢] .

رابعاً : المندوب :

يُشترط فى المندوب التعريف ، كما اشترط فى الاختصاص ، فلا يكون نكرة ، ولا مبهماً لا ضميراً ولا اسم إشارة ولا موصولاً بصلة لا تُعيِّنه لأنّها تتساوى مع النكرة فى الدلالة على الإبهام [٣] .

يقول ابن جنى مُعلِّلاً اشتراط التعريف فى المندوب : « ولأجل ذلك لم تندب العرب المبهم ولا النكرة لاحتقارها ، وإنّما تندب بأشهر أسماء المندوب ؛ ليكون ذلك عذراً لها

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٣٤/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٣٤/٣ ، الارتشاف : ١٦٧/٣ .

(٢) الكتاب : ٢٣٦/٢ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٢٧/٢ ، ٢٣٦ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤١٣/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٥٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٤/٢ .

فى احتلاطها [١] وتفجعها » [٢] . ويقول سيبويه : « و إنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يحتلِطُوا وأن يتفجعوا على غير معروف » [٣] ، ويقول أيضاً : « لأنّك إذا نَدَبت تُخبر أنّك قد وقعت فى عظيم و أصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تُبهم » [٤] . فلا فائدة ولا معنى من ندب شخص غير معروف أو مبهم .

خامساً : المخصوص بالمدح والذم :

حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات المختصة [٥] . ويعلل الرضى لهذا الشرط بقوله : « وشرط المخصوص أيضاً أن يختص لأنّه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز : نعم الإنسان رجلٌ ، إلاّ أن تصفه بما يرفع الجهالة » [٦] . وتشارك النكرة المعرفة فى هذا الموضع إذا تخصصت ، فتقرب من المعرفة [٧] .

سادساً : المتعجب منه :

يشترط فى كون المتعجب منه معرفة ، حتى تتم الفائدة ؛ إذ لا فائدة من التعجب من شىء غير معلوم [٨] ، يقول ابن مالك فى هذه العلة : « إنَّ المتعجب منه مخبر عنه فى المعنى ، فلا يكون إلاّ معرفة أو نكرة مختصة ، فيقال : ما أحسنك ، وما أكرم زيداً ، وما أسعد رجلاً اتقى الله ، ولا يقال : ما أحسن غلاماً ، ولا : ما أسعد رجلاً من الناس ، لأنّه لا فائدة فى ذلك » [٩] . وتشارك النكرة المعرفة فى هذا الموضع إذا تخصصت وقربت من المعرفة وتمّت بها الفائدة ، كما يظهر من قول ابن مالك السابق .

---

(١) الاحتلاط : الضجر والغضب . انظر : اللسان : مادة : حلط .

(٢) المحتسب : ١٦٩/١ .

(٣) الكتاب : ٢٢٧/٢ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٥/٣ .

(٦) شرح الكافية : ٣١٨/٢ .

(٧) انظر : المبحث الثالث ، من الفصل الثانى ، ص : ١٧٠ .

(٨) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٦/٣ .

(٩) شرح التسهيل : ٣٦/٣ .

سابعاً : المؤكد :

لا تُؤكّد إلاّ المعرفة ، وهذا مذهب البصريين [١] ، ويعلّل الرضى اشتراط البصريين للتعريف فى المؤكد بقوله : « لأنَّ النكرة من حيث إنّها شائعة لم تثبت لها حقيقة مُعينة ليصح رفع مجازها كالمعرفة » [٢] ، ويقول أيضاً : « إذ التأكيد كما ذكرنا ، لرفع الاحتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع أو عن عموم نسبته لأفراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وإنّه أىّ شىءٍ هو ، أولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته ، أى : الاحتمال فى النسبة ، فوصف النكرة لتتميّز عن غيرها أولى من تأكيدها » [٣] .

وجوّز الكوفيون تأكيد النكرة إذا كانت معلومة المقدار مؤقتة ، كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر ، بكل وأخواتها لا بالنفس و العين [٤] .

ورجّح ابن مالك والرضى هذا الرأى ، يقول ابن مالك : « فتوكيد النكرة إن كان هكذا - أى كان فيه فائدة - حقيق بالجواز وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته » [٥] .

وقد قيل سابقاً إنّ النكرة تشارك المعرفة فى هذه المواضع إذا تخصصت بوجهٍ ما ، وقاربت النكرة ، والنكرة المحدودة تُقارب المعرفة من حيث إنّها معلومة المقدار .

ثامناً : المبتدأ والخبر المفصول بينهما بضمير الفصل :

يُشترط التعريف فى المبتدأ والخبر المفصول بينهما بضمير الفصل ، وضمير الفصل يُؤتى به إذا خِيف التباس الخبر بالتابع ، فى نحو : زيدٌ هو الكريمُ ، فبوجود هذا الضمير يتعيَّن كون « الكريم » خبراً لا تابعاً [٦] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٩٦/٣ ، ارتشاف الضرب : ٦١٣،٦١٢/٢ ، شرح الكافية : ٣٣٥/١ .

(٢) شرح الكافية : ٣٣٥/١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٩٦/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٣٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٦١٣،٦١٢/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٢٩٦/٣ ، وانظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٣٥/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٦٧/١ .

ويذكر الرضى العلة فى شرط كون هذا المبتدأ معرفة : « وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل ؛ لأنّه يفيد التأكيد ، ولا تؤكد النكرة ، إلاّ بما سبق استثناؤه فى باب التأكيد ، وإنّما قلنا إنّ الفصل يفيد التأكيد لأنّ معنى : زيدٌ هو القائم ، زيد نفسه القائم» [١] . واشترط فى هذا المبتدأ أيضاً أن لا يكون ضميراً ، لأنّ الضمير لا يوصف فنأمن من التباس الخبر بالصفة [٢] .

ويقول ابن مالك فى شرط تعريف الخبر : « ولا يكون ما بعده إلاّ معرفة ، أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف : كحسبتك أنت مثله أو خيراً منه » [٣] .

و إنما اشترط التعريف فى الخبر لأنّه لا يقع اللبس بكونه تابعاً ، إلاّ إذا كان الخبر معرفة ، فإذا قيل ، زيدٌ منطلق ، لا يلتبس بكون « منطلق » صفة [٤] .

واشترط فى هذا الخبر أن يكون تعريفه « بأل » لأنّه محل الإلباس بالصفة ، يقول الرضى : « حق الخبر الذى بعد الفصل أن يكون معرفاً باللام لأنّه إذا كان كذا ، أفاد الحصر المفيد للتأكيد ، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل » [٥] .

وتشارك النكرة المعرفة فى هذا الموقع إذا قرُبت منها ، كما مرَّ فى نص ابن مالك السابق ، نحو : ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك ، لأنَّ أحداً مسبوق بالنفى الذى يفيد العموم فيكون شبيهاً بالمعرَّف بأل الجنسية ، وخير منك قريب من المعرفة ، لأنّه موضع لا تدخله الألف واللام [٦] ، وقد سبق الحديث عن قرب « أفعل من » من المعرفة [٧] .

* * *

(١) شرح الكافية : ٢٤/٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) شرح التسهيل : ١٦٨/١ ، وانظر : شرح الجمل، لابن عصفور : ٦٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٠/١ .

(٤) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٦٩/١ .

(٥) شرح الكافية : ٢٤/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٦٨/١ .

(٧) انظر : المبحث الثالث من الفصل الثانى : ص : ١٦٦ .

المبحث الثاني

تعريف مؤول بالتنكير بسبب سياق الكلام

وقوع الكلمة فى سياق يوجب التنكير :

ذكر سابقاً أن تأويل المعرفة بالنكرة ، يرجع للكلمة نفسها ، أو لوقوعها فى سياق معيَّن ، يحتم تقدير معناها نكرة [1] ، و إن كانت فى صورة المعرفة ، فالكلمة ذاتها تقبل التعريف ، ولكن السياق هو الذى حكم لها بالتنكير ، وذلك أن تقع المعرفة حالاً أو تمييزاً ، أو تدخل عليها لا النافية للجنس ، أو رُبَّ ، أو تسبقها كل أو أى ، وغيرها من الأساليب ، فالحكم على هذه الكلمة المعرفة بالتنكير إنما هو مراعاة لموقعها فى الجملة ، ولأنَّها فقدت القدرة على التعيين ، ومن هذه المواضع :

أولاً : وقوع المعرفة حالاً :

المعروف أنَّ النحاة اشترطوا فى الحال أن يكون نكرة ، وعلة اشتراطهم كونه نكرة للأسباب التالية :

١ - لئلا يتوهم أنَّه نعت ، فإذا كان صاحب الحال منصوباً ، وكان الحال منصوباً ومعرفة ، لم يتبيَّن كونه حالاً أو نعتاً ، لجواز الحالتين [2] .

٢ - لأنّ الحال فى المعنى خبر ثانٍ ، فقولنا : جاء زيد راكباً ، تضمّن الإخبار بمجيء زيد ، وركوبه فى حال مجيئه ، والأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، لأنّها مستفادة ، والخبر حكم ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ؛ لأنَّ التعريف بالمعروف لا معنى له [3] .

٣ - وعُلِّل تنكيرها أيضاً ، بأنَّ الحال فضلة ملازمة للفضلية ، فاستقلّ واستحق التخفيف بلزوم التنكير ، وليس غيره من النكرات ملازماً للفضلية ، إذ أنّ غيره من الفضلات قد يقوم مقام الفاعل ، فى نحو : ضربتُ زيداً ، يقال : ضُرِبَ زيدٌ ، وفى نحو : اعتكفَ زيدٌ يومَ الجمعة ، اُعتكِف يومُ الجمعة ، و فى نحو : اعتكفت اعتكافاً مُباركاً ، اُعتُكف اعتكافٌ مُبارك ، وفى نحو : قمتُ إجلالاً لك

---

(١) انظر : التعريف اصطلاحاً ، من الفصل الأول ، ص : ١٩ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٢٥/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل : لابن مالك : ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦ ، التذييل والتكميل : ٧٠٦/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٤١/١ ، شرح التصريح : ٣٧٢/١ ، شرح الأشمونى : ١٧٨/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ .

قيم إجلالٌ لك ، فلمجيئها عمداً وهى فضلات جاز تعريفها ، بخلاف الحال [١] .

ولا يُعترض على هذا الرأى بأنّ التمييز الواقع بعد فعل قد يدخل عليها « من » فيصلح أن يقام مقام الفاعل ، نحو : امتلأ الكوز من ماءٍ ، أُمتُلىء من ماءٍ ، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز ؛ لأنّ مثل هذا التمييز نادر ، فلا يُعتدّ به فيحكم بجواز تعريفه ، وهو مع ذلك « أى التمييز » ملازم للتنكير ، مع أنّه ندر قيامه قيام الفاعل ، فالحال بلزوم التنكير أحقّ ، إذ لا تفارقه الفضلية بوجه [٢] .

٤ - ونُسب إلى أبى علي أنّ سبب تنكير الحال راجع إلى أنّه يحصل بالتنكير ما يحصل بالتعريف ، فلا فائدة من تكلف تعريفه ، وكذلك سبب تنكير التمييز [٣] .

ورُدّ على هذا الرأى ، بأنّ قوله هذا ، يقتضى إمكانية التعريف فيها ، واجتزأوا بالتنكير لمّا كان المعنى يحصل به ، وليس التعريف فيها ممكناً ، لأنّه إذا قيل : جاء زيد ، اقتضى الفعل حالاً منكورة يجيء الفاعل عليها من إسراع أو إبطاء ، أو غضب ، أو رضا أو نحو ذلك ، ولم يتطلب حالاً مختصة ولا معهودة فتكون معرفة ، فلذلك وجب التنكير ، وكذلك التمييز ، إذا قيل : امتلأ الإناء ، لم يكن بين المتكلم والمخاطب عهد فى المالىء له ، فلا يمكن أن يأتى بالمعرفة ، فلذلك وجب له التنكير كما وجب للحال [٤] .

٥ - ونُسب للفراء ومن أخذ بمذهبه ، أنّ موجب التنكير فيها ، كونها مبنيةً على معنى الشرط متصرحاً نحو : يجيء عبد الله راكباً ، أى ، بمعنى : إنْ ركب ، ومتى ركب ، وغير متصرح نحو : جاء زيد راكباً ، والشرط مبهم ، فلذلك كانت الحال نكرة ؛ لأنّ معنى راكباً ، أى : إن ركب ، فهو ركوب غير محدود ، ولا يحصل له تعيين ، لأنّه ممكن أن يكون أو لا يكون [٥] .

وردّ على هذا الرأى ، بأن مَبْنَى الحال على الشرط دعوى لا دليلَ عليها ؛ لأنّ الحال

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٦/٢ ، التذيل والتكميل : ٧٠٦/٢ ، ٧٠٧ .

(٢) انظر : المصدران السابقان .

(٣) انظر : التذيل والتكميل : ٧٠٧/٢ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق .

قد تكون واقعة فلا يدخلها معنى الشرط ، وذلك فى نحو : جاء زيدٌ راكباً ، فمعنى الركوب واقع ، ومعنى : جاء زيد راكباً ، كان فى الزمن الماضى [١] .

جواز مجىء الحال معرفة عند الكوفيين :

ووجوب تنكير الحال ، هو مذهب الجمهور ، ورغم يونس والبغداديون أنّ الحال يجوز أن تأتى معرفة ، نحو : جاء زيدٌ الراكبَ ، قياساً على الخبر [٢] ، وذهب الكوفيون إلى أنّه إذا كان فيها معنى الشرط ، جاز أن تأتى على صورة المعرفة ، وهى مع ذلك نكرة ، نحو : عبد الله المحسنَ أفضل من المسيء ، وعبد الله عندنا الغنيَّ ، فأمّا الفقير فلا ، وأنت زيداً أشهر منك عمراً ، والتقدير فيما سبق : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، وعبد الله عندنا إذا استغنى ، فأما إذا افتقر فلا ، و أنت إذا تسميّت زيداً أشهر منك إذا تسميت عمراً ، فإن لم يكن فى الحال معنى الشرط ، لم يأتِ معرفة فى اللفظ ، فلا يقال : جاء زيدٌ الراكبَ ، لأنّه لا يتقدر عندهم بالشرط فلا يجوز تقديره : جاء زيدٌ إنْ ركب ، و لا نحو : جاء عبد الله المحسن ، إذ لا يصح تقديره : جاء عبد الله إنْ أحسن [٣] .

وكذلك أجاز الكوفيون القول فى نحو : «عبد الله إيَّاه أشهر منه إيَّاه » على أنّ كل واحدٍ من ضميري الغائب منصوب على الحال ، وجاز ذلك لما فى ضمير الغائب من الإبهام ، ولا يجوز ذلك فى ضمير المخاطب ولا المتكلم ، فلا يقال : زيد إيَّاى أشهرُ منه إيّاك ، على أنّ إيّاى وإيّاك ، منصوبان على الحال ، لأنّهما محصوران على الخطاب والإخبار ، ولا يُتوسع فيهما كما يُتوسع فى ضمير الغائب [٤] .

المعرفة الواقعة حالاً نكرة عند البصريين :

وأما البصريون فيرون أنّ الحال نكرة أبداً ، وما ورد منها معرفة فهو مؤول بالنكرة ،

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : التذييل والتكميل : ٧٠٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٧/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٣٧/١ ، المساعد : ١١/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٤/١ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ .

(٣) انظر : التذييل التكميل : ٧٠٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٧/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٣٧/١ ، المساعد : ١١/٢ ، شرح التصريح : ٣٧٤/١ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل : ٧٠٨/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٧/٢ .

ويحكم بشذوذه ، وذلك فى نحو قولهم : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِير [١] ، وأرسلها العراك ، التى وردت فى قول الشاعر :

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَم يَذُدْها وَلَم يُشفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخالِ [٢]

وقولهم : ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ ، وقراءة من قرأ قوله تعالى : « لَيُخرجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ »[٣] ، قرأ الحسن وابن أبى عبلة والسبى فى اختياره ، لنخرجنّ بالنون ، ونصب الأعز الأذل ، فيكون : الأعز مفعولاً ، والأذلّ حالاً ، وقرأ الحسن فيما ذكره أبو عمرو الدانى : (لنَخْرُجن) بنون الجماعة وضم الراء ، ونصب الأعز على الاختصاص ، ونصب الأذل على الحال [٤] .

ومن الشواهد أيضاً نحو : طلبته جهدى وطاقتى ورجع عودَه على بدئه ، وعند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة ، مضافاً إلى ضمير ما تقدم ، نحو : مررتُ بهم ثلاثَتَهُم ، أو خمسَتَهُم أو عشرَتَهُم ، وكذلك قولهم فى وقوع العلم حالاً : لذو الرُمّة ذا الرمة أشهرُ منه غيلانَ ، فذو الرمّة وغيلان أعلام وقعت أحوالاً [٥] . وغيرها من الشواهد .

وجميع ذلك فى صورة المعرفة ، ولكنّه مؤول بنكرة ، والذى حكم بتنكيرها ، وقوعها فى سياق معين يتطلّب التنكير ، فنكرت لذلك . وأما تقدير التنكير فيها فعلى النحو التالى :

أولاً : وقوع الحال معرفاً بأل :

فأما قولهم : مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفير ، وأرسلها العِراكَ وأدخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ ، وغيرها ، قيل فى تأويلها بالنكرة ما يلى :

---

(١) انظر : التذييل : ٧١١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٧٢/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٦/٣ .

(٣) سورة المنافقين : آية : ٨ .

(٤) انظر : البحر المحيط : ٢٧٤/٨ .

(٥) التذييل : ٧١١/٢ / ٧١٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٢ ، ٦٣ .

١- أنّ هذه الأسماء ليست أحوالاً فى الحقيقة ، إنّما الأحوال هى العوامل الناصبة المضمرة [١] ، وقدّر بعضهم تلك العوامل أفعالاً وتلك الأفعال واقعة موقع الحال ، والأفعال نكرات فلا يمتنع من وقوعها أحوالاً ، والتقدير أرسلها تَعترِكُ العِراكَ ، وطلبته تجتَهِدُ جهدَك ، ورَجَع يعودُ عوده على بَدئِه [٢] .

وبعضهم قدَّر العوامل ، أسماء مشتقة من تلك الأمثال ، فيكون التقدير ، أرسلها معتركةً العِراكَ وطلبته مُجتهداً جَهْدَك [٣] .

٢ – ذهب بعض النحاة منهم ابن طاهر وتلميذه أبو الحسن ، وابن خروف ، إلى أنّها ليست معمولة لعوامل مضمرة ، بل هى واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال بنفسها ، مشتقة من ألفاظها ومن معانيها ، و نُسب هذا الرأى لسيبويه ، وهو اختيار الزمخشرى ، فهى مصادر معرفة ، ولكنّها وضعت موضع الأسماء النكرات ، والتقدير : أرسلها مُعتركةً ، وطلبته مجتهداً ، ومطيقاً ومنفرداً وعائداً ، وتقدير الجمّاء الغفير : مُجتمعين ، وادخلوا الأول فالأول : مترتبين [٤] .

ورُجِّح هذا المذهب ، إذ ليس فيه تكلف إضمار ، ولأنّه قريب من المعنى ، إذ معنى : مررت بهم الجمَّاء الغفير ، أى : مجتمعين ، ومعنى أرسلها العراك ، أى : مُعترِكة [٥] .

وعُورض مذهبهم بأنَّ وضع المصدر موضع اسم الفاعل إذا لم يُرد المبالغة به لا يُقاس عليه [٦] .

٣ – نُسب إلى ثعلب أنَّ قولهم : أوردها العِراكَ ، إنما انتصب العراك فيه على أنّه

---

(١) انظر : المقتضب : ٢٣٨/٣ ، التذييل : ٧١١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٢١ ، التذييل : ٧١١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ١/ ١٥٤ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٤١/١ ، المقتصد : ٦٧٨،٦٧٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٢/٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٣٧،٣٣٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، التذييل : ٧١١/٢ .

(٤) انظر : التذييل : ٧١١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٤٢،٣٤١/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٦/٢ ، شرح الكافية : ٢٠١/١ .

(٥) انظر : التذييل : ٧١١/٢ .

(٦) انظر : المصدر السابق .

مفعول ثانٍ لأوردها ، كما يقال : أَوْرَدتكَ الحربَ ، و أَوْرَدتكَ الأمرَ العظيمَ ، وهو عند الكوفيين على تضمين معنى أرسلها ، أوردها ، فهو مفعول ثانٍ لأوردها [١] .

٤ – ذهب ابن الطراوة إلى أنّه نعت لمصدر محذوف ، وليس بحال ، والتقدير : فأرسلها الإرسالَ العِراكَ [٢] .

ورُدّ عليه ، بأنّه لم يُعهد وجود صفة تُلتزم فيها « أل » ، بل المعهود فى الصفات أن تكون معارف ونكرات ، على حسب نوع الموصوف [٣] .

٥ – وهناك رأى يرى أنّ أل فى الأول والأذلّ والعراك ، والجمّاء الغفير ، زائدة ، ذهب إلى هذا الرأى ، ابن مالك [٤] ، وابن هشام [٥] ، والتقدير فى ذلك : ليخرجن الأعز منها ذليلاً ، وجاءوا أولاً فأولاً ، وجاءوا جمّاءً غفيراً ، وعلى هذا الرأى ورد قول الشاعر :

دُمتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنفَكُّ مُنتصِراً عَلَى العِدا فى سَبيلِ المَجْدِ وَالكَرَمِ [٦]

أى : دمت حميداً ، فأل هنا زائدة .

ومّما يُؤيِّد أنّ أل هنا زائدة ويجعل هذا الرأى من أرجح الآراء ، أنّها ترد زائدة فى مواضع كثيرة ، فى دخولها على العلم ، وزيادتها فى الأسماء الموصولة كالذى والتى وغيرها ، ومما يُؤيِّد زيادة أل فى قولهم : جاءوا الجماء الغفير أيضاً ، أنّها وردت مجردةً من أل ، قالت العرب : جاءوا جمّاً غفيراً [٧] .

ثانياً : ورود الحال مضافاً للضمير :

و أما وحده فى قولهم : جاء زيدٌ وحدَه ، أو : مررت بزيد وحدَه فتقدير التنكير فيه على النحو التالى :

---

(١) انظر : التذييل : ٧١٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، خزانة الأدب : ١٩٣/٣ .

(٢) انظر : التذييل : ٧١٢/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٨/٢ ، ابن الطراوة النحوى : ٢٥٨ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٣٦٠/١ ، المساعد : ١٢/١١/٢ ، تعليق الفرائد : ٣٦٠/٢ .

(٥) انظر : مغنى اللبيب : ٥٣/١ .

(٦) شرح التسهيل : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٨٠/١ .

(٧) انظر : التذييل : ٧١٠/٢ .

١ – ذهب الخليل وسيبويه أنّه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنّه قال : إيحاداً ، و إيحاداً وُضع موضع موحداً ، فمع الفعل المتعدى فى نحو : « ضربتُ زيداً وحدَه » ، يحتمل أن يكون حالاً من الفاعل ، أى ، مُفرِداً له بالضرب ، أو ضربته فى حال إيحادى له بالضرب . وذهب المبرد إلى أنّه يجوز أن يكون حالاً من المفعول : أى : ضربته فى حال أنّه مُفرَد بالضرب ، ومذهب سيبويه أولى ؛ لأنَّ موضع المصادر التى تنوب عنها الأسماء موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول [١] .

٢ – ذهب يونس وهشام إلى أنّه منصوب انتصاب الظرف ، فيجرى مجرى : عندَه ، والأصل فى « جاء زيدٌ وحدَه » ، على وَحدِه ، فحذف الجار ونصب وحده على الظرف ، ودليل ظرفيته قولهم : جلسا على وحديهما [٢] .

٣ – ذهب السهيلى إلى أنّ « وحده » نكرة ، لم يتعرف بالإضافة ؛ لأنّ معناه كمعنى لا غير ، فهى كلمة تُنبىء عن عدمٍ ونفى ، والعدم ليس بشىء فضلاً على أن يكون مُتعرفاً مُتعيناً بالإضافة ، و إنّما لم يُشتق منه فعل ، و إن كان مصدراً فى الظاهر ، لأنّه لفظ يُنبىء عن عدمٍ ونفى ، و الفعل يدلّ على حدثٍ وزمانٍ ، فكيف يشتق منه شىء ليس بحدث ، و إنّما هو عبارة عن انتفاء الحدث من كل أحد إلاّ عن زيد ، فإذا قيل : جاء زيد وحدَه ، أى لم يجىء غيره [٣] .

و أما مررت بهم ثلاثتهم وخمستهم إلى العشرة ، فلغة أهل الحجاز النصب على الحال ، أى : مررتُ بهم جميعاً [٤] ، ومذهب سيبويه ، كمذهبه فى « وحدَه » أنّه اسم موضوع موضع ثُلثْ الذى هو مصدر « ثَلّثتُ » وثُلث ، موضوع موضع مُثْلِث ، وذهب المبرد إلى تقدير فعل من لفظ الثلاثة والخمسة ، فيقال : مررت بالقوم فثلّثتُهم ، وخمَّستُهم ، وذهب قوم إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف ، كما قيل فى : مررت بزيد وحدَه [٥] .

---

(١) انظر : التذييل : ٧١٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٩/٢ ، همع الهوامع : ٢٣٩/١ .

(٢) انظر : التذييل : ٧١٦/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٤٠/٢ ، همع الهوامع : ٢٤٠/١ .

(٣) انظر : الروض الأنف : ١٩٦/٤ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣٧٤/١ ، شرح التسهيل : ٣٢٧/٢ ، التذييل : ٧١٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٤٠/٢ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

وأمّا بنو تميم فيجعلونه تابعاً لما قبله على سبيل التوكيد ، فيقولون : قام القومُ ثلاثتُهم ، ورأيت القومَ ثلاثتَهم ، ومررت بالقومِ ثلاثتِهم [١] .

و أمّا قضهم بقضيضهم ، فحُكى فيه النصب على الحال ، والرفع أو الاتباع لما قبله على التوكيد ، ومعناه : جاءوا جميعاً ، أو معناه جاءوا منقضاً آخرهم على أولهم ، وقدّر بعضهم الإضافة فيه على أنّها إضافة غير محضة [٢] .

ثالثاً : ورود الحال علماً :

و أما وقوع العلم حالاً ، فيؤول بنكرة وذلك نحو : لذو الرمّة ذا الرمة ، أشهرُ منه غيلانَ ، فقيل فيهما : إنّ ذا الرمة وغيلان منصوبان على أنّهما مفعولان لفعل محذوف مضمر يدلّ عليه المعنى ، والتقدير : لذو الرمة إذا سُمّى ذا الرمة ، أشهرُ منه إذا سُمّى غيلان [٣] ، فيخرجان بذلك على أن يكونا حالين .

و بَعد فالتقديرات والتأويلات السابقة على معنى التنكير ، سببها أنّ المعرفة فقدت القدرة على التعيين الذى ساعد على تقدير التنكير فيها على النحو السابق ، والدليل على أنّ المعرفة لا معنى للتعيين فيها هنا ، ما يلى :

١ – أنّ المعارف السابقة التى وقعت حالاً ، الملاحظ فيها غالباً ، دلالتها على لفظ الفعل ، نحو : العراك ، وعوده ، وطاقتى ، وجهدى وغيرها من الألفاظ ، والأفعال نكرات ، فأوّلها بعضهم أنّها منصوبة بفعلٍ محذوفٍ هو فى الأصل حال ، أو تؤول بمشتق ، والمشتق يُلحظ فيه معنى الفعل ، فيدلّ على أنّ الحال ليس لها أصل فى التعريف ، فالمعرفة إذا وقعت حالاً لا تكون معرفة محضة ، ودليل ذلك أنّ المضمر لا يمكن أن يُؤوّل بنكرة ؛ لأنّ معنى الفعل لا يُلحظ فيه ، فلا يمكن أن يكون حالاً ، فلا يقال : جاءنى زيد إيّاك ، ولا : جئتنى

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٢٧/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٤١/٢ ، التذييل : ٧١٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٣،٦٢/٢ .

(٣) انظر : التذييل : ٧٠٩/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٣٧/٢ .

إيّاه ، خلافاً للكوفيين ، كما يقال : جاءنى زيدٌ مشبهاً لك ، فلو أنَّ الحال لها أصل فى أن تقع معرفة ، لجاز أن يقع المضمر حالاً [١] . يقول أبو على الفارسى فى هذا الأمر : « ويدلّ على صحة ذلك أنّ المضمرة لم تقع أحوالاً فى شىء لأنّه لا دلالة فيها على لفظ الفعل ، كما فى ألفاظ المصادر دلالة عليها ، ألا ترى أنّهم لم يجيزوا : مرورى بزيد حسنٌ وهو بعمرو قبيح ، وإن كان هو ضمير مرورى ، لأنّ هو لا دلالة فيه على لفظ الفعل ، كما فى لفظ المصدر دلالة على لفظه » [٢] .

٢ - أنَّ المعارف السابقة الواقعة أحوالاً ، ليس فيها عهد لشىء أو مسمًّى معين ، الذى هو شرط التعيين ، وهذا ما لا يطلبه الحال أصلاً ، فلا تطلب الحال الاختصاص والعهد كما سبق فى تعليل كون الحال نكرة ، فلا داعى لمجىء الحال معرفة ، وإن جاءت معرفة فهى بدون تعيين أو تخصيص ، يقول ابن الحاجب : « ولا بُعد فى كون الشىء يكون لفظه لفظ المعرفة ، ومعناه معنى النكرة ، بدليل قولهم : مررت برجل مثلك ، وضارب زيد » [٣] ، ويقول أيضاً : «و لا بُعد فى أن يكون اللفظ فى الأصل معرفة لشىء ثم نُقِل مجازاً لشىء منكر ، ويجوز أن يُقال إنَّ التعريف فى هذه الأشياء ليس تعريفاً لمعهود فى الوجود ، و إنّما هو لمعهود فى الذهن ، فالمعهود فى الذهن يكون باعتبار الوجود فى المعنى كالنكرات فجاءت هذه أحوالاً ، و إن كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود وهى معارف باعتبار الذهن ، كما أنَّ أسامة معرفة باعتبار الذهن ، نكرة باعتبار الوجود » [٤] .

٣ - أنَّ الحال لا يجوز الإخبار عنها ؛ لأنَّ ذلك يؤدى إلى إضمارها وجعلها معرفة ، والحال لا تكون إلاَّ مظهرة نكرة [٥] ، وهذه الأحوال كذلك ، فلو كان التعريف فيها حقيقياً لجاز الإخبار عنها مع كونها حالاً . يقول الجرجانى : «وأما من جعل العراك نفسه حالاً ، وجوَّز أن يكون الحال معرفة ، فيلزمه أن يجوّز إضماره نحو أن تقول إذا جرى

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٢٢/٢٢١ ، المقتصد : ٦٨٠/٢ .

(٢) الإيضاح العضدى : ٢٢١ / ٢٢٢ .

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل : ٣٤١/١ .

(٤) المصدر السابق : ٣٤٢/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٩٨/٢ ، الملخص : ١٨٣ .

ذكر الإسراع : جاءنى زيدٌ إيّاه ، وأرسلها إيّاه ، وذلك ساقط » [١] .

٤ – و يُعلّل السهيلى أيضاً سبب التنكير فى هذه الكلمات ، وإن كانت بلفظ المعرفة ، ذلك أنَّ المعرفة إذا أُريد بها التشبيه تنكّرت ، يقول فى قول الشاعر :

فَرَّت يَهودُ يومَ ذَلِك فِى الوَغَا تَحتَ العَجاجِ غَمائِمَ الأَبْصارِ [٢]

«وغمائم الأبصار من صفة العجاج ، وهو الغبار ، ونصبه على الحال من العجاج ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة عند من ليس بشاذٍ فى النحو ، و لا ماهرٍ فى العربية ، و أمّا عند أهل التحقيق فهو نكرة ؛ لأنّه لم يرُد الغمائم حقيقةً ، و إنّما أراد : مثل الغمائم ، فهو مثل قول أمرىء القيس * بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ *

فقيد هاهنا نكرة ، لأنّه أراد مثل القيد ، ولذلك نُعت به منجرداً ، أو جعله فى معنى مُقيّد » [٣] .

ثم يذكر السهيلى معنى التشبيه السابق فى الأمثلة التى وردت حالاً وهى معرفة ، مثل :

١ – فى قوله تعالى : « زَهْرَةَ الحياةِ الدُّنيا » [٤] على أنّه حال من المضمر المخفوض فى الآية السابقة : « إلى مَا مَتّعنا بِه أَزْواجاً مِنْهُم» ، فأراد التشبيه بالزهرة من النبات ، أى : مثل زهرة الحياة الدنيا [٥] .

٢ – ما ورد فى قولهم : جاءوا الجمَّاءَ الغَفِيرَ ، يقول السهيلى مُبيّناً معنى التشبيه بها : « ومن هذا النحو قولهم : جاء القومُ الجمَّاءَ الغفيرَ ، انتصب على الحال ، و فيه الألف واللام ، وهو من باب ما قدمناه من التشبيه ، وذلك أنَّ الجمَّاء هى بيضة الحديد تعرف بالجماء والصلعاء ، فإذا جُعل معها المغفر فهى غفير ، فإذا قلت : جاءوا الجماء الغفير ، فإنّما أردت العموم والإحاطة بجميعهم ، أى جاءوا جيئة تشملهم وتستوعبهم ، كما

---

(١) المقتصد : ٢/٦٨٠ .

(٢) الروض الأنف : ٤/٦٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سورة طه : آية : ١٣١ .

(٥) انظر : الروض الأنف : ٤/٦٢ .

تحيط البيضة الغفير بالرأس ، فلمَّا قصدوا معنى التشبيه دخل الكلام التنكير »[١] .

وعليه خرَّج أيضاً ما ورد فى قولهم : تفرقوا أيادى سبأ ، والتقدير : تفرقوا مثل أيادى سبأ ، فلما قصد التشبيه ، دخل الكلام معنى التنكير [٢] ، والسهيلى يُقيِّد هذه المسألة بشرط وهو : « وهذا الذى ذكرناه من التنكير بسبب التشبيه ، إنّما يكون إذا شبهت الأول باسم مضاف وكان التشبيه بصفة متعدية إلى المضاف إليه ، كقوله : قيد الأوابد ، أى : مقيد الأوابد ، ولو قلت : مررت امرأة القمر ، على التشبيه لم يجز ، لأنَّ الصفة التى وقع بها التشبيه غير متعدية إلى القمر ، فهذا شرط فى هذه المسألة »[٣] .

وما قيل فى الأمثلة السابقة يقال أيضاً فى نحو : أرسلها العراك ، فى قول الشاعر :

فَأرسلَها العِراكَ ولَمْ يَذُدها ولم يُشفِقْ عَلَى نَغَصِ الدّخالِ[٤]

فيكون التقدير : أرسلها كأنَّها العراك نفسه ، فيحدث بذلك معنى المبالغة فى الوصف لأنَّه وصف بالمصدر ، فكأنَّه يجعلها نفس الحدث لكثرة ذلك منها ، كما يجوز الوصف المصدر نفسه ، فى نحو : رجلٌ عدلٌ وامرأة عدل[٥] .

وهناك أمثلة أخرى على تقدير التنكير فى المعرفةإذا قصد بها التشبيه فى غير الحال ، وذلك فى نحو :

١ - ما ذكره ابن مالك فى مثل : مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعراً ، على أن : زهير ، وصف للرجل ، وزهير معرفة على تقدير التنكير ، يقول ابن مالك : « و إن كان المضاف مِثْلاً جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير ، فينعت به نكرة ، نحو : مررت برجلٍ زهيرٍ شعراً ، ويجعل حالاً للمعرفة ، نحو : هذا زيدٌ زهيراً شعراً ، لأنّ الأصل مررت برجل مثل زهير ، وهذا زيد مثل زهير ، فحذف لفظ مثل ونوى معناه فجرى مجرى ما نوى فيه معناه ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، ومن هذا النوع قولهم : تفرقوا أيادى سبأ ، فجعلوه حالاً ، وهو

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : المصدر السابق . وانظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٦٨/٣ .

(٣) المصدر السابق : وانظر : ١٤٣/٤ ، المصدر نفسه .

(٤) سبق تخريجه : ص : ١٨٢ .

(٥) انظر : الخصائص : ١٨٩/٣ .

فى اللفظ معرفة ، لأنّهم أرادوا مثل أيادى ، فحذف مثل ، وأُقيم ما كان مضافاً إليه مقامه فى التنكير والإعراب » [١] .

٢ – ما ورد فى نحو قولهم : « له صوتٌ صوتُ الحمارِ ، وزئيرٌ زئيرُ الأسدِ ، وهديرٌ هديرُ الثور » ، على الرفع فى : صوت ، وزئير ، وهدير ، والتعريف فيها ، فيكون الرفع إمَّا على البدل أو على إضمار مبتدأ محذوف ، أى: هو صوت حمار [٢] . وغيرها من التخريجات .

و أجاز الخليل الرفع على الوصف ، وهو المقصود هنا ؛ لأنَّ القصد به التشبيه ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل أنَّه يجوز : له صوتٌ صوتُ الحمار على الصفة ، لأنَّه تشبيه ، ومن ثمّ جاز أن تُوصف النكرة به » [٣] .

واستقبح سيبويه هذا الرأى ، وذكر أنَّه ضعيف ، لا يجوز إلاَّ فى موضع الاضطرار ، وأنَّه إذا جاز هذا جاز أن يُقال : هذا قصيرٌ الطويلُ ، أى : مثل الطويل [٤] .

إلاّ أنَّ السهيلى رجَّح مذهب الخليل قياساً على المسائل السابقة ، يقول السهيلى : « وليس هذا من باب ما منعه سيبويه حين قال مُعترضاً على الخليل : لو قلت : مررتُ بالقصيرِ الطويلِ ، تريد : مثل الطويل ، لم يجز ، والذى أراده الخليل هو ما ذكرناه فى غير موضع من استعارة الكلمة على جهة التشبيه ، نحو : قيد الأوابد ، و أنوف الناس ، تريد : أشرافهم ، فمثل هذا يكون وصفاً للنكرة وحالاً من المعرفة ، وقد أُلحق بهذا الباب : له صوتٌ صوتُ الحمارِ ، على الصفة ، وضعَّفه سيبويه فى الحال ، قال : وهو فى الصفة أقبح ، وإنَّما ألحقه الخليل بما ينكر ، وهو مضاف إلى معرفة من أجل تكرر اللفظ فيه ، فحسُن ذلك » [٥] .

٣ – ما ورد فى دخول لا النافية للجنس على المعرفة فى نحو : قضيةٌ ولا أبا حسنٍ

---

(١) شرح التسهيل : ٢٦٨/٣ . وانظر : ارتشاف الضرب : ٥٢٩/٢ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٢١٧/٢ .

(٣) الكتاب : ٣٦١/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) الروض الأنف : ١٤٣/٤ .

لها ، ونحو : لا هيثمَ الليله للمطى ، وغيرها من الشواهد كما سيأتى الحديث عنها مفصلاً [١] ، فوقعت المعرفة اسماً للا ، وهو موضع خاص للنكرات ، وإنّما جاز هنا ؛ لأنّ تقدير الكلام على التنكير إذ المقصود به التشبيه ، والتقدير : لا مثل أبى الحسن ، ولا مثل هيثم [٢] . فلمّا دخل المعرفة معنى التشبيه تنكرت ، ومما يقوى هذا التقدير والتقديرات السابقة أنّ حذف المضاف كثير ومطرد . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : مبحث دخول لا على المعارف ، من هذا الفصل ، ص : ٢٠٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٣/٢ .

ثانياً : وقوع المعرفة تمييزاً :

مذهب جمهور البصريين أنَّ التمييز لا يكون إلاَّ نكرة ؛ وذلك لأنَّ التمييز يؤتى به لإزالة إبهام ما قبله ببيان نوعه ، وذلك أنَّه إذا قيل : عندى عشرون ، احتمل أنواعاً من المعدودات ، فإذا قيل بعدها : درهماً أو ديناراً ، فقد أُزيل بذلك الإبهام الموجود فى الاسم الذى جاء قبله ، وقدِّر أن يكون نكرة ؛ لأنَّه إذا كان معرفة كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً فى جنسه . فالنكرة هى الدالة على النوع والجنس ، لا المعرفة ، يقول المبرد : « ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة ، لأنَّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً ، وإذا كان منكوراً كان شائعاً فى نوعه » [١] .

ويقول ابن أبى الربيع : « إنَّ المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات ، وهو يحصل من لفظ التنكير ، فلا فائدة فى التعريف » [٢] .

وذلك لأنَّ التمييز شرطه أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن ، ولا يكون ذلك إلاَّ للنكرة ، فإذا قيل : عندى عشرون درهماً ، فمعناه عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك ، والاشتراك يناسب التنكير لا التعريف [٣] .

وعُلِّل سبب التنكير أنَّه يشبه الحال ، وذلك لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُذكر لرفع الإبهام [٤] ، يقول ابن يعيش فى هذا الأمر : « ألا ترى أنَّك إذا قلت : عندى عشرون ، احتمل أنواعاً من المعدودات ، فإذا قلت درهماً أو ديناراً فقد أزلت ذلك الإبهام ، واتضح بذكره ما كان متردداً مبهماً ، كما أنَّك إذا قلت : جاء زيدٌ ، احتمل أن يكون على صفات ، فلمَّا قلت : راكباً ، فقد أوضحت وأزلت ذلك الإبهام ، فلمّا استويا فى الإيضاح والبيان استويا فى التنكير » [٥] .

---

(١) المقتضب : ٣٢/٣ .

(٢) البسيط : ١٠٨٣/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٧٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٠/٢ .

(٤) انظر : البسيط : ١٠٨٣/٢ ، الإنصاف : ٣١٥/١ .

(٥) شرح المفصل : ٧٠/٢ .

ويقول الرضى : « وأصل التمييز : التنكير ، لمثل ما قلنا فى الحال ، وهو أنَّ المقصود رفع الإبهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهى أصل فلو عُرِّف وقع التعريف ضائعاً »[١] .

جواز تعريفه عند الكوفيين :

وخالف الكوفيون وابن الطراوة ذلك الرأى ، وذهبوا إلى جواز كون التمييز معرفة[٢] ، واستدلوا لصحة ما ذهبوا إليه بوروده معرفة فى بعض الآيات والشواهد ، وذلك نحو قوله تعالى : « إلاّ من سفه نفسه »[٣] ، وقوله تعالى : « بطرت معيشتها »[٤] ، وما ورد من كلام العرب فى قولهم : سفه زيد نفسه ، وأَلِمَ عمرو بطنه ، وغبن زيد رأيه[٥] ، فالتمييز فيها مضافاً لمعرفة وهو الضمير ، واستشهدوا أيضاً لورود التمييز معرفاً بأل فى قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرفْتَ وجُوهَنا ... صَدَدتَ وطِبتَ النَّفسَ يَا قيسُ عن عَمْرِو[٦]

وقول الشاعر :

إلى رُدُحٍ من الشِيزى مَلاءٍ ... لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ[٧]

وقول الآخر :

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعبَ والحربُ لم تَقد ... لظاها وَلَم تُستعمل البِيضُ و السُّمرُ[٨]

تأويل التمييز المعرف بالتنكير :

وقد أوَّل البصريون جميع هذه الشواهد على التنكير ، فقالوا فى نحو : بطرت معيشتها ، وسفه زيد نفسه ، وغيرها ، مما كان معرفاً بالإضافة ما يلى :

أولاً : أنَّ الإضافة فيه منوية الانفصال ، ويحكم فيها بتنكير المضاف ، كما فُعِل

---

(١) شرح الكافية : ٢٢٣/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٨١/٢ ، البسيط : ١٠٨٣/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٢/١ ، شرح التصريح : ٣٩٤/١ ، ابن الطراوة النحوى : ١٤٠ .

(٣) سورة البقرة : آية : ١٣٠ .

(٤) سورة القصص : آية : ٥٨ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٨٦/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ .

(٦) سبق تخريجه ص : ١٤٦ .

(٧) شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٨١/٢ ، شرح التسهيل : ٢٦٠/١ ، همع الهوامع : ٨٠/١ .

(٨) شرح التسهيل : ٣٨٦/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٢/١ .

بقولهم : كم ناقةٍ وفصيلِها ، وكل شاةٍ وسخلتِها بدرهم ، والتقدير هنا على هذا الرأى : بَطرت معيشةً لها ، وسَفِه نفساً له ، وغبن رأياً له [١] .

ثانياً : أو يقدر نصب : رأيه ، ونفسه ومعيشتها ، وما كان مثلها على أنّه مفعول به للفعل الذى قبله ، مضمناً معنى فعلٍ متعدٍ ، والتقدير : ساء رأيَه ، وشكا بطنَه ورأسَه ، وأهلك نفسَه ، فى سفه نفسه ، أو : ضيَّع نفسَه ، أو امتهن نفسَه ، أو لكون سفه يتعدى بنفسه ، كسَفَّه المُضعف ، ورجّح هذا الرأى أبو حيَّان ؛ لأنَّ ثعلب والمبرد حكيا أن (سَفِه) بكسر الفاء ، يتعّدى (كسَفَّه) بفتح الفاء وشدها [٢] .

ثالثاً : أو أن ينصب رأيه ، ونفسه ، وبطنه ، بإسقاط حرف الجر ، كأنّه قال : غَبنَ فى رأيهِ ، ووَجِع فى بطنِه ، و أَلِم فى رأسِه ، فأسقط حرف الجر ، وتعدّى الفعل فنصب [٣] .

رابعاً : أن يُنصب رأيه وبطنه ورأسه ومعيشتها ، على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدى ، فمعيشتها فى قوله تعالى : «بَطِرت مَعِيشَتَها» منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وكذلك : رأيه ، ونفسه ، ورأسه ، وبطنه [٤] .

خامساً : وقيل فى : « بطرت معيشتها » يحتمل أنّ الأصل : بطرت مدة معيشتِها فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فانتصب المضاف إليه على الظرفية [٥] .

سادساً : وقيل فى نحو : سَفِه زيدٌ نفسَه ، أنّه توكيد لمؤكّد محذوف ، والتقدير : سفه قولَه نفسَه [٦] .

و أما ما ورد منها معرفاً بأل ، فتقدر « أل » فيه زائدة للضرورة وذلك فى : الرعب ولباب البر والنفس ، والتقدير : مُلئت رعباً ، ولباب برٍ ، ونفساً ، ويقوّى هذا الرأى ، أنّ أل

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٨٤/٢ .

(٢) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ ، البحر المحيط : ٣٩٤/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٧/٢ ، المساعد : ٦٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٢/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٨١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٨٤/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٧/٢ ، المساعد : ٦٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٥٢/١ ، البسيط : ١٠٨٣/٢ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٨/٢ ، البحر المحيط : ١٢٦/٧ .

(٦) انظر : البحر المحيط : ٣٩٤/١ .

وردت زائدة فى مواضع كثيرة ، كدخولها على العلم وغيره [١] .

وجميع الشواهد الشعرية السابقة من ضرورات الشعر التى لا يُقاس عليها ، وما ورد منها فى الآيات ، يخرّج على التخريجات السابقة .

إلاّ أنّه قد يُعترض على التخريجات السابقة بما يلى :

١ - أما على تقدير أنّ الإضافة منوية الانفصال ، فاعتُرض عليه أنّه لا يكون إلا إذا كان المضاف من الصفات العاملة عمل الفعل ، وليست هذه الشواهد من هذا النوع [٢] .

٢ - وأما التخريج على تضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدى ، فاعتُرض عليه بأنّ التضمين لا يُقاس عليه ، ولا يكون إلاّ سماعاً [٣] .

٣ - وكذلك قيل فى إسقاط حرف الجر ، فإنّه لايكون إلاّ سماعياً ، ويكون قياساً فى مواضع ليس هذا منها [٤] .

٤ - وأمّا التخريج على التشبيه بالمفعول به ، فذلك مخصوص عند الجمهور بالصفة ، أو الوصف اللازم ، لا الفعل [٥] . يقول أبو حيّان : « تقول : زيدٌ حسنٌ الوجهَ ، ولا يجوز : حَسُنَ الوجهَ ، ولا يَحْسُنُ الوجهَ » [٦] .

٥ - وأمّا التخريج على أنّه توكيدٌ مع حذف المؤكّد ، فضُعِّف على أنّه لا يجوز أن يُحذف المؤكد ويبقى التوكيد [٧] .

إلاّ أنّه على الاعتراضات السابقة يمكن القول أنّ المعرفة هنا لا حقيقة لمعنى التعريف فيها ، وهذا الأمر هو الذى جوّز لها الوقوع فى مواقع النكرة ، ومما يدل علىصحة هذا الرأى ما يلى :

١ - أنّ الرعب ، والنفس ، والرأى ، والبطن ، والرأس ، وغيرها من المعارف

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٦/٢ ، المساعد : ٦٥/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٨١/٢ ، شرح التصريح : ١٥١/١ ، ٣٩٤ ، همع الهوامع : ٨٠/١ ، ٢٥٢ ، شرح الأشمونى : ١/ ١٩٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٨٦/٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط : ٣٩٤/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(٧) انظر : المصدر السابق .

الواقعة تمييزاً ، هي من أسماء الأجناس تعريفها كتنكيرها ، وكما قيل يتحصل بنكرة الجنس ، ما يتحصل بمعرفته [١] .

٢ – أنَّ التمييز لا يجوز الإخبار عنه ، كما قيل في الحال ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى إضماره وجعله معرفة ، والتمييز لا يكون إلاَّ مظهراً نكرة [٢] ، فلو كان التعريف في هذه الشواهد حقيقياً ، لجاز الإخبار عنها ، كما يجوز للمعارف الأخرى ، ولجاز تقدير التمييز ضميراً وهذا ساقط ، فلا يجوز أن يقال : اشتريت عشرين إيّاه .

٣ – ومما يدل على أنَّ المعرفة هنا ليست معرفة محضة ، وأنَّها مشبهة للنكرة مما جوَّز وقوعها تمييزاً ، أنَّ النكرة الواقعة تمييزاً يُشترط فيها الدلالة على معنى الجمع ، يقول ابن يعيش : « وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن ، وإنَّما كان نكرة لأنَّه واحد في معنى الجمع ، ألا تراك إذا قلت : عندي عشرون درهماً ، فمعناه : عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا لمعنى الاشتراك فهو نكرة » [٣] وكذلك المعرفة يدخلها الاشتراك ويُقصد بها الجمع كما مرَّ الحديث عنها في التعريف اللفظي ، فلمَّا أشبهت النكرة في هذا المعنى جاز لها أن تقع تمييزاً . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : المحتسب : ٤٣/١ ، شرح ألفية ابن معطٍ : ٥٨١/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٤٩٨/٢ ، الملخص : ١٨٣ .

(٣) شرح المفصل : ٧٠/٢ .

ثالثاً : دخول لا النافية للجنس على المعرفة :

يُحكم بتنكير المعرفة إذا وقعت اسماً لـلا النافية للجنس ؛ لأنَّ « لا » كما مرّ [١] مختصة بنفى الجنس على التنصيص ، فتدخل على نكرة ، لا معرفة ، إذ ليس فى المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها [٢] ، ووضع « لا » لنفى المتعددات ، وهذا يقتضى التنكير ، ولذلك إذا وقعت المعرفة بعد لاوجب تكرارها - خلافاً للمبرد - عوضاً عمَّا فاتها من مصاحبة ذى العموم ؛ لأن فى التكرير زيادة كما أن فى العموم زيادة [٣] .

ومن الشواهد التى ورد فيها اسم لا معرفة علماً ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هَلَكَ كِسرى فلا كِسرى بعدَه ، وإذا هَلَكَ قَيصرَ فلا قيصرَ بعدَه » [٤] ، ونحو قولهم : « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها » [٥] ، وقولهم : « أمّا البصرةُ ، فلا بَصرةَ لكم ، و أمّا بغدادُ فلا بغدادَ لكم » [٦] .

ومنها قول الشاعر :

أَرَى الحاجاتِ عندَ أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ و لا أُميةَ فى البِلادِ [٧]

وقول الشاعر : * لا هَيثمَ الليلةَ للمَطِيّ * [٨]

وقول الراجز : * إنّا لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم * [٩]

وقول الآخر أيضاً :

تَبكِى عَلى زَيدٍ ولا زَيدَ مثلُه بريءٌ من الحُمَّى سَليمُ الجَوانِحِ [١٠]

---

(١) انظر : الفصل الثانى ، النكرة الدالة على العموم ص : ٩٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٥٨/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٥/٢ .

(٤) المصدر السابق : ٦٦/٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢٩٧/٢ ، المقتضب : ٣٦٣/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٦٩/٢ ، الارتشاف : ١٧٠/٢ .

(٦) انظر : الكتاب : ٢٩٧/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٦٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٣/٢ ، الارتشاف : ١٧٠/٢ .

(٧) الكتاب : ٢٩٧/٢ ، المقتضب : ٣٦٢/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٦/٢ ، الارتشاف : ١٧١/٢ ، أمالى الشجرى : ٢٣٩/١ ، الخزانة : ٦١/٤ ، همع الهوامع : ١٤٥/١ .

(٨) الكتاب : ٢٩٦/٢ ، المقتضب : ٢٦٢/٤ ، أمالى الشجرى : ٢٣٩/١ ، الخزانة : ٥٧/٤ ، الارتشاف : ١٧٠/٢ .

(٩) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/٢ .

(١٠) شرح التسهيل : ٦٧/٢ ، خزانة الأدب : ٥٧/٤ ، همع الهوامع : ١٤٥/١ .

جواز مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة عند الكوفيين :

ووجوب تنكير اسم لا النافية للجنس ، هو مذهب البصريين [١] ، وخالف الكوفيون هذا الشرط ، فأجاز الكسائى إعمالها فى العلم المفرد ، نحو : لا زيد ، والمضاف نحو : لا أبا محمد ، ولا عبد الله ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز ، ووافقه الفراء على : عبد الله ، وقال : لأنّه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد : عبد الله ، وخالفه فى عبد الرحمن ، وعبد العزيز ؛ لأنَّ الاستعمال لم يلزم فيهما ، كما لزم عبد الله [٢] .

وجوَّز الفراء إعمالها فى ضمير الغائب واسم الإشارة ، نحو : لا هو ، و لا هى ، ولا هذين لك ، و لا هاتين لك ، ومن ذلك ما ورد فى قولهم : « إن كَان أحدٌ فى هذا الفجِّ فلا هو يا هذا » [٣] ، ومنها أيضاً ما ورد فى قول الشاعر :

إذا مَا تَرَعْرَعَ فينا الغُلا ... مُ فما أَنْ يُقالَ له مَنْ هُوَه

إذا لم يَسُدْ قبلَ شدِّ الإزا ... رِ فذلِكَ فينا الَّذِي لا هُوَه [٤]

ومنها أيضاً :

فَلا هِى إلاَّ أن تُقرَّبَ وصْلَها ... عِلاة كُنَازُ اللَّحمِ ذاتُ المشارتِ [٥]

« فهى » و « هو » وقعا فى الشواهد السابقة اسماً لـلا ، وهما ضميران ، وذكر الفراء أنَّ دليل ذلك حذف الخبر الذى لا يحذف إلاَّ مع النكرة ، وذلك نحو : لا درهمَ ، ولا دينارَ ، ولا يقال : لا الدرهم ، ولا الدينار ، مع حذف الخبر [٦] .

تأويل المعرفة الواقعة اسماً للا بالتنكير :

وجميع ما ورد من المعارف السابقة اسماً لـلا مؤول بنكرة عند البصريين وهو الصحيح ، وذلك على النحو التالى :

---

(١) انظر : الأصول : ٤٠٦/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٨/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٦٠/١ ، الارتشاف : ١٧٠/٢ ، ١٧١ ، همع الهوامع : ١٤٥/١ .

(٢) انظر : الأصول : ٤٠٦/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٦٠/١ ، الارتشاف : ١٧٠/٢، ١٧١ ، همع الهوامع : ١٤٥/١ .

(٣) انظر : التذييل : ٧٠٩/٢ ، الارتشاف : ١٧١/٢ .

(٤) التذييل : ٧٠٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٤/٩ ، شرح التصريح : ٣٤٥/٢ .

(٥) التذييل : ٧٠٩/٢ .

(٦) انظر : المصدر السابق .

أولاً : إما أن يُجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة ، كأنّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ؛ لأنّ معنى : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، أى لا فيصلَ لها ، فصار اسمه رضى الله عنه ، كالجنس المُفيد لمعنى الفصل والقطع ، وذلك مثل قولهم : لكل فرعون موسى ، أى : لكل جبَّار قهَّار ، فيصرف موسى وفرعون تنكيرهما بالمعنى المذكور ، فليس المقصود نفى كل من اسمه أبو الحسن أو الهيثم أو أمية أو زيد ، وإنّما المراد نفى منكورين كلهم من صفة هؤلاء ، فلاشتهار العلم بمعنىً من المعانى نُزِّل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى وهو الذى سوَّغ تنكيره [١] .

قال سيبويه : « وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة ، قلت : كيف يكون هذا ، وإنما أراد علياً رضى الله عنه ، فقال : لا ، لأنّه لا يجوز لك أن تُعمل لا فى معرفة ، وإنما تعملها فى النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكرة ، حسُن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنّه دخل فى هؤلاء المنكورين عليٌّ ، و أنّه قد غُيِّب عنها » [٢] .

وهذا الذى ذُكر من اشتهار العلم بمعنىً من المعانى ، وتنزيله منزلة الجنس مع الدلالة على المعنى الذى اشتهر فيه هذا العلم دون قصد مسمَّى العلم ، أشار إليه ابن جنى فى مواضع أخرى ، غير وقوع العلم اسماً للا النافية للجنس ، يقول فى باب من أبواب الخصائص سمّاه : « بابٌ فى الاستخلاص من الأعلام معانى الأوصاف » [٣] يقول فى قول الشاعر :

أَنَا أَبُو المِنهَالِ بَعضَ الأَحْيانِ لَيسَ عَلَىَّ حَسَبى بِضُؤْلان [٤]

« أن يكون قد عُرف من أبى المنهال هذا الغناء والنجدة ، فإذا ذُكر فكأنّه قد ذُكرا ، فيصير معناه إلى أنّه كأنّه قال : أنا المغنى فى بعض الأحيان ، أو أنا النجد فى بعض تلك الأوقات . أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذى هو (أبو المنهال) معنى الصفة و الفعلية » [٥] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٦٠/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٥/٢ ، الخزانة : ٨٥/٤ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٤٠/١ ، الارتشاف : ١٧١/٢ ، همع الهوامع : ٨٠/١ ، ١٤٥ .

(٢) الكتاب : ٢٩٧/٢ .

(٣) ٢٧٠/٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق : ٢٧٠/٣ ، ٢٧١ .

ويقول ابن جنى أيضاً فى قول أبى تمام :

فَلاَ تَحْسَبَنْ هِنداً لَها الغَدرُ وَحدَها سَجِيةُ نَفْسٍ كُلُّ غانِيةٍ هِندُ [١]

يقول : « فقوله (كل غانية هند) متناهٍ فى معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنّه كأنّه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك » [٢] .

وكذلك قال فى قول الشاعر :

إنَّ الذِّئابَ قَدِ اخضَّرتْ بَرَاثِنُها والنَّاسُ كُلُّهمُ بَكراً إذا شَبِعوا [٣]

قال : « أى إذا شبعوا وتعادوا وتغادروا ؛ لأنَّ بكراً هكذا فعلها » [٤] .

وقيل فى هذا الأمر أيضاً : « أنَّ العلم متى اشتهر بمعنىً من المعانى يُنَّزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعنى ، كما فى قولهم : لكل فرعون موسى ، وكذلك اشتقوا من الأعلام فقالوا : تَمَعدَدَ ، إذا تشبَّه فى خشونة العيش بمعدٍّ ، ومعنى : لا هيثمَ : لا راعىَ جيِّد الرعى » [٥] .

ثانياً : أن يكون معنى التنكير فيها على تقدير حذف المضاف ، وهو : مثل ، وأُقيم العلم مقامه فى التنكير والإعراب ، والتقدير : لا مِثلَ هيثمٍ ، ولا مِثلَ أُميةَ ، ولا مِثلَ زيدٍ ، فلتقدير إضافة مثل ، لا يتعرَّف لأنَّ مثل نكرة لا يتعرف وإن أُضيف لمعرفة ، فكأنَّ المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالإضافة [٦] . يقول ابن يعيش فى هذا التقدير : « أمّا قوله « لا بصرةَ لكم » فالمراد لا مثلَ بصرة لكم ، و البصرة هنا أحد العراقين ، وقولهم : « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها » فالمراد على بن أبي طالب رضوان الله عليه ، أى : مثل أبى الحسن ، كأنّه نفى منكورين كلّهم فى صفة على ، أى : لا فاضل ولا قاضى مثل أبى الحسن فالمراد بالنفى هنا العموم والتنكير ، لا نفى هؤلاء المعرّفين ،

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق : ٢٧٢/٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) التخمير : ٥٠٣/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٦٠/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/٢ ، الارتشاف : ١٧١/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٧٠/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٣٩/١ .

وعلم المخاطب أنّه قد دخل هؤلاء فى جملة المنكورين ، وليس المعنى على نفى كل من اسمه هيثم أو أمية أو على ، و إنّما المراد نفى منكورين كلهم فى صفة هؤلاء » [١] .

ويقول السيرافى أيضاً : « فإنّ تقدير الكلام : لا مثل عليّ ولا مثل هيثم ، لأنّ « لا » لا تنصب إلاّ منكوراً ، فإنّما جاز تقدير مثل وإن كان القصد إلى واحد ؛ لأنّ التأسف إذا وقع لفقد إنسان ، فإنّ وجود مثله يزيل ذلك ، ويصير كأنّه هو الأول المطلوب » [٢] .

ثالثاً : أن يكون القصد من النفى بلا ، نفى كل من تسمّى بهذا الاسم فيكون على هذا التقدير معنى العموم الذى يجوّز دخول لا [٣] .

رابعاً : وأمّا وقوع « هو وهى » كما مرّ بعد لا ، يُخرَّج على أنّ : لا هو ، ولا هى ، يكون موقع الضمائر فيها مبتدئين والخبر محذوف ، لدلالة المعنى عليه ، ووقوع الضمائرهنا قليل ولا يقاس عليه ، ومما يدل على كونهما مرفوعين ، كونهما ضميرى رفع ، ولو كانا منصوبين لقيل : لا إياّه ، ولا إيّاها [٤] . وكذلك قيل فى وقوع أسماء الإشارة بعد لا التى لنفى الجنس ، يقول ابن السراج : « ويقولون : لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، وكذلك « ذاك » لأنّه غائب ، وجميع هذه الأشياء التى تخالف الأصول التى قدمتها لك لا تجوز فى القياس ، ولا هى مسموعة من الفصحاء » [٥] .

إلاّ أنّ ابن مالك اعترض على التخريجات الثلاثة الأولى بما يلى : أمّا التقدير على أنّها نكرات على حذف المضاف ، وهو مثل ، فهو ممنوع من ثلاثة أوجه وهى :

أولاً : أنّ ذكر مثل بعد الاسم المنفى بلا فى قول الشاعر :

* تبكى على زيدٍ و لا زيدَ مثلُهُ * [٦]

---

(١) شرح المفصل : ١٠٤/٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٢٠٤/١ .

(٣) انظر : الارتشاف : ١٧١/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٦٧/٢ .

(٤) انظر : ارتشاف الضرب : ١٧١/٢ ، التذييل : ٧١٠/٢ .

(٥) الأصول : ٤٠٦/١ .

(٦) سبق تخريجه ص : ١٩٧ .

فتقدير « مثل » قبل زيد مع ذكر « مثله » بعده وصفاً أو خبراً ، يستلزم وصف الشيء بنفسه ، أو الإخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع [١] .

ثانياً : أنّ المتكلم بذلك إنّما يقصد نفى مسمَّى العلم المقرون بلا ، فإذا قدر مثل ، لزم خلاف المقصود ، لأنَّ نفى مثل الشيء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل [٢] .

ثالثاً : أنَّ العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل أحد ، فلا يكون فى نفيه فائدة ، نحو : لا بصرة لكم ، و لا أبا حسن لها ، ولا قريش بعد اليوم [٣] .

وكذلك اعترض القاضى اليمنى على تقدير التنكير بحذف المضاف وهو مثل ، لأنَّ العرب التزموا تجريد الاسم المستعمل عن الألف واللام فلم يجوِّزوا : قضية ولا أبا الحسن ، كما جوَّزوا : ولا أبا حسن ، فلو كانت إضافة مثل منوية ، لم يحتج إلى ذلك[٤] .

أمّا التقدير الثانى والثالث فيقول ابن مالك فى الاعتراض عليهما : « فلا يصح اعتبارهما مطلقاً ، فإنَّ من الأعلام ما له مسمَّيات كثيرة كأبى حسن وقيصر ، فتقدير ما كان هكذا بلا مسمّى بهذا الاسم ، أو بلا واحدٍ من مسمّياته لا يصح ، لأنَّه كذب » [٥] .

إلاَّ أنَّه من الممكن أن يُردّ على الاعتراضات السابقة التى ذكرها ابن مالك على تقدير حذف المضاف وهو « مثل » بما يلى :

١ – أنَّ تقدير مثل وإرادة التنكير فى المعرفة بسبب تقدير التشبيه ، ورد فى غير موضع ، كما مرَّ فى باب الحال ، وذلك أنَّ المعرفة إذا أريد بها التشبيه تنكَّرت مع تقدير مثل ، كما فى نحو : تفرقوا أيادى سبأ ، أى : مثل أيادى سبأ [٦] .

٢ – أمَّا قولهم إن التزام حذف الألف واللام من الاسم المعرَّف الداخلة عليه « لا » يدل على أنَّ « مثل » ليست منوية إذ لو كانت منوية لم يحتج إلى ذلك ، يرد عليه بما يلى : « لا يضر هذا الالتزام فإنَّه واردٌ على أحد الجائزين ، فإنَّ أل للمح الأصل ،

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ٦٧/٢ ، خزانة الأدب : ٥٧/٤ ، حاشية يس العليمى : ٢٣٦/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٦٧/٢ ، حاشية يس العليمى : ٢٣٦/١ .

(٣) انظر : المصدران السابقان .

(٤) انظر : خزانة الأدب : ٥٧/٤ .

(٥) شرح التسهيل : ٦٨/٢ .

(٦) انظر : مبحث : المعرفة الواقعة حالاً من هذا الفصل ، ص : ١٨٩ .

والغالب عدم ذكرها ، مع أنَّها علامة لفظية للتعريف ، وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلاَّ أنَّه معنوى ، فلو وجدت مع لا لكان القبح ظاهراً » [١] .

٣- أنَّ الاعتراض على وجود « مثل » فى قول الشاعر :

* تبكى على زيدٍ و لا زيدَ مثلُه * [٢]

فتكون مثل إمَّا على أنَّها خبر أو وصف لمثل المقدرة ، على تقدير : تبكى على زيد ولا مثل زيد مثله ، وتكون « مثلُ » وصفاً للشىء بنفسه ، أو خبراً عن الشىء بنفسه ، وهو أمرٌ ممتنع ، يردّ عليه أن « مثل » لم ترد إلاَّ فى هذا البيت ، فلا يُردّ به التخريج .

٤ - أنَّ الاعتراض بأنَّ نفى ، مثل البصرة وأبى الحسن وبغداد معلوم ، لا فائدة فيه ، لأنَّه معروف إذ لا يوجد إلاَّ بصرة واحدة وكذلك بغداد وأبو الحسن وقريش ، يردّ عليه أن القصد بالنفى هنا ليس نفى مسمَّى المدينة نفسها ، وإنَّما القصد نفى ما شابه هذا المدينة فيما اشتهرت به .

إلاَّ أنَّ ابن مالك يذكر رأياً فى هذه الآراء و التخريجات المختلف فيها ، يكون فيه الفصل والحسم ، يقول : « فالصحيح أن لا يُقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به ، وبما يصلح له . فيقدر : لا زيد مثله ، بلا واحدٍ من مسمّيات هذا الاسم مثله ، ويقدر : لا أبا حسن لها ، و لا كسرى بعده ، و لا قيصر بعده ، بلا مثل أبى الحسن ، و لا مثل كسرى ، و لا مثل قيصر . وكذا : لابصرة ولا أمية ولا عزى . ولا يضر فى ذلك عدم التعرض لنفى المنكر ، فإن سياق الكلام يدل على القصد » [٣] .

والآراء السابقة والخلاف فيها الذى يعنينا منها أنها تجرى فى مجرى واحد ، وهو أنَّ المعرفة الواقعة اسماً للا على اختلاف التقدير فيها ، هى فى معنى النكرة ، وهذا الذى عليه مدار الحديث ، فالمعرفة لا تتنزل منزلة النكرة إلاَّ بعد أن فقدت القدرة على التعيين ، والدليل على أن المعرفة هنا لا معنى ولا حقيقة للتعريف فيها ما يلى :

١ - أنَّ المعرفة الواقعة اسماً للا النافية للجنس لو كانت معرفة حقيقة ، لتكررت

---

(١) خزانة الأدب : ٥٧/٤ ، ٥٨ .

(٢) سبق تخريجه ص : ١٩٧ .

(٣) شرح التسهيل : ٦٨/٢ .

« لا » كما تكرر مع المعرفة المحضة ، يقول أبو حيَّان : «إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة لم يلحظ فيها التنكير لزم تكرار (لا) » [١] .

٢ – أنَّ المعرفة إذا وصفت هنا ، توصف بالنكرة ، والوصف بالنكرة دليل على التنكير ، فمن قال لا أبا أمية ، ثم أراد وصفه يقول : لا أبا أمية عاقلاً ، ولا يُقال : العاقل [١] .

٣ – التزام تجريد الاسم المعرَّف بالألف واللام و الواقع اسماً للا منها – أى الألف واللام – كما فى نحو : لا أبا حسن لها ، بدلاً من : أبا الحسن ، و لا عزى ، بدلاً من : العزى [٢] . يقول الفراء : « من قال : قضية ولا أبا حسن لها ، لا يقول : ولا أبا الحسن لها ، بالألف واللام ، لأنَّها تمحض التعريف فى ذا المعنى ، وتبطل مذهب التنكير » [٣] .

إلاَّ أنَّه قد يعترض على تقدير التنكير السابق : بأن قولهم ، لا أبا حمزةَ لك ، ورد فيه « حمزة » ممنوعاً من الصرف ، ولو لوحظ فيه التنكير لا نصرف !

ويردّ على هذا الاعتراض بأنَّه من الممكن أن يكون : « أبا حمزة » اسماً واحداً ، ويلزم النصب فى آخره ، كما ينصب آخر الاسم الواقع بعد لا كما فى نحو : لا رجلَ ، ومما يؤيد هذا أنّه سُمع عن العرب أنّها تقول : لا أبا زيدَ لك ، ولا أبا محمدَ عندك ، فعلّة نصبهم محمداً وزيداً أنّهم جعلوا « أبا محمد وأبا زيد » اسماً واحداً وألزموا آخره النصب ، كما فى : لا رجلَ ، وكذلك هنا : لا أبا حمزة [٤] .

والسؤال الآن : لماذا جىء بالمعرفة فى هذا الموضع الذى يناسبه التنكير لا التعريف ؟ يمكن أن يرد على هذا السؤال ، بأن المعنى المراد التعبير عنه فى قولهم : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، هو : لا رجل قاضياً عالماً فقيهاً لهذه القضية ، فلما أريد التعبير عن هذا المعنى جىء بالعلم ، إذ الملاحظ أنّ أكثر المعارف الواقعة بعد لا أعلام ، نحو : أمية وهيثم وزيد وغيرها ، والعلم وضع أصلاً ليغنى عن ذكر الأوصاف الكثيرة ، يقول ابن جنى : « ألا

---

(١) ارتشاف الضرب : ١٧٢/٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٧١/٢ .

(٣) خزانة الآدب : ٥٨/٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق : ٦١/٤ .

ترى أنّك إذا قلت : قال الحسن فى هذه المسألة كذا ، فقد استغنيت بقولك الحسن عن قولك : الرجل الفقيه القاضى العالم الزاهد البصرى الذى كان من حاله كذا ومن أمره كذا ، فلما قلت : الحسن ، أغناك عن جميع ذلك »[1] .

ولما أريد التعبير عن هذا المعنى فى الاسم الواقع بعد لا النافية للجنس ، جيء باللفظ الدال عليه أى العلم ، رغبة فى الإيجاز والاختصار ، والعرب إلى الإيجاز أميل ، وعن الإكثار أبعد ، فوضعوا المعرفة فى هذا الموضع لإفادتها هذا المعنى باللفظ اليسير مع تجريدها عن الدلالة على التعيين ، ليتحقق لهم المعنى الذى أرادوه . فرُبَّ معرفة أفادت ما لا تفيده النكرة ، وإن كان فى النكرة فائدة التنكير التى ليست فى تلك المعرفة .

والله أعلم .

* * *

(١) الخصائص : ٣/٢٣٨ ، ٢٣٩ .

رابعاً : دخول ربّ على المعرفة :

ربَّ ، لا تدخل إلاّ على النكرات وذلك راجع لأن المفرد بعدها من معنى الجمع ، ولا يكون المفرد فى معنى جمع إلاّ إذا كان نكرة ، سواء كان محتملاً للقلة أم الكثرة ، فالنكرة تحتمل المعنيين ، نحو : جاءنى رجل ، فالتقدير : جاءنى رجل واحد ، وفى نحو : ما جاءنى رجل ، أى من جنس الرجال ، فلو لم تحتمل القلة والكثرة ، لم تدخل عليها ربّ ، والمعرفة إما أن تكون دالة على الكثرة دون القلة نحو : الجمع المعرّف ، أو على قلة فقط ، كالمفرد والمثنى المعرفين ، وربّ إذا دخلت على النكرة ، تفيد معنى ، هو أن الشيء يقع ولكنه قليل أو كثير ، من غير قصد تعيين ، إذ لا معنى للتعيين ولا حاجة له [1] .

قال الشاعر :

يا رُبَّ غابِطِنا لو كانَ يطلُبُكم ... لاقَى مُباعدةً منكُم وحِرْماناً [2]

يقول المبرد : « يريد غابطٍ لنا ، لأنّه لو عني واحداً بعينه لم يكن للكلام معنى ، كما لا تقول : ربّ عبد الله ، و لا ربّ غلام أخيك » [3] .

فمن أمثلة دخول ربّ على المعرفة أو على ما هو فى صورة المعرفة ما يلى :

أولاً : دخول ربّ على ما هو فى صورة المعرفة :

فرب لا تدخل إلا على نكرة ، فإذا دخلت على معرفة ، فإنما هى نكرة فى صورة المعرفة .

ومن ذلك قول الشاعر :

يا رُبَّ مثلِك فى النساءِ غريرةٍ ... بيضاءَ قدْ مَتعتُها بِطلاقِ [4]

وقول الآخر :

يا ربّ غابِطِنا لو كانَ يطْلُبُكم ... لاقى مُباعدةً مِنكُم وحِرمانا [5]

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٣١/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٠٣/١، ٥٠٥ ، همع الهوامع : ٢٦/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٢٧/١ ، المقتضب : ٢٨٩/٤، ١٥٠ ، البسيط : ١٠٤٦/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٧٩/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣ / ٥١ ، شرح التصريح : ٢٨٢/٢ .

(٣) المقتضب : ٢٩٠/٤ .

(٤) الكتاب : ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ .

(٥) سبق تخريجه : ص : ٢٠٦ .

فمثلك وغابطنا ، وإن كانتا مُضافتين للمعارف ، فهما نكرات ، والتقدير : مثلٍ لك ، وغابطٍ لنا ، فإضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا تفيد التعريف .

ثانياً : وتدخل ربّ على ما يظن أنه معرفة وهو نكرة :

ومنها ما ورد فى قول الشاعر :

يارُبَّ مَنْ يُبغِضُ أَذْوادَنا رُحْنَ عَلَى بَغْضائهِ وَاغتَدَينْ [1]

وقول الآخر :

رُبَّ مَا تَكْرَه النفُوسُ مِن الأَمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [2]

وقول الشاعر :

أَلا رُبّ مَنْ تَغْتَشه لَكَ ناصِحٌ ومُؤْتمنٍ بالغَيبِ غَيرُ أَمِينِ [3]

وقال آخر :

أَلا رُبّ مَنْ قَلْبِى له اللهَ ناصِحٌ ومَنْ هُو عِندِى فى الظِّباءِ السَّوانِحِ [4]

وقال آخر :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتَ غَيْظاً صَدْرَه يَتَمنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطعْ [5]

« فما ومن » فى الأبيات السابقة ، نكرات وليست أسماء موصولة ، بدليل دخول ربّ عليها ، وهما بمعنى شىء ، أو أحد ، وما بعدهما صفة لهما والتقدير : ربّ شىءٍ تكرهه النفوسُ ، وربّ أحدٍ أنضجت قلبه ، وربّ أحدٍ تغتشه لك ناصح ، وربّ أحدٍ يُبغض أذوادنا [6] .

ثالثاً : دخول ربّ على الاسم المتصل بأل :

وتدخل رب على المتصل بأل ، وذهب إلى هذا الرأى بعض النحويين ، فيقال : ربّ الرَّجلِ لقيت ، وأنشدوا قول الشاعر :

---

(١) الكتاب : ١٠٨/٢ ، أمالى ابن الشجرى : ٣١١/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١/٤ .

(٢) الكتاب : ١٠٩/٢ ، أمالى الشجرى : ٢٣٨/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٧/٣ ، همع الهوامع : ٩٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٠/٣ ، همع الهوامع : ٩٢/١ .

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٣/٩ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٦/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١/٤ ، همع الهوامع : ٢٩/١ .

(٦) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢،١١/٤ ، همع الهوامع : ١٩٢/١ .

رُبَّمَا الجَامِلِ المُؤَبَّلِ فِيهِم وَعَنَاجِيجِ بَينَهُنَّ المِهَارُ [١]

فالبيت يُستشهد به على أنّ الجامل اسم رُبّ ، وخُرِّج على زيادة أل ، والتقدير : ربما جامل ، ويكون مثل قولهم : إنى لأمرُّ بالرجلِ مثلِك [٢] .

والرواية الصحيحة للبيت على رفع الجامل ، فتكون ما فى موضع اسم نكرة مخفوض برب ، والجامل خبر ابتداء مضمر ، والجملة فى موضع الصفة كأنه قال : رب شيءٍ هو الجامل المؤبل ، وهذا هو رأى الفارسي [٣] .

وذهب ابن مالك إلى أن « ما » زائدة كافة ، هَيَّأت ربّ للدخول على الجملة الاسمية ، فالجامل مبتدأ ، وفيهم خبر له [٤] .

رابعاً : دخول ربّ على مضاف لمضاف للضمير :

وذلك فى نحو قولهم : رُبّ واحدِ أُمِّهِ ، وعَبْدِ بَطنِهِ قد رأيتُ ، ورُبّ نَسيجِ وحدِه قَد أَجَرتُ [٥] ، وما ورد فى قول حاتم الطائى :

أَمَاوِىَّ إِنِّى رُبَّ وَاحدِ أُمِّه أَجَرْتُ فَلا قَتلٌ عَلَيهِ وَلَا أَسْرُ [٦]

ودخول ربّ عليه دليل تنكيره وإن كان مضافاً للمعرفة ؛ لأنّ رب لا تدخل إلاّ على النكرات ، وتقدير التنكير فيها على النحو التالى :

١ - أنّه لُحظ فى « عبد أمه وواحد بطنه » معنى : مُفرِد أُمِّه ، وخادِم بطنِه ، فهما على معنى اسم الفاعل وإضافة اسم الفاعل على التنكير إذا كان للحال أو الاستقبال وهما هنا على معناه [٧] .

---

(١) خزانة الأدب : ٥٨٦/٩ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٠٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٩/٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٢/٣ ، المساعد : ٢٧٩/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٥٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٦/٢ ، مغنى اللبيب : ١٣٧/١، ٣١٠ ، شرح الأشمونى : ٢٣٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٠٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٥٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٦/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٤/٣ ، مغنى اللبيب : ١٣٧/١ ، شرح الأشمونى : ٢٣٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٤/٣ ، وينظر فى هذه المسألة : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٠/٨ ، خزانة الأدب : ٥٨٦/٩ ، مغنى اللبيب : ١٣٧/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٦/١ ، خزانة الأدب : ٢١١/٤ ، اللسان : مادة : وحد .

(٦) شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٦/١ ، خزانة الأدب : ٢١٠/٤ ، التذييل : ٧١/٤ .

(٧) انظر : التذييل : ٧١/٤ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٧٢/٢ .

٢ – أو أنّ تقدير التنكير فيهما راجع إلى أنّهما لا يتعرفان بالإضافة وإن أُضيفا إلى معرفة لتوغلهما فى الإبهام ، فبعد الإضافة لا يمكن تعيين المضاف فهما نظير غيرك ومثلك [١] .

٣ – أو يكون سبب التنكير فيها أنَّ الضمير المتصل ببطن وأم لا يجوز أن يعود على واحد وبطن ، لأنّ المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف ، فإذا كان تعريف أم بإضافتها إلى ضمير الواحد ، كان التماس تعريف الواحد منها محالاً ، لأنّه يكون بمنزلة تعريف الشيء بنفسه [٢] ، يقول الجرجانى شارحاً هذا الرأى : « فلا يجوز أن يكون عائداً إلى نفس واحد وعبد لأجل أنَّ ذلك يجرى مجرى قولك : عبدُ بطنِ عبدٍ، وواحدُ أمِّ واحدٍ، أو عبدُ بطنِ ذلك العبد ، وواحدُ أمِّ ذلك الواحد ، وهذا محال من حيث إنَّ المضاف يكتسى من المضاف إليه التعريف . فإذا قلت أمه وعبده ، فإنّك تعرف الأم والعبد بإضافته إلى الضمير ، فإذا قلت واحدُ أمِّه ، والهاء لواحد كنت قد ناقضت ؛ لأجل أنَّ الأم إذا كان تعريفها بضمير الواحد كان إضافة واحد إليها مُحالاً وداخلاً فى التناقض من حيث إنك تأخذ التعريف لأم من ضمير واحد ثم تأخذ لواحد التعريف من أم ، وإذا كان تعريف أم من واحد كان التماس تعريفه بها بمنزلة أن يُعرَّف الشيء بنفسه وذلك مستحيل . وهو بمنزلة قولك : زيدٌ غلامُ زيدٍ » [٣] .

فعلى التقديرات السابقة لمعنى التنكير جاز دخول ربَّ عليها للمناسبة بينهما فى المعنى .

إلاَّ أنَّ بعض النحاة يرون أنّ الأكثر فى هذه العبارات أن تكون معرفة قياساً على الإضافة و أنّ ورودها نكرة نادر ، ودليل تعريفها أنّها تقع وصفاً للمعرفة فى نحو : مررتُ بزيدٍ وَاحدِ أُمِّه ، وبعمروٍ عَبدِ بَطنِهِ [٤] .

والخلاف فى تعريفها وتنكيرها من المشكلات المحيِّرة التى ذكرها ابن مالك والتى

---

(١) انظر : الخزانة : ٤/٢١٠ .

(٢) انظر : خزانة الأدب : ٤/٢١١ .

(٣) المقتصد : ٢/٨٧٧ .

(٤) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٧٩ ، التذييل : ٤/٧١ ، الملخص : ٥٣١ ، البسيط : ٢/١٠٤٤ ، الخزانة : ٤/٢١١ .

تكون سبباً فى العجز عن الوصول إلى حدّ المعرفة ، إذ يقول : « من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأنَّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً ، وعكسه ، وما هو فى استعمالهم على وجهين » [١] ، ويقول شارحاً ما هو فى استعمالهم على وجهين : « والثالث : كواحد أمِّه وعبد بطنه فإنّ بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما ربّ ، وينصبهما على الحال » [٢] .

إلاَّ أنَّه من الممكن أن يقال فى هذه المسألة لتخريجها على معنى التعريف والتنكير دون الخلط بينهما ، ما يلى :

أولاً : أنَّها إذا كانت وصفاً للنكرة فى نحو : مررت برجل واحد أمه أو عبد بطنه ، فيكون التخريج على معانى التنكير السابقة ، وهى إما أن تكون مما لا يتعرف بالإضافة لإبهامه ، أو لأنَّها بمعنى اسم الفاعل ، أو لأنّها من باب إضافة الشىء لنفسه ، وهى ممتنعة .

ويكون تخريج التنكير فى بيت حاتم :

أماويّ إنّى رُبَّ واحدِ أمِّه أجرتُ فلا قَتلٌ عليه و لا أَسْرُ [٣]

على أنَّه وصف لنكرة محذوفة والتقدير : رب إنسان واحد أمه ، وهو بمنزلة : رب إنسان عزيز معظم أجرت [٤] .

ثانياً : أنَّها إذا كانت وصفاً للمعرفة كما فى نحو : زيدٌ عبد بطنه ، أو واحد أمه فيكون واحد أمه وعبد بطنه كأنَّها صفة أو كناية لهذا الشخص اشتهر بها وأصبحت مشهورة له ، فتكون معرفة كما تكون مثل معرفة إذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف إليه ومشابهته نحو : مررت بعبدِالله مثلِك ، أى المعروف بشبهك أو مماثلك ، فتكون مثل معرفة ، وتكون مثل : مررت بزيدٍ أخيك [٥] . وكذلك هنا هذه الأمثلة ، فإذا قيل : جاء زيدٌ واحدُ أمِّه ، أى جاء الكامل النبيل الذى عرفت .

---

(١) شرح التسهيل : ١/١١٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سبب تخريجه : ص : ٢٠٨ .

(٤) انظر : المقتصد : ٢/٨٧٨ ، الخزانة : ٤/٢١١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١/٢٧٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/١٢٦ .

خامساً : دخول ربّ على ضمير الغيبة :

وتدخل رُبّ أيضاً على ضمير الغيبة مفسراً بنكرة غير مفصولةٍ عنه ، ومنه ما ورد فى قول الشاعر :

رُبَّه فِتيَةً دَعَوتُ إلى مَا ... يُورِثُ المَجْدَ دائِباً فَأَجَابُوا [1]

وقول الآخر :

وَاهٍ رَأَبتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِه ... وَرُبَّه عَطَباً أَنقَذتِ مِن عَطَبِهِ [2]

وقول الآخر :

رُبَّه أمراً بِكَ نَالَ امْنعَ عِزّةٍ ... وغِنىً بُعيدَ خَصاصَةٍ وَهَوانِ [3]

واختلف فى هذا الضمير على النحو التالى :

أولاً : قيل إنّ هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة فى دخول رُبّ عليه ، فأشبه النكرة ؛ لأنّه غير معين ، ولا مقصود به مسمًّى بعينه ، فهو ضمير مبهم ، فأشبه بإبهامه النكرات بدليل احتياجه إلى مفسرٍ بعده [4] ، ونُسب هذا الرأى لأبى علي الفارسي [5] . فالمضمرات لا تنفك عن التعريف ، ودليل ذلك أنّه لا يُوصف كما لا يُوصف سائر المضمرات ولذا قال صاحب هذا الرأى هو فى حكم المنكور ولم يقل أنّه نكرة [6] .

ثانياً : ذهب الزمخشرى وابن عصفور والرضى إلى أنّ هذا الضمير نكرة [7] ، ويعلّل الرضى سبب هذا التنكير أنّ الضمير عائد على نكرة غير مختصةٍ بحكم أو صفة تميزّها عن غيرها [8] . ويقول ابن عصفور مُعلّلاً كونه نكرة : « إنّ الضمير النكرة من طريق المعنى

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٤/٣ ، المساعد : ٢٩١/٢ ، مغنى اللبيب : ٤١٩/٢ ، الارتشاف : ٤٦٣/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ ، شرح الأشمونى : ٥٦/٢ ، شرح التصريح : ٤/٢ .

(٢) الارتشاف : ٤٦٢/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

(٣) همع الهوامع : ٢٧/٢ .

(٤) انظر : النكت : ٥٣٧/١ ، أمالى الشجرى : ٣٠١/٢ ، الارتشاف : ٢٦٤/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ ، شرح التصريح : ٤/٢ .

(٥) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٦٦ .

(٦) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٨/٨ .

(٧) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٨/٨ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٠٤/١،٥٠٥ . شرح الكافية ، للرضى : ١٢٨/٢ شرح التصريح : ٤/٢ .

(٨) انظر : شرح الكافية : ١٢٨/٢ .

نكرة ؛ لأنَّ الضمير هو الظاهر فى المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربته ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجل المتقدم الذكر ، فلمَّا ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلمَّا كان الضمير فى باب ربّ مفسراً بالنكرة بعده ، كان نكرة من كل وجه ، لأنَّه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام » [1] .

وهذا الرأى الذى ذهب إليه الزمخشرى والرضى وابن عصفور أنَّ هذا الضمير نكرة هو الصحيح ، لأنَّ هذا الضمير واقع فى موضع لا يحتاج إلى تعيين ، بل هو فى موضع يُطلب فيه الإبهام . ووقوع هذا الضمير مفسراً بنكرة بعد ربّ يلحظ فيه ما يلى :

أولاً : أنّ هذا الضمير يأتى بعده تمييز مفسر له لا ينفصل عنه ، والتمييز يؤتى به لرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة ، والمستقر هو ما لا ينفك عنه الإبهام باعتبار الوضع ، نحو : عشرون وثلاثون ، وغيرها ، فإبهامها مستقر فيها لذلك جاء بعدها التمييز لرفع الإبهام والضمائر ليست كذلك ، لأنّ الضمير إنما يضمر بعد أن يُعرف .

ثانياً : أنّ الضمائر مبهمات ؛ لأنها صالحة لكل متكلم ومخاطب وغائب ولكن يشترط فى أصل وضعها أن يكون معها قرائن تفك عنها إبهامها ، فالحضور والمشاهدة وعودها على مذكور ، قرائن تفك عنها الإبهام ، فالضمير على هذا لا يأتى بعده تمييز ؛ لأنّ الإبهام فيه غير مستقر كما هو فى ثلاثين وأربعين وغيرها مما هو مستقر فيها الإبهام ، إلاّ إذا انفكت القرينة عن الضمير ، فيصبح مبهماً فى ذاته فيفسر بمنصوب بعده على التمييز [2] .

فإذا كان التمييز لرفع الإبهام المستقر فى المبهمات ، و الإبهام فى الضمائر غير مستقر ، لأنّه مرفوع بالقرينة ، فلماذا جيء بهذا التمييز لهذا الضمير ، وإذا كانت « رُبّ » تختص بالنكرات ، فلماذا جيء بالمعرفة فى هذا الموقع هنا ؟!

يبدو أنّ هذا الضمير مقصود به الإبهام لغرض معيّن ، فلأجل هذا

---

(١) شرح الجمل : ٥٠٤/١ .

(٢) انظر : أمالى ابن الحاجب : ١٤٠/٣ .

الغرض جيء به مجهول الذات مبهماً مجرداً عن القرينة لتأدية هذا المعنى . يقول ابن الحاجب : « ولا جرم لمَّا جاء شيء من الضمائر مبهمة الذات فُسِّرت بمنصوب على التمييز كقولهم : ربّه رجلاً وما أشبه ذلك »[1] . ودليل قصد الإبهام بهذا الضمير ما يلي :

أولاً : أنّ مفسره تأخر عنه لغرض إبهامه ، وإن جاء مفسره بعده ، لأنَّ الضمير موضوع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، والغالب في الضمير أن يتقدم مفسره عليه .

ثانياً : أن الضمير هنا يفرِد ويذكر ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث خلافاً للكوفيين[2] ، وعلة إبقائه مفرداً أنَّ الضمير المفرد أشد إبهاماً من غيره إذ لا يستفاد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلاَّ معنى شيء ، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، ولو ثُنّي وجُمع وأُنث لتخصص لإفادته معنى التثنية والجمع والتأنيث ، ولكن القصد منه هنا الإبهام ، فلزم الإفراد لهذا القصد[3] . يقول ابن الحاجب في وضع هذا الضمير مفرداً بعد ربَّ : « وبيان أنّه مبهم هو أنّ وضع ربّ ألا تدخل إلا على النكرات فوجب أن يكون هذا الضمير مبهماً لئلا يؤدى إلى فوات وضعها ، وإذا وجب أن يكون مبهماً وجب أن يكون مفرداً على ما تقرر في نعم ، والكوفيون إمّا أن يقولوا ليس بمبهم فيخالفوا وضع ربّ ، وإما أن يقولوا : هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات ، فإذن المذهب ما صار إليه البصريون »[4] .

ثالثاً : أن هذا الضمير لا يجوز أن يجيء له بالتوابع ، كالبدل والتأكيد والعطف ، لأنّه من شدة إبهامه كالمعدوم ، والاكتفاء بالتمييز بعده غير منفصل عنه لمجرد التفسير[5] .

ويذكر ابن الحاجب أيضاً أنَّ هذا الضمير لا يُوصف ، يقول معللاً هذا المنع :

---

(١) أمالي ابن الحاجب : ١٤٠/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٤/٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٠٤/١ ، التصريح : ٤/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٥/٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧٥/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٢/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

« وإنّما لم يُوصف لأمرين : أحدهما : أنّ الصفة إنّما تكون بعد معرفة الذات ، والذات مبهمة ، فوجب تفسيرها بما يدلّ عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير ، والثانى : أنّه لمّا كان صورته صورة الضمائر حُمِل على غيره لشبه غير المعنى الذى كان من أجله الحكم الأصلى » [1] .

والسؤال الآن : ما الحامل لهم على مخالفة مقتضى وَضْع الضمير بتأخير مفسره عنه لقصد إبهامه ، وما الحامل لهم على وَضْع المعرفة فى مكان يتطلب التنكير ؟!

والجواب على هذا السؤال هو :

أولاً : أنّ القصد من تأخير مفسر الضمير عنه هو طلب التفخيم والتعظيم ، وأن يُذكر الشيء فى أوّل أمره مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يُفسَّر فيكون أوقع فى النفس ، فمعنى التفخيم فى قولهم : رُبَّه رجلاً : رُبَّ رجلٍ عظيمٍ قابلتُه لا أستطيعُ وصفه أو : لقيتُ رجلاً أىَّ رجلٍ [2] .

ثانياً : أنَّ العلة من وَضْع المعرفة هنا ، وهى ضمير الغيبة موقع النكرة ، هو أنَّ الضمير من أصلح ما يُؤدِّى معنى الإبهام ، إذ هو أصل وضعه ، فجاءوا بالضمير الذى يتصف بالإبهام ، وهو ضمير الغيبة ولكن مع رفع القرينة عنه بعوده على نكرة متأخرة عنه ، ليبقى لهم المعنى الذى قصدوه وهو الإبهام .

وهذا الضمير المفسر بنكرة متأخرة عنه فى باب رب لغرض الإبهام لأجل التعظيم له أشباه فى هذا الأمر منها :

١ – الضمير المفسر بنكرة فى باب نِعم وبِئس ، فى نحو : نِعْم رجلاً زيدٌ ، وبِئْس رجلاً عمروٌ ، والضمير « هو » المستتر فى نعم وبئس مفسر بالنكرة (رجلاً) . هذا على الرأى القائل إنّ فاعل نعم وبئس ضميرٌ مستتر مفسر بالتمييز ؛ لأنّ الفاعل فى المثالين السابقين مختلف فيه على النحو التالى :

١ – الرأى السابق وهو أنّ فاعلهما ضمير مستترمفسر بالنكرة بعده . وهذا الرأى هو

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٧٥/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٢/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٥/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

رأى الجمهور [١] .

ثانياً : ذهب ابن الطراوة إلى أنّه لا إضمار فى الفعل ، وأنّ الفاعل محذوف بدليل أنّه يبرز فى التثنية والجمع ؛ لأنّه فى موضع إبهام لاستغراق المدح ، والإبهام يَحسُن معه الحذف ، والتقدير : نِعْم الرجلُ رجلاً زيدٌ [٢] ، وممّا يحتجُّ به على أنّ الفاعل محذوف وتقديره الرجل ، ورودُ هذا الفاعل ظاهراً مجتمعاً مع التمييز فى قول الشاعر :

والتَّغلبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مَنطِيقُ [٣]

وفى نحو :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً [٤]

ثالثاً : ذهب الكسائى والفراء إلى أنّ الفاعل هو زيدٌ وعمروٌ ، ولا إضمار فى الفعل ، « ورجلاً » عند الكسائى حال ، وعند الفراء تمييز [٥] .

ولعل الرأى الذى ذهب إليه الجمهور هو الرأى الراجح ، ويرجّحه ما يلى :

أولاً : أنَّ مذهب الجمهور وإن كان يقتضى الإضمار قبل الذكر ، إلاّ أنّ فيه غرض الإبهام ، والإبهام مقصود لغرض سيأتى الحديث عنه بعد قليل .

ثانياً : أنّه إذا كان الفاعل محذوفاً وتقديره « الرجل » أو ظاهراً معرفاً بأل وجاء بعده التمييز كما فى الشواهد السابقة ، وكان رجلاً تمييزاً فإنَّ التمييز لا يُؤتى به إلا لرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورةٍ أو مقدرةٍ ، نحو : عشرون وثلاثون وغيرها ، والرجل ليس مُبهماً حتى يأتى بعده تمييز يفكُّ عنه إبهامه ، حتى وإن كان التعريف فيه للجنس فإنّه لا يتنزل منزلة المبهم ، وإن ورد له تمييز وهو ظاهر كما فى الشواهد السابقة وغيرها فإنّما يكون هذا التمييز مَسُوقاً لأجل التأكيد فقط لا لرفع الإبهام [٦] ، كما ورد التمييز فى قوله تعالى :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٠/٣ ، همع الهوامع : ٨٥/٢ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٢١/٣ ، ابن الطراوة النحوى : ٢٧٢ .

(٣) المقرّب : ٦٨/١ ،شرح التصريح : ٦٩/٢ .

(٤) المقرب : ٦٩/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٦/١ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب : ٢١/٣ .

(٦) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٥/٣ .

« إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً » [١] ، وقوله تعالى : « وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً » [٢] ، أو أن يخرج الاسم المنصوب فى الشواهد السابقة على أنّه حال مؤكد لا تمييز فى « فحلاً » ويكون « زاداً » منصوباً بتزود ، أى : تزود زاداً مثلَ زادِ أبيك [٣] .

ثالثاً : أنّ الأصل فى الضمائر هو الإبهام بسبب الاشتراك فيها ، فأداءُ الضمير لمعنى الإبهام أقوى منه فى المعرَّف بأل ؛ لأنَّ الضمير الغائب المفرد إذا حُذفت منه القرائن بقى على إبهامه ، ويكون معناه : شىء [٤] ، وشىء غاية فى الإبهام ، وهذا المعنى أنفع لمعنى الإبهام لأجل التعظيم كما سيأتى ذكره .

رابعاً : أنّه ورد مثيل لهذا الضمير المفسر بنكرة ولا يعود على متكلم ولا مخاطب ولا غائب ، فى نحو : « رُبَّه رَجلاً » ضمير مذكور مفرد مفسر بنكرة ، إلاّ أنّه فى نِعْم وبِئْس غير ظاهر ، وورود مماثل له يُرجِّح كون الفاعل فى نعم وبئس ضميراً مفسراً بنكرة .

وإذا ترجح أنّ فى نعم وبئس ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة ، فهذا الضمير اختُلِف فيه أهو معرفة أو نكرة ، على النحو التالى :

أولاً : هذا الضمير الوارد فى قولهم : نِعْم رجلاً ، وبِئْس رجلاً ، عند الجمهور معرفة ، ولكن تعريفه أنقص ممَّا كان فى الأول ، أى ممَّا لو كان مفسره متقدماً عليه ؛ لأنّ التفسير يحصل بعد ذكره وهو مبهم ، فقبل التفسير وكان فيه الإبهام الذى فى النكرات ، وإنّما حُكم له بالتعريف ؛ لأنّه حصل له جبران ما فاته بعد التعريف ، بذكر المفسر بعده بلا فصلٍ فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف إليه ، فالتمييز المنصوب بعده لم يُؤتَ به إلَّا لغرض التمييز والتفسير وهو قائم مقام وجود المفسر المعرفة [٥] ، يقول سيبويه

---

(١) سورة التوبة : آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٥٥ .

(٣) انظر : المقرب : ٦٨/١ ، ٦٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٥/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٥/٢ ، تعليق الفرائد : ١١٧/٢ .

فى هذا الأمر : « ولا يجوز لك أن تقول : نِعْم ، ولا رُبَّه ، وتسكت ؛ لأنّهم إنّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنّما هو إضمار مُقدَّم قبل الاسم ، والإضمار الذى يجوز عليه السكوت نحو : زيدٌ ضربتُه ، إنّما أُضمر بعد ما ذكر الاسم مظهراً » [١] . ويقول الفارسى : « فالمضمر نحو : نِعْم رجلاً عبدُ الله ، وبِئْس غلاماً عمروٌ ، ففى كل واحد من نعم وبئس فاعل أُضمر قبل الذكر ، فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير فى تبيينه المضمر بمنزلة تقدم الذكر » [٢] .

ثانياً : ذهب الرضى إلى أنّ هذا الضمير نكرة ؛ لأنّه عائد على نكرة غير مختصة بحكم يميِّزها ، وكذلك قال فى الضمير فى : رُبَّه رَجلاً [٣] .

ولعل الرأى الذى ذهب إليه الرضى هو الرأى الراجح ؛ لأنَّ هذا الضمير مقصود به الإبهام بدليل أنّه عائدٌ على نكرة غيرمختصة كما يقول الرضى ، والإبهام يناسبه التنكير لا التعريف ، ودليل قصد الإبهام بهذا الضمير ما يلى :

أولاً : تأخر مفسره عنه مع تنكيره ، فتأخر مفسره عنه إنّما كان لغرض الإبهام ؛ لأنَّ الضمير موضوع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، والغالب فى الضمير أن يتقدم مفسره عليه .

ثانياً : أنّ هذا الضمير على الأظهر لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث اتفاقاً [٤] . يقول الرضى مُعلِّلاً بقاءه مفرداً مذكراً : « إنَّ الضمير المفرد المذكر أشدُّ إبهاماً من غيره ؛ لأنَّك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلاَّ معنى شىء ، وشىء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ، ولو ثنيّته وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفادة التثنية والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير الإبهام فما كان أوغل فيه كان أولى » [٥] .

ثالثاً : أنَّ هذا الضمير لا يجوز أن يجيء له بالتوابع كالبدل والتأكيد والعطف ؛ لأنّه

---

(١) الكتاب : ١٧٦/٢

(٢) الإيضاح العضدى : ١٢٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٢٨/٢ ، تعليق الفرائد : ٩/٢ ، حاشية الصبان : ١١٩/١ .

(٤) انظر : الأصول : ١١٧/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٥/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٦٠٦/١ .

(٥) شرح الكافية : ٣١٥/٢ .

من شدة إبهامه كالمعدوم والاكتفاء بالتمييز بعده غير منفصل عنه لمجرد التفسير [١] .

يقول ابن مالك عن هذا الضمير : « وهذا الضمير المجهول فاعلاً فى هذا الباب شبيه بضمير الشأن فى أنّه قصد إبهامه تعظيماً لمعناه فاستويا لذلك فى عدم الاتباع بتوكيد أو غيره » [٢] ، ويقول الرضى : « ولا يجوز أن يجىء بهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتأكيد والعطف لأنّه من شدة إبهامه كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود » [٣] .

ويرد الآن سؤالان : السؤال الأول : ماالحامل لهم على مخالفة مقتضى وضع الضمير بتأخير مفسره عنه ، مع قصد إبهامه ؟ والسؤال الثانى : لماذا جيء بالمعرفة فى هذا الموضع الذى يناسبه التنكير لا التعريف ؟! .

والجواب على السؤال الأول بما قاله الرضى : « فإن قلت : فإيش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه ؟ قلت : قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسرونه فيكون أوقع فى النفس » [٤] .

أمّا لماذا وقعت المعرفة فى موقع يتطلب الإبهام الذى يتناسب مع التنكير ، وهو السؤال الثانى فذلك لأنَّ قولهم : نعم الرجل زيدٌ ، وبئس الرجل عمروٌ ، الأصل فى هذا المقام التنكير (أى : تنكير فاعل نعم وبئس) ، لأنّه فى المعنى خبر المبتدأ الذى هو المخصوص ، إذ أنَّ معنى : نعم الرجل زيد ، زيدٌ رجل جيِّد ، ولكنهم أتوا بالفاعل معرفاً بأل أو ضميراً ، وفى كلٍ منهما تقدير التنكير على اعتبار أنَّ (أل) ليست للعهد كما مر الحديث عنها [٥] ، وأنَّ الضمير هنا مبهم مفسرٌ بنكرة ، فأتوا بصورة المعرفة فقط ، ولم تأتِ المعرفة على حقيقتها وذلك ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم فى الظاهر مصوغاً على وجه لا ينكر ؛ لأنَّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمّه لا فائدة فيه فبنوا أمر

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٦/٢ ، همع الهوامع : ٢٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٢/٣ .

(٣) شرح الكافية : ٣١٦/٢ .

(٤) المصدر السابق : ٥/٢ .

(٥) انظر : الفصل الثانى ، مبحث : أل الجنسية وأنواعها ص : ١٠٣ .

المدح والذم من أوّل الأمر على وجه يصحّ فى الظاهر [١] . هذا إضافة إلى أنّ ضمير الغيبة كما مرّ الحديث عنه أصلح فى الدلالة على الإبهام إذا جُرِّد من قرينة التعريف . والله أعلم .

* * *

٢ – ومن الضمائر المشبه بضمير رب فى إرادة التعظيم والإبهام بعوده على نكرة ، الضمير العائد على نكرة فى أسلوب التعجب فى نحو : ما أَحْسنَ زيداً ، على القول بأنّ ما فى المثال السابق نكرة بمعنى شيء مجردة من الصفة والصلة . هذا على رأى البصريين [٢] ، فيعود الضمير فى « أحسن » على نكرة وهى « ما » فيكون مشبهاً للضمير فى رب العائد على نكرة ، وإن كان الضمير هنا يعود على نكرة متقدمة لا متأخرة ، إلاّ أنّه يستوى معه فى قصد الإبهام لأجل التعظيم ، يقول الجرجانى : « اعلم أنّ التعجب من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان ألا ترى أنّ حقيقة قولك : أعجبنى الشيء ، أنك أنكرته فلم تعرف سببه ولم تَأْنَس بنظائره ، ولا يُتعجَّب إلاّ من الشيء الذى يتعدّى حدّ أشكاله ، ويبلغ مرتبةً فوق مراتبها وإذا كان كذلك وجب أن يكون « ما » فى قولك : ما أحسن زيداً ، اسماً مجرداً من الصلة والصفة » [٣] .

وهذا الرأى وهو كون « ما » نكرة بمعنى شيء من الأشياء جعل زيداً حسناً ، هو أرجح الآراء فيها لتناسبه مع معنى التعجب ، والآراء الأخرى فى « ما » هى :

١ – ذهب الفراء وابن درستويه إلى أنّ « ما » استفهامية ، دخلها معنى التعجب ، وما بعدها خبرها ، ونَسب ابن مالك هذا الرأى للكوفيين [٤] ، وقَوّاه الرضى من جهة المعنى ؛ لأنّه جَهلَ سبب حسنه فاستفهم عنه [٥] .

٢ – ذهب الأخفش إلى أنّ « ما » اسم موصول بفعل التعجب ، والخبر محذوف

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ ، بتصرف .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣١/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٩/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٨٣/١ ، ارتشاف الضرب : ٣٣/٣ .

(٣) المقتصد : ٣٧٣/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣١/٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣١٠/٢ ، الارتشاف : ٣٣/٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٣١٠/٢ .

وجوباً . ويكون التقدير : الذى أَحْسنَ زيداً عظيم [١] .

٣ – والرأى الثالث فيها أن تكون نكرةً موصوفةً بالفعل الذى بعدها ، والخبر محذوف واجب الحذف ، والتقدير : شيءٌ أَحْسنَ زيداً عظيم [٢] .

إلاَّ أنَّ الرأى الأول فيها وهو كونها اسماً نكرة مجرداً من الصلة والوصف ، هو أرجح الآراء ، لما فى هذا التقدير من تناسب مع معنى التعجب الذى يناسبه الإبهام .

يقول ابن مالك : « وبعد ثبوت اسميتها فهى إمّا بمعنى شىء ، وإمّا بمعنى الذى وإمّا استفهامية ، والقول الأول قول البصريين ، وهو الصحيح ؛ لأنَّ قَصْدَ المُتعجب الإعلامُ بأنَّ المتعَجَّب منه ذو مزية إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحقت الجملة المعبّر بها عن ذلك أن تُفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام .

ولا ريبَ أنَّ الإفهام حاصل بإيقاع أَفْعَلَ على المتعجب منه إذ لا يكون إلاَّ مُختصاً ، فيتعيَّن كون الثانى مقتضياً للإبهام وهو « ما » فلذلك اختير القول بتنكيرها ، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصةٍ ، كما لم يمتنع الابتداء بمَنْ وما الشرطيتين والاستفهاميتين » [٣] . ويقول الرضى : « لأنَّ التعجب كما ذكرنا إنّما يكون فيما يُجهَل سببُه ، فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكان معنى ما أَحْسنَ زيداً فى الأصل : شيءٌ من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً ، ثم نُقِل إلى إنشاء التعجب » [٤] .

لذلك رُدَّ على الآراء السابقة بما يلى :

١ – أمّا كونها موصولة والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف وجوباً ، فهذا التقدير يناقض معنى التعجب ؛ لأنّ التعجب لا يكون إلّا من شيءٍ خفى السبب ، مجهول الحقيقة [٥] .

٢ – أنَّ كون الخبر فى الرأى القائل إنّها موصولة ، محذوفاً واجب الحذف دون أن

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣١/٣ ، الارتشاف : ٣٣/٣ ، المقتصد : ٣٧٥/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ٣٣/٣ .

(٣) شرح التسهيل : ٣١/٣ .

(٤) شرح الكافية : ٣٠٩/٢ / ٣١٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٧/٢ ، المقتصد ، ٣٧٥/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٥٨٢/١ .

يَسدّ شيء مسدَّه ، والمعتاد فى الخبر الملتزم الحذف أن يَسدَّ مسدَّه شيءٌ يحصل به استطالة كما فى لولا وفى عَمْرِك لأفعلنّ ، فهذا حكمٌ بما لا نظير له [١] .

ويقول ابن مالك أيضاً فى هذا الخبر المحذوف : «وأيضاً يُقال لمن ذهب هذا المذهب : أخبرنى عن الخبر الذى ادعيت حذفه ، أمعلوم هو أم مجهول ؟ فإن قال : هو معلوم . فقد أبطل الإبهام المقصود ، وإن قال هو مجهول لزمه حذف ما لايصحّ حذفُه ، فإنَّ شَرْطَ صحةِ حذف الخبر ألّا يكون مجهولاً ، وهذا كافٍ فى بيان ضَعْفِ القول بأنَّ « ما » التعجبية موصولة بفعل التعجب » [٢] .

٢ – وأمّا كونها للاستفهام ، فقد ردّ ابنُ مالك على هذا الرأى بردودٍ منها :

أ – أنَّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالباً إلاّ الأسماء نحو : « الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ » [٣] ، و «أَصْحَابُ الشِّمالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمالِ » [٤] ، وما التعجبية مخصوصة بالأفعال ، فعلم أنّها تختلف عن المتضمنة استفهاماً [٥] .

ب – أنّه لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفَها « أى » ، لأنَّ استعمال أى فى الاستفهام المتضمن تعجباً كثير [٦] .

جـ – أنَّ قصد التعجب بما أَفْعَلَه مُجمعٌ عليه ، وكونه مشوباً بالاستفهام أو ملموحاً فيه الاستفهام زيادة لا دليلَ عليها فلا يُلتفت إليها [٧] .

فإذا ترجَّح أنَّ « ما » هنا نكرة فهذا الضمير العائد عليها نكرة مبهم مثلها ، ودليل قصد إبهامه أنّه لا يُؤتى بعده بالتوابع ولا يُخبر عنه حتى لا يذهب الغرض منه ، يقول الرضى : « ولا يجوز العطف على المضمر المستتر فى : ما أَحْسَنَ زيداً ولا فى : أَحْسِن بِزَيدٍ ، ولا سائر التوابع ولا الإخبار عنه بالذى أو باللام لأنّه انمحى عنه معنى الفاعلية كما

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٣١، ٣٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/٣١٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٣/٣٢ .

(٣) سورة الحاقة : آية : ١، ٢ .

(٤) سورة الواقعة : آية : ٤١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣/٣٢ .

(٦) انظر : المصدر السابق : ٣/٣٣ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

قدمنا ، بل معناه الآن : أىّ حُسنٍ حَسَّنَ زيداً . فلو جِيء بتوابعه أو أُخبر عنه لاعتُبر بعد انمحائه »[١] .

٣ – ومن الضمائر المشبه بالضمير المفسر بنكرة متأخرة عنه فى رُبّ لأجل التعظيم الضمائر فى نحو : يَا لَهُ رجلاً ويَا لَها قِصةً ويَا لَكَ لَيلاً وللّهِ دَرُّه فَارِساً ، ووَيْحَهُ رَجُلاً لَقيتُه[٢] ، وما ورد فى قول الشاعر :

وَيْلُمِّها رَوْحةً والرِّيحُ مُعْصِفَةٌ والغَيْثُ مُرْتَجِزٌ واللَّيلُ مُقْتَرِبُ[٣]

فرجل وفارس وقصة وليلاً وروحة فى البيت السابق نكرات منصوبة على التمييز مفسرة للضمير قبلها وهى متأخرة عنه للغرض السابق ذكره من تأخر المفسر عن الضمير فى رب ونعم ، لغرض التفخيم والتعظيم بشرط أن يكون الضمير مُبهماً لا يُعرف المقصود منه ، ويكون التمييز عن المفرد لا الجملة ، أمَّا إذا كان المقصود من الضمير معرفاً فلا إبهام فى الضمير ويكون التمييز عن الجملة لا المفرد[٤] ، يقول الرضى : «وإن عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق مُعيَّن كقولك : جاءنى زيدٌ فيا له رجلاً وَوَيْلُمِّه فارساً ويَا وَيْحَه رجلاً ، ولقيت زيداً فللّهِ دَرُّه رَجُلاً ، أو بالخطاب لشخص مُعيَّن نحو : قلت لزيدٍ يا لَكَ من شجاعٍ وللّهِ دَرُّكَ مِنْ رجلٍ ونحو ذلك ، فليس التمييز عن المفرد لأنّه لا إبهام إذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة »[٥] .

٤ – ومن الضمائر المشبه بالضمير المفسر بنكرة متأخرة عنه فى رُبّ لأجل التعظيم ضمير الشأن والقصة ، وذلك فى نحو : « قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدٌ »[٦] ، ونحو : « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا »[٧] فالضمير فى الآيتين ضمير الشأن والقصة مفسران بالجملة

---

(١) شرح الكافية : ٣١١/٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق : ٢١٨/١ .

(٣) شرح الكافية ، للرضى : ٢١٨/١ ، خزانة الأدب : ٢٧٣/٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢١٨/١ ، حاشية الصبان : ٢٠٥/٢ ، حاشية يس العليمى : ٣٩٩/١ .

(٥) شرح الكافية : ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

(٦) سورة الإخلاص : آية : ١ .

(٧) سورة الأنبياء : آية : ٢١ .

المتأخرة عنهما وجوباً لغرض التعظيم .

ويُسمِّيه البصريون ضمير الشأن والقصة باعتبار معناه ، ويُسمِّيه الكوفيون مجهولاً لكونه عائداً على غير مذكورٍ متقدمٍ [١] .

يقول ابن الحاجب : «وإنّما وضعوه ليعظِّموا القصة المذكورة بعده ؛ لأنَّ الشيء إذا ذكر مُبهماً ثم فُسِّر كان أوقع فى النفس من وقوعه مُفسراً أولاً » [٢] . ويقول ابن أبى الربيع فى الشبه بينه وبين الضمير المفسر بنكرة بعده فى باب ربَّ : « اعلم أنّ العرب تقول : رُبَّه رجلاً ، فالهاء ضمير مبهم لا يعقل على من يعود ، مثل ضمير الأمر والشأن ، ثم فُسِّر بقولهم : رجلاً كما فُسِّر ضمير الأمر والشأن بالجملة ، والقصد بأمثال هذا التعظيم ؛ لأنّ الشيء إذا أُبهم كان فى الخاطر أعظم ، ألا ترى أنّك إذا قلت لعبدك : إن لم تفعل كذا ، وتسكت كان أعظم ، وله أزجر ؛ لأنَّ خاطره يجرى على جميع أنواع العقاب ، وتجتمع أنواع العقاب كلُّها فى خاطره » [٣] . ثم يقول «فهذا النّوع كثير فى القران وفى كلام العرب إذا أرادوا أن يُعظِّموا أبهموا فقد يفسرون و قد لا يفسرون فقوله : رُبَّه عالماً ورُبَّه رجلاً ، فالإضمار إنَّما أُريد به التعظيم ، وقد مضى مثل هذا فى ضمير الأمر والشأن » [٤] .

ودليل قصد الإبهام بضمير الشأن والقصة ما يلى :

١ - تأخر مفسره عنه ، وهو الجملة ، ولا يجوز أن تُقدَّم عليه ولا شيء منها لأنّها إذا تقدمت زال الإبهام [٥] .

٢ - أنّه مفرد للغيبة مذكراً كان أم مؤنثاً ، فلا يُثنى ولا يُجمع [٦] ، وإنّما اشترط إفراده للعلّة نفسِها التى اشتُرط من أجلها إفراد ضمير رُبّ ونِعْم ، وهى أنَّ الضمير الغائب المفرد أشدُّ إبهاماً من غيره ، ولو ثُنِّى وجُمع لتخصص بإفادته معنى التثنية والجمع . ولمَّا كان القصد منه الإبهام لزم الإفراد .

٣ - أنّه لا يُتبع بتابع ، فلا يُؤكَّد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه ؛ لأنَّ ذلك ينافى

---

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٧٢/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٨/٢ ، تعليق الفرائد : ١٢٠/٢ .

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٧٢/١ .

(٣) البسيط : ٨٦٧/٢ .

(٤) المصدر السابق : ٧٦٨/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٨/٢ ، مغنى اللبيب : ٤٩٠/٢ ، الارتشاف : ٤٨٥/١ .

(٦) انظر : مغنى اللبيب : ٤٩١/٢ ، تعليق الفرائد ، ١٢٣/٢ .

إبهامه [١] . يقول الرضى : « ولا يُبدل منه ولا يُقدّم الخبر عليه لئلا يزول الإبهام المقصود منه ، ولا يُؤكّد لأنّه أشدُّ إبهاماً من المنكر ولا تُؤكّد النكرات » [٢] .

ومن الضمائر السابقة الواقعة بعد رُبّ ونعم وبئس أو المشابهة لها فى تأخير مفسرها أو تنكيره ، أو عودها على نكرة متقدمة كما فى أسلوب التعجب لغرض الإبهام والتعظيم ، نذكر هذه الملاحظات :

١ – أنَّ الضمائر السابقة تعود على نكرة سواء أكانت متأخرة كما فى الضمير الواقع بعد رُبّ ونِعْم و بِئْس ، أم متقدمة كما هو الحال فى الضمير فى أسلوب التعجب ، العائد على ما فى : ما أَحْسنَ زيداً التى هى بمعنى شىء .

٢ – أنَّ هذه الضمائر تكون بلفظ المفرد الغائب غالباً ؛ لأنَّ ضمير الغائب المفرد من أصلح ما يُؤدّى معنى الإبهام إذا جُرِّد من القرينة ، إذ يكون معناه شيئاً ، وشىء من أنكر النكرات .

إضافة إلى أنَّها بلفظ المفرد الغائب ، فهى لا يُؤتى لها بالتوابع غالباً كما مرَّ لتأكيد بقائها مُبهمة .

٣ – أنَّ الضمير فى رُبَّ ونِعْم وبِئْس والضمير فى أسلوب التعجب العائد على ما ، والضمائر فى نحو : للّهِ درُّه فارساً ، ويَا لَها قصةً ، يعود كل منها على نكرات واقعة فى موقع يتطلب التنكير وهى التمييز فى رُبّه رجلاً ونِعم وبِئس رجلاً ، وَيا لَها قصةً وللّهِ درُّه فارساً ، وما التعجبية إذ هى نكرة كما مرّ . والضمير العائد على نكرة واجبة التنكير نكرة كالتمييز والحال [٣] وغيرها من المواقع التى يُشترط فيها التنكير ، بخلاف الضمير العائد على نكرة فى موقع لا يشترط فيه التنكير ، كما فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، كما سيأتى الحديث عنه بعد قليل .

لذلك حُكِم على الضمائر السابقة أنَّها نكرات لأنَّها عائدة على نكرات فى مواقع مشترط فيها التنكير ، وإنّما عاد عليها الضمير لمجرد التفسير أو بيان الجنس كما مرّ .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٨/٢ ، مغنى اللبيب : ٤٩٠/٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٨٥/١ .

(٢) شرح الكافية : ٢٨/٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان : ١١٩/١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

والحكم على الضمائر السابقة بالتنكير لعودها على نكرات واجبة التنكير له نظائر وأشباه منها :

١- الضمير فى نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ، فالضمير فى أخيه نكرة ؛ لأنَّه عائد على نكرة وهو رجل ، ورجل واقعة بعد رُبّ التى لا تدخل إلاَّ على النكرات [١] . يقول ابن مالك فى المثال السابق وما شابهه : « فصُوَرُها صُورُ المعارف تقديراً وتقدير تنكيرها واجب ، لوقوع كل واحدٍ منها موقع ما لا يكون معرفة » [٢] .

٢ - الضمير فى نحو : لا رجلَ وأخاه ، فالضمير فى أخاه نكرة لأنَّه عائد على رجل ، ورجل واقع فى موقع يشترط فيه التنكير ، إذ هو واقع بعد لا النافية للجنس [٣] .

٣ - الضمير فى نحو قولهم : كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ، على الجر فى سخلتها ، فالضمير فى سخلتها نكرة لأنَّه عائد على نكرة واقعة بعد كل [٤] ؛ لأنَّ الأصل فى كل أن تُضاف إلى نكرة شائعة مفردة لأنَّها تقتضى الإحاطة بالجنس فلذلك جِيء بعدها بالنكرة [٥] . يقول سيبويه : « ومثل ذلك قول بعض العرب : « كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها » أى وسخلةٍ لها ، و لا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنّك لا تُريد شيئاً بعينه ، وأنّك تُريد شيئاً من أُمَّة كلِّ واحدٍ منهم رجل ، وضممت إليه شيئاً من أُمَّةٍ كلهم يُقال له أخ . ولو قلت : وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان محالاً » [٦] .

٤ - الضمير الوارد فى قول الشاعر :

أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أَنتَ وَجَارِها ... إِذا مَا رِجالٌ بالرِّجالِ اسْتَقَلَّتِ [٧]

فالضمير فى جارها عائد على ما يقتضى التنكير ، وهو الاسم الواقع بعد « أيّ » .

---

(١) انظر : الكتاب : ٥٤/٢ ، الملخص : ٢٥٩ ، البسيط : ٣١١/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢٢٦/٢ .

(٣) انظر : الملخص : ٥٢٩ ، البسيط : ٣١١/١ .

(٤) انظر : المصدران السابقان .

(٥) انظر : نتائج الفكر : ٢٧٦ .

(٦) الكتاب : ٥٥/٢ .

(٧) الكتاب : ٥٥/٢ ، النكت : ٤٦٦/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٧٦/٣ .

فإنَّ أيّ إذا أُريد بها قصد وصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى أو التعجب من حاله ، يجب أن يُتعجب من مجهول الحال لذلك اشترط فيها أن تُضاف لنكرة لتحقيق معنى الإبهام [١] .

٥ - الضمير فى نحو قولهم : كم ناقةٍ وفَصيلِها [٢] ، يُحكم بتنكير الضمير لأنّه عائد على ما حكمه التنكير ، وهو تمييز كم . ومن هذا ما ورد فى قول الشاعر :

وكم دُونَ بَيتِكَ مِن صَفْصَفٍ ... وَدَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها

وَوَضْعِ سِقاءٍ وإِحْقابِهِ ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإِغْمادِها [٣]

فأعقادها وإحقابه وإغمادها الضمائر المتصلة بها نكرات ، لأنّها عائدة على «صفصفٍ» و «وَضْع سِقاء» و «حَلّ حُلوس» الواقعة تمييزاً لكم ، والتمييز نكرة .

فالضمائر السابقة حُكم عليها بالتنكير لأنّها عائدة على نكرات فى مواقع تتطلب التنكير ، وليس لها أى وجه تخصيص ، وإنّما المقصود : أى رجل وأى شاة وأى فتى و أى ناقة ، يقول الرضى : « وأمّا الضمير فى نحو : رُبَّ شاةٍ وسخلتِها فنكرة كما فى رُبّه رجلاً لأنّه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم » [٤] .

ويقول أيضاً : « ونحو : رُبّه رجلاً وبئس رجلاً ونعم رجلاً ويا لَها قصةً ورُبَّ رجلٍ وأخيه ، فالضمائر كلها نكرة إذا لم يسبق اختصاص المرجوع إليه بحكم ، ولو قلت : رُبّ رجلٍ كريمٍ وأخيه ، لم يجُز وكذا : كُلّ شاةٍ سوداءَ وسخلتِها بدرهم ؛ لأنّ الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مُختصة بصفة » [٥] .

فتساوت الضمائر السابقة فى نعم وبئس ورُبَّ فى عودها على نكرة واجبة التنكير ، وإن اختلفت عنها بكونها تعود على نكرة متقدمة ، فتقدم مفسرها عليها ولا يكون بالتالى الغرض منها التعظيم و التفخيم .

* * *

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٠/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٣٠٤/١ ، مغنى اللبيب : ٧٨/١ .

(٢) انظر : الملخص : ٥٢٩ ، البسيط : ٣١١/١ .

(٣) الكتاب : ٥٦/٢ ، شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى : ٤٧٤/١ .

(٤) شرح الكافية : ١٢٨/٢ .

(٥) المصدر السابق ، و انظر : المصدر نفسه : ٢٧٦/١ ، ٣٠٠/٢ .

وبالحكم على الضمائر السابقة فى نعم وبئس ورب ، وما شابهها فى نحو : رُبّ رجلٍ وأخيه ولا رجلَ وأخاه وغيرها من الضمائر السابقة الذكر ، بالتنكير لكونها عائدة على نكرة واجبة التنكير ، أو كما يُعبّر عنها الرضى أنّها نكرة غير مختصة بصفة أو حكم ، يُفهم لماذا حَكم جمهور النحاة على الضمير فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، أنّه معرفة وإن كان عائداً على نكرة .

التشابه والاختلاف بين الضمائر السابقة وضمير الغيبة فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمته :

والضمائر السابقة تشبه الضمير فى قولهم : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، فى أنَّ كلاً منها عائد على نكرة ، إلاّ أنّ جمهور النحاة حكم بتعريف هذا الضمير فى : أكرمته [1] .

والأصل فى تَعرُّف ضمير الغيبة أن يعود على معرفة سواء تقدمت المعرفة أم تأخرت كما فى نحو : ضربت غلامَه زيدٌ ، و فى نحو :

جَزَى ربُّه عنّى عَدِىَّ بنُ حاتمٍ ... جزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ [2]

ونحو :

كَسا حِلْمَه ذا الحِلْمِ أثْوابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدَى فِى ذُرى المَجْدِ [3]

فالضمائر السابقة عائدة على متأخر و هذا المتأخر معرفة ، وهذه الضمائر معارف وإن عادت على متأخرٍ معرفة ؛ لأنَّ غموض هذا الضمير سرعان ما يزول بذكر مفسره بعده ، وتعريفه .

وأما إذا عاد الضمير على نكرة متقدمة كما فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، فهو معرفة ، وإن أَشْبه الضمائر السابقة فى عوده على نكرة ، إلا أنهَّ يختلف عنها بما يلى :

١ - أنَّ الضمير فى قولهم : رُبّ رجلٍ و أخيه ، ولا رجلَ وأخاه ، وكل شاةٍ وسخلتِها ، وما شابهها نكرة ؛ لأنّه عائد على اسم واقع فى موقع يقتضى التنكير ، فالتعيين هنا

---

(١) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٤٥/٢ ، ٦٠/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٢٨/٢ ، همع الهوامع : ٥٦/١ ، حاشية الصبان : ١١٩/١ ، المقتصد : ٩١٧/٢ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٦/١ .

(٣) مغنى اللبيب : ٤٩٢/٢ .

ليس مطلوباً ، ولا خلاف فى تنكيره .

أما الضمير فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، فإنّه عائد على « رجل » ورجل ليس فى موقع مشترط فيه التنكير ، والضمير العائد على نكرة التنكير ليس مشترطاً فيها فهو معرفة كالعائد على الفاعل والمفعول به [١] .

٢ - أنَّ هذه النكرة العائد عليها الضمير فى نحو : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، مختصة بصفة تُميِّزها عن غيرها وهى صفة المجيء ، بخلاف : رُبَّ رجلٍ وأخيه وما شابهها ، فالنكرة هنا غير مميّزة بصفة تُميِّزها عن غيرها .

إلاّ أنّه قد يُقال : إنّ مدلول الضمير كمدلول ما يعود عليه ، فإذا كان الأول نكرة ، وجب أن يكون الثانى نكرة ؛ لأنَّ التعريف والتنكير باعتبار المعانى لا باعتبار الألفاظ ، فالمدلولان واحد ، وهو التنكير ، لذلك اعتبر ابن عصفور التعريف الموجود فى هذا الضمير تعريفاً لفظياً ؛ لأنّه إذا قيل : لقيت رجلاً فضربته ، فالمقصود بالضمير الرجل المتقدم الذكر ، وأنّ المُلقى هو المضروب ، وأمّا أن يُعلم من هو فى نفسه فلا ، وإنّما طريق تعريفه أنّه خصَّ هذا الرجل المضروب فقط [٢] .

ويمكن أن يُردَّ على الرأى السابق بما يلى :

١ - أنّه إذا قيل : جاءنى رجلٌ فضربته ، فالهاء فى ضربته ليست شائعة شياع رجل ، وإنّما هى للرجل الجائى خاصة ، والذى يؤكد ذلك أنّه يُقال : جاءنى رجل ، فإذا أريد التحدث عنه مرة أخرى قيل : أكرمتُ الرجلَ ، وهو لا يعنى سوى الجائى نفسه ، والرجل معرفة فوجب أن يكون الضمير معرفة لأنّه بمعناه . فالمدلولان ليسا واحداً لأنّ رجلاً شائع فى جنسه ، ولا يخص واحداً دون آخر ، والضمير العائد عليه مُختص بالرجل الجائى أى مختص بحكم المجيء فلا شياع فيه [٣] .

٢ - أنَّ الضمير فى : جاءنى رجلٌ فأكرمتُه ، العائد على الرجل ، مساوٍ للضمير فى نحو : زيدٌ ضربتُه ، العائد على زيد من حيث أنّه لا يكون لغير المذكور فى الكلام ، فالهاء

---

(١) انظر : حاشية الصبان : ١١٩/١ ، همع الهوامع : ٥٦/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، ٤٠٤/١ .

(٣) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٦٠/٤ . بتصرف .

فى أكرمته لا تكون إلاّ للرجل ، والهاء فى ضربته لا تكون إلاّ لزيد [١] .

٣ - أنّ الضمائر مبهمة وتعريفها يكون بملازمتها لقرائنها التى تفك عنها إبهامها ، ووجود القرينة كافٍ لتعريفها ، والقرينة هنا موجودة وهى عود الضمير على متقدم مذكور ، وهذا الأصل فى تعرف الضمائر [٢] .

٤ - أنّ هذا الأمر واقع وحاصل فى الأعلام نحو أن يُقال : فى بغدادَ عالمٌ يُحسن إلى الفقراء ، ويُحافظ على أهل الفضل اسمه عمرو ، ثم يُخبر عنه فيقال : كان عمرو من شأنه كذا وفعل كذا ، فيصير معرفة وإن لم يُعرف بِعَينه ، وهذا أيضاً حكم البلاد والأماكن التى لم تُشاهد ، وصارت معارف بالأخبار والصفات التى تُميِّزها ، وإذا شُوهدت كانت المشاهدة مُفضيةً إلى زيادة التعريف [٣] .

وبَعد ، فإنّ الحكم على هذا الضمير ، وهو الضمير العائد على نكرة مختصة بوصف أو حكم متقدمة عليه بالتعريف ، لا يعنى أنّ هذا الضمير يتساوى فى التعريف مع الضمير العائد على معرفة فى نحو : جاءنى زيد فأكرمتُه ، فضلاً عن أن يتساوى مع ضمائر الحضور والتكلم . فهو بلا شكٍّ فى مرتبة أقلّ من ذلك بكثير . لذلك رأى بعض النحاة أنّ التعريف الموجود فيه هو فى اللفظ فقط : فإذا نُظر إلى هذا الضمير مقارناً بالضمائر فى نحو : أنا وأنت ، وجاءنى زيدٌ فأكرمته ، فهو فى مرتبة أقرب إلى النكرات ، أو هو فى أدنى درجات التعريف .

وإذا نُظر إليه مقارناً بالضمائر فى نحو : رُبّه رجلاً ونعم رجلاً ويا لَه رجلاً ورُبَّ رجلٍ وأخيه وغيرها ، فهو لا شكَّ أيضاً فى مرتبة أعلى وأقرب للتعريف ، لذلك حُكم عليه بالتعريف . ودليل بقاء التعريف فيه أنه لم يُنزَّل منزلة النكرات ، ولم يُقصد به الإبهام كما قُصد فى الضمائر الأخرى نحو : رُبّه رجلاً ونعم رجلاً وما شابهها .

---

(١) انظر : المقتصد : ٩١٧/٢ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر : ٣١٣/١ .

(٣) انظر : المقتصد : ٩١٨/٢ . بتصرف .

وقد سبق أن قيل : إنّ الدلالة على التعيين متمثلة فى خط عام ممتدٌ من نقطة الدلالة القوية على التعريف التى تتمثل فى أعلى سُلّم مراتب التعريف . ثم تتدرج شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى أدنى الخط الذى تمثله أدنى درجة فى التنكير ، وما سبق ذكره من الضمائر المختلفة يُمثل هذا الرأى من التدرج بين المعنيين ، التعريف والتنكير . والله أعلم .

* * *

المبحث الثالث

تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها

ذكر فى الفصل الأول أنَّ من الكلام ما يأتى على صورة معرفة إلاّ أنّه لا تعيين معه [1] .

وهو خلاف المقصود من التعريف وذلك لتوغل بعض الكلمات فى الإبهام ، فلا يُعتدَّ بتعريفها ، لأنَّها ليس كل ما جاء على صورة المعرفة يكون معرفة ، إذ شرط التعريف الدلالة على معيَّن ، فإذا انتفى التعيين انتفى التعريف ، وذلك نحو : غيرك وشبهك ونحوك وأخواتها ، فمع أنّ هذه الكلمات مضافة لمعرفة إلاّ أنها نكرات ، يقال : مررت برجلٍ غيرِك ، فغير هنا صفة للنكرة لأنّها تدل على شائع فى كل ما عدا المخاطب ، فالمعرِّف الذى هو الإضافة عارٍ من أسباب التعريف لأنّه لا تأثيرَ لها فى المعنى والتعريف يتعلق بالتأثير المعنوى ، ولو كان لها معنى لوجب أن يتصوّر معناها وهو التعيين ، فإذا لم يكن لها معنى التعيين فلا أثر للإضافة .

يقول الرضى : « والنكرة والمعرفة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة » [2] .

وعدم دلالة الكلمة على معيّن هنا راجع للكلمة نفسها بسبب إبهامها ، لا لوقوعها فى سياق يوجب الحكم بتنكيرها مع كونها فى صورة المعرفة كما سبق الحديث عنه فى وقوع المعرفة حالاً وتمييزاً واسماً للا النافية للجنس وغيرها من المواضع .

غيرك ومثلك وشبهك نكرات :

فمن هذا النوع ، غير ومثل وشبه ، فهنّ نكرات ، وإن أضيفت ، فغيرك وشبهك ونحوك وسواك ، وخدنك وتربك وضربك وندك وناهيك وحسبك وكفيك ، وهمك ، وغيرها ، نكرات ، وهى مضافات لمعرفة لأنها ألفاظ متوغلة فى الإبهام ، وذلك أنه إذا قيل : « مررت برجلٍ غيركِ » فالمغايرة ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى ، إذ كل ما فى الوجود إلاّ ذات الرجل ، موصوف بهذه الصفة ، أى المغايرة ، وكذلك نحو : « مررت برجلٍ مثلكِ » ، فمعنى المثلية يمكن أن يكون من عدة وجوه من الطول والقصر والعلم

---

(١) انظر : ص :١٩ من الفصل الأول .

(٢) شرح الكافية : ٢٧٥/١ .

والخلق ، والشباب والشيب ، وغيرها [١] .

قال المبرد فى نحو : مررت برجلٍ مثلِك : « فإن قال قائل ، كيف يكون المثل نكرة ، وهو مضاف إلى معرفة ، هلا كان كقولك : مررت بعبدِ الله أخيك ؟

فالجواب فى ذلك : أنّ الأخوة محصورة ، وقولك : مثلك ، مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك فى أنكما رجلان ، أو فى أنكما أسمران ، وكذلك كل ما تشابهتما به » [٢] .

وقال ابن السراج : « واعلم أنّ من الأسماء مُضافات إلى معارف ، ولكنّها لا تتعرّف بها ؛ لأنّها لا تخص شيئاً بعينه ، فمن ذلك : مثلك وشبهك وغيرك ، تقول : مررت برجلٍ مثلِك ، وبرجلٍ شبهِك ، وبرجلٍ غيرِك ، فلو لم تكن نكرات ما وُصف بهن نكرة ، وإنّما نكرهنّ معانيهنّ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مثلك ، جاز أن يكون مثلك فى طولك أو لونك أو علمك » [٣] .

وكذلك غيرك ، إذا قيل : مررت برجلٍ غيرِك ، أو مررت بغيرِ زيدٍ ، فهى نكرة أيضاً ؛ لأنّ كلّ ما عدا المخاطب داخل تحته ، وإذ كانت غير موضوعة لهذا المعنى ، لم تكن الإضافة مُعرِّفة لها ، و إنّما إضافتها على سبيل التخصيص دون التعريف [٤] . يقول الجرجانى : « اعلم أنّ غيراً موضوعة على ما يُنافى التعريف . وذاك أنّك إذا قلت : مررت بغيرِك ، فكل من عدا المخاطب غيره ، وكذا إذا قلت : مررت بغيرى ، فكل من جاوزك فهو غيرك و تقول : مررت بغير زيدٍ ، فيكون كل من ليس بالشخص الذى كنيّت عنه بزيد داخلاً تحته . وإذا كان موضوعه على هذا الذى نراه لم تكن الإضافة مُعرِّفة له فيوصف به النكرة فيقال : مررت برجلٍ غيرِك و بامرأةٍ غيرِك » [٥] .

وتنكير غير ومثل وما شابههما للإبهام المصاحب لهما هو أحد الأسباب فى الحكم بالتنكير وهناك تعليلات أخرى منها :

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٥٠٣/٢ ، ٥٠٤ ، توضيح المقاصد : ٢٤٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، البسيط : ١٠٤٣/٢ ، ١٠٤٤ ، همع الهوامع : ٤٧/٢ .

(٢) المقتضب : ٢٨٦/٤ ، ٢٨٧ .

(٣) الأصول : ١٥٣/١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ٨٧/٣ .

(٥) المقتصد : ٨٧٣/٢ ، ٨٧٤ .

١ – ذهب الأخفش إلى أنَّ الذى أوجب لها ألَّا تتعرَّف بالإضافة أنَّها استُعملت فى أوَّل أحوالها مضافات . والدليل على ذلك أنَّه لا يجوز أن يُقال : مثلٌ لك ولا غيرٌ لك ولا شبهٌ لك ، بخلاف بقية الأسماء فإنَّها فى أوَّل أحوالها نكرات ثم يَحدُث لها بعد ذلك تعريف بالإضافة أو بالألف واللام أو بالعلمية [١] .

٢ – ذهب المبرد أنَّ الذى منع تعريفها بالإضافة أنَّها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال والاستقبال ، فمعنى غير : مُغايرك ، ومعنى مثل : مُماثلك ، فلمَّا كان اسم الفاعل لا يتعرَّف إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فكذلك ما كان فى معناه ، فتكون على هذا إضافتها إضافة محضة القصد منها التخفيف بحذف التنوين ، فأصل : مررتُ برجلٍ مثلِكِ ، مررتُ برجلٍ مثلٍ لك [٢] .

شبيه معرفة :

أما شبيه ، وهى من أخوات غير ومثل وشبه ، فهى معرفة ، على خلاف غير وأخواتها ، فالإضافة فيها محضة معنوية ، مؤثرة فيها التعريف ؛ وذلك لأنَّ معنى شبيهك : الذى يُشبهك من كل جهه ، وبذلك زال ذلك الشياع الذى كان فى مثلك ، وشبهك الذى أوجب لهما أن يكونا نكرة [٣] .

فإن قيل : إنَّ شبيه مثل غيرك وشبهك ، لماذا لا يلمح فيها معنى ، شبيه بك ، فتكون بمعنى اسم الفاعل ، أى : مشابهك ، فتكون نكرة ، لأنها إضافة لأجل التخفيف فقط ؟ فالجواب عليه : أنَّه وإن أُخذ بمعنى : مُشابهك ، فإنَّ معناه ماضٍ ، وهى مثل : مررت بزيدٍ جليسِك ، ولا يُلاحظ فيها معنى مُشابهك التى بمعنى الحال والاستقبال حتى تكون نكرة [٤] .

وقيل : إنَّ شبيه معرفة ؛ وذلك لأنَّها على بناء « فَعِيل » وفعيل بناء موضوع للمبالغة

---

(١) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢/٧٢ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤/٢٨٧ ، البسيط : ٢/١٠٤٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢/٧٢ ، ٧٣ ، شرح الشافية الكافية : ٢/٩١٧ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/٢٧٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) انظر : المقتضب : ٤/٢٨٨ ، شرح الكافية ، للرضى : ١/٢٧٥ ، البسيط : ٢/١٠٤٧ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/١٢٦ .

(٤) انظر : المقتضب : ٤/٢٨٨ ، البسيط : ٢/١٠٤٧ .

كما فى عَليم وسَميع ، فكأنّه يُريد فى نحو : مررت بالرجل شبيهك ، أى الرجل الذى يشبهك من جميع الجهات [١] .

أدلة تنكير غير وأخواتها :

ومما يدل على أن غير وأخواتها نكرات ، أدلة منها [٢] :

١ - أنها تأتى صفة للنكرة نحو : مررت برجل غيرك ، وبامرأة غيرك ، ومررت برجل مثلك ، وبامرأة مثلك . ووصف النكرة بها هو الأصل فيها [٣] ، ووقوعها صفة للنكرة ، وهى بصورة المعرفة ، دلّ على أنها نكرة ، لأنه لا يوصف بالنكرة إلا النكرة ، والمعرفة لا تكون وصفاً للنكرة .

٢ - أن توصف هى بالنكرة ، نحو : مررت بمثلك عاقل .

٣ - دخول ربّ عليها ، وربّ لا تدخل إلاّ على النكرات ، قال الشاعر :

يا رُبَّ مثلِك فى النِّساءِ غَريرةٍ
بَيضاءَ قد مَتعتُها بِطَلاقِ [٤]

فدخول رب على مثلك ، دليل على أنها نكرة .

٤ - دخول « مِنْ » عليها ، ومن لا تدخل إلا على نكرة لإرادة معنى استغراق الجنس ، نحو : ما فى الدنيا مثلك ، ثم تدخل عليها من ويقال : ما فى الدنيا مِنْ مثلِك .

٥ - وقوعها مفسرة لكم ، فى نحو : كم مثلِك يفعل كذا ، وكم إنّما تفسر بالنكرات .

٦ - الإخبار بها عن النكرات ولو كانت معارف لم يخبر عنها بالنكرات ، لأنه لا يخبر بالمعرفة عن النكرة ، إلا فى ضرورة شعر . وهذه الأدلة وغيرها ردّ على من يرى أن غير ومثل تتعرفان مطلقاً [٥] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٦/٢ .

(٢) انظر : البسيط : ١٠٤٥/٢ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، المقتصد : ٨٧٤/٢ ، ٨٧٥ ، شرح التصريح : ٢٧/٢ .

(٣) انظر : مغنى اللبيب : ١٥٨/١ ، شرح الأشمونى : ١٩١/٢ ، شرح التصريح : ٣٦٠/١ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ٢٠٦ .

(٥) انظر : حاشية الصبان : ١٥٩/٢ .

مثلك وغيرك معارف :

إلاّ أنَّ مثل وغير قد يحصل لهما ما تتعرفان به ، وذلك على النحو التالى :

١ – إذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف إليه ومشابهته ، فيكون اللفظ كما هو ولكن التقدير مختلف ، وذلك مثل : مررت برجل مثلك ، أو شبهك ، وأراد النكرة ، فمعناه : مشابهك أو مماثلك فى ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة ، وإذا أراد المعرفة قال : مررت بعبد الله مثلك ، والقصد ، أى المعروف بشبهك ومماثلتك ، فتكون مثلك وشبهك معرفة ، وتكون مثل : مررتُ بزيدٍ أخيك ، أو عبدِ الله أخيك ، وتكون بمعنى : مررت بعبدِ الله المعروف ، أو بزيدٍ المعروف [1] .

يقول سيبويه : « وزعم يونس أنّه يقول : مررتُ بزيدٍ مثلِك ، إذا أرادوا : مررتُ بزيدٍ المعروف بشبهك ، فتجعل مثلك معرفة ، ويدلُّ على ذلك قوله : هذا مثلُك قائماً كأنّه قال : هذا أخوك قائماً » [2] . ويقول الجرجانى : « فإن كان للمخاطب من يشابهه بخصلة قد عُرف بها ولم يكن ذلك لكلِ أحدٍ فقلت : مررتُ بمثلِك ، تُريد ذلك ، كان معرفة ولم يجز وصف النكرة به ، نحو : مررت برجلٍ مثلِك ، كما لا يجوز أن تقول : مررت برجلٍ الذى عُرِف بمشابهتك » [3] .

ويقول الجرجانى فى غير إذا اشتُهر المضاف بمغايرة المضاف إليه : « ولو كان للمخاطب من يُخالفه فى شىء مخصوص ، ويكون ذلك المخالف معروفاً بخلافه فقلت : مررتُ بغيرِك ، كان معرفة بمنزلة قولك : مررتُ بالذى عرفتُه بخلافك . ولم يجز أن تصف به النكرة فتقول : مررت برجلٍ غيرِك ، كما لا يجوز أن تقول : مررت برجلٍ الذى عرفتُه بخلافك ، على أن تجعل الذى صفة لرجلٍ النكرة » [4] .

إلاّ أنّ المبرد ذكر أنَّ هذا الأمر خاص بمثل وشبه فقط ، لا غير ، لأنّه قد يشتهر شخص بمماثلة شخص أو مشابهته ، ولكن كيف يشتهر أنّه يُخالفه . فكل الناس غيره ،

---

(١) انظر : الكتاب : ٤٢٨/١ ، المقتضب : ٢٨٧/٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٦/٢ .

(٢) الكتاب : ٤٢٨/١ ، ٤٢٩ .

(٣) المقتصد : ٨٧٥/٢ .

(٤) المصدر السابق .

وأمّا الذى يماثله من كل وجه يتعيَّن أن يكون واحداً [١] .

وردَّ أبو حيَّان على هذا الرأى بأنّه قد يكون نهاية فى المغايرة كما يكون نهاية فى المثل ، فقد يكون مغايراً له تماماً من جميع النواحى ، فتكون لغير شُهرة بذلك فتتعرَّف بالإضافة [٢] .

٢ - وتتعرَّف غير ومثل إذا قُصد بهما مغايرة خاصة أو مماثلة خاصة وذلك إذا وقعتا بين ضدين ، أو كان المغاير أو المشابه واحداً [٣] ، ونُسب هذا الرأى لابن السراج والسيرافى [٤] .

ومثال ذلك قولهم : « الحركة غيرُ السكون ، ومررت بالجامدِ غيرِ المتحرك ، والقائمِ غيرِ القاعد » ، ومنها ما ورد فى قول الشاعر :

فَلْيكُنِ المَغلُوبُ غيرَ الغالِبِ وَلْيَكُنِ المَسلُوبُ غيرَ السالِبِ [٥]

فغير فى الأمثلة السابقة وقعت بين ضدين فارتفع إبهامها لأنّ جهة المغايرة تعيَّنت ، بخلاف خلوها من ذلك فى نحو : مررت برجلٍ غيرِك . يقول الجرجانى : « أنّك إذا أضفته إلى ما لا يُخالفه إلاّ شىءٌ واحدٌ كان معرفة ، وذلك أن تقول : عليك بغير الحركة ، ووجدت فى زيد غير الحركة ، فيكون معرفة لأنّ الذى يُضاد الحركة هو السكون ، ولذلك وصفت به المعرفة فقلت : عليك بالحركة غيرِ السكون ، والسكون غيرِ الحركة » [٦] .

ويُشْكل على هذا الرأى ورودها فى قوله تعالى « نَعمَلْ صَالِحاً غَيرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ » [٧] ، فإنّها وقعت بين ضدين ، لأنّ عملهم كان فاسداً ، ولكنّها جاءت صفة لنكرة ، وهو « صالحاً » فهى بذلك لم تتعرَّف مع أنّها واقعة بين ضدين ، وأيضاً يُشْكل

---

(١) انظر : المقتضب : ٢٨٨/٤ .

(٢) انظر : همع الهوامع : ٤٧/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٦/٣ ، ٢٢٧ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٥/١ ، شرح الشافية الكافية : ٩١٧/٢ ، ٩١٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٦/٢ ، ١٢٧ .

(٤) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٧٣/٢ ، شرح الأشمونى : ٢٥١/٢ ، شرح التصريح : ٢٧/٢ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٦/٣ ، شرح الكافية الشافية : ٩١٦/٢ ، شرح الأشمونى : ٢٥١/٢ .

(٦) المقتصد : ٨٧٤/٢ .

(٧) سورة فاطر : آية : ٣٧ .

عليهم ماورد فى قول الشاعر :

* إنْ قُلْت خيراً قَالَ شراً غَيْرَه *[1]

« فغير » صفة للنكرة ، فهى نكرة ، ومع كونها واقعة بين ضدين ، إلاّ أنّها لم تتعرف !

ورُدَّ على هذا الإشكال ، بأنّ غير هنا ليست صفة وإنّما هى بدل من « صالحاً ، وخيراً »[2] ، أو تُحمل غير على أكثر ما تجيء عليه وهو التنكير ، فالأصل فيها أن تكون نكرة ، وإن أُضيفت لمعرفة ، وهى هنا صفة ، فتكون من باب وصف النكرة بالنكرة[3] .

ومن أمثلة تعرف غير إذا وقعت بين ضدين ، قوله تعالى : « صِرَاط الَّذِين أَنْعَمْتَ عَلَيهِم غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِم »[4] فغير واقعة بين ضدين ، إذ ليس لمن رضى عليهم ضد غير المغضوب عليهم ، فتعرَّفُ غير المغضوب عليهم لتخصيصه بالمرضى عنهم ، فتتعرَّف غير لإضافتها إلى معرَّف له ضد معروف ، لانحصار الغيرية .

وقيل فى الآية أيضاً ، إنّ غير المغضوب عليهم بدل لا صفة ، فتكون غير نكرة[5] ، أو تكون غير صفة مع الحكم بتنكيرها ؛ لأنَّ « الذين أنعمت » لم يقصد بها تعيين ، فهو فى معنى النكرة لأنّ الاسم الموصول قد يُقصد به الجنس ، فتكون « غير » وصفاً للمعرف الجنسى ، أى المقصود به الجنس ، لا الفرد[6] ، والمعرف الجنسى يُشبه المعرفة لفظاً والنكرة معنى ، وقد سبق الحديث عن وصف المعرف اللفظى بالنكرة مراعاة لمعناه ، ووردت عدة أمثله على ذلك ، فإذا نُظر إلى الآية من جانب « الذين » أنّ تعريفها لفظى ، جاز وصف غير بها ، وإذا كانت غير نكرة فيُلحظ فيها التنكير وإن وقعت بين ضدين ؛ لأنَّ الذين غير مقصود بها مُعيَّن ، وإذا نُظر إلى غير من جانب أنّها تتعرف لوقوعها بين ضدين ،

---

(١) شرح الكافية ، للرضى : ١/١٧٥ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٢٢٧ ، شرح الكافية ، للرضى : ١/٢٧٥ ، شرح التصريح : ١/٣٦٠ ، حاشية الصبان : ٢/٢٥١ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١/٢٥٧ .

(٤) سورة الفاتحة : آية : ٧ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣/٢٧٧ ، شرح التصريح : ١/٣٦٠ ، حاشية الصبان : ٢/١٥٩ .

(٦) انظر : شرح الأشمونى : ٢/١٥٩ ، شرح التصريح : ١/٣٦٠ .

يلاحظ التعريف فى الذين ، وإن كان لفظياً ، لأن غير هنا مضافة لمعرفة وواقعة بين ضدين ، فيتطابق بذلك الوصفان فى مطلق التعريف .

ومثلها قوله تعالى « لَا يَستَوى القاعِدُون مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيرُ أُولِى الضَّرَرِ »[1] . وقد مضى الحديث عن هذه الأمثلة وما شابهها بالتفصيل[2] .

---

(١) سورة النساء : آية : ٩٥ .

(٢) انظر : الفصل الثانى ، مبحث : التعريف اللفظى والتعريف الحقيقى ص : ١٦٥ .

الفصل الرابع

قـرائـــن التعـريـــف

وفيه أربعة مباحث

المبـحث الأول : منع الصرف

المبحث الثـاني : عدم قبول الكلمة لأل مؤثرة فيها التعريف

المبحث الثـالث : مجيء الكلمة على صورة من صور التعريف

المبـحث الرابع : انعدام التنوين الدال على التنكير

قرائن التعريف :

التعريف كما مر [١] ، إما أن يكون تعريفاً لفظياً بأن تقترن أداة بالنكرة فتتعرف بها كما فى المعرف بأل والمضاف والمنادى المقبل عليه والموصول ، وإما أن يكون معنوياً وذلك نحو الضمائر وأسماء الإشارة والأعلام ، فالأعلام معارف بذواتها دون أن تقترن بأداة تعرّفها ، وإنما هى معارف بقصد الواضع لها ، لأجل ذلك قد يختفى التعيين الذى قصده المتكلم لاختفاء الأداة ، أو لأى سبب من الأسباب الخاصة بالمتكلم والمخاطب أيضاً ، فلا يظهر التعيين فى الكلمة المقصود وضعها علماً أو معرفة .

والأصل فى التعريف كما ذكر الرضى : « أنّه ما أشير به إلى خارجٍ مختصٍ إشارة وضعية » [٢] .

وخص بالإشارة إلى « خارج » لأنّ كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب ، بكون ذلك الاسم دالاً عليه ، ومن ثمَّ لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلا من سبق معرفته لذلك اللسان ، ولو لم يذكر « إلى خارج » لدخل فيه المعارف والنكرات [٣] .

والأعلام كما مر ، منها ما هو علم عين ، ومنها ما هو علم معنى [٤] ، والمقصود من علم المعنى – وهو الأقل – ما ليس له شخص كاسم الحدث وأسماء الأزمنة وغيرها ، فهى لمعنى فى الذهن لا إلى خارج مختص مشاهد كالأعلام الشخصية ، لذا قلّت أعلام المعانى ، وكثرت أعلام الأعيان ؛ لأنّ الأعيان أظهر للحاسة وأبدى إلى المشاهدة ، وأقعد فى التعريف ويتناولها حس العيان كظهورها له [٥] .

وبما أنّ أعلام المعانى للمعانى المعلقة فى الأذهان ، فقد لا يتخيل المخاطب أن

---

(١) انظر : ص : ٣٧ من الفصل الأول .

(٢) شرح الكافية : ١٢٨/٢ ، ١٢٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : ص :١٢٤ من الفصل الثانى .

(٥) انظر : الخصائص : ٢٠٠/٢ ، المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة ، لابن جنى : ٢٩ .

يُوضع علم على معنى ، فيختفى التعيين المقصود فى العلم فيحتاج لذلك إلى الاستدلال على معرفة العلم ، لالتباسها بالنكرات ؛ لأنّه من غير المتخيل أن يُوضع لها أعلام – أى المعانى – يقول ابن جنى فى نُدرة أعلام المعانى : « إنّ الأعلام الغرض فيها التعريف ، والأعيان أقعد فى التعريف من المعانى ؛ وذلك لأنّ الأعيان يتناولها حسّ العيان لظهورها له ، وليس كذلك المعانى ، لما يعرض من اللّبس فيها والحاجة إلى تعب الاستدلال عليها ، وأنت ترى فرق ما بين علم الضرورة للمشاهدة ، وبين علم الاستدلال بالمراجعة ، فلذلك كَثُر تعليق الأعلام على الأعيان ، وقلّ تعليقها على المعانى » [1] .

فإفادة التعريف مرهونة بعدة أمور ، كظهور التعيين أو وجود العلامة ، ونوع الكلمة ، إذا كانت من أعلام المعانى أو من أعلام الأعيان ، فلأجل هذه الاعتبارات وغيرها قد يختفى التعريف ، فلا بُدّ من وجود علامات أو قرائن تدلّ على تعريف الكلمة كمنع الصرف ، أو عدم قبول الكلمة لأل أو الوصف بالمعرفة وغيرها من القرائن ، كما سيأتى الحديث عنها .

ومن الأعلام ما يُستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطيه المعارف المعينة من تعيين ، وتارة يستعمل نكرة فيدل على التنكير كما تدل عليه النكرات ، فالكلمة إما أن تأتى ممنوعة من الصرف مع دلالتها على التعيين ، أو تأتى مصروفة فيحكم عليها بالتنكير ، فلا سبيل إلى معرفة تعريفها مع تنكيرها إلاّ بدليل يدل على التعريف والعكس ، كمنع الصرف وغيره ، أو قبولها لأداة التعريف ، أو عدم قبولها لها ، يقول ابن مالك فى نحو : غدوة وبكرة وفينة ، واختلاف تقدير التعريف والتنكير فيهما : « فلك أن تقول : فلان يأتينا فينةَ ، بدون تنوين ، أى يأتينا الحين دون الحين ، ولك أن تقول : يأتينا فينةً بتنوين أى حيناً دون حين ، فتختلف التقديرات والمراد واحد » [2] .

ومن الأعلام ما يقع على الجنس بخلاف الأعلام الشخصية ، فإنّها واقعة على الأشخاص كزيد وعمرو ، فالعلم منها يخص شخصاً معيناً ، وعلم الجنس يقع على كل فرد من أفراد جنسه . فنظراً لعمومها فى كل واحد من أفراد جنسها ، وصحة وقوعها على جميع

---

(١) المبهج : ٢٩/٣٠ .

(٢) شرح التسهيل : ١/١٨٣ .

أفراد الجنس ، فالاستدلال عليها ليس كالاستدلال على العلم الشخصى ، فالتعيين فى هذا الأخير وغرض العلمية ظاهر من إطلاقه ، ولأنّ الأصل فى وضع العلم لشخص واحد ، أمّا علم الجنس فالوضع والتعيين غير بيِّن لقصد إطلاقه على جنس بأكمله ، إذ هو بخلاف وَضْع الأعلام الشخصية ، فيحتاج فى معرفته إلى نظر واستدلال وعلامات تدل على الوضع والعلمية فيه نحو منع الصرف وغيره من العلامات ؛ لأنّ التعريف بالعلمية يكون بدون آلة ، أى بالقصد ، فإذا خفى القصد فلا بدّ من علامة تدل عليه ، يقول ابن الحاجب : « وإذا كان معرفة فتعريفه لا يخلو أن يكون بآلة أو بالقصد ، والآلة معدومة ، فوجب أن يكون بالقصد ، وهو الذى نعنى به العلمية »[1] ، فلا سبيل إلى إثبات التعريف إلا بالعلامة ، واختفاء هذه العلامة يدل على التنكير . والذى يقصده ابن الحاجب « بالآلة » فى عبارته السابقة هى العلامة اللفظية التى تقارن الاسم المعرف اللفظى ، كالإضافة أو أل وغيرها من العلامات اللفظية ، لا المقصود بحثه فى هذا الفصل من علامات وقرائن التعريف نحو منع الصرف وغيره .

وفيما يلى نعرض لأهمّ القرائن التى يتحقق بها الاستدلال على تعريف الكلمة التى خفى التعيين فيها أو علامة التعريف . وأهم هذه القرائن هى :

أولاً : منع الصرف .

ثانياً : عدم قبول الكلمة لأل مؤثرة فيها التعريف .

ثالثاً : أن تأتى الكلمة على صورة من صور التعريف .

رابعاً : انعدام التنوين الدال على التنكير .

---

(١) الايضاح فى شرح المفصل : ٩٠/١ .

المبحث الأول

منـــع الصـــرف

أولاً : منع الصرف :

يكون منع الصرف دليلاً على التعريف ، إذا اجتمع مع العلمية علة أخرى توجب منع الصرف ، مثل زيادة الألف والنون ، أو التأنيث أو العدل ، أو وزن الفعل ، أو العجمة ، أو التركيب المزجى غير المختوم بويه ، وذلك إذا انتفت الصفة ؛ لأنه لو كانت الكلمة صفة مع الزيادة أو العدل أو وزن الفعل لامتنعت من الصرف وهى نكرة ، فلا يكون منع الصرف بذلك دليلاً على التعريف ، فإذا انتفت الصفة وقصد التعريف ، لامتنع الصرف وهو علم مع علة أخرى غير العلمية ، ووجب تقدير العلمية ؛ لأنه لا يكون منع الصرف لعلتين إلا مع هذين السببين العلمية والوصف ، قال ابن الحاجب فى الاستدلال على تعريف غدوة وبكرة وسحر : « والذى يدل على أنه علم كونهم منعوه الصرف ، وما لم يقدر فيه العلمية كان ممنوعاً من الصرف بغير سبب ، وذلك معلوم الانتفاء فى لغتهم ، فوجب أن يُحمل على تقدير العلمية » [١] .

وأعلام المعانى كما ذكر أنها تحتاج إلى نظر واستدلال لمعرفة تعريفها ، لأنه من غير المتوقع أن توضع أعلام لمعنى من الذهن وذلك نحو : زَوْبر الذى هو علم على معنى الكُلِّيَّة فى قول الشاعر :

وإن قَال عَاوٍ مِن تَنُوخَ قَصِيدةً ... بِها جَرَبٌ عُدَّت عَلَىَّ بِزَوْبَرَا [٢]

يقول ابن الحاجب : «ويدل على كونها علماً منع صرفها وليس فيها إلا التأنيث المعنوى ، فوجب أن تكون العلمية معه » [٣] .

وقال فى العلم « برّة » فى قول الشاعر :

إنا اقتسَمنا خُطَّتَينا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلَتِ فَجَارِ [٤]

قال : « والدليل على كونها علماً منع صرفها ، وليس فيها إلا التأنيث والتأنيث لا يُعتبر فى منع الصرف إلاّ مع العلمية » [٥] .

وقال فى سبحان وهو علم على معنى التسبيح فى قول الشاعر :

---

(١) أمالى ابن الحاجب : ٩٢/٤ .

(٢) سبق تخريجه : ص : ١٢٤ .

(٣) الإيضاح : ٩١/١ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ١٣٣ .

(٥) الإيضاح : ٩٠/١ .

قد قُلتُ لمَّا جَاءنِى فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ [١]

قال : « ولو لا أنّه علم لوجب صرفه ؛ لأن الألف والنون فى غير الصفات إنما تمنع مع العلمية » [٢] .

والأعلام الجنسية أيضاً كما ذكر يقع العلم منها على جميع أفراد جنسها ، فمعنى التعيين غير واضح فيها ، فتحتاج إلى ما يميزها عن الأسماء الأجناس ، فيحكم بعلميتها ، يقول ابن عصفور : « وأسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء وذلك أنها تقع على أشياء مفردة ، فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى ، فما وجدت منه لا ينصرف أو لا يقبل الألف واللام ، أو يجيء الحال منه فى فصيح الكلام فهو معرفة » [٣] .

فمنع الصرف من أدلة تعريفها كما ذكر ، وذلك نحو : ابن قِتْرة ، وحمار قبَّان استدل على علميتهما بمنع صرفهما ، قال سيبويه : « وأما ابن قِتْرة وحِمار قبَّان وما أشبههما فيدلك على معرفتهن ترك صرف ما أُضفن إليه » [٤] .

فاجتمع فى ابن قترة العلمية والتأنيث وفى حمار قبان ، العلمية وزيادة الألف والنون ، فمنع الصرف .

ومما اجتمع فيه العلمية والتأنيث ، أسامة وذؤالة وثعالة ، يقول ابن الحاجب فى منع صرف أسامة : « إنّ باب أسامة فى جريه على كل واحد من المشكلات التى تتحيّر فيها الأفهام لكونه فى المعنى نكرة ، وحكمها حكم الأعلام حتى احتيل فى استقامتها بأن قدّرت أعلاماً للحقائق المعقولة فى الذهن ، وصح إجراؤها على الآحاد لوجود الحقيقة فيها ، ولولا أنّ العرب منعت صرف أسامة عند جريه على الواحد ، لم يُرتَب فى أنه نكرة » [٥] .

ومما اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل « ابن آوى » يقول سيبويه : « والذى يدلُّك على أنّه معرفة ، أن آوى غير مصروف وليس بصفةٍ» [٦] . وقوله : « ليس بصفة » أى لو

---

(١) سبق تخريجه : ص : ٧٠ .

(٢) الإيضاح : ٨٩/١ .

(٣) شرح الجمل : ١٣٧/٢ ، ١٣٨ ، وانظر : ارتشاف الضرب : ٤٦٠/١ .

(٤) الكتاب : ٩٦/٢ ، وانظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٨/٢ .

(٥) الإيضاح : ٩٦/١ .

(٦) الكتاب : ٩٥/٢ ، وانظر : المقتضب : ٣٢٠/٤ ، الأصول : ١٥٦/١ .

أنه كان صفة لانصرف ، فلا بُد من انتفاء الصفة حتى يمكن تقدير العلمية مع العلة الأخرى ، فيكون بذلك منع الصرف دليلاً على التعريف .

ولهذا قال سيبويه : « وقال ناس : كل ابن أفعل معرفة ؛ لأنّه لا ينصرف وهذا خطأ ؛ لأنّ أفعل لا ينصرف وهو نكرة ألا ترى أنّك تقول : هذا أحمرُ قمُدٌ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر ، ولو كان معرفة كان نصباً ، فالمضاف إليه بمنزلته »[1] .

وذكر شاهداً على ذلك قول ذى الرمة :

كَأنَّا عَلَى أولادِ أحْقبَ لاحَها ... وَرَمْىُ السَّفا أنْفاسَها بِسِهَامِ

جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنها التَّناهى وَأنْزَلَت ... بِها يَومَ ذَبَّابِ السَّبِيبِ صِيامِ[2]

يريد سيبويه أن «أحمر» نكرة ؛ لأنّه وصف ، وليس علماً على شىء ، ومع ذلك لا ينصرف وهو نكرة ، فمنع الصرف ليس دليلاً على تعريفه ، بدليل وصفه بـ « قمد » وقمد نكرة ، ولو لم يكن نكرة لم يوصف بنكرة .

وكذلك أحقب فى الشاهد نكرة ، وإن امتنع من الصرف ؛ لأنّه ليس اسماً لشىء ، وإن أُضيف بدليل وصفه بصيام وصيام نكرة ، فلو كان أولاد أحقب معرفة ، لم يجز أن يوصف بنكرة ، لذا يمكن القطع بأنّ منع الصرف فى الكلمة يكون دليلاً على تعريفها إذا لم يُمكن تقدير علة الصفة مع العلة الظاهرة فيها .

وفيما يلى سأعرض لبعض المسائل التى يظهر فيها منع الصرف دالاً على التعريف . والمسائل هى :

أولاً : منع الصرف فى ظروف الزمان غدوة وبكرة ، وضحوة وأخواتها مع الحديث عن تصرف وعدم تصرف هذه الظروف .

ثانياً : منع الصرف فى سحر .

---

(١) الكتاب : ٩٩/٢ .

(٢) ديوان ذى الرمة : ١٠٧١/٢ ، ١٠٧٢ ، الكتاب : ٩٩/٢ ، شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى : ٤٨٣/١ ، شرح أبيات سيبويه ، للنحاس : ٢٨١ ، الأشمونى : ٩٠/٣ ، اللسان مادة : سهم .

ثـالثـاً : منع الصرف فى أمس .

رابعاً : منع الصرف فى ألفاظ التوكيد .

* * *

أولاً : ظروف الزمان غدوة وبكرة ، وضحوة وأخواتها :

منع الصرف دليل على التعريف مع الدلالة على التعيين أو الشياع في أفراد الجنس :

المعرفة كما ذكر القصد منها التعيين ، فإذا انتفى التعيين انتفى التعريف ، فالمعرفة ما دل على معين ، ولكن قُيدت دلالتها على التعيين بصور التعريف المعروفة ، فدلالتها على التعيين مقرونة بهذه الصور ، فكل كلمة دلّت على معيّن ، ولم تكن دلالتها على التعيين بصور التعريف المعهودة فهى نكرة ، وإن دلّت على معين ؛ لأن الدلالة على التعيين فى التعريف ليست مطلق التعيين ، بل هى دلالة مشروطة بصور التعريف لأن النكرة قد تختص بوصف وغيره فتقرب من المعرفة ، ولكنها تبقى نكرة . كما مرّ الحديث فيها [1] .

وكل معرفة تدل على معين إما بأمر خارج عنها ، كدخول أل عليها أو تضاف أو تُنادى أو تدل على التعيين بجوهر لفظها ، وهو ما يقصد به التعريف فى الأعلام ، لأنّ الأعلام تدل على التعيين بذواتها مع ظهور الوضع فيها ، أى أن العلم يطلق ويفهم منه أنه وضع لتمييز شخص معين عن غيره .

ولكن قد يختفى التعيين فى الإعلام الذى هو قصد الواضع ، فلا بد من دليل على كونها أعلاماً ، كأن تمنع من الصرف ، أو تمنع الإضافة ، ودخول أل عليها .

وذُكر فيما سبق أن من أعلام المعانى غُدوة وبُكرة وسَحر وأمْس ، وهى أعلام على الأوقات الموضوعة لها ، وأعلام المعانى جنسية ، أى أن كلاً من الأعلام السابقة يصح إطلاقها على كل وقت من الأوقات التى وُضعت لها . فغدوة مثلاً يصح إطلاقها على غُدوة كل يوم ، مثل أسامة يصح إطلاقه على كل أسد ، إلاّ أنها إذا أُطلقت اختصت باستعمالها فى غدوة يوم معين فى الكلام ، مثل قولنا : خرجت يومَ الجمعة غُدوةَ ، فمدلولها : غدوة يوم الجمعة ، لذلك اختلف فى تعريفها ، فقيل إنّ تعريفها من قبيل تعريف الأعلام الشخصية لدلالتها على وقت مُعين من يوم مُعين ، وقيل إنّ تعريفها من قبيل تعريف الأعلام الجنسية لأنّه يصح إطلاقها على غُدوة كل يوم [2] .

---

(١) انظر : ص :١٦ من الفصل الأول .

(٢) انظر : التذييل والتكميل : ٢٨٧/١ .

ودلالة غُدوة على زمنٍ من يومٍ معينٍ ، لا تختص بها وحدها ، وإنّما تدل عليه أخواتها أيضاً : ضُحى وضَحوة وصَباح ومَساء ونَهار ولَيل وعَتَمة وعِشاء وعَشِيَّة ، فهذه الظروف إذا أُطلقت أُريد بها أزمان معينة ، فيقال : آتيك يومَ الخميسِ ضُحىً ، أى ضُحى يوم الخميس .

إلا أنّه مع دلالتها على مُعيّن أو وقت معين ، مثل غُدوة وبُكرة لم يحكم بعلميتها ، كما حُكم بعلمية غُدوة وبُكرة ، وذلك لورود غُدوة وبُكرة فى كلامهم ممنوعتين من الصرف ، وورود أخواتهما مصروفات مع أنّ كلاً منهم يدلّ على معين ، فأمكن مع منع الصرف فى غدوة وبكرة تقدير العلمية ، ولم يُمكن فى الظروف الأخرى لورودها منونة مصروفة .

وقبل الحديث عن هذه المسألة بالتفصيل يُستحسن الحديث عن ظروف الزمان فى صرفها وتصرفها .

تنقسم ظروف الزمان أربعة أقسام [1] :

قسم لا ينصرف ولا يتصرَّف ، وقسم ينصرف ولا يتصرَّف ، وقسم يتصرَّف وينصرف ، وقسم يتصرَّف ولا ينصرف .

ومعنى أنَّها تتصرَّف أنها تكون ظرفاً تارة ، وغير ظرف تارة أخرى ، فتكون مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً ، ومجرورة بحرف جر ، أو بإضافة اسم إليها ، مثل : يومُ الجمعةِ مباركٌ ، وحانت ليلةُ زيارتِك ، وسير بزيدٍ شهران ، وعجبتُ من يومِك ، وغيرها [2] .

فأما القسم الأول : هو الذى لا يصرف ولا يتصرَّف : « سَحَر » إذا أُريد به سحر يومٍ بعينه ، وكان مجرداً من الألف واللام مثل قولنا : لا ستغفرنَّ الليلةَ سَحَرَ ، ولم ينصرف للعدل عن تعريفه بأل وللعلمية إذ جُعل علماً على ذلك الوقت .

والقسم الثانى : وهو الذى ينصرف ولا يتصرَّف وهى ما عُين من ضُحىً وضَحْوة

---

(١) انظر : أمالى ابن الشجرى : ٢٤٩/٢ ، ٢٥٠ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤١/٢ ، ٤٢ ، البسيط : ٤٨٥/١ ، ٤٨٦ ، همع الهوامع : ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، شرح الأشمونى : ١٣٤/٢ ، ١٣٥ .

(٢) انظر : البسيط : ٤٨٥/١ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٤٩/٢ .

وبُكير وسُحير وصَباح ومَساء ونَهار ولَيل وعَتمة وعِشاء وعَشِيَّة ، فهى أسماء لا تتصرَّف ألزموها الظرفية ، فلم يرفعوها ولم يجروها ، يقال : خرجتُ عَتْمةً ، وخرج زيدٌ ضَحْوةً . إذا أُريد بها عتمة ليل المتحدث ، وضحوة يومه ، ويقال : سير عليه ليلاً ونهاراً . إذا أُريد به نهار يوم المتحدث وليله .

وذكر فى الظروف السابقة أنّها إذا لم تدل على مُعيَّن فهى مُتصرفة ، تقول : سير عليه ضحوةٌ من الضحوات ، إذا لم يقصد ضحوة يومه ، وكذلك : سير عليه عتمةٌ من الليل ، إذا لم يرد عتمة يومه . إلاّ أنّ تصرفها وخروجها عن الظرفية قليل ، والأولى فيها التزام الظرفية [1] .

ومنها ما رُكب من الظروف وهى : يومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، فهذه لا تستعمل إلّا ظروفاً مصروفة [2] .

ومنها ذو وذوات مضافتين إلى وقت ، كقولهم : لقيته ذات صباحٍ ، وذات مرةٍ ، وذات يومٍ وليلةٍ ، وذا صباحٍ وذا مساءٍ ، فهى تلزم الظرفية فى غير لغة خثعم فقد تُستخدم غير ظرف [3] .

القسم الثالث : وهو المتصرِّف المنصرف : وهو كثير ، وذلك كساعة ويوم وشهر وعام وحول ودهر وحين وحينئذٍ ويومئذٍ ، ومعنى تصرفها أنّه يجوز الإخبار عنها ، وتجر بحرف الجر أو بالإضافة ، نحو : العامُ سعيدٌ ، واليومُ مباركٌ ، وعجبت من مسيرك فى شهرِ رمضانَ وغيرها .

القسم الرابع : وهو ما يتصرَّف ولا ينصرف : وذلك نحو : غُدوة وبُكرة ، ولا ينصرفان إذا أُريد بهما التعيين ، أى غُدوة يوم مُعيّن ، وبُكرة يوم مُعيّن ، فلا ينصرفان للعلمية والتأنيث ، فجُعلا علماً على الوقت الدالين عليه .

يقال : لا أشربُ غُدوةَ ، وآتيك غُدوةَ ، أو بُكرةَ . أى غدوة يومه وبكرته ، فهما علمان إذا قُصد بهما التعيين وعلميتها علمية جنس ، كتعيين أسامة فى الجنس ، يقال عند

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٢١/١ ، المقتضب : ٣٥٥/٤ ، ٣٥٦ ، التذييل : ٢٩٠/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٣/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٣٠/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٣/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٧/١ ، البسيط : ٤٨١/١ ، الارتشاف : ٢٣٠/٢ .

قصد التعميم : غُدوة يومٌ نشاطٍ ، وعند التعيين : آتيك اليوم غُدوةَ [١] .

ويتبيَّن من التقسيم السابق أن بُكرة وغُدوة إذا أُطلقتا كما مُثِّل اختصت فى استعمالها فى يوم معلوم من كلام المتحدث وكذلك ضَحوة وعَشِيّة وعِشاء ومساء ونهار وليل ، إذا استخدمت قُصد بها أوقات مُعينة ، نحو : آتيك عشاءً . لم يذهب الوهم إلا إلى عشاء يوم المتحدث ، وكذلك نحو : آتيك ضَحوةً . أى ضحوة يومه ؛ وسير عليه عتمةً . إذا أراد عتمة معينة وهى عتمة ليلته ، وكذلك : سير عليه صباحاً ومساءً . أى : صباح يومه ومساء يومه .

فتشترك كل من ضحوة وعشية وأخواتهما ، وبكرة وغدوة ، أنّهما إذا أُطلق كل منهم قصد به وقت معين من أوقات يوم المتكلم أو المخاطب ، حسب ما يقع عليه كل منهم ، إلّا أنّ غُدوة وبُكرة تختلفان عن ضحوة وأخواتها أنّهما لا يلتزمان الظرفية ، فقد يتصرفان ، فلا يُقصد بهما وقت بعينه وتأتى مصروفة ، أما ضَحوة وأخواتها فلا يخرجن عن الظرفية أبداً .

علمية غدوة وبكرة :

إلاّ أنّه حُكم بعلمية غدوة وبكرة ، ولم يحكم بعلمية ضحوة وأخواتها ، مع أنّ كلاً من ضَحوة وأخواتها يدلّ على وقت معين ، كما تدلّ عليه غُدوة وبُكرة عند التزام الظرفية ، وسبب حكم العلمية على غدوة وبكرة ، هو منع الصرف فيهما ، إذ أنّهما إذا التزما الظرفية أى : دلاّ على وقت بعينه ، مُنعتا من الصرف للعلمية والتأنيث [٢] .

يقول ابن الحاجب : « والدليل على أنّه علم قولهم : سير على فرسه غُدوةَ ، فغدوة غير منصرف ، ولو لم يكن علماً لوجب صرفه ، إذ ليس فيه إلا التأنيث اللفظى بالتاء ، ولا يكون علة إلاّ مع العلمية » [٣] ، ويقول : « والذى يدلّ على أنّه علم كونهم منعوه الصرف

---

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٢/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٣/٣ ، المقتضب : ٣٥٤/٤ ، ٣٥٥ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٢/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، نتائج الفكر : ٣٨٠ ، أمالى الشجرى : ٢٥١/٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٧٧/٢ ، البسيط : ٤٨٦/١ ، اللسان : مادة : غدا وبكر ، تهذيب اللغة : مادة : غدا وبكر ، الصحاح : مادة : غدا وبكر ، التذييل : ٢٨٧/٢ .

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٢/١ .

وما لم يُقدّر فيه العلمية كان ممنوعاً من الصرف بغير سبب وذلك معلوم الانتفاء من لغتهم ، فوجب أن يُحمل على تقدير العلمية » [١] .

فغُدوة وبُكرة أعلام على أوقاتهما إذا منعتا من الصرف ، يقول سيبويه فى ذلك : « اعلم أنّ غُدوة وبُكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة » [٢] . ويقول المبرد : « أمّا غُدوة وبُكرة اسمان متمكنان معرفة لا ينصرفان من أجل التأنيث » [٣] . « ثم يقول : «وإنّما صار معرفة لأنّك بنيت غُدوة اسماً لوقت بعينه وبُكرة فى معناها » [٤] . وفى اللسان : « غُدوة من يومٍ بعينه غير مُجراة ، علم للوقت » [٥] .

إلاّ أنّه كما ذُكر أنّه إذا أُريد بهما التعيين مُنعتا الصرف ، وإذا تصرّفتا وخرجتا عن الظرفية فلم يُقصد بهما وقت معين صُرفتا ، يقول صاحب اللسان : « بُكرة وغُدوة إذا كانت نكرتين نونتا وصرفتا وإذا أُريد بهما بكرة يومِك وغداة يومِك لم تصرفهما » [٦] .

وفى الصحاح : « يقول : سير على فرسك غُدوةَ ، وغُدوةً ، وغُدوةُ ، وغُدوةٌ ، فما نُوّن من هذا فهو نكرة ، وما لم يُنوّن فهو معرفة » [٧] .

نوع العلمية فيهما :

وكما مرّ فقد ذُكر أنّه اختلف فى علمية غدوة وبكرة ، أهى علمية جنس ، أم علمية شخص [٨] ، فقيل هى علمية شخص ، لدلالتها على وقت معين من يوم معين ، وقيل هى علمية جنس وهو الأرجح فيها ، وذلك أنّ غُدوة صالحة لغدوة كل يوم وبكرة أيضاً ، فهما من أعلام الأجناس كأسامة ، يقال فى التعيين : أتيك اليوم غدوةَ وبكرةَ ، وفى غير التعيين « أى للعموم » : غدوةُ يوم نشاط ، كما يُقال فى أُسامة عند التعيين : هذا أسامةُ فاحذروه ،

---

(١) أمالى ابن الحاجب : ٩٢/٤ .

(٢) الكتاب : ٢٩٣/٣ .

(٣) المقتضب : ٣٥٤/٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) اللسان : مادة : غدا .

(٦) اللسان : مادة : بكر ، وانظر : التهذيب : مادة : غدا ، والصحاح : مادة: غدا .

(٧) الصحاح : مادة : غدا ، وانظر : التهذيب : مادة : غدا ، بكر .

(٨) انظر : التذييل والتكميل : ٢٨٧/١ .

وعند قصد التعميم : أُسامةُ شرّ السباع [١] .

ولعل معنى كونها من أعلام الأجناس يُفهم من كلام سيبويه إذ يقول : « غُدوة وبُكرة جُعلت كل واحدة منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة » [٢] . فجعل علميتها كعلمية « أم حبين » و أم حبين من أعلام الأجناس .

أدلة علميتها :

ومن الأدلة على كون بكرة وغدوة أعلاماً :

١ - منع الصرف السابق فلو لم تكن أعلاماً لوجب صرفها إذ ليس فيها إلا التأنيث اللفظى .

٢ - ومن أدلة علميتهما غير منع الصرف ، أنّ العرب لا يدخلون عليهما الألف واللام ؛ لأنّهما معارف بدونها ، ولا تُضاف أيضاً ، فلا يقولون : آتيك غُدوة الخميس ؛ لأنّها معارف بذواتها فلا تزيدها الإضافة تعريفاً [٣] .

صرف غدوة وبكرة مع إرادة التعيين :

وقد سُمع فى غدوة وبكرة صرفهما مع إرادة التعيين ، فقد ذكر الخليل أنّه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوةً ، وبكرةً ، تجعلهما بمنزلة ضَحْوة ، وكذا قال أبو الخطاب إنّه سمع ممن يُوثق به من العرب يقول : آتيك بكرةً ، وهو يريد الإتيان فى يومه أو فى غده [٤] .

وجعلها السيرافى من باب تنكير العلم ، وذكر أنّ الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها واللفظ واحد [٥] .

ولكن الأغلب والمشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين للعلمية [٦] . إلّا أنّ

---

(١) انظر : التذييل : ٢٨٧/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، ١٨٩ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٠٢/٢ ، أمالى ابن الحاجب : ٩١/٤ ، ٩٢ ، حاشية الصبان : ١٣٤/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٩٣/٣ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٨٨/٢ ، التذييل : ٢٨٨/١ ، ٢٨٩ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢٩٤/٣ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٥٢/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ ، التذييل : ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .

(٥) انظر : التذييل : ٢٨٨/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ .

تنكيرها لا يقدح فى تعيينها ، ودلالتها على وقتٍ مُعين من يومٍ مُعين ، فـإذا جـاءت ممنوعـة من الصرف فهى أعلام ، وإن لم تمنع فهى نكرات دالة على مُعين ؛ لأنّه كما ذُكر أنّ التعيين أعمّ من العلمية فلا يلزم من استعمالها فى يوم معين أن تكون أعلاماً كما يلزم التعيين مع منع الصرف [١] .

ضحوة وعشية وأخواتهما نكرات :

وأما الظروف عَشِيَّة وعَتْمة وضَحْوة ومَساء وضُحى وصَباح وغيرها من الظروف غير المتصرفة ، فهى وإن دلّت على مُعين فى إطلاقها على يوم بعينه ، ضحوته أو عشيته أو مسائه وصباحه ، لم يُحكم بعلميتها لأنّها لم ترد ممنوعة من الصرف ، فهى نكرات [٢] ، مع وجود سبب لمنع الصرف مع العلمية ، كالتأنيث فى ضَحْوة وعَتْمة ، وغيرها من الأسباب .

يقول سيبويه : « فأما ضَحوة وعَشِيَّة ، فلا يكونان إلّا نكرة على كل حال ، وهما كقولك : آتيك غداً صباحاً ، ومساءً » [٣] . ويقول المبرد : « فإن عَنيتَ اليوم الذى أنت فيه والليلة التى أنت فيها ، لم ترفع من ذلك شيئاً وتنوّن لأنّهنّ نكرات » [٤] .

أدلة التنكير فيها :

١ - ومن أدلة تنكيرها - غير أنّها وردت مصروفة - أنّها تُوصف بنكرة ، يُقال : آتيك يوم الخميس ضُحىً مرتفعةً ، ولقيتك يوم الجمعة ضُحىً متأخرةً . ولا توصف بالنكرة إلا النكرة [٥] . قيل فى هذا الأمر : « وما عُين من ضُحى وضَحوة وبُكير وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعَتْمة وعِشاء وعَشِيَّة ، وهذه كلها نكرات ، ولذلك توصف بالنكرة ، وإن كان يُراد بها من يوم بعينه ، تقول : آتيك يوم الخميس ضُحىً مرتفعةً » [٦] . إلّا أنّ

---

(١) انظر : حاشية الصبان : ١٣٥/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٤/٣ ، المقتضب : ٣٥٤/٤ ، ٣٥٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ٦٧٩/٢ ، التذييل : ٢٩٠/١ ، نتائج الفكر : ٣٧٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٢/٢ ، البسيط : ٤٨٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٨/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٩٤/٣ .

(٤) المقتضب : ٣٥٥/٤ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٨/٢ ، التذييل : ٢٩٠/١ .

(٦) ارتشاف الضرب : ٢٢٨/٢ .

تنكيرها وعدم صرفها ووصفها بالنكرات ، لايقدح فى دلالتها على زمن معين ؛ لأنه كما ذكر سابقاً أن النكرة قد تختص بوصف وغيره فتدل على معين ولكنها تبقى نكرة ، فدلالتها على التعيين باقية مع تنكيرها ؛ لأن الدلالة على التعيين أعم من العلمية [١] ، فلا يلزم من استعمالها فى يوم معين أن تكون أعلاماً ؛ لأن أسماء الأجناس كما مر قد يشار بها إلى معين نحو : « رأيت رجلاً »والمتحدث يريد شخصاً معيناً ، وتبقى مع ذلك نكرة [٢] .

وقورنت بذلك « بعام أوّل » ، يقال : رأيته عامَ أوّل ، فتأويله : أوّلُ من عامنا ، ولكنه مع ذلك لفظ شائع نكرة سائغ لكل عام قبل عامنا ، ولكن إذا استخدمته العرب قصدت به العام المتصل بعامنا ، فأتت باللفظ الذى يقتضى العموم والشياع ، وهى تريد عاماً معيناً ، فكذلك عشية وأخواتها تطلق ويقصد بها وقت معين ، فقياسها أن تمنع الصرف أو تكون معرفة بالإضافة أو بالألف واللام ، ولكنها جاءت بلفظ النكرة [٣] .

٢- ومن أدلة تنكيرها كما يذكر السهيلى أنّ فيها معنى الوصف فهى مشتقة مما توصف به الأوقات التى هى ساعات اليوم ، فالعشى من العشاء ، والضحوة من قولهم : فرس أضحى ، يريد البياض ، والصباح من الأصبح ، فإذا قال : خرجت ظلاماً وعشياً ، يقصد : خرجت اليوم فى ساعة وصفها كذا ، أو خرجت وقتاً مظلماً أو مُعشياً . فهى بذلك أوصاف للنكرات التى هى أجزاء اليوم وساعاته ، فإذا قال : خرجت اليوم ساعة منه ، لم يكن إلاّ منوناً ، إلاّ أنّ ساعة وقت غير مُعين ، وضَحْوة وعَشِيَّة قد تخصصا لوقت بعينه [٤] .

فهى بذلك اختلفت عن غُدوة وبُكرة وإن كان فى غُدوة وبُكرة معنى الغدو والبكور ، ولأنّ ضَحْوة وعَشِيّة وأخواتهما وردت على أوزان النعوت والمصادر ، والمصدر يُنعت به ، وذلك نحو : ضَحْوة على وزن صَعبة من النعوت وضَربة من المصادر ، وضُحًى على وزن «هُدى » وعلى وزن « حُطم » من النعوت ، وكذلك باقى تلك الأسماء ، بخلاف بُكرة وغُدوة فقد بُنيتا على بناء لا تكون عليه المصادر والنعوت ، وإنّما غُيِّرتا تغييراً

---

(١) انظر : حاشية الصبان : ١/١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) انظر : ص : ١٦ من الفصل الأول .

(٣) انظر : الكتاب : ٣/٢٩٤ ، البسيط : ١/٤٨٦ ، التذييل : ١/٢٩٠ .

(٤) انظر : نتائج الفكر : ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، بتصرف .

بيّناً من لفظ الغدو والبكور إيذاناً بالعلمية كما غُيِّرَ عمارة وعُمَر وما أشبهها [١] .

ثم قال السهيلى : « فإن قلت أليست هذه الأوقات معروفة عند المخاطب من حيث كانت ليوم بعينه ، فلم لاتكون معرفة ، كما كان « سَحَر » إذا كان ليوم بعينه ؟

قلنا : إنّ سحر لم يتعرَّف بشيءٍ إلّا بمعنى الألف واللام ، لا من حيث كان ليوم بعينه ، فقد تُعرِّف المخاطبَ الشيء بصفته ، كما تُعرِّفه بآلة التعريف ، فتقول لزيد مثلاً : رأيت رجلاً من صفته كذا وتنعته حتى يعلم أنّه أبوه ، فيسرى إليه التعريف ، والاسم مع ذلك نكرة ، وكذلك ضَحْوة وعَشِيَّة » [٢] .

وبعد فإنَّ منع صرف غدوة وبكرة وصرف ضحوة وأخواتها ، مبنيٌّ على السماع من لغة العرب [٣] ، فما جاء بلا تنوين منها فهو معرفة كغدوة وبكرة ، وما ورد منوناً فهو نكرة كضحوة وأخواتها فما ورد فيهنّ غير الصرف عنهم .

ضحوة وأخواتها معارف عند بعض النحاة :

وجعل بعض النحاة عشية وضحوة وعتمة وضحى وأخواتهما معارف اعتباراً لدلالتها على مُعيَّن ، على النحو التالى :

١ - جعل بعض النحاة عِشيّة وعَتمة وضَحوة وضُحى أعلاماً كغُدوة وبُكرة ، ونُسب هذا لعبد القاهر الجرجانى ، فقد جعل عَتْمة وضَحْوة أعلاماً وألحقها بسَحَر فى منع الصرف [٤] . وفى الصحاح ذكر الجوهرى أنّ ضُحى معيناً لا ينصرف [٥] ، وذُكر عن ابن عصفور أنّه منع صرف ضَحْوة للتعريف والتأنيث [٦] .

٢ - جعل ابن الحاجب والرضى عَشِيَّة وضَحْوة وأخواتهما معارف أيضاً ، ولكن دون أن يمنعوها الصرف ، وإنّما جعلوها معارف لأنّها معدولة عن اللام [٧] .

---

(١) انظر : المصدر السابق : ٣٨٠ ، ٣٨١ .

(٢) المصدر السابق : ٣٧٨ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٩١/٣ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٣/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٥٢/٢ .

(٥) انظر : الصحاح : مادة : ضحا ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٨/١ ، اللسان : مادة : ضحا .

(٦) انظر : شرح الأشمونى : ١٣٥/٢ .

(٧) انظر : أمالى ابن الحاجب : ٨٩/٣ ، ٩٠ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١٣٦/١ ، شرح الكافية : ٤٤/١ ، ١٨٨ .

يقول ابن الحاجب : « وأما نحو : سحراً وضُحىً وعِشاءً وعَتَمة ومساءً وأنت تريد ضحى يومك وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وسحراً بعينه ، فلو قُصِد فيه إلى تضمنه معنى الحرف لبنى ، ولو قُصِد فيه إلى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنَّهم جعلوه معدولاً عمَّا فيه الألف واللام لا علماً ، فلذلك انصرف ، وإنَّما لم يقدّر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتأنيث ، وهى مصروفة باتفاق »[1] . ويقول الرضى أيضاً : « فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت أمسِ فى لغة أهل الحجاز ، أعنى البناء ، إذ لو تضمنتها لبُنيت بناء أمسِ ، والدليل على كونها معدولة عن اللام أنّ من قاعدتهم الممهدة أنَّ لفظ الجنس لا يُطلق على واحد مُعين منه إذا لم يكن مضافاً إلاّ معرفاً بلام العهد ، سواء كان علماً أو لا كالبيت والنجم والصعق ، وقوله تعالى : «فَعَصى فِرعونُ الرَّسولَ» بلى وُجد سحر من جملة الأسماء المُعينة ممنوعاً من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين »[2] .

وما ذُكر الآن من محاولة جعل ضحوة وأخواتها معارف على العلمية أو العدل عن الألف واللام ، ممكن أن يُقال عنه إنَّه محاولة من النحاة لجعل قاعدة التعريف مطردة فى كل اسم دالٍ على معيَّن ؛ لأنّ الدلالة على التعيين أو التعريف مشترط معها وجود الآلة أو طريقة التعريف حتى يُحكم على هذه الكلمات أنَّها معارف ، فلذلك حُكم بعلميتها أو بعدلها عن الألف واللام .

ولعل الصحيح فيها أنَّها نكرات ، قياساً على ماجاء من النكرات دالاً على مُعيَّن ، وحُكِم على دلالة التعيين فيه أنَّها دلالة عارضة ، كما مرّ فى شمس وقمر .

ويُردّ على الآراء السابقة بما يلى :

أولاً : قيل فى منعها الصرف كما ذكر الجرجانى إنّ الأولى ردّه ؛ لأنَّه لم تُسمع من العرب إلاّ مُنوَّنتين[3] ، وردَّ ابنُ برىّ على الجوهرى أنّ ضُحىً مصروفة

---

(١) الايضاح فى شرح المفصل : ١٣٦/١ .

(٢) شرح الكافية : ١٨٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١٨٨/١ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٥٢/٢ .

على كل حال [١] .

وكذلك رُدَّ على ما نُسب لابن عصفور من منع صرف ضحوة أنّه لم يُسمع من العرب .

إلاّ أنّ عشية ورد فيها منع الصرف مع التعيين فتكون بذلك علماً كغدوة وبكرة وهذا ما رواه سيبويه فيها [٢] .

وذكر الأعلم أنّ المبرد قال عن منع صرفهما : إنّه ليس بشيء وإنّ عشية على كل حال مصروفة [٣] .

إلّا أنّ الأعلم ذكر أنَّ هذا الرد لا يلزم إلّا أن تُرد حكاية سيبويه عن العرب ويُتهم فيما نقله عنهم [٤] ، وكذلك ذكر السيرافي أنّ حكاية سيبويه لا تُرد [٥] .

إلاّ أنّه يُقال فيها إنّها وإن وردت ممنوعة من الصرف ، إلاّ أنّها لغة قليلة ، والأكثر فيها التنكير وصرفها هي وأخواتها مع التعيين ، وهو الفصيح والمعروف في استعمال العرب لها [٦] .

ثانياً : أمّا العدل عن الألف واللام كما ذكره ابن الحاجب والرضي ، فيُردّ عليه بما يلي :

١ – أنّها لو كانت معارف لعدلها عن الألف واللام لوصفت بالمعرفة لا النكرة ، وقد ورد وصفهما بالنكرة ، وهو دليل على تنكيرها .

٢ – أنّ العدل عن الألف واللام وحده لا يُوجب التعريف كما هو الحال في أُخر ، فهي معدولة عن الألف واللام ولكنها نكرة . وهذا الأمر ذكره ابن الحاجب والرضي كلاهما ، يقول ابن الحاجب : « إنّ كل معدولٍ عن الألف واللام جائز تقديره نكرة ،

---

(١) انظر : اللسان : مادة : ضحا .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٤/٣ .

(٣) انظر : النكت : ٨٦٥/٢ ، شرح الكافية ، للرضي : ١٨٩/١ .

(٤) انظر : النكت : ٨٦٥/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضي : ١٨٩/١ .

(٦) انظر : التذييل : ٢٩١/١ ، المقرب : ١٤٩/١ ، حاشية الصبان : ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

وجائز تقديره معرفة حسب ما كان عليه ، وإذا احتمل الأمرين لم يُحكم بأحدهما إلّا بِثَبْت ، فحكمنا على غُدوة وأخواتها بالعلمية لما ظهر من منع الصرف إذ لا وجه له سواها . وحكمنا على باب عَشِيّة بتعريف اللام المُقدرة لمجيئها منصرفة » [١] .

ويقول الرضى راداً على رأى الفارسى الذى اعترض على كون أُخَر معدولاً عن الألف واللام ، لأنّه لو كان معدولاً عن اللام لوجب كونه معرفة كأمسِ وسحر المعدولين عنها ، ولا يقع صفة للنكرة كما فى نحو قوله تعالى : « فَعِدَّةٌ مِن أَيامٍ أُخَر » [٢] . يقول : « وأجيبُ بأنّه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنى أى عُدِل عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنّه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتنكيراً » [٣] .

ويقول ابن الحاجب أيضاً على اعتراض الفارسى : « وهو اعتراض مُشكل ، وغاية ما يُقال إنّه لا يلزم من المعدول عن الشىء أن يكون بمعناه من كل وجهٍ ، وإنّما يلزم أن يكون قد أُخرج من صيغة كان يستحقها فى قياس كلامهم إلى صيغةٍ أُخرى » [٤] . فعلى كلام الرضى وابن الحاجب السابق لا يكون العدل فى ضَحْوة وأخواتها عن الألف واللام موجباً لها التعريف .

٣ - ويُقال أيضاً إنّ الذى ساعد على تقدير العدل فى سحر وأمسٍ وأُخر ، هو منع الصرف فى سحر وأمس ، والبناء على فُعَل فى أُخَر ومنع الصرف أيضاً ، ولم يرد فى ضَحْوة وأخواتها شىء من ذلك إذ هى مصروفة باتفاق . والله أعلم .

---

(١) أمالى ابن الحاجب : ٣/٨٩ ، ٩٠ .

(٢) سورة البقرة : آية : ١٨٤ .

(٣) شرح الكافية : ١/٤٢ .

(٤) أمالى ابن الحاجب : ٤/١٣٤ .

ثانياً : سحر :

سحر من الظروف التى استدل على علميتها بمنع الصرف . وذلك إذا أُريد به سحر يوم مُعيَّن ، نحو : خرجت يوم الجمعة سَحَرَ ، وأما إذا لم يُرد به سحر يوم بعينه ، وأُريد به سحرٌ من الأسحار ، انصرف نحو : أتيت زيداً سحراً من الأسحار [١] . وامتناع صرفه دليل علميته . يقول ابن الحاجب : « والذى يدل على أنّه علم صحة قولهم : خرجتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، غير منصرف ، وليس فيه ما يمنعه الصرف إلّا أن تُقدر العلمية مع العدل » [٢] . ويقول ابن عصفور : « ألا ترى أنّه معرفة بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام ؛ إلا أنّه معدول عنها » [٣] .

فسحر إذا كانت ظرفاً معيناً لوقت فى يوم معين امتنعت من الصرف للعلمية ، فحكم بعلميتها لأجل منع صرفها ، إذ أنّ تعيينها وحده لا يكفى لتقدير التعريف أو العلمية ، كما مرّ فى ضحوة وأخواتها ؛ لأنّ التعيين أعمُّ من العلمية ، إذ هُنّ مُعينات ولم يحكم بتعريفهن ، أما سحر فاجتمع مع التعيين منع الصرف ، فأمكن بذلك تقدير العلمية مع تقدير علة أخرى مع العلمية ، لتعليل منع الصرف .

علة منع الصرف فى سحر :

ومنع الصرف فيها لأجل العلمية والعدل هو مذهب الجمهور [٤] ، فهى معدولة عن الألف واللام ، وذلك إذا أُريد بها سحر يومنا الذى نحن فيه ، فقيل إنّ أصله : السحر ، ثم غُيِّر عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناها ، فاجتمع العدل عن الألف واللام والعلمية فامتنع من الصرف .

فإن قيل : إنّ العدل إنّما هو أن تلفظ بناءً وأنت تُريد بناءً آخر لضَربٍ من التوسع ،

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٨٣/٣ ، المقتضب : ٣٥٦/٤ ، الأصول : ٩٣/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٣/١ .

(٢) الإيضاح : ٩٣/١ .

(٣) شرح الجمل : ١٣٥/٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢٨٣/٣ ، المقتضب : ٣٧٨/٣ ، ٣٥٦/٤ ، الأصول : ٨٨/٢ ، ٨٩ ، التذييل : ٢٨٥/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤١/٢ ، البسيط : ٤٨٥/١ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، التصريح : ٢٢٣/٢ ، توضيح المقاصد : ١٥٦/٤ ، همع الهوامع : ٢٧/١ .

كعدل عُمر عن عامر ، وسحر معدول عن السحر والصورتان واحدة قبل العدل وبعده ؟!

قيل : إنّه لمّا اتصلت لام التعريف بسحر صارت لامتزاجها بما عرفته كأنّها جزء منه ، فجرت اللام فى سحر مجرى همزة أحمد ، وإجْفيل ، وإخْريط ، وتاء تَجفاف ، فلمّا عُدلت سحر صار كأنّه عدلُ مثالٍ من هذه الأمثلة إلى فَعَل [١] .

واعتُرض على رأى الجمهور فى العدل ؛ لأنّ العدل عادة يتضمن معنى المعدول عنه ، فعُمر يتضمن معنى عامر العلم ، وحذام يتضمن معنى حاذمة ، وفُسق فى النداء يتضمن معنى : يا فاسقُ ، وإذا كان العدل كذلك ، فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الألف واللام ويكون علماً ، وتعريف العلمية لا يُجامع تعريف ما عُدل عن الألف واللام [٢] ؟!

آراء أخرى فى سحر وتعريفها :

١ - قيل إنّ التعريف الموجود فى سحر ، هو التعريف المشبه بالعلمية ، فامتنع من الصرف للتعريف المشبه بالعلمية والعدل ، وهو تعريف مشبه بالعلمية لأنّه بغير أداة ظاهرة ، فهو بذلك يُشبه التعريف الموجود فى الأعلام [٣] .

٢ - قيل إنّ تعريفه بالغلبة على ذلك الوقت ، وليس تعريفه تعريف علمية ؛ لأنّه فى معنى سحر ، وتعريف العلمية ليس فى رتبة تعريف أل ، ولا يجوز أن يكون تعريفه بأل التى عُدل عنها ؛ لأنّ أل التى يُعدل عنها الاسم لا تُعرِّفه ، بدليل أنّ « أُخر » ممّا عدلوه عن أل ، استعملت نكرة ، فتعريفها بالغلبة فى معنى التعريف بأل ، لاستعمالهم الأسماء الغالبة تارة بأل ، وتارة بغير أل ، ومعناهما فى الحالين واحد ، كالعيوق وعيوق [٤] .

٣ - وذهب السهيلى إلى أنّه منصرف ، وإنّما حُذف التنوين منه لنية الإضافة ، فهو معرف على نية الإضافة [٥] ، وذهب الشلوبين إلى أنّه مُنصرف أيضاً ، وإنّما

---

(١) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٤١ ، ٤٢ .

(٢) انظر : همع الهوامع : ١/٢٩ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل : ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ ، شرح التصريح : ٢/٢٢٣ ، توضيح المقاصد : ٤/١٥٦ ، همع الهوامع : ١/٢٨ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل : ١/٢٨٦ ، همع الهوامع : ١/٢٨ .

(٥) انظر : نتائج الفكر : ٢٨٦ ، ٣٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٢/٢٢٧ ، همع الهوامع : ١/٢٨ ، التذييل : ١/٢٨٥ ، توضيح المقاصد : ٤/١٥٧ ، التصريح : ٢/٢٢٣ .

حذف التنوين فيه لنية أل [١] .

٤ - وقيل إنّ سحر مبنى لا معرب ، واختُلف فى علة بنائه ، فقال صدر الأفاضل أنّه مبنى على الفتح لتضمنه معنى الألف واللام كما بُنى أمسِ لذلك [٢] ، يقول فى ذلك : « وعندى أنّها مبنية ، وهذا لأنّه تقرر فى قواعد النحويين ، أنّ الاسم متى تضمّن معنى الحرف فإنّه يُبنى ، حجة النحويين أنّ هذه الأسماء فى تلك الحالة ، أعلام معدولة عن اللام فيمتنع الصرف ، أما أنّها أعلام فظاهر ؛ لأنّها جُعلت أعلاماً لتلك الغدوة وتلك البكرة ، وذلك السحر ، وتلك الفينة ، وأمّا أنّها معدولة فظاهر أيضاً ؛ لأنّ الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية ، فيقال : رأيته الغدوة والبكرة والسحر والفينة ، وهذه حجة مُزيفة ، والاعتراض عليها أنّها تنتقض بأمسِ ، فإنّه جُعل علماً لذلك الأمس ، وأنّه معدول عن اللام ، وهو مع ذلك مبنى » [٣] .

وقال ابن الحاجب فى بنائها : « ولو قيل إنّه مبنى لتضمنه معنى الألف واللام لم يَعدُ عن الصواب » [٤] .

وذهب ابن الطراوة إلى أنّه مبنى لعدم التقار ، يريد : القرار وفُسِر عدم القرار ، أى : اضطرابه وكونه لا يقع فى كل موضع على صورة واحدة ، هو الذى أوجب بناءه [٥] .

وُرِدّ على رأى صدر الأفاضل ، بأنها مبنية على الفتح لتضمنها معنى اللام بما يلى :

١ - أنّها لو كانت مبنية لكان غير الفتح أولى بها لأنّها فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيها لِئلا تُوهِم الإعراب كما اجتنبت فى قبلُ وبعدُ [٦] .

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، التصريح : ٢٢٣/٢ ، توضيح المقاصد : ١٥٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٨/١ .

(٢) انظر : التخمير : ١٨٢/١ ، ٤٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، التصريح : ٢٢٣/٢ ، توضيح المقاصد : ١٥٧/٤ ، التذييل : ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ ، همع الهوامع : ٢٨/١ .

(٣) التخمير : ١٨٢/١ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٣/١ .

(٥) انظر : ابن الطراوة النحوى : ٢٨٨ ، ارتشاف الضرب : ٢٢٧/٢ ، التذييل : ٢٥٨/١ ، التصريح : ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ ، توضيح المقاصد : ١٥٧/٤ ، همع الهوامع : ٢٨/١ .

(٦) انظر : التصريح : ٢٢٤/٢ .

٢- أنّ دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ؛ لأن البناء أبعد من الإعراب الذى هو أصل فى الأسماء ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل [١] .

وإذ ثبت أنّه غير مبنى ثبت أنّه غير مضمن معنى حرف التعريف ، وإنّما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

وعلى اختلاف الآراء السابقة فى إعراب سحر وصرفها ، إلّا أننا نستطيع أن نقول إنّ الذى ساعد على تقدير العلمية فيها هو منع الصرف ، على الرأى القائل بأنّها ممنوعة من الصرف . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : المصدر السابق .

ثالثاً : أمس :

بناؤه عند الحجازيين وصرفه عند التميميين :

أمس من ظروف الزمان ، وهو عبارة عن اليوم الذى قبل يومنا الذى نحن فيه ، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة ، وللعرب فيه خلاف من حيث إعرابه وبناؤه ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر رفعاً ونصباً وجراً ، فيقولون ، فعلت ذاك أمسِ ، ومضى بما فيه أمسِ ، والمشهور فى علة بنائه أنه تضمن معنى لام التعريف وصار معرفة بها ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى ، وكان حقه تسكين الآخر على ما يقتضى البناء ، وإنما التقى فى آخره ساكنان ، هما حرفا السين والميم قبلها ، فكسرت السين لالتقاء الساكنين [1] .

معنى تعريفه بأل ضمناً :

أمس فى الأصل نكرة ، ولمَّا أريد به أمس يوم التكلم ، دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصد به واحد معين من الجماعة المسماة به ، ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع أمس مطلقاً من الإضافة إلى يوم التكلم ، فصار معرفة ، بدليل وصفه بالمعرفة فى قولهم : لقيته أمسِ الأحدث [2] .

وقيل إن علة بنائه شبه الحرف ، إذ هو مفتقر فى الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذى أنت فيه ، كما افتقر الحرف إلى غيره [3] . وقيل : بنى لشبهه بالأسماء المبهمة فى انتقال معناه ؛ لأنه لا يختص بمسمى دون آخر ، أى لا يختص بأمس دون آخر والمبهمات كذلك [4] .

إلا أنه إذا أريد بأمس أمس من الأموس أو عرف بالإضافة أو بالأداة أو صُغر نحو : أُميس ، أو كسِّر نحو : أموس ، فهو معرب إجماعاً .

منعه من الصرف عند بنى تميم وعلة ذلك :

وأما عند بنى تميم فإن منهم من يعربه فى الرفع غير منصرف ، ويبنيه على الكسر

---

(١) انظر : الخصائص : ٣٩٤/١ ، المقتصد : ١٤١/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٣/٢ ، شرح الكافية : ١٢٥/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٦/٤ ، التذييل : ٣٦٨/١ ، التصريح : ٢٢٦/٢ ، المساعد : ٥١٩/١ ، اللسان : مادة : أمس .

(٢) انظر : شرح الكافية : ١٢٥/٢ . بتصرف .

(٣) انظر : التذييل والتكميل : ٣٦٨/١ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

فى الجر والنصب ، يقولون : ذهب أمسُ بما فيه [١] ، ومن بنى تميم من يُسوّى المجرور والمنصوب بالمرفوع فى الإعراب ومنع الصرف [٢] .

ووجه منع صرفه عند بنى تميم اعتبار العدل مع العلمية ، فهو معدول عن الأمس المعرف بأل [٣] ، والتعريف بالعلمية لأنّه وُضع علماً على ذلك الوقت ، فمنع الصرف للعدل والعلمية ، وقُدّر العدل لأجل إمكان تقدير العلمية ، إذ إنّه ممنوع من الصرف ، أما إذا كان مبنياً فلا يكون علماً ، لأنّ العلمية لا تكون بتقدير حرف تعريف وإنّما تكون بالقصد[٤] .

يقول سيبويه فى منع صرفه لأجل عدله : « واعلم أنّ بنى تميمٍ يقولون فى موضع الرفع : ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيتُه مذ أمسُ ، فلا يصرفون فى الرفع ؛ لأنّهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام ، لا عن ما ينبغى له أن يكون فى القياس ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسِرونه فى كل المواضع ، وبنى تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه ، تركوا صرفه كما تركوا صرف أُخَر » [٥] .

علميته عند السهيلى :

وأمّا السهيلى فيجعله علماً على بنائه لأنّه منقول من الفعل المبنى الذى فى معناه ، يقول : « وهذه العلمية التى فى « أمسِ » بمنزلة « أطْرِقا » اسم علم لمكانٍ بالحجاز جاء بلفظ الأمر ، يقول الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفاً وتوجّس حِساً ، فذلك هو الاسم فى المكان كهذا فى الزمان ، لعله سُمّى لقولهم فيه : « أمْسِ بخير » و « أمْسِ معنا » ، أو نحو هذا كما سُمّى ذلك المكان بقولهم فيه : « أَطْرقا » . والعلمية فيه عندى ليست كهى فى :

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، ارتشاف الضرب : ٢٤٩/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٣/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٢٣/٢ ، توضيح المقاصد : ١٥٧/٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٤٩/٢ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، أمالى ابن الشجرى : ٢٦٠/٢ ، النكت : ٨٥٩/٢ .

(٤) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٣/١ .

(٥) الكتاب : ٢٨٣/٣ .

« زيد » و « عمرو » ، ولكنها كهى فى « أسامة » و « ثعالة » اسم علم لا يختص به واحد من الجنس ، أىّ الجنس كان فهى مُسمّى بذلك الاسم ، كما أنّ « أمسِ » أىّ الأيام كان إذا وُلِى يومك ماضياً فهو أمس » [١] .

وهذا الرأى الذى ذكره السهيلى قريب من الرأى المنسوب للكسائى فيها حيث نسب له ما يلى : « وزعم قوم منهم الكسائى أنّه ليس مبنياً ولا معرباً ، بل هو محكى ، سُمّى بفعل الأمر من المساء كما لو سُمّى بأصبح من الصباح فهو لفظ محكى ، كما قال :

* بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرسِ أَمْرسِ *

فوضع أمرس موضع المبتدأ كأنّه قال : بئس مقام الشيخ الذى يُقال فيه : أمرسِ أمرس ، يُريد مقام الاستقاء بالدلو ، وكذلك : جئت أمسِ ، أى : اليوم الذى كنّا نقول فيه : أمسِ عندنا أو معنا ، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أرادوا الإنصراف عنهم ، ولا سيّما مع حبهم الأضياف ، فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسماً للوقت واليوم الذى قبل يومك وليلتك » [٢] .

وبرأى السهيلى السابق وهو علميتها بنقلها من فعلٍ بمعناها مبنى ، يردّ السهيلى على الرأى القائل إنّ أمسِ معرفة لتضمنه حرف التعريف أل ، لأنّه لو كان هذا الرأى صحيحاً لبنيت غدٌ كما بنيت أمسِ ، لأنّ غداً دالة على مُعيّن كأمس ، يقول السهيلى : « وهذا الصواب لا ما ذهب إليه من علّل البناء فى « أمس » بتضمن الحرف أو مشابهته الحرف ، فإنّ ذلك ينكسِر عليهم فى « غدٍ » بما ليس لهم عنه مندوحة ولا صرف » [٣] .

فعلى هذا الرأى يرى السهيلى أنّ غداً معرفة وإن لم يُبن كما بُنى أمس ، لأنّ أمس منقول من الفعل الماضى الذى بمعناه ، وأمّا غدٌ فمعربة لأنّها منقولة من الفعل المستقبل والمستقبل مُعربٌ [٤] . يقول السهيلى : « وكذلك غدٌ جُعل له اسم يترجم به عن جميعه ، وهو مشتق من أقرب ساعة منه إلى يومك ، إلّا أنّ « أمسِ » مبنى ،

---

(١) نتائج الفكر : ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) التذييل : ٣٦٩/١ .

(٣) نتائج الفكر : ١١٦ .

(٤) انظر : التذييل : ٣٦٩/١ .

و « غداً » معرب ، فُعل بكل واحد منهما ما فُعل بالفعل الذى فى معناه » [١] .

وقد مرّ الحديث عن غد [٢] ، أنّها هى وأمسِ سواء فى دلالتهما على وقت معيَّن ، فغد اسمٌ لليوم الذى يلى اليوم الذى نحن فيه ، وأمسِ اسم لليوم الذى قبل اليوم الذى نحن فيه ، إلاّ أنّه لم يُحكم بتعريف غد كما حكم بتعريف أمس ، لأنَّ البناء فى أمس يُمَكِّن من تقدير تضمن الألف واللام ، ومنع الصرف يُمَكِّن من تقدير العلمية فيها ، ولم يوجد ذلك فى فى غد إنما هى معربة مصروفة ، فدلّت على معين دون آلة تعريف . وقد مضى أن شرط التعريف الدلالة على التعيين مع وجود الآلة .

وقد مضى تعليل التنكير فيها أنّها على خلاف أمس ، لأنَّ أمس قد حُضر وشوهد ، فحصلت معرفته بمشاهدته ، وليس كذلك « غد » فأقاموا المشاهدة فى أمس مقام أداة التعريف ، ولم يُمكن ذلك فى غد فبقى نكرة [٣] . وهذا الرأى هو الراجح فيها إذ ليس فيه تكلف تقدير طريقة للتعريف . والله أعلم .

---

(١) نتائج الفكر : ١١٣ ، ١١٤ .

(٢) انظر : الفصل الأول ، المبحث الأول ص : ١٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٠٧/١ .

رابعاً : ألفاظ التوكيد « أجمع وأخواتها » :

اتفق النحاة على أنّ أسماء أو ألفاظ التوكيد ، أجْمع وأكْتع وأبْصع وجُمع وجمْعاء وكتْعاء وبتْعاء ، معارف وإن اختلفوا فى طريقة تعريفها ، ومما يُؤكّد كونها معارف ، أنّها لا تتبع إلّا المعارف ، نحو : جاء الجيشُ أجمعُ ، وجاءت النساءُ جُمعُ ، وجاءت القبيلةُ جمعاءُ ، فما جاء تأكيداً للمعرفة فهو معرفة ؛ لأن التوكيد والمؤكد كالشىء الواحد ، فالمؤكّد يُفيد تحقق ما أفاده المؤكَّد ، ولأنّ المعرفة مختصة بوضعها ولا شياع فيها ، فلو كان المؤكد نكرة والنكرة شائعة ، فكيف يكون الشىء الواحد معرفة نكرة [1] .

ومن أدلة تعريفها أنّها ترِد ممنوعة من الصرف ، نحو : جاء الجيشُ أجمعُ أكتعُ أبصعُ ، والقبيلة كلها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ ، وجاءت الهنداتُ جُمع كُتع بُصع . فأمكن مع منع الصرف تقدير التعريف وهو تعريف العلمية .

سبب كونها معارف :

واختلف فى سبب كونها معارف على النحو التالى :

الرأي الأول :

يرى أصحاب هذا الرأى أنّ تعريفها بنية الإضافة ، فهى فى معنى المضاف إلى المضمر ، لأنّه إذا قيل : رأيتُ الجيشَ أجمعَ ، كان فى تقدير : رأيتُ الجيشَ جميعَه ، وكذلك فى نحو : رأيتُ النساءَ جُمعَ ، أى جميعهن [2] ، فحذف المضاف إليه وبقى المضاف وبقى التعريف فيهن ، لإمكان تقدير الإضافة إلى الضمير من معنى الكلام ، فلا علمية فيها على هذا الرأى .

وأما الرأي الثانى :

فيرى أصحابه أنّ تعريفها بالعلمية على معنى الإحاطة لما تتبعه ، وتعريفها بالعلمية كتعريف أسامة ، أى أنّها أعلام جنسية ، فهى اسم لجملة أجزاء ما تجرى عليه ، ونُسب

---

(١) انظر : البسيط : ٣٧١/١ ، ٣٧٥ .

(٢) انظر : الكتاب : ٣٠١/٣ ، ٣٠٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ٤٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٥/٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١٠٩/٢ ، ارتشاف الضرب : ٦١١/٢ ، البسيط : ٣٧٥/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٧٢/١ .

هذا الرأى لابن سليمان السعدى ، ومحمد بن مسعود الغزنى [١] .

والذى أمكن من تقدير العلمية فيها ، هو منع الصرف ، وقدر مع العلمية العدل فى جُمع وأخواتها ، ووزن الفعل فى أجمع وأخواتها ، فلأجل اعتبار العلمية فى منع الصرف يجب أن يُقدر سبب آخر معها كالعدل أو وزن الفعل .

وأصحاب الرأي الثالث :

يرون أنّها معارف بالوضع ، أى أنّها وُضعت معارف هكذا تأكيداً للمعارف [٢] ، فهى كالأعلام موضوعة معارف بذواتها بلا علامة تعريف ، وهى بذلك تكون باباً خاصاً فى التعريف .

ولعلّ الرأى الثانى هو أرجح الآراء فيها ، وهو كونها أعلاماً ، لسلامته من الاعتراض على الرأيين الآخرين ، ومن هذه الاعتراضات :

١ – اعترض على الرأى الأول القائل إنّ تعريفها بنية الإضافة ، أنّها ممنوعة من الصرف ، والإضافة غير معتبرة فى منع الصرف [٣] .

٢ – أنّه إذا كان تعريفها بالإضافة دون ذكر المضاف إليه فى اللفظ ، فهى ككل إذا قُطعت عن الإضافة ، إلّا أنّ كل إذا قطعت عن الإضافة تُنوّن ، فلزم فيها أن تُنوّن كما نُوّنت كُل [٤] .

٣ – أنّها لو كانت مضافة ، فلا بُدّ من تقدير تنكيرها وجرها بالكسرة ، إذ لاسبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك ، وهذا الاسم الذى يُؤكد به لا يتنكر أبداً ، وجميع أخواته كذلك ، وإذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد [٥] .

٤ – أما الرأى القائل إنّها معارف بالوضع بلا علامة تعريف ، فقد مرّ الحديث

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب : ٦١١/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٧٢/١ ، البسيط : ٣٧٥/١ ، التصريح : ٢٢٢/٢ ، توضيح المقاصد : ١٦٨/٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٤٣/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٦/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٤٣/١ ، حاشية يس العليمى : ٢٢٢/٢ .

(٤) انظر : البسيط : ٣٧٥/١ .

(٥) انظر : الخصائص : ٨٥/١ ، البسيط : ٣٧٦/١ .

عنه [1] ، فالأولى جعلها على منهج النحاة المتبع فى المعارف بأن تُرد إلى طرق التعريف المعهودة ، بدل أن يُفرد لها نوع خاص مستقل بها ، التزاماً منهم بذكر طريقة التعيين فى كل كلمة حكم لها بالتعريف ، سواء أكانت علامة التعريف ظاهرة أم مقدرة . والله أعلم .

ومما سبق عرضه من مسائل مختلفة نستطيع أن نقول ، إنّه يُمكن مع منع الصرف تقدير التعريف ، وهو تعريف العلمية ، إذا خفى التعيين فى الكلمة ولم تظهر معها أى علامة من علامات التعريف اللفظية التى تساعد على ظهور التعريف أو التعيين .

* * *

(١) انظر : ص : ٣١ من الفصل الأول .

المبحث الثاني

عدم قبول الكلمة لأل مؤثرة فيها التعريف

ثانياً : عدم قبول الكلمة أل مؤثرة فيها التعريف :

« أل » أداة من أدوات التعريف ، إذا دخلت على الاسم آذنت بتعريفه غالباً . فإذا لم تقبل الكلمة أل ، ولم تؤثر فيها تعريفاً ، دلت على أن الكلمة معرفة بنفسها ، أى أنّها علم غالباً ؛ لأنّ العلم كما ذُكر سابقاً يدل على نفسه بالوضع ودون أداة تدخل عليه تعرفه ، فالتعيين وهو قصد شخص مُعيّن به هو سبب تعريفه ، إلّا أنّ التعيين قد يختفى لسبب من الأسباب فيُستدل على علميتها بعدم قبول أل ، فقدْ يلتبس ببعض أسماء الأجناس أن تكون أعلاماً ، فإذا قبلت أل مؤثرة فيها التعريف فهى نكرة ، وإن لم تقبلها فهى معارف بذواتها . يقول ابن عصفور : « وأسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء ، وذلك أنّها تقع على أشياء مفردة فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى ، ألا ترى أنّ الجنس ليس له ما يلتبس به ، فما وُجد منه لا ينصرف أو لا يقبل الألف واللام أو يجىء الحال منه فى فصيح الكلام ، فهو معرفة ، وما وُصف بالنكرة ، أو قبل الألف واللام فهو نكرة » [١] .

ويقول سيبويه : « ويدلّك على أنّ ابن عُرس و أم حبين وسامّ أبْرصَ وابن مَطَر معرفة ، أنّك لا تُدخل فى الذى أُضفن إليه الألف واللام ، فصار بمنزلة زيد وعمرو ، ألا ترى أنّك لا تقول : أبو الجُخادب » [٢] . ويقول المبرد فى « ابن عرس » : « ويدلّك على أنّه معرفة أنّ آوى غير مصروف وأنّك لا تُدخل فى عرس ألفاً ولاماً » [٣] .

قبول الكلمة لأل دليل تنكيرها غالباً :

وإذا قبلت الكلمة أل مؤثرة التعريف فيها فهى نكرة وذلك نحو ابن اللَّبون فى قول جرير :

وَابنُ اللَّبُونِ إذا مَا لُزَّ فِى قَرَنٍ ... لم يَستَطِعْ صَوْلةَ البُزلِ القَناعِيسِ [٤]

ومنها قول أبى العطاء السندى :

---

(١) شرح الجمل : ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .

(٢) الكتاب : ٩٦/٢ .

(٣) المقتضب : ٣٢٠/٤ .

(٤) ديوانه : ٢٥٠ ، الكتاب : ٩٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٥/١ ، مغنى اللبيب : ٥١/١ .

مُفَدمةً قَزاً كَأَنّ رِقابَها رِقابُ بَناتِ الماءِ أفزَعَها الرَّعْدُ [١]

فابن لبون وبنات ماء من أسماء الأجناس قد تكون أعلاماً ، إلّا أنّ دخول الألف واللام عليهما دلّ على تنكيرهما ، ودليل تنكير ابن ماء أيضاً أنها وردت مجردة من الألف واللام ، موصوفة بنكرة فى قول الشاعر :

وَرَدَتْ اعتِسافاً والثُّريا كَأَنَّها عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابنُ ماءٍ مُحلِّقُ [٢]

فورد ابن ماء مجرداً من أل ، وموصوفاً بنكرة وهو « محلق » مما يدل على أنّه إذا كان مجرداً من الألف واللام فهو نكرة يقبل التعريف بأل .

ومن أسماء الأجناس التى تقبل التعريف بأل ، ابن مخاض ، قال الفرزدق :

وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيماً كَفَضلِ ابنِ المَخَاضِ عَلَى الفَصِيلِ [٣]

فدخول أل على المخاض يدل على أنه نكرة ، لا معرفة .

دخول أل على المعرفة :

إلّا أنّ « أل » قد تدخل على بعض الأسماء ولا تُؤذن بتنكير الكلمة ، بل إنّ هذه الكلمات التى دخلت عليها أل معارف ، فلا تكون أل دليلاً على تعريفها أو تنكيرها بدخولها عليها أو بتجريدها منها ، وتكون أل فى هذا الموضع زائدة . من هذه المواضع :

أولاً : من هذه الأسماء أسماء كانت فى الأصل معرفة بالألف واللام العهدية

وذلك نحو : الأعشى ، والصَّعِق ، والبيت ، والنَّجم ، وغيرها ، فهذه أسماء يصح إطلاقها على كل صعق وكل بيت وكل نجم ، ولكن غلبت هذه التسمية على أشخاص معينين ، وعلى أماكن معينة وصار انتسابها لها كالمتواضع عليه ، وجرت مجرى العلم فى إفادة التعريف ، لكثرة استعمالها لواحد بعينه لخصلة مختصة به من بين أفراد جنسه ، فصار بذلك علماً ، وأصبحت اللام فيه كبعض حروفه ، فالنجم يتناول عند إطلاقه كل نجم ، ثم صار علماً بالاستعمال للثريا ، وكذلك العَقَبة فإنّها صالحة لكل طريق صاعد فى الجبل ، ثم

---

(١) الكتاب : ٩٨/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٥/١ ، الشعر والشعراء :٢٤٢ ، ٦٦٤ .

(٢) ديوان ذى الرمة : ٤٩٠/١ ، الكتاب : ٩٩/٢ ، المقتضب : ٤٧/٤ .

(٣) ديوانه : ٩٦/٢ ، الكتاب : ٩٨/٢ ، المقتضب : ٤٦/٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٥/١ .

اختصت بعقبة منى ، والبيت يتناول عند إطلاقه كل بيت ، ثم اختص بالبيت الحرام ، والمدينة تصلح لكل مدينة ، ثم اختصت بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والأعشى لكل من لا يُبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان . وهذه الأسماء يُسمّيها النحاة أعلاماً بالغلبة [1] ؛ لأنّها غلبت على الأسماء الأخرى ، وصارت أعلاماً بالاستعمال الذى صرفها عن الشياع حتى أنّه إذا قُصد غيرها لم يظهر القصد إلا بقرينة . وتُسمّى هذه الأعلام أيضاً أعلاماً اتفاقية ، وذلك لأنّ الأعلام نوعان : قصدية واتفاقية ، فالقصدية كزيد وعمرو . والاتفاقية ما صار علماً بطريق الغلبة ؛ لأنّها فى أصل وضعها لم يُقصد بها تسمية كما قُصد بزيد وعمرو ، بل صارت باشتهارها كالمُتواضع عليه ، وجريها مجرى العلم فى إفادة التعريف [2] .

فأل اللاحقة لمثل هذه الأسماء لا يُستدل بها على تعريف الكلمة أو تنكيرها ؛ لأنّ العلم بالغلبة لم يكن علماً إلّا معها ، فصارت كبعض حروف هذا النوع من الأعلام . ومن هذه الأعلام الدَّبَران والعَيُّوق والسِّمّاك والثُّريا ؛ لأنّها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يُوصف بالدُّبُور والعَوق والسموك والثَروة [3] .

وهذه الأعلام المقترنة بأل هذه ، منها ما يكون منقولاً من الصفات نحو : الصعق والدَّبَران والسِّماك والعَيُّوق . فالدبران مأخوذ من دَبَرَ إذا تأخر ، والعَيّوق مأخوذ من عاق يعوقُ بمعنى العائق ، والسِّماك من سمك إذا ارتفع . ومنها منقول من الاسم ، نحو : النجم والبيت والعقبة ، والمدينة ، والأعشى ، والشافعي ، غلب على الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، والكتاب ، غلب على كتاب سيبويه .

ومن أعلام الغلبة ما يكون مضافاً نحو : ابن عمر ، غلب على عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وابن عباس غلب على عبد الله بن عباس ، وابن مسعود غلب على عبد الله ابن مسعود ، وابن الزبير غلب على عبد الله بن الزبير ، وابن رَأْلان غلب على ابن رَأْلان الطائى السَّنْبَسِى ، وابن كُراع العُكلِى ، لا ينصرف الوهم إلى غيره

---

(١) انظر : الكتاب : ٢/١٠٠ ، ١٠١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١٧٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ١/١٣٩ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١/٩٩ ، ١٠٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٤٠ ، ٤١ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١/١٣٩ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٤٠ ، التخمير : ١/١٨٥ ، ١٨٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ١/١٣٩ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٤٠ ، التخمير : ١/١٨٧ ، ١٨٨ ، مغنى اللبيب : ١/١٥٣ ، شرح الكافية الشافية : ١/٣٢٧ ، ٣٢٨ .

من بنى كُراع ، وذلك لغلبة الاستعمال [١] .

ومن أعلام الغلبة أيام الأسبوع ، فأل الداخلة على السبت والأحد والاثنين وبقية الأيام اللام فيهما زائدة منقولة من الصفات بمعنى الواحد والثانى والثالث والرابع ، واختصت هذه الأيام بالزمان الواقعة عليه ، وغلبت على هذا الوقت لأنه لا يقال لكل ثالث ورابع ، ثلاثاء وأربعاء وكذلك بقية الأيام [٢] .

إلّا أنّ هذه الأعلام - وهى أيام الأسبوع - لم يثبت لها أجناس بمعنى الثالث والرابع والخامس ، كما ثبت للأعلام الأخرى التى للغلبة ، ولكن للزوم الألف واللام فيها أُلحقت بأعلام الغلبة ، مع تقدير أجناس لها ، وربما ثبت فى لفظها الجنس ولكن لا يُعرف كيفية غلبته على كل واحد من جنسه ، فلحق بما عُرف غلبته على أفراد جنسه [٣] .

مخالفة المبرد فى علمية هذه الأيام :

ونُسب إلى المبرد أنّه خالف سيبويه فى علميتها ، وقال إنّها ليست بأعلام ، والألف واللام فيها للتعريف ، فإذا زالت منها تنكرت لأنّها معرفة بها [٤] .

وردّ على رأى المبرد ، بأنّ مجىء الحال منها فى فصيح الكلام ، وهى مجردة من أل يدل على كونها أعلاماً وذلك فى قولهم : «هذا يومُ اثنين مُباركاً» [٥] .

ونُسب إليه أنّه ردّ على مجيء الحال منها أنّه من باب وقوع الحال من النكرة [٦] .

ورُدّ عليه أن الأصل فى وقوع الحال من المعرفة ، ولا يُعدل عنه إلّا بضرورة ولا ضرورة هنا [٧] .

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٠/١ ، مغنى اللبيب : ٥٣/١ ، التصريح : ١٥٣/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٧٤/١ ، ١٧٥ ، شرح ابن الناظم : ١٠٢ ، ١٠٣ ، أوضح المسالك : ١٨١/١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٠٣/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٢/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩/١ ، شرح التصريح : ١٥٤/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٤٠/١ .

(٤) انظر : التصريح : ١٥٤/١ ، همع الهوامع : ٧٤/١ ، توضيح المقاصد : ٢٦٧/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩/١ .

(٥) انظر : توضيح المقاصد : ٢٦٧/١ ، التصريح : ١٥٤/١ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩/١ .

(٦) انظر : تذكرة النحاة : ٩٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

فاثنين هنا وردت بدون أل وهى معرفة ، فلعلها جرت مجرى عباس والعباس ، مما يكون علماً بالألف واللام أو يكون علماً بدونها ، أمّا سائر الأيام فمن الأعلام الغالبة التى تلزم الألف واللام ، ولا تكون أعلاماً بدونها [١] .

إلّا أنّ كلام المبرد فى المقتضب ، صريح بأنّ أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله : « وتقول فيما كان علماً فى الأيام كذلك » [٢] . ويقول فى موضع آخر : « وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النّجم والدّبران لأنّهما معرفة وقد أبان ذلك الأحد والاثنان لأنّه على وجهه » [٣] .

فهى بذلك أعلام بالغلبة ، اللام فيها ليست للتعريف . ولعل رأيه الذى نُسب إليه كان خاصاً بيوم الاثنين ، اعتماداً على وروده مجرداً من أل ، فحكم بتنكيرها وتعرفها بأل لا العلمية .

ثانياً : ومن الأسماء التى لا يعتد بأل فى كونها دليل تعريف ، الأعلام التى قارنت الأداة فيها التسمية ، كالنَّضر واللّات والعُزّى ، أو لارتجالها كالسَّمَوْأل واليَسَع ، فأل فيها زائدة لازمة [٤] ، فهى أعلام مع اقترانها بأل ، ودخول أل عليها لا يعنى كونها نكرات ثم تعرفت بأل ، والذى يدل على أنّ أل فى اللات والعزى زائدة ، أنّ اللات والعزى علمان بمنزلة يَغُوث ويَعُوق ونَسْر ومَناة ، فهذه كلها أعلام غير محتاجة فى تعريفها إلى الألف واللام ، وليست اللات والعزى من باب الحارث والعباس التى أل للمح معنى الصفة فيها ، كما سيأتى الحديث عنها ، ومما يُؤكّد زيادتها فيها أنّها لازمة لها لا تنفك عنها وأل التى للتعريف لا تلزم [٥] .

وقيل إنّ أل المقترنة بالعزى على حد أل التى فى الحارث والعباس أى للمح معنى الوصف ، وذلك أنّه لُمح فى عُزى تأنيث الأعزّ ، فدخولها للمح معنى الوصف ، وإن لم

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) المقتضب : ٢٧٦/٢ .

(٣) المصدر السابق : ٣٨٢/٣ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ٥١/١ ، شرح الكافية الشافية : ٣٢٩/١ ، ٣٣٠ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩/١ ، أوضح المسالك : ١٨٠/١ ، التصريح : ١٥٠/١ ، ١٥١ ، شرح ابن الناظم : ١٠٠ .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٣٥٩/١ .

يكن أصلها كذلك صح أن يُقال إنّ أل فيها بمثابة اللات زائدة لازمة [١] ، وليست للمح الوصف .

والأرجح أن تكون أل فيها زائدة لازمة وليست للمح الوصف لأنّه لم يُسمع فى الصفات العُزّى ، كما سُمع فيها الصغرى والكبرى [٢] .

يقول ابن جنى : « ولو علم أنّها استعملت صفة لما قُطع بزيادة اللام ، ولما ألحقها باللّات » [٣] .

ثالثاً : و من الأسماء التى تدخل عليها أل ، ولا تعد دليلاً على تنكير الكلمة أو تعريفها بدخولها عليها أو تجريدها منها الأعلام المنقولة من الصفات نحو :

الحارث والعباس والحسن والضّحاك والحسين والمظفر ، وأصل هذه الأعلام صفات ، وذلك فى قولنا : مررت برجلٍ حارثٍ ونظرت إلى آخر عباسٍ ، أو تكون منقولة من المصدر نحو : الفضل والعلاء ، أو منقولة من اسم عين نحو : النُّعمان [٤] .

وإنما اقترن العلم باللام هنا وإن لم يكن محتاجاً إليها ، وذلك للمح معنى الوصفية الأصلية ، ومدح المسمى بها على أنّه الشىء بعينه والوصف نفسه ، فجاز دخول أل عليها لأنّهم يريدون الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة فى المُسمّى ، وإن كانت هى أعلام غير مُحتاجة فى تعريفها إلى الألف واللام [٥] .

إلا أنّ دخول أل على الأعلام المنقولة من الصفات والمصادر ليس مطرداً ، فلا يقال فى محمد وعلى المحمد والعلي فدخولها على الأعلام المنقولة من الصفات والمصادر يتوقف على السماع [٦] .

وذكر السهيلى أنّه إذا نُقل العلم من أسماء الأجناس لم تدخله الألف واللام فى حال

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٣٩١/١ ، أمالى ابن الحاجب : ٣٩/٤ ، ٤٠ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣٦١/١ .

(٣) المصدر السابق : ٣٦٤/١ .

(٤) انظر : مغنى اللبيب : ٥١/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٣/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، سر الصناعة : ٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، ارتشاف الضرب : ٤٩٩/١ ، ٥٠٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، سر الصناعة : ٣٦١/١ ، نتائج الفكر : ٢٤١ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، مغنى اللبيب : ٥٠/١ ، أوضح المسالك : ١٨٣/١ .

العلمية ، كمرأة تُسمّى « مِزّنة » وأخرى تسمى « خِرنَق » أو رجل يسمى « كَعْباً » ، فلا يقال : المِزنة والخِرنَق والكعب ، إلّا أنّه إذا أُريد فيه معنى الوصف جاز دخول أل عليه فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية ، فتدخله الألف واللام ، كما قالوا الرباب والرباب منقول من الأجناس وهو السحاب ، ولكنه مشتق من رَبَبَ الشيء أربه ، فكأنه يرب النبات بمائه ويُصلحه ، ثم سَمّوا المرأة رباب ، فتارة يدخلون الألف واللام كأنّهم يُريدون معنى الصفة ، وتارة يُجردون الاسم منها فيجرونه مجرى المنقول من الأجناس فيقولون : رباب ، وكذلك الخرنق فيقال الخِرْنَق ، للمح الصفة ، ويقال خِرْنَق على أنّه منقول من اسم جنس [1] .

رابعاً : وقد تأتي أل زائدة للضرورة زيادة عارضة ، إذا لم يكن العلم منقولاً من صفة أو مصدر أو غيره ، ولم تقارن أل النقل ، ولم يكن من أعلام الغلبة ، فأل الداخلة على هذه الأعلام زائدة للضرورة ، ولا يعتدّ بدخولها على هذه الأعلام ، لأنّها لا تأثير لها في التعريف ، فهي معارف بذواتها لاستغنائها بالعلمية عن التعريف بأل ، فلا تكون أل بذلك دليلاً على تعريف الكلمة أو تنكيرها ، ومن هذه الأعلام الداخلة عليها أل ما ورد في قول الشاعر :

بَاعَدَ أمَّ العَمْرو من أَسِيرِها ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا [2]

فدخلت أل على عمرو ، وهو علم ، فهي زائدة للضرورة .

ومنها قول الشاعر :

يَا لَيتَ أُمَّ العمرو كَانتْ صَاحِبِي ... مَكَانَ مَنْ أَشْتِي عَلَى الرَّكائِبِ [3]

ومنها قول الشاعر :

رَأَيتُ الوَلِيدَ بنَ اليزِيدِ مُبَارَكاً ... شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ [4]

---

(١) انظر : نتائج الفكر : ٢٤١ ، ٢٤٢ . بتصرف .

(٢) المقتضب : ٤٩/٤ ، أمالي الشجري : ٢٥٢/٢ ، مغني اللبيب : ٥٠/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٦ ، ٤٤/١ ، الإنصاف : ٣١٧/١ .

(٣) الإنصاف : ٣١٦/١ ، سر الصناعة : ٣٦٦/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٤) الإنصاف : ٣١٧/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٩/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ ، مغني اللبيب : ٥٢/١ .

فأدخل أل على يزيد للضرورة .

ومنها قول الشاعر :

أَمَا وَدِماءٍ مَائِراتٍ تَخَالُهَا عَلَى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسرِ عَنْدَما [1]

فأدخل أل على النسر وهو علم بدونها ، وهو علم على صنم ورد فى قوله تعالى : « وَيَعُوقَ وَنَسْراً » [2] فأل المقترنة به زائدة . ومنها ما ورد فى قول الشاعر :

وَقَد كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّه أَبُو جَنْدَلٍ والزَّيدُ زَيدُ المَعَارِكِ [3]

وقيل إنّ أل هذه للتعريف وليست زائدة ؛ لأنّ العلم قدر فيه التنكير لحصول اشتراك بكثرة المسمين بالاسم ، إما توهماً أو وجوداً ، ومن ذلك الحكاية عن أبى العباس أنّه إذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد ، فيقول المجيب : فما بين الزيد الأول والزيد الآخر ؟ وهذا الزيد أشرف من هذا الزيد ، فلاعتقاد التنكير دخلت أل على العلم مُعرِّفة بعد زوال التعريف [4] . ومن هذا المنطلق تقريباً اختُلف فى تعريف « بنات أوبر » أهو بالعلمية أم بأل ، وذلك فى قول الشاعر :

وَلَقَد جَنَيتُكَ أَكْمُؤاً وَعَساقِلاً وَلَقد نَهَيتُك عَن بَناتِ الأَوبرِ [5]

فإمّا أن يكون دخولها على أوبر زيادة للضرورة ، لأنّه لم يرد دخول أل على أوبر إلاّ فى هذا البيت ، لأنّه علم على نوع من الكمأة بدليل منع صرفه ، وهذا رأى سيبويه [6] .

ووافقه المبرد فى المقتضب على علميتها ، ويكون دخول أل عليها إمّا على تقدير التنكير فى بنات أوبر للاشتراك ثم تدخل أل معرفة بعد التنكير ، أو يكون دخولها عليها

---

(١) الإنصاف : ٣١٨/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٩/١ ، شرح ابن الناظم : ١٠١ .

(٢) سورة نوح : آية : ٢٣ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٥/١ .

(٥) المقتضب : ٤٨/٤ ، سر الصناعة : ٣٦٦/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٩/٢ ، مغنى اللبيب : ٥٢/١ .

(٦) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٩/٢ ، مغنى اللبيب : ٥٢/١ ، سر الصناعة : ٣٦٦/١ ، شرح الأشمونى : ١٩٠/١ .

كدخولها فى الفضل والعباس ؛ لأنّ أوبر نعت نكرة فى الأصل [١] ، وهذا رأى الأصمعى ذكره ابن وَلاّد فى الانتصار ، وذكر عن المبرد أنّه لا يرى به بأساً . وإن كان يرى أنّها نكرة [٢] .

ورد رأى سيبويه عند المبرد راجع إلى استدلال علميتها عند سيبويه بمنع الصرف لأنّه إذا رآه لا ينصرف عَلِم أنّه معرفة ، ولو كان نكرة لا نصرف أيضاً ، وذكر أنّه لا دليل فيه بترك صرفه ؛ لأنّ أَفْعَل الذى هو صفة لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وبدخول حرف التعريف عليه دلّ على أنّه كان نكرة قبل دخولها عليه [٣] .

إلّا أنّ رأى المبرد الذى استقر عليه فى المقتضب أنّها أعلام ، مع تعليل دخول أل عليها إما للمح الصفة أو لتقدير التنكير بعد التعريف [٤] .

خامساً : ومن الأسماء ما يأتى معرفاً بأل ، ويأتى معرفة بدونها وهذا هو تعاقب التعريف ، وذلك نحو : لقيته الفَيْنَةَ وفَيْنَةَ ، ونَدَرى والنَّدَرى ، وشَعُوب والشَّعُوب ، وعَرُوبة والعَرُوبة ، والإِهة والإِلاَهَة ، فهذه الأسماء إمّا أن تأتى معرفة بأل أو تأتى معرفة بالوضع والعلمية ؛ ودليل علميتها أنها وردت ممنوعة من الصرف [٥] .

فالفَيْنة الحين ، يقال : اعتاده الفَيْنَةَ بعد الفَيْنَةِ ، أى الحين بعد الحين ، والساعة بعد الساعة ، فهو إن كان مقترناً بأل فهو معرفة بها ، وإن كان مجرداً منها فهو ممنوع من الصرف للعلمية على ذلك الوقت أو المعنى ، يُقال : لقيتُه فَينَةَ على منع الصرف [٦] ، ويُقال لقيته نَدَرى بدون أل ، على التعريف بالعلمية ، ويقال : لقيته النَّدَرى ، على التعريف بأل ، وفى النَّدَرى أى : فيما بين الأيام [٧] . والعَرُوبة اسم ليوم الجمعة ، يُقال : يوم عَرُوبة وسُمّى بذلك لأنّ يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الأسبوع فيقال : يوم

---

(١) انظر : المقتضب : ٤٩/٤ ، مغنى اللبيب : ٥٢/١ .

(٢) انظر : المقتضب : ٤ ، هامش ص ٤٨ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : المصدر السابق : ٣١٩/٤ .

(٥) انظر : الخصائص : ١٩٨/٢ ، سر الصناعة : ٣٥٩/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٨٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٩/١ .

(٦) انظر : الخصائص : ١٩٨/٢ ، اللسان : مادة : فنن .

(٧) انظر : اللسان : مادة : ندر .

عروبةَ على العلمية ومنع الصرف ، ويقال : يوم العروبة على التعريف بأل [١] .

ومنها إلاهة والإلاهة اسم للشمس ، يأتى بلام وبغير لام [٢] ، ومنها الشَّعُوب وشَعُوب ، وهو اسم للمنية يأتى أيضاً بلام وبغير لام ، سُمّيت بذلك لأنّها تُشعب أى تُفرِّق [٣] .

فهذه الأسماء إذا جُردت منها أل لا تكون نكرة ، بل تبقى معارف بالعلمية ؛ لأنّها معارف بذواتها تقع أعلاماً على معنى ووقت ما وُضعت له ، بدليل ورودها فى كلامهم ممنوعة من الصرف ، فلعلّها إذا اقترنت بأل زال عنها تعريف العلمية وتعرّفت بأل ، وإذا جُردت منها رجع إليها ما كان من تعريف .

ودخول أل على هذه الأسماء ليس كدخولها على الحارث والعباس للمح الوصف ؛ لأنّ فينة والإهة وندرى ليست بصفات فى الأصل فتدخل عليهن أل ، كما فى الحارث والعباس [٤] وإن لُمح معنى الوصفية فى شعوب [٥] ، كما مر .

ويبدو أنّ تعاقب التعريف بالعلمية وبالألف واللام على هذه الأسماء ، مسموع فى ألفاظ بعينها ، وذلك أنّ ابن جنى ذكر أنّه سُمع منهم : فينةَ والفينة ، وَندرى والنَّدرى ، ولم يسمعهم يقولون : لات واللّات ، وعُزّى والعُزى ، بأل التعريف وبدون أل مع منع الصرف [٦] ، فاللام فيهما زائدة وليست كالداخلة على الفينة والندرى فهى معرفة .

---

(١) انظر : الخصائص : ٣٧/١ ، اللسان : مادة : عرب .

(٢) انظر : اللسان : مادة : أله .

(٣) انظر : اللسان : مادة : شعب .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٣٥٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٩/١ .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٣٦٧/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٨/١ ، اللسان : مادة : شعب .

(٦) انظر : سر الصناعة : ٣٦٠/١ .

المبحث الثالث

مجيء الكلمة على صورة من صور التعرف

ثالثاً : أن تأتي الكلمة على صورة من صور المعرفة فيحكم بتعريفها لمشابهتها لها ، مع تقدير التعريف فيها ، وذلك نحو : « فَجارِ » في قول الشاعر :

نَحنُ اقتَسَمنا خُطَّتَينا بَيْننا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتملْتِ فَجَارِ [1]

فاستدل على تعريف « فَجارِ » الذي هو علم على معنى الفجرة ، بأن فعال المبني الذي ليس بصفة لم يأت إلا علماً نحو : حَذام وقطامِ وغيرها نحو : دَراكِ ونَزالِ وأزامِ وحَناذِ ، وفجار على صورتها فكانت لذلكَ علماً ، وقدر مدلوله معرفة وهو « الفجرة » وليست بصفة ، احترازاً عن الصفة في نحو : فساقِ وخباثِ ، لأنها ليست أعلاماً ، بل هي معارف بالنداء نحو : يافساقِ ويالكاعِ ، فتعريفها بالقصد لا بالعلمية ، قال ابن الحاجب في سبب اعتبار « فجارِ » معرفة : « إنَّ فَعَالِ المبني الذي ليس بصفة لم يأتِ إلّا علماً كحَذامِ وقَطامِ ، وهذا كذلك فوجب أن يكون علماً » [2] .

وباب فَعالِ من الصيغ التي اختصت بالمؤنث المعرفة معدولاً عن جهته **وهي على أربعة أقسام :** [3]

أولاً : أن يكون اسماً للفعل في حال الأمر مبنياً على الكسر ، وذلك نحو : نزالِ ، وتراكِ ، ومناعِ ، ودراكِ ، وحذارِ ، وغيرها ، وهي عند سيبويه معدولة عن لفظ فعل الأمر : افْعل ، فهي معدولة عن : اتْرك ، وانْزل ، وادْرك ، واحْذر ، وامنع [4] .

وأما المبرد فيرى أنها معدولة عن مصدر يدل على الأمر ، أي أنّها معدولة عن المصادر التي يؤمر بها نحو : ضرباً زيداً [5] . وذكر الرضى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شئ ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية [6] .

---

(١) سبق تخريجه ، ص : ١٢٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ١/٩٠ ، ٩١ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣/٢٧٠ ، ٢٧٢ ، المقتضب : ٣/٣٦٨ ، ٣٦٩ ، الأصول : ٢/٨٩ ، ٩٠ ، شرح السيرافي : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ما ينصرف وما لاينصرف : ٧٢ ، ٧٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤/٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، أمالي الشجري : ٢/١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣/٢٧٢ ، أمالي ابن الشجري : ٢/١١٠ ، شرح السيرافي : ١٢٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢/٧٦ ، همع الهوامع : ١/٢٩ .

(٥) انظر : المقتضب : ٣/٣٦٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢/٧٦ .

وهو يرى أنّها كانت فى الأصل مصادر لأنّه قام دليل قطعي على كونها منقولـه إلـى الأفعـال من المصادر وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزناً [١] .

الغرض من انشائها :

والغرض من انشاء هذه الأسماء هو نـوع مـن إرادة الإيجـاز والمبالغـة فـى المعنـى ، فنزالِ أبلغ فى المعنى من انْزِل ، وتراكِ أبلغ مـن اتْـرُك ، فغُيِّر لفـظ هـذا الفعـل الواقعـة هـذه الأسماء موقعة ليكون ذلك أدل على الفعل وأبلغ فى إفادة معناه وتوكيده [٢] . ولعل القصـد إلى توكيد الفعل هو السر فى كثرة استعمالهم لها مكررة كما في قول الشاعر :

* حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنا حَذَارِ * [٣]

وقول الآخر :

مَنَـاعِـها مِـنْ إبـلٍ مَنَاعِـها أَلَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِها [٤]

وقول الآخر :

* نَـظَـارِكي أَرْكَبَـها نَظَارِ * [٥]

علميتها :

وأسماء الأفعال هذه أعلام على معانيها ، فنزالِ علم على معنـى المُنازلـة وتَـرَاكِ علـم على معنى المُتاركة ، وجُعلت علماً على مؤنث لأنّ باب فَعَـالِ لا يكـون إلا مؤنثـاً ، ودليـل تأنيثها ما ورد في قول الشاعر :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أنتَ إذا
دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ [٦]

فأنث الفعل « دُعِيت » حين أسند إليه نَزَالِ ، فـدلّ علـى أنّ نَـزَالِ مـؤنث ، ودليـل

---

(١) انظر : شرح الكافية ٦٦/٢ ، وينظر في هذه المسألة : أسماء الأفعال والأصوات ، د . محمد حبر : ١٧١ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٧٦/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥١/٤ .

(٣) الكتاب : ٢٧٣/٣ ، المقتضب : ٣٧٠/٣ .

(٤) الكتاب : ٢٧١/٣ ، المقتضب :٣٧٠/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥١/٤ .

(٥) الكتاب : ٢٧١/٣ ، المقتضب : ٣٧٠/٣ .

(٦) الكتاب : ٢٧١/٣ ، المقتضب : ٣٧٠/٣ ،أمالي ابن الشجري : ١١١/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٠/٤ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٢٤٢/٢ ، شرح الكافية : ٧٦/٢ ، اللسان : مادة : نزل .

تأنيثها أيضاًفي قول الشاعر :

وَقد عَلِمَتْ سلامةُ أنّ سَيفِي
كَرِيهٌ كُلّما دُعِيَتْ نَزَالِ [١]

سبب بنائها :

وأسماء الأفعال هذه مبنية على الكسر ، وعلة بنائها وقوعها موقع المبنى فأشبهت الفعل المبني فبُنيت [٢] ، ويُفهم هذا التعليل من كلام سيبويه فى قوله : « فَعَالِ لا يتغيّر عن الكسر كما أنّ افْعل لا يتغيّر عن حالة واحدة » [٣] . وقيل إنّها مبنية لتضمنها معنى لام الأمر ، فنزال بمعنى : أنزل ، وأصل انزل لِتَنزل ، كما أنّ أصل قم ، لِتقم ، واقعد ، لِتقَعد ، فلمّا تضمّنت هذه الأسماء معنى لام الأمر بُنيت ، كما بُنيت كيف لمّا تضمنت معنى حرف الاستفهام [٤] . والأصل فيه أن يُبنى على السكون لأنّه الأصل فى البناء ، ولعل السبب في العدول عن السكون إلى الكسر ، هو كون ما قبل اللام ألفاً ولا يكون ما بعد الألف ساكناً ، وعلة تحريكه بالكسر دون غيرها من الحركات هو أنّ الكسرة ممّا يُؤنث به ، تقول : إنكِ ذاهبة ، وهذهِ أمة الله ، فحُرك بأشكل الحركات به وهي الكسرة [٥] .

ثانياً : ما كان اسماً للمصدر ، وهو اسم مصدر معرف مؤنث معدول عن حده

نحو : فَجَارِ علم على الفَجَرة ، ويَسَارِ علم على المَيْسَرة ، وحَمَادِ علم على المَحْمَدة ، وهَجَاجِ علم على الهجّة ، وبَلاءِ علم على البلّية ، وغيرها .

بناؤها وعلته :

وهى مبنية ، علل سيبويه بناءها بالتعريف والعدل والتأنيث فهى محمولة على نَزَالِ فى البناء لأنّها على لفظه ومشابهة له فى الجهات المذكورة . ومذهب المبرد أنّ الذى أوجب بناء هذه الأسماء أنّها لو كانت مؤنثة معرفة غير معدولة لكان حكمها منع الصرف

---

(١) المقتضب : ٣٧١/٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١١١/٢ ، اللسان : مادة : نزل .

(٢) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٩/٣ ، ٣١/٤ ، شرح السيرافى : ١٢٤ ، همع الهوامع : ١٦/١ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣٧٧/٣ .

(٤) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٠/٤ ، أمالى الشجرى : ١١١/٢ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢٧٢/٣ ، المقتضب : ٣٧٤/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٠/٤ .

فلما عدلت زادها العدل ثقلاً ، فلم يبق بعد منع الصرف إلا البناء [١] . ومن هذا الباب فجارِ كما مر فى قول الشاعر :

إنّا اقتسمنا خُطيتنا بيننا فحملتُ برةَ واحتملتِ فجارِ [٢]

ففجار معدول عن الفجرة المعرفة المؤنثة . وتقدير عدلها عن « الفجرة » هو رأى سيبويه [٣] . يقول ابن جنى عن هذا التقدير : وغرضه أنها معدولة عن فجرة معرفة علماً ، ويقويه ورود برة معه فى البيت وهى علم بدليل منع صرفها ، ولكنه فسره على المعنى دون اللفظ ، وسوّغه أنه لما أراد تعريف الكلمة المعدول عنها مثل ذلك بما تعرف باللام لأنه لفظ معتاد ، وترك لفظ فجرة ، لأنه لا يعتاد علماً وإنما يعتاد نكرة جنساً ، نحو : فجرت فجرةً ، ولو عدلت برة على هذا الحد لوجب أن يقال برارِ ، كفجارِ [٤] . وقيل إنها معدولة عن فاجرة علماً ، كما عدلت قطام عن قاطمة وحذامِ عن حاذمة وهى أعلام [٥] .

وذكر الرضى أن السيرافى جّوز كون برة ، بمعنى البارة ، فتكون فجار بمعنى الفاجرة ، كأنه قال احتملت الخصلة البرة ، واحتملت الخصلة الفاجرة [٦] ، فتكون بذلك صفتين غالبتين صارتا أعلاماً بالغلبة ، كما سيجئ فى القسم الثالث .

فأما أن تكون فجار معدولة عن الفجرة معرفة بأل ، أو فجرة علماً ، أو فاجرة علماً ، أو الفاجرة الصفة الغالبة .

ومنها يسارِ بمعنى الميسرة ، فهى علم على هذا المعنى ، وردت فى قول الشاعر

فقلتُ امكثي حتى يسارِ لعلنا نحجّ معاً ، قالتْ أعاماً وقابلَه [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب : ٣/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، المقتضب : ٣/٣٧٤ ، شرح السيرافي : ١٢٦ ، ١٢٧ ، شرح الكافية : ٢/٧٨ ، ٧٩ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤/٥٣ .

(٢) سبق تخريجه : ص : ١٢٤ .

(٣) انظر : الكتاب : ٣/٢٧٤ .

(٤) انظر : الخصائص : ٣/٢٦١ ، المبهج : ٢٨ .

(٥) انظر : شرح السيرافي : ١٢٧ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢/٧٧ .

(٧) الكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، همع الهوامع : ١/٢٧ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤/٥٥ .

سر العلمية فيها :

تحدث السهيلي عن العلمية الموجودة فى فجارِ وما شابهها قال : « وسرُّ هذه العلمية في هذا الموطن أنّهم أرادوا الفعل الأتم الذى يسمى باسم ذلك الفعل حقيقة ، فقد يقول الإنسان برّ فلان وفجر أي قارب أن يفعل ذلك أو فعل بعضه ، فإذا قال : فعلت برة ، فإنّما يريد البر الذي يُسمى براً على الحقيقة ، فجاء بالاسم العلم الذي هو عبارة عن مسمّاه حقيقة ، إذ لا يتصور هذا الضرب من المجاز فى الأعلام ، وكذلك أراد الفجور على الحقيقة ، وأراد رفع المجاز سمّاه فَجارِ تحقيقاً للمعنى ، أى : مثل هذه الفعلة ينبغى أن تُسمّى باسم الفجور حقيقة » [1] ثم يقول : « إذ الاسم العلم ألزمُ لمسمّاه من اسم مشتق من فعل فعله ؛ لأنّ الفعل لا يثبت ، والاسم العلم يثبت ، فهذا هو مغزاهم فى هذه الأسماء التى هى صيغ الأعلام فى هذه المواطن » [2] .

ثالثاً : أن تكون صفة غالبة :

نحو : يا فساق ويا غدار ويا خباث ، وأصلها فاعلة ، أى فاسقة وغادرة وخبيثة ، عدلت على فعالِ ، وذلك لضرب من المبالغة فى الفسق والغدر والخبث ، ولا يستعمل هذا الضرب فى غير النداء غالباً ، وإنما اختص بالنداء لأنه يصير معرفة بالقصد ، كتعريف رجل فى قولنا : يا رجل ، فاجتمع فيه التعريف الحاصل بالنداء والتأنيث إذ كان معدولاً عن مؤنث ، والعدل عن لفظ فَعالِ ، فناسب لفظ نزل ومعناه فبنى كبنائه .

ومن الصفات الغالبة التى على وزن فعالِ ، وغير ملازمة للنداء وهى أعلام على المعنى الذي وقعت عليه نحو : حَلاقِ وجَباذِ ، علمان على المنية ، وهى فى الأصل صفة عامة لكل ما يَحْلِق ويَجْبِذ ، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا ، ومنها حَناذِ وبَراحِ للشمس ، وكَلاحِ وأزامِ وجَداعِ للسنة المُجدبة ، وغيرها كما مر في أعلام المعاني [3] . فكل منها علم على المعنى الذي وقعت عليه . والصفات أيضاً مبنية للأسباب التي ذكرت سابقاً . والصفات

---

(١) الروض الأنف : ١٦/٤ ، ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، وانظر المصدر نفسه : ١٧٨/٣ .

(٣) انظر : ص : ١٢٥ من الفصل الثاني .

الملازمة للنداء ، وغير الملازمة للنداء التأنيث فيها ظاهر ، فلا تُطلق إلاّ ويُراد بها معنى مؤنث اتفاقاً [١] . فَحَلاقِ مثلاً علم على جنس المنية والمنية مؤنث ، ودليل تأنيثها ما ورد قول الشاعر :

لَحِقَتْ حَلاقِ بهم عَلَى أَكْسائِهِم ضَرب الرِّقابِ وَلا يهمُّ المَغْنَمُ [٢]

فإلحاق علامة التأنيث بالفعل دلّ على تأنيث « حَلاقِ » .

وَجَداعِ علم على السنة المُجدبة ، ودليل تأنيثما ورد في قول الشاعر :

لَقَد آلَيتُ أغدر في جَداعِ وإن فَنِيتُ أُمَّاتُ الرِّباعِ [٣]

وأَزامِ علم على السنة المُجدبة أيضاً ، وحَنَاذِ وَبَراحِ علمان على الشمس ، فهذه أعلام جنسية على معانٍ أو أعيان مؤنثة ، وهي : الشمس والسنة والمنية والحرب وغيرها .

الاستدلال على علميتها :

قال السهيلي في الاستدلال على علميتها : « أصل العلمية للإنس ومن يعقل، فلمّا ثبت هذا الأصل في المؤنث من الإنسيات صارت بنية فَعَالِ تُشعر بالعلمية ، كما يقولون : رجل جسيم ، أي عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ، ولا جسم ، ثم يبقى معنى التفخيم وإن ذهب معنى الجسم » [٤] . ثم يقول : « كذلك قالوا في غير الآدميات وإن ذهب المعنى الذي أوجب بنيته على الكسر ، ولم يبقى منه إلاّ أنّه علم لمؤنث كما كان في الأصل » [٥] .

رابعاً : الأعلام الشخصية المعدولة عن فاعلة ، المعلقة على النساء :

نحو : حَذامِ ، ورَقاشِ ، وغَلابِ ، فهي معدولة عن حاذمة وراقشة وغالبة أعلاماً ، وغيرها من الأعلام التي جاءت على هذا الوزن .

---

(١) انظر: شرح الكافية ، للرضي : ٧٧/٢ .

(٢) الكتاب : ٢٧٣/٣ ، المقتضب : ٣٧٢/٣ ، شرح السيرافي : ١٢٩ .

(٣) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٠/٤ .

(٤) أمالي السهيلي : ٣٣ .

(٥) المصدر السابق .

سر بنائها على الكسر :

وعلّل السهيلي بناء فعالِ من هذا النوع الذى هو علم على الكسر خاصة ، أنّ المتكلم كأنه يُريد إضافة العلم المؤنث إلى نفسه ، يريد أن يُشير بذلك أنهّن محبوبات وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وذكر أنّ هذا الكسر موجود في بعض أعلام البدويات نحو : شكلِ ، وشمسِ ، وبعض أسماء الحضريات نحو : منيةِ ، عزيزةِ ، بكسر أواخر هذه الأعلام ، كما كُسر آخر حَذَامِ وَرَقَاشِ ، إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء لأنّهم لا يُريدون الإضافة المحضة إنّما يريدون ما يُضارعها ويقرّب إليها ، وخصّوا لهذا البناء « فَعَالِ » لأنّها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث نحو : رزانِ وحصانِ وثقالِ [1] .

وهذا الضرب من فَعَالِ ، فيه مذهبان [2] ، أحدهما مذهب أهل الحجاز يجعلونها كالأبواب السابقة فيبنونها على الكسر حملاً عليها ، لمشابهتها لها فى التأنيث والتعريف والعدل ، فأجروها مُجرى المنقولة من الأوصاف وإن كانت مُرتجلة غير منقولة عنها ، وعلى هذا المذهب حَذَامِ فى قول الشاعر :

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها ... فَإِنَّ القَولَ ما قَالَتْ حَذَامِ [3]

فبُنيت على الكسر فى الحالتين .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ورأيتُ حذامَ ، ومررتُ بحذامَ ، إلا ما كان آخره راء فأكثرهم يوافق أهل الحجاز فى بنائه على الكسر ، وذلك نحو : حَضَارِ ، وجَعَارِ ، وكَدَارِ .

ومِمَّا سبق يتبيَّن أنّ ما كان من أقسام فَعَالِ علم على شخص كحَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاشِ وسَجَاحِ وغيرها ، معدول عن حاذمة وقاطمة وراقشة أعلاماً ، التعريف بالعلمية فيه بيِّنٌ ، لظهور التعيين بوضعها أعلاماً على أشخاص مُعينين .

---

(١) انظر : أمالى السهيلي : ٣٢ ، ٣٣ . بتصرف .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٧٧/٣ ، المقتضب : ٣٧٣/٣ ، أمالى ابن الشجري : ١١٥/٢ ، شرح السيرافي : ١٢٩ ، ١٣٠ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٤/٤ ، ٦٥ ، شرح الكافية ، للرضى : ٧٩/٢ .

(٣) شرح السيرافي : ١٢٩ ، الخصائص : ١٧٨/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٤/٤ ، أمالى ابن الشجري : ١١٥/٢ .

وكذلك الصفات المؤنثة الملازمة للنداء نحو : يا لَكَاعِ ويا فَسَاقِ ويا خُبَاثِ ، فهى معارف بالقصد والإشارة .

بقيت الصفات المؤنثة التي لا تلزم النداء ، وهى حَلَاق وحَنَاذِ وسَبَاط وَقَطَاط وغيرها ، فهى أعلام على معانٍ لا أشخاص . وكذلك ما كان علماً على المصدر المؤنث نحو فَجَارِ ويَسَارِ ، فهما علمان على الميسرة والفجرة . وكذلك ما كان اسماً لفعل الأمر نحو نَزَالِ وتَرَاكِ ، فهى أعلام على معانى أفعالها المؤنثة ، وهى المنازلة والمتاركة ، وغيرها .

فالضرب الأول والثانى التعريف فيه بيّن ، وأما الأقسام الأخرى فالتعريف فيها ليس ظاهراً كظهوره فى الأقسام الأولى ؛ وذلك لأنّ التعيين الذى هو أصل التعريف أو قصد الواضع غير ظاهر ؛ إذ هى مقدرة أعلاماً على المعانى ، وأعلام المعانى كما ذُكر سابقاً تحتاج إلى نظر واستدلال ، والقياس فيها ضعيف ، على خلاف الأعلام الشخصية التعيين فيها ظاهر لوقوعها على الأشخاص .

والقياس الذى ساعد على تقدير العلمية فى نحو : نَزالِ ، وفَجارِ ، وحَلاقِ ، وحَناذِ ، مجيؤها على زنة فَعالِ وهذه الصيغة ، أو هذا الوزن لا يكون إلا لمؤنث معرفة ، كما ذكر السهيلى أنّ صيغة فَعَالِ مُشعرة بالعلمية نظراً لأصل وضعها واستخدامها ، حيث قال : « أصل العلمية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل فى المؤنث من الإنسيات صارت بِنية فَعَالِ تُشعر بالعلمية ، وإن ذهبت العلة الموجبة للكسر فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث » [1] . والعلة المشعرة بالتأنيث التى يتحدث عنها السهيلى هى صيغة فَعَالِ التى جاءت عليها هذه الكلمات فاستُدل على التعريف فيها بهذه الصيغة . وقال ابن الحاجب فى الاستدلال على علمية هذه الكلمات : « إنّ فَعالِ المبنى الذى ليس بصفة لم يأتِ إلاّ علماً كحَذَامِ وقَطَامِ ، وهذا كذلك فوجب أن يكون علماً » [2] .

---

(١) أمالى السهيلى : ٣٣ .

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل : ٩٠/١ ، ٩١ .

وحتى يمكن تقدير العلمية فى نزال وفجار ونحوهما ، يجب معهما تقدير التأنيث لأن صيغة فعال لا تكون إلا لمؤنث معرف ، فقالوا إن نزال وتراك علم على المنازلة والمتاركة لا على النزول والترك ، واستدلوا كما مرّ بالشواهد التى تدل على تأنيث هذه الصيغ بتأنيث أفعالها . وكذلك فجار ويسار وجماد وهجاج ، قدرت أعلاماً على الفجرة والميسرة والجمدة والهجة ، فلم يقولوا إنها معدولة عن « فجرة » نكرة ، أو عن « اليسر » مذكراً . فلا بدّ من تقدير معنى مؤنث معرفة وقعت علماً عليه ، وإن اختلف التقدير فى فجار كما مرّ ، أى تقدير : العدل ، سواء أكان عن الفجرة ، أم فجرة علماً ، أم غيرها من التقديرات التى تجتمع فى التعريف والتأنيث .

ولعل هذا الوجه من القياس ووقوعها على معانٍ مؤنثة مقدرة ، جعل بعض النحاة يفسرون الكسر فى الصيغة فى هذه الصيغة بغير التأنيث ، ويعترضون على تقدير التعريف فيما كان معنى التعريف فيه غير ظاهر . ومن هذه التفسيرات والاعتراضات ما يلى :

اعتراضات بعض النحاة على التأنيث والتعريف في هذه الأسماء :

أولاً : آراء أخرى في تفسير البناء على الكسر لغير التأنيث :

ذكر الدكتور محمد عبد الله جبر في كتابة « أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية » أنّ بعض النحاة لا يُفسرون وجود الكسر في آخر فَعَالِ بالتأنيث [١] ، فقد ذكروا تفسيرات منها :

١- فسَّر الفراء وجود الكسر في هذه الصيغة بأمر آخر لا علاقة له بالتأنيث ، فهو يرى أنّ آخر فُعَالِ كسر ؛ « لأنّ المجزوم إذا حُرك حُرك إلى الخفض » [٢] ، وأشار المبرد إلى هذا الرأى بقوله : « وكان أصل هذا أن يكون إذا أُردت به الأمر ساكناً كالمجزوم من الفعل الذى هو فى معناه فكسرته لالتقاء الساكنين » [٣] .

٢- وذهب ابن الأنبارى أيضاً إلى هذا الرأى وهو تعليل الكسر بأمر خارج عن التأنيث فذكر أن كسر فُعَالِ فى نحو : رُقَاشِ وقَطَامِ وحُذَامِ إنّما لشبهه لفعالِ الأمرية فى الكسر الناتج عن تحريك الساكنين [٤] ، فلا إشارة فى ذلك لمعنى التأنيث .

والآراء السابقة تذهب إلى أنّ الصيغة كانت ساكنة اللام أصلاً ، ثم حُركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين [٥] .

٣- وعلّل الجرجاني بناءها على الكسر فى نحو : « نَزَالِ » أنّ أصل نَزَالِ : انزل انزل ، ثلاثاً أو أكثر ، والثالث وما فوقها جمع والجمع مؤنث ، فقالوا : انزلى ، فألحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المؤنث دليلاً على التكرار المثنى ، كما ألحقوا الألف فى « أَلقِيا في جَهنَّم » دليلاً على التكرار المثنى ، وأصله : ألق ألق ، ثم عدلوا نَزَالِ عن انزلى فنزال إذاً مؤنث كانزلى [٦] . والتأنيث الذى ذكره الجرجانى هنا المقصود به تكرار الفعل عدة مرات ، لا المقصود به أنّ نَزَالِ دالة على معنىً مُؤنث .

---

(١) ص : ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) شرح القصائد السبع ، لابن الانباري : ١١ .

(٣) الكامل : ٦٨/٢ ، ٦٩ .

(٤) انظر : شرح القصائد السبع : ١١ .

(٥) انظر : أسماء الأفعال والأصوات : ١٧٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٦/٢ .

٤- وذكر أيضاً الدكتور محمد جبر أنّ أدلة تأنيث هذه الصيغ وردت فى تراكيب أو شواهد قليلة ، كما مرّ فى الشواهدالسابقة وهى ثلاثة أبيات ، والتأنيث الموجود فيها لزم ظاهرة واحدة وهى إلحاق تاء التأنيث بالفعل الذى أسند إلى نَزَالِ ، إضافة إلى أنّ فَعَالِ لا تحمل فى صيغتها من علامات التأنيث الموجودة فى الأسماء العربية المؤنثة ، نحو : تاء التأنيث المتحركة والألف الممدودة والألف المقصورة [١] ، إضافة إلى أنّ بنى أسد يفتحون باب فَعَال [٢] ، وهذا لا دليل فيه على التأنيث لذهاب علامة التأنيث وهى الكسر [٣] ، وذكر أيضاً أنّه ليست كل كسرة للتأنيث ، ومن ذلك كسرة جيرِ وأمسِ ، وذكر أنّ التأنيث والتذكير إنّما يكون لهما أثر فى التراكيب اللغوية مع مراعاة الأحكام السياقية التى تحتاج إلى مطابقة في الجنس كالأخبار والتوابع أو إلحاق علامات التأنيث بالأفعال ، أو عود الضمائر بالصيغ المؤنثة [٤] .

ثانياً : اعتراض الرضى على الحكم بأن كل ما جاء على وزن فَعَالِ معرفة مؤنثاً :

واعترض الرضى أيضاً على ما ذكره النحاة من التعريف والتأنيث فيما كان على وزن فعال أعلاماً للمصادر ومعانى الأفعال ، وذكر أنّه لم يثبت له دليل قاطع على تعريفها أو تأنيثها ، وبيّن أنّهم إنّما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفات الغالبة والعلم الشخصى من هذا النوع اللذين هما مؤنثان اتفاقاً ، إذ لا يُطلقان إلّا على مؤنث ، وقال بأنّ هذا استدلال عجيب على رأيهم [٥] ، وذلك أنّ استدلالهم بتعريف فَجَارِ فى قول الشاعر :

إنّا اقْتَسمنا خُطَّتَينا بَيْنَنا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلتِ فَجَارِ

بتعريف وتأنيث قرينه وهى برة ، هو دليل كالدليل الأول فى الغرابة ، إذ حَمْل كلمة على كلمة أخرى فى التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة مؤنثة شئ بديع .

---

(١) انظر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١٨٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٧٥/٢ ، شرح شذور الذهب : ٩١ ، شرح التصريح : ١٩٦/٢ .

(٣) انظر : أسماء الأفعال والأصوات : ١٨١ .

(٤) انظر : المصدر السابق : ١٧٧ ، ١٧٩ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٧٧/٢ .

وذكر أنّه لو استُدل على تعريف هذه الكلمات بوجودها فى سياق مُعين يمكن الحكم من تعريفها ، فإذا وصفت بمعرفة أو جاء منها الحال فهى معرفة ، وإذا وصفت بنكرة فهى نكرة ، وإذا وصفت بمؤنث كانت مؤنثة ، وإذا وصفت بمذكر كانت مذكرة ، لكان لهذا الحكم وجه فى الاستدلال [١] .

وذكر أنّه لوجُعلت برة وفَجَارِ من باب الصفات الغالبة أى من باب سَبَاطِ ، فتكون فَجَارِ بمعنى الفاجرة وبرة بمعنى البارة ، أى كأنّه قال : احتملت الصفة البارة ، واحتملت الصفة الفاجرة فيمكن التسليم به ، ويمكن التسليم بتعريفها وتأنيثها لأنّ الصفات الغالبة كالأعلام الشخصية فى أن التأنيث والتعريف بيّن فيها فلا تُطلق إلّا ويُراد بها معرفة مؤنثة [٢] كما مرّ التمثيل لها .

ثم ذكر أنّه إذا سُلم أنّ برة وفَجَارِ من باب الصفات الغالبة ، فما الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم [٣] . فيقصد أنّه إذا حُكم على بعض منها بالتعريف ، فهل من الممكن الحكم على جميع هذا الباب بأنّه من المعارف المؤنثة لورود بعضها معرفة مؤنثة مع إمكان تقدير التعريف والتأنيث فيه .

أدلة التنكير عند الرضى :

١- ذكر أنّ قولهم فى الظباء إذا وردت الماء : « فلا عَبَابِ » والتقدير : فلاعَبّ ، وإذا لم ترد ، فلا أَبَابِ ، والتقدير : فلا أَبّ ، لانزاع إليه [٤] . ولعله يقصد لا نزاع إليه فى أنّه نكرة لدخول لا التى لنفى الجنس عليه .

٢- وكذلك قول العرب « لا مَسَاسِ» قال إنّه ظاهر فى التنكير [٥] ، لدخول لا النافية للجنس عليه ، ولا هذه لا تدخل إلا على النكرة .

٣- وقال فى جَمَادِ وحَمَادِ التى وردت فى قول الشاعر :

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٧٧/٢ ، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١٧٧/١٧٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٧٧/٢ ، المخصص : ١٧/ ٦٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ٧٧/٢ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق .

جَمَادِ لَها جَمَادِ وَلَا تَقُولِي طَوالَ الدَّهرِ مَا ذُكِرتْ حَمَادِ [١]

قال : إنّ معناها : قولى لها جُموداً ، ولا تقولى : لها حَمْداً وشكراً [٢] . فَقدَّر معنى جَمادِ وحَمادِ نكرة مذكراً ، وما المانع من هذا التقدير إذا كان تقديرها نكرة مذكراً لا يَخِل بمعنى البيت أو يُحدث فيه نقصاً فى المعنى .

٤- ومن أدلة التنكير أنّها وقعت حالاً فى قول الشاعر :

وَشَربْتُ مِن لَبنِ المُحَلَّقِ شُرْبَةً والخَيلُ تَعْدو فى الصَّعيدِ بَدَادِ [٣]

فقدر الرضى بَدَادِ وصفاً مؤنثاً معدولاً عن متبددة ، وقدرت نكرة لأنّها حال [٤] ، والحال نكرة .

إلّا أنّ سيبويه استشهد به على أنّ بَدَادِ مصدر معدول عن مؤنث وهو البدّة ، لا عن وصف كما ذكر الرضى ، وإن لم يُستخدم هذا المصدر فى كلامهم فهو فى التقدير: البدة ، ولا يتكلم بالبدة ، ولكن هذه حقيقتها [٥] .

إلّا أنّه مما يُؤيد تقديرها حالاً ، وهى نكرة ، أنّ أوّل ما يُبيِّن النحاة معناها بالنكرة ، ثم يقولون إنّها معدولة عن معرفة مؤنثة وإن لم يُستعمل هذا المعنى فى كلامهم وهو البدة ، يقول سيبويه بعد ذكره للبيت : « فهذا بمنزلة قولهم تعدو بداداً » [٦] وقال السيرافي : « يعنى بدداً فى معنى متبددة » [٧] .

وتقدير سيبويه لها بقوله « تعدوا بداداً » جعل ابن سيده يعتقد أن سيبويه يرى أنّ بَدَادِ معدولة عن نكرة ، وذكر أنّها معدولة عن البدّة أو المُبادة ، أو غيرها من ألفاظ المصادر المعرفة المؤنثة [٨] .

---

(١) الكتاب : ٢٧٦/٣ ، أمالى الشجري : ١١٣/٢ ، شرح الكافية : ٧٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٥/٤ ، اللسان : مادة : جمد .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٧٧/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٧٥/٣ ، المقتضب : ٣٧١/٣ ، أمالى الشجري : ١١٣/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٣/٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية : ٧٨/٢ ، خزانة الأدب : ٨٠/٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ٣/ ٢٧٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) شرح السيرافي : ١٢٨ وانظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٤/٤ ، أمالى الشجري : ١١٣/٢ ، ما ينصرف وما لاينصرف : ٧٣ .

(٨) انظر : المخصص : ٦٤/١٧ .

ومما يؤيد أنها حال ونكرة ، أنها وردت فى أكثر من شاهد وهى فى موضع حـال ، ومثال ذلك قول الشاعر :

كُنَّا ثَمانِيةً وكَانُوا جَحْفلاً لَجباً فَشَلُّوا بالرِّماحِ بَدادِ [١]

والتقدير : متبددين ، فبدادِ وقعت حالاً .

ومنها مـا حكـى عن العرب : « جاءت الخيلُ بَدادِ بَدادِ » [٢] أى متفرقـة ومتبـددة ، « وتفرَّقَ القومُ بَدادِ » [٣] أى واحداً واحداً .

وأيَّد صاحب الخزانة رأى الرضى مُعلِّلاً أنّ وقوعـها - أى المعرفة - حـالاً نادر [٤] .

إلاّ أنّه من الممكن أن يرد على الاعتراضات السابقة بما يلى :

أولاً : الرد على اعتراض تفسير الكسر لأجل التأنيث :

أما رأيهم أنه لا دليل على تأنيثها ، فقد ذكر سيبويه أنهـا معدولـة عـن مؤنـث ، وإن كانوا لم يستعملوا فى كلامهم ذلك المؤنث الذى عدل عنه بـداد وأخواتهـا ، وقـال : « ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليالٍ فجاء جمعه علـى حـدّ ما لـم يسـتعمل فـى الكـلام ، ولا يقولون ملمحة ولا ليلاة ، ونحو ذا كثير » [٥] .

وقال السيرافى فى قول الشاعر :

وشَربْتُ من لَبنِ المُحلق شَربةً والخيلُ تَعدُو فى الصَّعيدِ بَدادِ [٦]

قال فى بدادِ : « وحقيقة هذا أن بدادِ فى موضع مصدر مؤنـث معرفـة ، وإن كـان لا يُتكلـم به ، كأنه فى التقدير : البدة ولا يتكلم بالبدة ، ولكن هذه حقيقتها » [٧] .

وقال المبرد فى هذا الشأن : «فإن قال قائل : ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مذكـراً ، وهذا إنما هو معدول عمَّا لا نجد التأنيث فى لفظه ؟ قيـل لـه : قـد وجدتـم فـى المصـادر مؤنثاً

---

(١) اللسان : مادة : بدد ، الصحاح : مادة : بدد .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : خزانة الأدب : ٣/٨٠ .

(٥) الكتاب : ٣/٢٧٥ ، وانظر : المحتسب : ٢/٥٧ .

(٦) سبق تخريجه : ص ٢٩١ .

(٧) شرح السيرافى : ١٢٨ .

كثيراً ، كقولك : أَرَدتُ إِرَادة ، واستَخَرت استِخارَة وقَاتَلتُ مُقاتَلة . وكل مصدر تُريد به المرة الواحدة ، فلا بد من دخول الهاء فيه نحو : جَلَستُ جَلسَة واحدة ، وركبتُ رَكْبَة ، وإنّما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك » [١] .

وممّا يدل أنّها معدولة عن مؤنث ، أنّ المصادر المذكرة التى تأتى على وزن فعال ، مصروفة متصرفة : نحو : ذهبت ذهاباً ، ولقيت لقاءً ، أما هذه فهى مبنية نحو : دُعيت نَزَالِ ، فبناؤها دليل على مفارقتها للمصادر المذكرة ، وأنّها معدلة عن مصدر مؤنث وإن لم يُستعمل [٢] .

ثانياً : الرد على أن وقوعها بعد لا التى لنفى الجنس ووقوعها حالاً دليل تنكير :

وأما ما رواه الرضى من قول العرب فى دخول لا التى لنفى الجنس عليها فى قولهم : « لا مَسَاسِ » وعليه ما ورد فى قوله تعالى « قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسِ » [٣] فقراءة الجمهور بفتح السين والميم مكسورة « مِساسَ » فمساس هنا مصدر ماسّ ماسسته مِساساً ، كضاربته ضِراباً ، وليست هذه القراءة من هذا الباب ، لأنّ مِساس هنا على وزن فِعال المصدر المذكر ، وليست من باب فَعالِ المؤنث المبنى على الكسر [٤] .

وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبى عبلة ، بفتح الميم وكسر السين «مَساسِ » [٥] ، فدخلت لا التى لنفى الجنس ، على مَسَاسِ التى هى على وزن فَعَالِ المعرفة المؤنثة ، فهى علم على معنى المسّة ، ولا هذه لا تدخل إلا على النكرات فى نحو : لا مالَ لك ولا رجلَ عندك ، فاستدل الرضى بهذا على تنكيرها .

قيل فى وقوعها هذا الموقع : إنّ لا فى قوله « لا مَسَاسِ » نفي للفعل كقولنا : لا أمسّك ولا أقربُ منك ، فكأنه حكاية قول القائل : مَسَاسِ كَدَراكِ ونَزَالِ ، فقال : لا مَسَاسِ ، أى لا أقول مَسَاسِ [٦] . ومثلها فى قول الشاعر :

---

(١) المقتضب : ٣٧٢/٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٧٥/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٧١/٢ .

(٣) سورة طه : آية : ٩٧ .

(٤) انظر : البحر المحيط : ٢٧٥/٦ ، المحتسب : ٥٦/٢ .

(٥) انظر : المصدران السابقان .

(٦) انظر : المصدران السابقان .

عادلاً غيرَهم مِنَ النَّاسِ طُرًّا بِهم ، لا هَمَامِ لى لا هَمامِ [١]

والتقدير : لا أقول همامِ .

وسأل ابن جنى الفارسى فى هذه المسألة ، فذكر أن سبب دخول لا التى لنفى الجنس على « مَساسِ » وهى معرفة ، أنّ التعريف فيها ليس بمتمكن ، بدليل أنّه يُقال فى كل موضع « مَساسِ » ولمّا لم يختص وشاع استعمالها جرت مجرى النكرة فساغ دخول لا عليها [٢] . و هو يريد أنّها علم جنسى ، و العلم الجنسى يختلف عن الشخصى فى التعيين ، فالعلم الشخصى أقوى من العلم الجنسى فى التعيين لقلة تقدير الاشتراك فيه .

وأما ما ورد من وقوعها حالاً فى قول الشاعر :

* والخيلُ تَعدُوا بالصَّعيدِ بَدادِ *

قيل إنه يجوز أن تأتى الحال معرفة إذا كان المصدر معرفة بالألف واللام أو بالإضافة ، كما يقال : فعلته جهدى وطاقتى [٣] . وكما قال الشاعر :

فَأَرسلَها العِراكَ ولمَ يُذُدها ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ [٤]

فالعراك مصدر معرف بأل وقع حالاً .

* * *

إلاّ أنّه مع ذكر الردود السابقة على من نفى أن هذا النوع من الكلام معرفة ، يبقى الحكم على هذا النوع بأنه معرفة غير قوى لأنه ما كان على زنة « فَعَالِ » وليس من باب الأعلام الشخصية ولا من باب الصفات الغلبة ، وإنما هو من باب المصادر وأسماء الأفعال نحو : فجارِ وهجاجِ وبدادِ ونحو : نَزالِ ودَراكِ وحَذارِ ، إنما هى من أعلام المعانى – هذا إذا سلم بعلميتها – والاستدلال على علم الشخص أظهر من الاستدلال على علم المعنى ، وأما علم المعنى فإنّ معرفة المعنى الذى يقع عليه هذا العلم تحتاج إلى بحث

---

(١) المحتسب : ٥٦/٢ ، اللسان : مادة : همم .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب : ١٧١/٢ ، ١٧٢ ، تذكرة النحاة : ٣٩٠ .

(٣) انظر : السيرافي : ١٢٨ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٥٥/٤ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ١٤٦ .

واستدلال ونظر دقيق ، إضافة إلى أن تقدير التعريف لعلم المعنى فى باب فعالِ ، يحتاج إلى تقدير التأنيث أيضاً ؛ لأن فَعالِ لا يقع إلا على معرفة مؤنثة ، وتقدير التأنيث فيها شبيه بتقدير التعريف فيها أيضاً لأنه يحتاج إلى نظر واستدلال ، لذلك كان أكثر ما يغلب على معنى التأنيث فيها أنه تأنيث « مفترض » [١] ، يعتمد على وجود الكسر فى آخر هذه الصيغة . وافتراض التأنيث ووقوعها على معانٍ أضعف من صحة الجزم بتعريفها أو تأنيثها ، مما جعل بعض النحاة يعترضون على تقدير التعريف والتأنيث فيها ، فيقول بعضهم إن التأنيث الوارد في الأفعال المسندة إليها إنما هو لتأويل « نَزالِ » وغيرها باللفظة أو الكلمة أو الدعوة ، والتقدير : إذا دعيت هذه اللفظة ، أو قيلت كذا [٢] .

ومِمّا يُقوّى هذا التقدير عندهم أنّ أسماء الأفعال لا تَتَصَرَّف تصرف الأسماء إذ لا يُسند إليها فتكون مبتدأ أو فاعلاً ، ولا يُخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة فما ورد من إسنادها إلى الفعل فى قول الشاعر : (دُعيت نَزَالِ) ، إنما هو من الإسناد اللفظى [٣] . ومن الأسباب أيضاً التى لا ترجح صحة الحكم بتعريف هذا النوع من الكلام :

١- أنّه ليس من المفروض تقدير كل كلمة جاءت على صيغة فَعالِ مؤنثة ، مع إمكان تأويل الكسر الموجود فى آخر هذه الصيغة لأسباب أخرى غير التأنيث .

٢- وقوع هذه الكلمات التى جاءت على صيغة فعالِ فى سياق يساعد على تقدير التعريف والتأنيث فيها ، كأن توصف بمعرفة أو يأتى منها الحال ، أفضل من تقدير معنى مفترض للتعريف والتأنيث ، مع ضعف الاستدلال على هذا المعنى المفترض .

٣- أنه من الممكن تقدير معنى « فَعالِ » بالمذكر والنكرة ، إذا وردت صيغة فعال فى سياق معين ، دون أن يخلّ هذا التقدير بمعنى السياق ، وذلك نحو التقدير الذى قدره الرضى فى قول الشاعر :

حَمادِ لها حَمادِ ولا تَقُولى طوالَ الدَّهرِ ما ذُكرت حَمادِ [٤]

---

(١) انظر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١٧٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢/٧٦ ، أسماء الأفعال والأصوات : ١٨٠ .

(٣) انظر : همع الهوامع : ٢/١٠٥ .

(٤) سبق تخريجه : ص : ٢٩١ .

والتقدير : قولى لها : جموداً ولا تقولى لها : حمداً [١] .

٤- أنّ هذه الصيغ وردت فى تراكيب مختلفة ساعدت على تقدير معنى التنكير ، وذلك نحو وقوعها حالاً فى قول الشاعر :

فَشربْتُ من لَبن المُحلق شَرْبةً والخيلُ تعدُو فى الصَّعيدِ بَدادِ [٢]

فوقوعها حالاً ساعد على تقديرها نكرة : والتقدير : متبددة ؛ لأنها إذا قدرت معرفة ففى ذلك مخالفة لما يجب أن يكون عليه الحال من التنكير . كذلك وقوعها بعد لا التى لنفى الجنس كما مر فى الأمثلة السابقة .

٥- أنّ تقدير النحاة للتعريف والتأنيث فى هذه الصيغ ، إنما هو تقدير مفترض لمعنى معرفة مؤنث لم يستعمل فى كلامهم . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : شرح الكافية : ٢/٧٧ .

(٢) سبق تخريجه : ص : ٢٩١ .

المبحث الرابع

انعدام التنـــوين
الدال على التنكيـــر

رابعاً : انعدام التنوين الدال على التنكير دليل تعريف :

والحديث عن تعرّف أسماء الأفعال فى نحو : نَزالِ ، وتَراكِ ، أى ما جاء منها على صيغة فَعالِ ، يقودنا إلى الحديث عن تعريف بقية أسماء الأفعال نحو : صَه ومَه وإيه وغيرها ، وإلى الحديث عن أسماء الأصوات وتعرفها أيضاً نحو : غَاقِ وطَاقِ ومَاءِ وغيرها .

واسم الفعل هو : ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً ، ويأتى بمعنى الأمر كثيراً نحو: صهْ ، بمعنى : اسكت ، ومهْ ، بمعنى : انكفف ، وآمين ، بمعنى : استجب ، وإيه : لطلب الزيادة من الفعل ، ونَزالِ ودَارِكِ وغيرها ، ويأتى بمعنى الماضى والمضارع قليل ، وذلك نحو : شَتانَ ، بمعنى : بعُد ، وسرعانَ ، بمعنى : سرُع ، وبُطانَ ، بمعنى : بَطُؤ ، وهَيهاتَ ، بمعنى : بعُد ، و (وَيْ) ، بمعنى : أتعجبُ و (واهاً) أيضاً بمعنى : أتعجبُ ، وأُفٍ ، بمعنى : أتضجرُ ، وأَوَّه ، بمعنى : أتألمُ ، ووَيْكَ ، بمعنى : أتعجبُ ، وغيرها من أسماء الأفعال [1] .

واسم الفعل نوعان [2] : ما وضع فى أول الأمر كذلك نحو : شَتَّان وصَه ووَىْ ، والثانى : المنقول من غيره ، وهو نوعان :

١- المنقول من ظرف أو جار ومجرور نحو : عَلَيكَ بمعنى : الزم ، ودُونَك ، بمعنى : خُذه ، وإلَيك ، بمعنى : تَنَحّ ، ومَكَانك ، بمعنى : اثبَتْ ، وأَمامَك ، بمعنى : تَقدَّمْ ووَرائَك ، بمعنى : تأخرْ .

٢- ومنها المنقول من المصدر ، نحو : رُوَيد ، بمعنى : امْهل ، وبَلْه ، بمعنى : دَعْ ، وغيرها .

وأسماء الأصوات هي : ما وُضع لخطاب ما لا يعقل ، أو ما هو فى حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات [3] . وذلك نحو : هَلَا لخطاب الخيل ، وعَدَس للبغل ، وأو للفرس ، ودَوْه للربُع ، ومن حكاية الأصوات ، نحو : غَاقِ للغراب ،

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب : ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، وما بعدها ، شرح المفصل : لابن يعيش : ٣٠/٤ ، ٣١ ، وما بعدها ، توضيح المقاصد : ٧٨/٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، شرح الأشموني : ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، وما بعدها ، أوضح المسالك : ٧٨/٤ ، ٧٩ ، وما بعدها ، شرح التصريح : ٢٠١/٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : شرح الأشموني : ١٥٨/٣ .

وُماءِ للغزال ، وقَبٌ ، لوقع السيف ، وطَقٌ : لوقع الحجر ، وغيرها [١] .

بناؤها وعلته :

وأسماء الأفعال والأصوات مبنية ، اختلف فى سبب بنائها ، فقيل إنّها مبنية لشبهها الحرف أو لتضمن معناه ؛ لأنّها عاملة غير معمولة ، وأسماء الأصوات مبنية لشبهها بالحروف المهملة ؛ لأنّها ليست عاملة ولا معمولة ، فأشبهت الحروف المهملة [٢] .

وجعل الزمخشرى وابن عصفور علة بناء أسماء الأفعال وقوعها موقع الفعل [٣] . ويرى الرضى أنّ بناء أسماء الأصوات أصلى لا يحتاج إلى تعليل ؛ لأنّ الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ، لأنّها لم تكن فى الأصل كلمات [٤] . وغيرها من علل البناء التى عللها النحاة [٥] .

واختلف فى أسماء الأفعال ، هل هى أفعال ، أو أسماء . ذهب الكوفيون إلى أنّها أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به .

وذهب جمهور البصريين إلى أنّها أفعال استعملت استعمال الأسماء وجاءت على أبنيتها ، وما دلّ على طلب منها لا تلحقه نون التوكيد وغيرها من علامات الأسماء . وذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أنّ نحو : مَه وصَه مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً أفعال ، وما أصله مصدر أو ظرف فهو منصوب على إضمار فعل ولا يجوز إظهاره [٦] . وذهب ابن صابر الأندلسى إلى أنّها قسم رابع من أقسام الكلام وليست اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً ، إنّما هى قسم خارج من أقسام الكلام المعروفة ، وتُسمّى الخالفة ، أو خالفة الفعل [٧] .

---

(١) انظر : شرح السيرافي : ١٧٢ ، ١٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢١٥/٣ ، ٢١٦ ، شرح الأشموني : ١٥٨/٣ ، ١٥٩ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد : ٨٩/٤ ، أوضح المسالك : ١٢٦/٣ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر : ٣٣/٢ /٣٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ٢٢/١ ، ٢٣ .

(٥) انظر في هذه المسألة : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧/٣ ، شرح التصريح : ١٩٥/٢ ، توضيح المقاصد : ٧٥/٤ ، حاشية الصبان : ١٤٧/٣ .

(٧) انظر : ارتشاف الضرب : ١٩٧/٣ ، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١١ ، وينظر في معنى الخالفة : أسماء الأفعال والأصوات : ٢٩ ، ٣٠ ، أقسام الكلام العربي ، د . فاضل الساقي : ٢٥٢ ، اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ ، ١١٥ .

التعريف والتنكير في أسماء الأفعال والأصوات :

ذكر النحاة أنّ تعريف أسماء الأفعال والأصوات يكون بتنوينها أو ترك التنوين فيها ، فما كان منها منوناً فهو نكرة ، وما كان منها بدون تنوين فهو معرفة [١] . فإذا قيل : صَهٍ منوناً ، فكأن المتكلم أراد : سكوتاً وإذا قيل : صَهْ ، بدون تنوين ، كأن قال : السكوت ، وكذلك إذا قيل : مَهٍ بالتنوين ، فمعناه كفاً ، وإذا قيل : مهْ بدون تنوين ، معناه : الكف ، وإيهٍ بالتنوين معناه : الاستزادة ، وبدون التنوين ، معناه : استزادة . وترك التنوين والتنوين فيها سماعى . وهى على ثلاثة أقسام [٢] .

القسم الأول : ما يُستعمل معرفة ونكرة ، أى يأتى منوناً وغير منون ، وذلك نحو : إيه ، وإيهٍ ، وصَه وصَهٍ ، ومَه ومَهٍ ، وأُف وأفٍ .

القسم الثانى : ما لايُستعمل إلا معرفة ، نحو : بَلْه ، بمعنى دَعْ ، وآمين ، بمعنى استجبْ ، لم يُسمع فى واحد منها التنوين .

القسم الثالث : ما يكون نكرة أبداً ، فيكون منوناً لا يفارقه التنوين نحو : إيهاً ، فإنها لم ترد إلا منونة نكرة ، وفتحت للفرق بينها وبين إيهٍ التى يمعنى الاستزادة ، ومنها « وَيهاً » بمعنى الإغراء بالشئ والاستحثاث عليه ، ووَاهاً ، بمعنى أعجبُ ، ومنها فِداءٍ فى قولهم : فداءٍ لك فلان ، بالكسر والتنوين فهى نكرة ، ولم تُسمع إلا منونة .

وأسماء الأصوات كذلك منها ما يأتى معرفة ونكرة نحو : غَاقِ وغَاقٍ ، لصوت الغراب ، وطَاقِ وطاقٍ ، لصوت الحجر ، ومَاءِ وماءٍ ، للغزال ، ومنها ما جاء معرفة نحو : عَدَس وتَشُتو ، للحمار إذا دُعى للشرب [٣] .

وشبّه النحاة أسماء الأفعال والأصوات الملتزمة التعريف بتعريف المضمرات وأسماء

---

(١) انظر : المقتضب : ١٧٩/٣ ، ١٨٠ ، الخصائص : ٢٨/٣ ، ٤٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٩/٩ ، ٣٠ ، ٣٨/٤ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢١٤/٣ ، ٢١٥ ، شرح السيرافي : ١٧٣ ، ١٧٤ ، شرح التصريح : ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ .

(٢) انظر : شرح السيرافي : ١٧٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧١/٤ ، ٧٢ ، توضيح المقاصد : ٨٨/٤ ، شرح التصريح : ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ ، شرح الأشموني : ١٥٧/٣ ، ١٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢١٤/٣ ، ٢١٥ ، شرح ابن الناظم : ٦١٤ ، وينظر في هذه المسألة : أسماء الأفعال والأصوات : ١٤ ، ١٥ ، ١٧ .

(٣) انظر : شرح السيرافي : ١٧٢ ، ١٧٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٧٠/٤ ، ارتشاف الضرب : ٢١٨/٣ .

الإشارة والأسماء الموصولة ؛ لأنّها لا تُفارق التنكير . وشبهوا ما لزم التنكير منها بأحد وعَريب وديَّار فهى ألفاظ نكرات لا تفارق التنكير . وشبهوا ما كان معرفة ونكرة ، أى منوناً وغير منون بنحو : كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرات ، وبدونه مع أل والإضافة معارف [١] . وذهب بعض النحاة إلى أنّ أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نُون منها وما لم يُنون ، وأنّها أعلام أجناس معنوية كسبحان ، ونُسب هذا الرأى لابن خروف . والرأى الأول هو المشهور [٢] .

نوع التعريف فيها :

واختلف فى نوع التعريف الموجود فى أسماء الأفعال والأصوات على النحو التالى :

١- أنّها معارف بالعلمية وإليه ذهب ابن الحاجب [٣] ، وابن خروف كما ذُكر قبل قليل ، وغيره [٤] . وقال ابن الحاجب فى الإيضاح إنّه إذا حُكم بتعريفه ، وجب أن يكون علماً موضوعاً اسماً للفعل الذى بمعناه ، فهو علم لمفعولية الفعل الواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به ، وشبّه العلمية الموجودة فيه بالعلمية فى أُسامة وغُدوة ، فهو يقصد أنها أعلام جنسية على معنى أفعالها . وشبّه مجيء بعضها معرفة أبداً بأبى براقِش العلم الجنسى ، وشبّه مجيء بعضها معرفة ونكرة ، بباب أُسامة وغُدوة [٥] .

وذهب بعضهم إلى أنّها أعلام شخصية ؛ لأنّها اسم للفظ الفعل ، فمسمّاه لفظ مخصوص فلا يشكُّ بأنّه علم [٦] .

واعتُرض على الرأى القائل بأنّ أسماء الأفعال ما كان معرفة منها فهو علم ؛ لأنّها إذا كانت أعلاماً تكون فى المنوّن وغير المنوّن ؛ لأنّه فى كلا الحالين اسم للفظ مخصوص ، فكيف جُعل ما نُوّن منها نكرة ، على القول بأنّه اسم للفظ الفعل [٧] .

---

(١) انظر : شرح التصريح : ٢٠٠/٢ ، ٢٠١ ، شرح الأشموني : ١٥٧/٣ ، ١٥٨ ، أوضح المسالك : ٨٩/٣ ، ٩٠ .

(٢) انظر : شرح التصريح : ٢٠١/٢ ، شرح الأشموني : ١٥٨/٣ ، ارتشاف الضرب : ٢١٤/٣ ، توضيح المقاصد : ٨٨/٤ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ ، حاشية الصبان : ١٥٧/٣ .

(٤) انظر : حاشية الصبان : ٣٨/١ .

(٥) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ .

(٦) انظر : حاشية الصبان : ٣٨/١ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

وُرُدَّ على هذا الاعتراض ، بأنّه إذا كان منوناً فإنّه اسم للفظ الفعل المراد بـه أى فـرد من أفراد حدثه ، وغير المنون اسـم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص مـن أفـراد حـدثه ، فـ « إيهٍ » مثلاً إذا كانت غير منونه ، اسم للفظ « زِدْ » والمراد به طلب الزيـادة مـن حديـث مُعيّن ، وإيهٍ منوناً اسم للفظ « زِدْ » المراد به طلب الزيادة من أى حديث [١] .

٢- وهناك رأى يرى أنّ تعريفها من قبيل التعريف بأل العهدية ، فإذا قال « إيه » بغير تنوين القصد به : الزيادة المعهودة من حديث مُعيّن [٢] . ويُفهم هذا من كـلام ابـن جنـى إذ يقول : « ومن لم يُنون أراد التعريف ومن نـوّن أراد التنكـير ، فمعنـى التعريـف : التضجـر ، ومعنى التنكير : تضجراً » [٣] . إلا أنّ ابن جنـى فـى موضـع آخـر فـى حديثـه عـن هيهـات وتعريفها ، يذكر أنّها إذا كانت هيهات غـير منونـة فهـى علـم علـى معنـى البعـد ، وكذلـك غاق ، فيمن لم ينون [٤] ، فقد جعله علماً على معنى الفراق ، فالتعريف الذى يقصده هنـا ، هو تعريف العلمية .

ويُفهم من كلام الرضى أيضاً أن تعريفها من قبيل التعريف بأل العهديـة ، إذ ذكـر أنّ التنوين الملحق بها ليس لتنكـير الفعـل الـذى ذلـك الاسـم بمعنـاه ، بـل التنكـير راجـع إلـى المصدر الذى كان ذاك الاسم قبـل صيرورتـه ، اسـم فعـل بمعنـاه ، « فصـهٍ » منونـاً بمعنـى اسكت سكوتاً ، أى : افعل مطلق السكوت عن كلام ، إذ لا تعيين فيـه ، وصـه مجـرداً مـن التنوين بمعنى : اسكت السكوت المعهود المُعين عن هـذا الحديـث الخـاص [٥] . فتقديـره بالسكوت يُؤخذ منه أنّه يقصد به المعرف بأل العهدية .

وذهـب بعض النحاة إلى أنّ التعريف فيها من قبيل التعريف بأل الجنسية [٦] . ويُرجّح الصبان كونها من تعريف أل العهدية على كونهـا معرفـة مـن قبيـل التعريـف بـأل الجنسـية ، وعلى كونها معرفة من قبيل تعريف الأعلام الجنسية [٧] .

---

(١) انظر : المصدر السابق

(٢) انظر : شرح التصريح : ٣٢/١ ، ٣٣ ، حاشية الصبان : ٣٨/١ ، ١٥٧/٣ .

(٣) الخصائص : ٣٨/٣ ، وينظر : سر الصناعة : ٤٩٤/٢ ، ٤٩٥ .

(٤) انظر : الخصائص : ٢٩٩/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٦٩/٢ .

(٦) انظر : حاشية الصبان : ١٥٧/٣ .

(٧) انظر : المصدر السابق .

نوع التنوين الداخل عليها :

وهذا التنوين الداخل على أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، هو تنوين التنكير اللاحق لبعض الأسماء المبنية قصداً للتمييز بين معرفتها ونكرتها ، ويدخل قياساً على الأسماء المختومة باسم الصوت (وَيه) ، وسماعاً فى أسماء الأفعال والأصوات . ومثال الأسماء المختومة بويه نحو : « سيبويه » بدون تنوين ، فالمقصود هنا سيبويه العالم النحوى المعروف ، وإذا قيل : « سيبويهٍ » بالتنوين ، فالمقصود به أى شخص مُسمًّى بهذا الاسم ومثلها : نفطويه وعمرويه [1] .

وهذا التنوين لا يدخل على معرفة البتة ، ولا يكون إلّا تابعاً لحركة البناء دون حركة الإعراب كما فى سيبويه ونفطويه وإيه وصه وغاق وغيرها . يقول المبرد فى هذا الأمر : « اعلم أنّ الاسم الأعجمى الذى يلحق الصدر مجراه مجرى الأصوات ، فحقه أن يكون مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفة . فإن جعلته نكرة نونته على لفظه ، كما تفعل ذلك بالأصوات نحو قولك : إيهٍ يا فتى فى المعرفة ، وإيهٍ ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقِ ، وغاقٍ فى النكرة ، وتأويل ترك التنوين فيه : أنّه قال الشئ الذى كنت تعرفه به ، والنكرة إنما هو قال صوتاً هذا مثاله » [2] .

وقال الأشمونى : «تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ، تقول : « سيبويه » بغير تنوين إذا أردت معيناً ، وإيهٍ بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث مُعيّن ، فإذا أردت غير معين قلت : سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين » [3] .

ويقول ابن هشام : « تنوين التنكير : هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع ، كصهٍ ومهٍ وإيهٍ » [4] .

ويبدو أنّ أسماء الأفعال والأصوات أشبهت الأعلام المختومة «بويه » بالبناء ، ثم لحقها التنوين ، ولم يكن فيها للتمكّن كما فى مثل : رجلٍ وكتابٍ ، ولا للتعويض ،

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٤٩٤/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٩/٩ ، ٣٠ ، شرح التصريح : ٣٢/١ ، شرح الأشموني : ٣٨/١ ، أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين في العربية ، د . عبد الرحمن إسماعيل : ٦٨ ، ٦٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) المقتضب : ١٨١/٣ .

(٣) شرح الأشموني : ٣٤/١ .

(٤) مغنى اللبيب : ٣٤٠/٢ .

كما فى نحو : جوارٍ وغواشٍ ويومئذٍ وحينئذٍ ، ولم يكن أيضاً للمقابلة كما فى نحو : مسلماتٍ ، لمقابلة نون جمع المذكر السالم فهذا لا يكون فيهما ، فأُلحِق التنوين الداخل عليهما بالتنوين الداخل على الأعلام المبنية المختومة بويه لمشابهتها لها فى البناء ، فقيل إنّ التنوين الداخل عليها للتنكير ، وزواله دليل على التعريف ، كما قيل إنّ التنوين الداخل على سيبويه ونفطويه للتنكير ، وزواله للتعريف .

ويفترق الاثنان ، فى أنّ التنوين الداخل على الأعلام المختومة بويه قياسى ، وأمّا الداخل على أسماء الأفعال والأصوات فهو سماعى ، ويفترقان أيضاً أنّ العلم المختوم بويه غير المنون إذا كان معرفة ، فإنّه يدلّ على شخص مُعيّن ، أى أنّ علميته علمية شخص ، وعلمية الأشخاص أو الأعيان كما مر علمية ظاهر فيها الوضع بالعلمية ، لا تحتاج إلى دليل لظهور الوضع فيها بخلاف أعلام المعانى . والتعريف الموجود فى أسماء الأفعال والأصوات فى حالة ترك التنوين ، دالّ على معنى ، سواء قدر التعريف بأل العهدية أو الجنسية أو بالعلم الجنسى ، فهى واقعة على معانٍ لا أعيان ، فالسكوت والزيادة والكفّ والتضجر معانٍ لا أعيان أو أشخاص .

ويبدو أنّ النحاة افترضوا معنى التعريف والتنكير فى هذه الأسماء للمشابهة التى ذكرت بينها وبين الأسماء المختومة بويه ، خاصة وأنّ تقدير التعريف فيها يحتاج إلى نظر واستدلال لوقوعه على معنىً لا عين . وكما قيل فى باب « فَعَالِ » هل كل كلمة جاءت على صيغة فَعَالِ يُحكم بتعريفها وتأنيثها لمشابهتها فى الصيغة كفَعَالِ المعرفة المؤنثة ؟! ويقال هنا أيضاً : إذا كان التنوين وعدمه في الأعلام المبنية المختومة بويه مرتبطاً بالتعريف والتنكير ، والاستدلال على هذا المعنى فيها ظاهر ، لوقوعها على أشخاص وأعيان فهل من الممكن تطبيق هذا المفهوم وهو التعريف على كل ما جاء مبنياً بدون تنوين من أسماء الأفعال والأصوات ؟ وهل يمكن تطبيق معنى التنكير على كل ما جاء منها منوناً ، قياساً على العلم المختوم بويه ؟

آراء أخرى فى التنوين اللاحق بهذه الأسماء :

وليس من الغريب إذاً أن نجد أنّ ابن جنى يرجع عن كلامه فى دلالتها على التعريف ،

فيقول : « أما على التحصيل فلا تصح هناك حقيقة معنى العلمية ، وكيف يصح ذلك وإنّما هى أسماء سُميّ بها الفعل فى الخبر ، نحو : شتانَ وسرعانَ وأُفٍ وأوّتاه وسنذكر ذلك فى بابه ، وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعدُ شئ فى التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنّه تعليق لفظٍ متأوّل فيه التعريف على معنى لا يضامّه إلا التنكير . فلهذا قلنا : إنّ تعريف باب هَيهاتَ لا يعتدّ تعريفاً ، وكذلك غَاقِ ، وإن لم يكن اسم فعل ، فإنّه على سمته ، ألا تراه صوتاً بمنزلة حَاءٍ وعَاءٍ وهَاءٍ » [1] .

وكذلك الرضى عدل عن رأيه فى تعريفها حيث قال : « والتنوين فيما دخلته تنوين الإلحاق وتنوين المقابلة ، كما قيل فى تنوين مسلمات ، وليس ما قاله بعضهم من أنّ تنوين غاقٍ للتنكير بشئ ، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ، ولا منع أن نقول فى تنوين نحو : صهٍ وإيهٍ مثل هذا ، لما تقدّم فى أسماء الأفعال أنّ نحو : صه كان صوتاً فى الأصل ، ونستريح إذن بما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين » [2] .

ويبدو من رأى ابن جنى والرضى أنّهما لا يميلان إلى اعتبار التنوين فيهما دالاً على معنى التنكير ، وجعله الرضى من تنوين الإلحاق والمقابلة ، وإن لم يُفسر كيف يكون للإلحاق والمقابلة على رأيه .

وإذا لم يكن التنوين للتنكير ، فماذا يكون نوع هذا التنوين اللاحق بهذه الأسماء .

ذهب الدكتور محمد عبد الله جبر فى كتابه : « أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، أنّ النحاة ابتدعوا تنوين التنكير لأجل تلك الألفاظ المعدودة [3] ، وذكر أنّ ما ورد منها منوناً بصرف النظر عن ورود صيغ غير منونة لها هى :

أ - « أف - إيه - إيها - حيهلا - صه - هيهات - واها - ويها » .

ب - « بخ بخ ، دج - عاج - غاق » [4] . ويُلاحظ من هذه الصيغ كما ذكر

---

(١) الخصائص : ٢٩٩/٢ .

(٢) شرح الكافية : ٨١/٢ .

(٣) انظر : أسماء الأفعال والأصوات : ١٤ .

(٤) انظر : المصدر السابق : ١٣ .

المؤلف ما يلى : [١]

١- قلة عددها فى ذاتها ، وهذا واضح من إمكان حصرها فى تسعة أسماء أفعال ، وأربعة أسماء أصوات .

٢- أنّ منها لم ترد له صيغة بغير تنوين ، وهذا يمثله : إيهاً واهاً ويهاً .

٣- أنّ أسماء الأفعال التى وردت بغير تنوين دون أن تكون لها صيغ منونة ، تفوق فى عددها هذه الصيغ التى ذكرت آنفاً .

٤- أن التنوين فى « إيهاً وواهاً ، وويهاً ، وحيهلاً » يشبه التنوين الموجود فى الأسماء المعربة المقصورة ، مثل : عصًا ، فتًى ، هدىً ، إلّا أنّ تنوين هذه الأسماء يزول عنها إذا اتصلت بأل أو أُضيفت ، والأمر فيما جاء منوناً من أسماء الأفعال والأصوات ليس كذلك ، فهى لا تقبل أل التعريف ، ولا تُضاف إلى أسماء بعدها ، وهذا ما دعا النحاة إلى تسمية التنوين فى أسماء الأفعال وأسماء الأصوات تنوين التنكير فى مقابل تنوين التمكن للأسماء الأخرى .

وذكر أنّ هذا المعنى - وهو تنوين التنكير - الذى ذهب إليه معظم النحاة مأخوذ أو مفهوم من كلام الخليل الذى نقله سيبويه عنه [٢] إذ قال «وزعم الخليل أنّ الذين يقولون : غاقِ غاقِ ، وعاءِ ، وحاءِ ، فلا ينونون فيها ولا فى أشباهها ، أنّها معرفة ، وكأنّك قلت فى عاءِ وحاءِ الاتباع ، وكأنّه قال : قال الغراب هذا النحو ، وأنّ الذين قالوا : عاءٍ وحاءٍ ، وغاقٍ ، جعلوها نكرة . وزعم الخليل أنّ الذين قالوا : صهٍ ذاك ، أرادو النكرة ، كأنهم قالوا : سكوتاً ، وكذلك هَيهاتَ وهو بمنزلة ما ذكرنا عنده ، وهو صوت ، وكذلك : إيهٍ ، وإيهاً وويهٍ وويهاً ، إذا وقفت قلت : ويهاً ، ولا تقول إيهٍ فى الوقف . وإيهاً وأخواته نكرة عندهم ، وهو صوت » [٣] .

وقال إنّ الكلام السابق - أى كلام الخليل - يُفهم منه ما يلى : [٤]

١- أنّ فريقاً يُنوِّن وآخر لا يُنوِّن .

---

(١) انظر : المصدر السابق : ١٣ ، ١٤ .

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٦ .

(٣) الكتاب : ٣٠٢/٣ .

(٤) انظر : أسماء الأفعال والأصوات : ١٧ ، بتصرف .

٢- أنّ كل فريق يلتزم طريقته وحدها .

٣- أنّ إعطاء التنوين معنى التنكير ، وعدمه معنى التعريف ، إنما هو اجتهاد عقلى من تفكير الخليل ، دون سند لغوى .

٤- أنّ التنوين فى أيهٍ إنما يكون فى حالة درج الكلام أى فى الوصل لا الوقف . وفيما يتعلق بالأمر الرابع وهو التنوين فى حالة الوصل استشهد المؤلف برأى ابن السكيت بتنوينها فى حال الوصل ، يقول ابن السكيت : « فإن وصلت نونت فقلت : إيهٍ حدثنا » [١] وذهب ابن الأثير إلى هذا الرأى [٢] .

وأما بيت ذى الرمة الذى يقول فيه :

وَقَفْنا فَقُلنا إِيهِ عَن أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البلاقِعِ [٣]

فأورد الشاعر « إيه » بدون تنوين ، وهو واصل ، وأنكر الأصمعى عليه ذلك ، وكان يُخطئ ذا الرمة لأنّه أوردها بلا تنوين ، قال : « أخطأ ذو الرمة ، إنّما كلام العرب إيهٍ » [٤] . أى بالتنوين ، ولعلّه خطأه لسببين :

أولاً : أنّه أتى بأيهٍ غير منونة ، ولم ترد عند العرب إلّا منونة [٥] .

ثانياً : أنّه وصل ، والأشهر فى الوصل هو التنوين ، والشاعر هنا لم يُنون وهو واصل [٦] .

وجميع البصريين صوّبوا ذا الرمة ؛ لأنّ إيه تأتى منونة ويكون معناها التنكير ، وهو « استزادة » أى : هات حديثاً ما ، وإذا لم تُنوّن أُريد بها المعرفة ، بمعنى : الاستزادة من حديث معروف [٧] .

---

(١) اللسان : مادة أيه ، شرح الكافية ، للرضى : ٦٩/٢ .

(٢) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٨٧/١ .

(٣) ديوانه : ٧٧٨/٢ ، سر الصناعة : ٤٩٤/٢ ، المقتضب : ١٧٩/٣ ، شرح السيرافي : ١٧٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ٦٩/٢ ، الخزانة :١٩/٣ ، اللسان : مادة : أيه ، الصحاح : مادة : أيه ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣١/٤ ، ٧١ .

(٤) اللسان : مادة : أيه .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٤٩٤/٢ ، شرح السيرافي : ١٧٣ ، شرح المفصل : ٧١/٤ ، ٣١ .

(٦) انظر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١٩ .

(٧) انظر : سر الصناعة : ٤٩٤/٢ ، شرح السيرافي : ١٧٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣١/٤ ، ٧١ ، اللسان : مادة : أيه ، الصحاح : مادة : أيه .

إلاّ أنّ هذا البيت على رأى ابن السكيت السابق ، وهو أنّ التنوين يؤتى به للفصل فقط ، أى ليبيّن أنّ هذا اللفظ موصول بما بعده ، وإنّما أجراه الشاعر فى الوصل مجراه فى الوقف ، وكذلك ذهب الأزهرى أنّ ذا الرمة حذف التنوين وهو واصل ؛ لأنّه نوى الوقف فأجراه فى الوصل مجرى الوقف [١] .

وقال الرضى موضحاً رأى ابن السكيت السابق ورأياً للجوهرى فى هذه المسألة : « وقال ابن السكيت والجوهرى ، دخولهما فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده ، وحذفه دليل الوقف عليه ، تقول : صهٍ صهْ ، ومهٍ مهْ ، بتنوين الأول وسكون هاء الثانى ، فلأول قول ذى الرمة :

وَقَفْنا فَقُلنا إِيهِ عَن أُمِّ سالِمٍ وَما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ البلاقِعِ

إنّما جاز غير منون وقد وصل لأنه نوى الوقف ، فيكون التنوين عندهما فى الأصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولاًبما بعده غير موقوف عليه » [٢] .

فعلى الآراء السابقة يكون ذو الرمة إما من اذين لا ينونون ، ويكتفون بحركة الكسر على آخره ، ويكون معناه على التعريف ، لذلك صوّبه البصريون . أو من الذين ينونون فى الوصل وأجراه هنا مجرى الوقف . وهذا على رأى ابن السكيت وغيره .

والأراء والنصوص السابقة يُفهم منها ما يلى :

١- أنّ كلام الخليل يُفهم منه أنّ بعض العرب ينون وبعضهم لا ينون ، أن كل فريق يلتزم طريقته وحدها ، وأن ارتباط دلالة التنوين على التنكير وعدمه على التعريف ليس له سند لغوى ، وإلّا كيف يمكن التفريق بينهما فى حالات الوقف التى تنتهى فيها صيغ : مَهْ وصَهْ وإيهْ ، بسكون الهاء ، أى بسقوط التنوين والحركة السابقة عليه وهى الكسرة [٣] . وذلك أنّ تنوين التنكير يُحذف عند الوقف ، فإذا وُقف على سيبويه وصه وغاق يقال : سيبويهْ ، وصهْ ، وغاقْ ، فيُحذف منه شيئان حركة البناء والتنوين [٤] .

---

(١) انظر : اللسان : مادة : إيه .

(٢) شرح الكافية : ٦٩/٢ .

(٣) انظر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ١٨ ، ١٩ .

(٤) انظر : أسرار ومفاهيم حول ظاهرة التنوين : ١٣٦ .

٢- أن الذى يتبين من كلام ابن السكيت والأزهرى وغيرهما وتعليق الرضى على هذا الرأى ، أن التنوين اللاحق بهذه الأسماء ليس تنوين التنكير الذى ذهب إليه معظم النحاة ، بل هو تنوين لأجل الدلالة على الوصل ، فلا معنى للتعريف والتنكير فى هذه الأسماء إذا كان التنوين لهذا الغرض .

٣- إن من كلام الرضى السابق يتضح أنه يرى أن هذا التنوين من تنوين التمكين [١] .

إلاّ أن هذا الرأى رد عليه بأن هذا التنوين يكون فى المعربات وليست هذه الأسماء من المعربات [٢] .

فإذا لم يكن هذا التنوين هو تنوين التنكير أو التمكين كما ذكر الرضى ، فإلى أى أنواع التنوين يمكن أن ينسب هذا التنوين ؟

توجيه كون التنوين اللاحق بهذه الأسماء من التنوين الشاذ :

لعل أقرب نوع من أنواع التنوين شبهاً بهذا التنوين هو التنوين الشاذ [٣] ، وهو التنوين الداخل على بعض المبنيات من الأسماء التى آخرها همزة ، نحو : هؤلاء وأولاء ، وما شابه ذلك ، والغرض منه تكثير حروف الكلمة الداخل عليها كألف التأنيث المقصورة في قبعثرى وكمثرى ، فالألف هنا تفيد التكثير ، كذلك التنوين الشاذ [٤] .

وأسماء الإشارة التى لحقها هذا التنوين قريبة الشبه بأسماء الأفعال والأصوات ، فاسم الإشارة هؤلاء من المبنيات ، وكذلك هى أسماء الأفعال والأصوات ، هذه الأسماء وأسماء الإشارة هؤلاء وأولاء مبنية على الكسر أيضاً ، وتحليل أسماء الإشارة وتلك الألفاظ يوضح اشتمالها على عناصر بسيطة تعبر عن المعانى الانفعالية التى تشمل : التنبيه ، والتعجب ، والتضجر ، وما إلى ذلك [٥] .

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٦٩/٢ .

(٢) انظر : أسماء الأفعال ولأسماء الأصوات : ١٩ ، ٢٠ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر : ١٣٣/٢ ، همع الهوامع : ٨٠/٢ ، أسرار ومفاهيم حول ظاهرة التنوين في العربية : ١٠٨ .

(٥) انظر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات : ٢٠ ، ٢١ .

وقريب من هذا الرأى وهو دخول التنوين الشاذ على هذه الأسماء لأجل التكثير ذهب الدكتور مهدى المخزومى ، إذ يقول فيه : « التنوين فى صهٍ ومهٍ ليس تنوين التنكير الذى هو من خصائص الأسماء ولكنه نون لحقت هذه البنية الثنائية لتكثيرها ، أو تثليثها بعد أن استقرت الوحدة الكلمية فى الثلاثى ، ولذلك لم يُنون منها ما كان كثير الحروف كهَيهاتَ ، وشتّان ، وأوّاه ، ونَزالِ ، وأمثالها ، وما نون منها فثنائى غالباً ، كصهٍ ومهٍ ، وقد أُلحقت بهما هذه النون لتكون على ثلاثة أحرف ، ليسهل النطق بها ؛ لأنّ أخفّ الأبنية على لسانهم هو الثلاثى ، فإذا زاد البناء على ثلاثة ثقل ، وإذا قلّ عن الثلاثة ثقل أيضاً »[1] .

وممّا يرجّح كون هذا التنوين من التنوين الشاذ ، ولامعنى للتعريف والتنكير فيه ما يلى :

١- أنّ المعنى المعرفة أو النكرة الذى تقع عليه أسماء الأفعال والأصوات فى حال التنوين وعدمه ، هو معنى متأول مبتدع .

٢- أنّ تنوين التنكير المرتبط بالأعلام المختومة بويه ، ليس من اللازم أن يُصدق على أسماء الأفعال والأصوات ، مع إمكان تأويل التنوين فيها بنوع آخر من أنواع التنوين .

٣- أنّ التعريف الذى يدل عليه اسم الفعل واسم الصوت فى حال ترك التنوين ، واقع على معنى ، والاستدلال على علم المعنى ليس كالاستدلال على علم الشخص أو العين .

٤- أنّ دلالة أسماء الأفعال والأصوات على التعريف والتنكير بترك التنوين فيها أو بتنوينها ليس له سند لغوى ، وإنما هو اختلاف لهجى فى لغة العرب ، فقد يُنوّن بعضهم والآخر لا يُنوّن .

٥- أنّه إذا كان التنوين دليل التنكير وعدمه دليل التعريف ، فكيف يدرك الفرق بين المعنيين فى حالة الوقف عليها .

٦- أنّ أسماء الأفعال والأصوات المعارف والنكرات ، لم ترد فى سياق مُعين أو تركيب يُساعد على الحكم بتعريفها وتنكيرها ، وذلك كوجود التوابع التى تقتضى المطابقة ، أو التركيب الذى يقتضى تعريفاً وتنكيراً فى سياق واحد كالحال مع صاحبها

---

(١) في النحو العربي : نقد وتوجيه : ٢٠٣ .

وغيرها من التراكيب .

٧- أنّه من الممكن أن يُقال إنّ التنوين اللاحق لهذه الأسماء هو من التنويـن الشـاذ ، لغرض تكثير حروف الكلمة ، ولعل هذا الرأى هو الصواب . والله أعلم .

* * *

الفصل الخامس

زوال التعـــريـــــف

وفيه مبحثان

المبـحث الأول : زوال التعريف بالتثنية والجمع

المبحث الثـاني : زوال التعريف باجتماع أداتي تعريف

المبحث الأول

زوال التعريف

بالتثـــنية والجمع

زوال التعريف :

قد يحدث للمعرفة ما يزيل تعريفها فتتنكر ، بعد أن كانت الكلمة معرفة ، وذلك لشئ يتعلق بصيغة الكلمة ، فتكون الكلمة على صيغةٍ فيها معرفة ثم تتغير صيغتها ، بأن تُثنى أو تُجمع ، أو تُضاف ، أو تُنادي ، أو تُعرَّف بأل ، وهي معرفة ، فيحكم بتنكيرها للأسباب السابقة .

فالتثنية والجمع والإضافة ، تُغيّر صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى ، من إفراد إلى جمع أو من إفراد إلى تثنية فيُزال تعريفها . أو أن تُضاف وهى معرفة ، أو تُدخلها أل ، أو تُنادى ، وهى معرفة أيضاً ، فيجتمع مع تعريفها طريقة أخرى من طرق التعريف ، فباجتماع نداء وإضافة ، أو نداء وعلمية ، أو نداء وتعريف بأل ، أو باجتماع إضافة مع تعريف بأل ، أو إضافة مع علمية ، أو باجتماع التعريف بأل مع العلمية ، وغيرها من صور اجتماع أداتى تعريف ، يزول تعريف واحد من التعريفين بتقدير الاشتراك فيه ، وتتعرَّف الكلمة بالآخر لمنع اجتماع أداتى تعريف ، كما سيأتى الحديث عنه .

أولاً : زوال العلمية بالتثنية والجمع :

يعرض للأعلام تثنية وجمع فيُزال بذلك تعريفها ، يُقال فى تثنية زيد : زيدان ، وفى جمعه : زيدون ، وكذلك محمدان ومحمدون وطلحتان وطلحات ، وكذلك فى الأعلام الجنسية : أسامتان وأسامات وغيرها [1] .

ودليل تنكيره إذا ثُنى أو جُمع أنّه يُوصف بنكرة نحو : جاءنى زيدان كريمان ، ورأيت زيدين كرماء ، ورأيت زيدين كريمين ، فكرماء ، وكريمان ، نكرة جرى وصفاً عليه فدل على أنّه نكرة ؛ لأنّ النكرة تُوصف بالنكرة [2] .

علة تنكير العلم المثنى والمجموع :

وعلة تنكير هذا العلم إذا ثُنى وجُمع ، أنّ حّد المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه ولم يشع فى أمته ، فإذا ثُنى أو جُمع شورك فى اسمه فخرج عن أن يكون معروفاً ، وصار

---

(١) انظر : الكتاب : ٢/١٠٣ ، المقتضب : ٢/٣١٠ ، ٤/٣٢٣ ، سر الصناعة : ٢/٤٥٠ ، ٤٥١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٤٦ ، الإيضاح في شرح المفصل : ١/١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢/١٠٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٤٦ .

مشتركاً فيه شائعاً ؛ لأن العلم وضع أصلاً معرفة على تقدير إفراده لموضوعه ، فلم يوضع إلا منفرداً أى لشخص واحد ، فإذا ثنى أو جمع زال معنى العلمية ، وإذا قيل زيدان فالمقصود : زيد ، وزيد ، أى أن كلاً منهما مختلف عن الآخر ، فزيدان ، دلت على اثنين لا على شخص واحد وضع له هذا الاسم في الأصل ، وهذا خلاف ما وضع العلم له [1] .

فإن قيل : لماذا أزال الاشتراك العلمية فى حال تثنيتها ، ولم يزلها فى حال الاشتراك الاتفاقى فى الأعلام حين يشترك أكثر من شخص فى اسم واحد كما مضى ؟ [2]

يمكن أن يرد على هذا السؤال بأن الاشتراك فى الأعلام هنا صاحبه تغيير فى صيغة العلم الأصلية الموضوعة لشخص واحد . قيل فى هذا الأمر : « فإذا ثَنَّيت زيداً الذى هو علم فقلت : زيدان فقد تنكّر ، لأنّ الصيغة التى كانت تُنبئ عن واحد بعينه قد زالت » [3] . وقيل أيضاً : « ويُسلب العلم التعيين بالتثنية والجمع ، لتغيير الصورة التى وقعت التسمية بها » [4] . أمّا إذا لم يُثن أو يُجمع ولم يحدث تغيير فى الصيغة فيبقى العلم كما هو ، يقول ابن عصفور : « وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما لم يُثنيا نحو قولك : زيدٌ ، وزيدٌ ، تريد : زيد بن فلان ، وزيد بن فلان ، ومن ذلك قول الحجاج : «إنّا لله محمدٌ ومحمدٌ فى يوم » يعني ابنه وأخاه ، وفى ذلك يقول الفرزدق :

إنّ الرَّزيةَ لارَزية مِثلُها فقدانُ مثلِ مُحمدٍ ومُحمدِ » [5] .

الغرض من تثنية الأعلام وجمعها :

والغرض من تثنية الأعلام وجمعها الإيجاز والاختصار كراهية تكرير اللفظ الواحد عدة مرات ، وإن أدّى ذلك إلى تنكيرها ؛ لأن هذا التعريف ينجبر بأل اللازمة له ، كتعريف العلمية الذى زال عنه ، فبذلك منع العلم من التكرار المتعدد ، وحفظ العلم من التنكير بتعريف آخر وهو التعريف بأل كما سيأتى ، وهما تعريفان متغايران ولكن حصل

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٠١/١، ١٠٢ .

(٢) انظر : ص : ٨ من الفصل الأول .

(٣) التبصرة والتذكرة : ٩٧/١ .

(٤) تعليق الفرائد : ١٥٦/٢ .

(٥) المقرب : ٤١/٢ ، ٤٢ .

بذلك الجبران [١] .

شواهد ورود العلم مثنى ومجموعاً :

ومن شواهد ورود العلم مثنى ومجموعاً قول الشاعر :

وَقَبلي ماتَ الخالِدانِ كِلاهُما عَميدُ بَنى حَجْوان وابنُ المضلَّلِ [٢] .

فالخالدان علم ، ثنى فأزيل تعريفه ثم تعرف بأل ، جبراً لما فاته من التعريف والخالدان هنا هما : خالد بن قيس من بنى حجوان ، وخالد بن قيس بن نضلة [٣] .

ومنها قول الآخر : * أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعدِينا * [٤]

والسعدينا جمع سعد ، جمع فنكر ثم عُرِّف بأل ، والسعود كثير ، منهم سعد بن مالك فى ربيعة ، وسعد بن ذبيان في غطفان ، وسعد بن بكر فى هوازن ، وسعد بن هذيم فى قُضاعة ، وغيرهم [٥] .

ومن الشواهد ما ورد فى حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه : «هَؤلاءِ المُحَمَّدون بِالبابِ» [٦] . محمدون جمع محمد ، جُمع فتنكر ثم عُرِّف بأل . والمحمدون هم : محمد بن جعفر بن أبى طالب ، ومحمد بن أبى بكر الصديق ، ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ، ومحمد بن حاطب [٧] .

ومن الشواهد أيضاً قول الآخر :

وَشيَّدَ لِى زُرارةُ باذِخاتٍ وَعَمْرُو الخَيرِ إذا ذُكِرَ العُمورُ [٨]

فالعمور جمع عمرو ، جُمع فتنكر ثم عُرِّف بأل .

ومنها قول الآخر :

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٠٢/١ ،شرح الكافية ، للرضى : ١٣٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل : ١٨١/١ ، المفصل : ١٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/ ٤٧ ، التخمير : ١٩٥/١ .

(٣) انظر : المفصل : ١٤ ، ١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٤٧/١ ، التخمير : ١٩٥/١ ، ١٩٦ .

(٤) الكتاب : ١٥١/٢ ، المقتضب : ٢٢٣/٢ ، سر الصناعة : ٤٦٠/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٧/١ ، التخمير : ١٩٦/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٧/١ .

(٦) المفصل : ١٥ ، التخمير : ١٩٧/١ .

(٧) انظر : المفصل : ١٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٧/١ .

(٨) الكتاب : ٣٩٦/٣ ، المقتضب : ٢٢٢/٢ .

رَحِمَ اللّهُ أَعْظُماً دَفَنُوها بِسَجِستانَ طَلحَةَ الطَّلَحَاتِ [١]

فالطلحات جمع طلحة ، جُمع فتنكر ثم عُرّف بأل .

ومنها قول الآخر :

قُلْ لِابنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَاتِ مَا أَحْسَنَ العِرْفَ فِي المُصِيبَاتِ [٢]

والرقيات ، جمع رقية ، جُمع فتنكر ثم عُرّف بأل .

أعلام لا تتنكر بالتثنية والجمع :

ومن الأعلام ما هو مثنى ومجموع ولكنه لا يتنكر ، نحو : أبانان ، وعمايتان أسماء لجبلين ، وعرفات ، اسم للبقاع المعروفة ، وجُمادان ، اسم للشهرين المعروفين ، وأَذْرُعات ، اسم لبلد بالشام [٣] . قال الشاعر :

حَتَّى إذا رَجَبٌ تُولَّى وَانقَضَى وَجُمَادِيانِ وَجَاءَ شَهْرٌ مُقبِلٌ [٤]

وقال آخر فى عمايتين :

لَو أنّ عُصَمَ عَمايَتَينِ وَيَذبُلٍ سَمِعا حَدِيثَك أَنزَلا الأَوْعالا [٥]

وقال آخر فى أبانين :

لَو بِأَبانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُها رُمِّلَ ما أَنفُ خَاطِبٍ بِدَمِ [٦]

العلة فى عدم تنكيرها :

وإنّما لم تتنكر هذه الأعلام على الرغم من تثنيتها وجمعها ، خلافاً لزيدين وعمرين أن الزيدين ليسا فى كل وقت مصطحبين مقترنين ، بل كل واحد منهما كما يجتمع مع صاحبه فكذلك يفترق عنه ، فلما اصطحبا مرة وافترقا أخرى ، لم يمكن أن يُخصا باسم علم يميِّزهما عن غيرهما ؛ لأنّهما فردان كل واحد منهما مفترق عن صاحبه . أمّا أبانان فهما

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٧/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠٥/١ ، التخمير : ١٩٨/١ .

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠٦/١ .

(٣) انظر : الكتاب : ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، المقتضب : ٣٢٣/٤ ، ٣٢٤ ، سر الصناعة : ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨١/١ ، ١٨٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٦/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٠١/١ .

(٤) شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨١/١ .

(٥) سر الصناعة : ٤٦٢/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٨٢/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٦/١ .

(٦) سر الصناعة : ٤٦٢/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٦/١ .

جبلان متقابلان لا يفارق أحدهما الآخر ، فجريا باتصالهما ببعض مجرى المسمى الواحد ، نحو : زيد وبكر وعمرو ، فخُصّ هذان الجبلان باسم واحد يميزها عن سائر الجبال ، وهو أبانان ، وكذلك عمايتان ، فجرى هذا العلم عليهم مجرى العلم الذى يطلق على الجبل الواحد نحو : يذبُل[1] .

وعرفات كذلك اسم لبقاع غير متفرقة ، فاطلق عليها هذا العلم . ولهذا السبب اطلقت هذه الأعلام وهى مثناة ومجموعة على الجبال والأماكن وما أشبه ذلك ، ولم تكون فى الأناسى ؛ لأنها أى الأماكن والجبال ، ثابتة بخلاف الأناس والدواب .

دليل بقائها أعلاماً :

ومّما يدلّ على أنّها أعلام لم تتنكر بالتثنية والجمع ، امتناع دخول الألف واللام عليها ، فلا يقال : الجمادان أو الأبانان ، ومما يدل على كونها معرفة وهى مجردة من أل انتصاب الحال بعدها فى قولهم : « هذه عرفاتٌ مُباركاً فيها »[2] .

وذكر ابن الحاجب أنّ عرفات ليست من هذا الباب ، إنّما هو علم بلفظ الجمع ، أُطلق على مكان واحد ، وعرفات وعرفة اسمان لمكان مخصوص ، وليست عرفات جمع لأماكن اسم كل واحد منها عرفة ؛ لأنّه ليس ثَمَّ أمكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة ، ثم جُمعت على عرفات بل عرفة وعرفات اسمان لمكان واحد ، وكذلك أذرعات ليس جمع أذرعة وأذرعة وأذرعة ، وإنّما وُضع أذرعات علماً وضعاً أولياً على مكان مخصوص وهو على صورة الجمع[3] . والله أعلم .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب : ١٠٤/٢ ، المقتضب : ٣٢٣/٤ ، ٣٢٤ ، سر الصناعة : ٤٦١/٢ ، ٤٦٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٧/٢ ، شرح المفصل : ٤٦/١ ، المقتصد : ٢٠٥/١ ، ٢٠٦ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٤٦٣/٤ ، المقتصد : ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ .

(٣) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠٣/١ .

تعويض التعريف :

مرّ أنّ العلم إذا ثُنّى أو جُمع وتنكر يُعوض فيه التعريف بأل ، فيقال : الزيدان ، والزيدون ، والعمران ، والعمرون ، والهندتان والهندات . واختلف فى تعويضه التعريف ، أهو واجب أم جائز على النحو التالى :

أولاً : ذهب ابن الحاجب والرضى إلى وجوب تعويض التعريف الفائت بالتثنية والجمع فى الأعلام بأل جبراً لتعريف العلمية الفائت ، وجبر التعريف فيه بأل التى للعهد ؛ لأنّ العلم فى الحقيقة موضوع لمعهود بأصل وضعه دون زيادة يحتاج لها ، فلمّا أصبح مثل الأجناس كفرس ورجل بعد تنكيره وفقدت فيه خصوصية الأفراد أدخلوا عليه لام العهد كما أدخلوها على الأسماء الأجناس ، حتى لا يفارقه التعيين من كل وجه بعد ما فارقه التعيين الحاصل بالعلمية [1] .

ثانيًا : ذهب ابن يعيش إلى جواز جبر التعريف فى المثنى والمجموع من الأعلام . فلا يُوجب جبر التعريف فيهما ، بل يجيز بقاءهما نكرة ووصفهما بالنكرة ، نحو : جاءنى زيدان كريمان ، ومررت بزيدين كريمين ، ورأيت زيدين كريمين [2] . وهذا الرأى هو رأى ابن جنى . يقول فى ذلك : « ويدلّك على أنّ الاسم لا يُثنى إلّا بعد أن يُخلع عنه ما كان فيه من التعريف ، جواز دخول اللام عليه بعد التثنية فى قولك : الزيدان والعمران » [3] .

وإلى الجواز ذهب ابن مالك أيضاً يقول : « فإن قُصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عُرّف بالأداة » [4] . فيفهم من كلامه أنّ جبر التعريف ليس على الوجوب ، ولكن إذا أُريد تعريفه فالأولى بالألف واللام .

وذكر أبو حيّان أنّ هذا غريب جداً ، أى بقاؤها على حالها دون أن تُعرّف بأل [5] . إلا أنّ الاستقراء والقياس يُقوى ما ذهب إليه ابن الحاجب والرضى من وجوب جبران

---

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠٢/١ ، شرح الكافية : ١٣٧/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٤٦/١ ، ٤٧ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٧/٢ .

(٣) سر الصناعة : ٤٥١/٤ .

(٤) شرح التسهيل : ١٨١/١ .

(٥) انظر : همع الهوامع : ٤٢/١ .

تعريفها بأل ، فهم لا يستعملون العلم بعد تثنيته وجمعه إلاّ وهو مُعرّف بأل ، لئلا يُؤدّى ذلك إلى إخراجه من التعريف من كل وجه لذلك لزمته اللام ، وعليه جاءت اللغة فالحكم بجواز تنكيره إذا جاء مُثنى أو مجموعاً على لغتهم غير جائز [1] .

جبر التعريف بأل أو بالإضافة :

وذهب ابن يعيش أيضاً إلى جواز جبر التعريف بالإضافة نحو : زيداك وعمراك [2] . إلاّ أنّ الاستقراء أيضاً يدلّ على أنّ التعريف فيها لم يُجبر إلاّ بأل . هذا أولاً .

وثانياً : قيل فى ترجيح تعويض التعريف بأل دون الإضافة : « وإنّما أتوا باللام دون الإضافة ، لأنّ اللام أقوى فى إفادة التعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلمية ، ولأنّها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفين أو ثلاثة ، ولأنّ امتزاج اللام أشدّ » [3] . والله أعلم .

---

(١) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ١٠٢/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣٧/٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٤٦/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢١٨/٢ .

تثنية الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة :

وليست كل المعارف إذا ثُنيت أو جُمعت تنكرت ، وإنّما هو فى الأعلام فقط ، وأما الضمائر وأسماء الإشارة الموصولة فإنها لا تتنكر أبداً ، وإن كانت مثناة أو مجموعة ؛ لأنّ التثنية لا تلحق إلاّ ما يقبل التنكير ، وما لا يجوز تنكيره لا تجوز تثنيته وجمعه . وأما ما ورد مثنىً من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر ، نحو : هذان ، وهاتان ، واللذان واللتان ، وهما ، وأنتما ، وغيرها ، فإن تثنيتها ليست كتثنية الأعلام أو الأسماء عامة ، وإنّما هى أسماء مصوغة على صورة المثنى ، وليست هى تثنية للواحد منها ، ولكنها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة ، وكذلك ما كان مجموعاً منها نحو : الذين ، وهؤلاء ، فهى صيغ مخترعة للجمع [1] .

دليل اختلاف تثنيتها وجمعها عن تثنية الأعلام وجمعها :

١- ممّا يدل أنّ تثنيتها ليست كتثنية زيدان ورجلان ، أن أنتما ليس تثنية أنت ، إذ لو كان تثنية أنت لوجب أن يُقال فيه : أنتان ، وأن يُقال فى تثنية هو : هوان ، وفى هى : هيان ، لا هما ، وهذا يدل على أنّها صيغ وضعت للدلالة على التثنية [2] .

فهذان واللتان على هذا الرأي ليست تثنية هذا والذى . فهى تجرى مجرى الضمائر ، فى أنّ تثنيتها مخترعة ، وإن جاءت صورة التثنية فيها على صورة الأسماء المثناة نحو : رجلان وغلامان .

ولم يقولوا : فى هو : هوان ، كما قالوا فى هذا : هذان ، وفى الذى : اللذان ؛ لأنّ أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أشبه بالأسماء المتمكنة من الأسماء المضمرة ، فهم يصفون أسماء الإشارة ويصفون بها ، نحو : مررت بهذا الرجلِ ، ومررت بزيدٍ هذا ، وكذلك الأسماء الموصولة يقولون : مررت بالذى قام أخوه الطويل ، ولقيت زيداً الذى قام أخوه الكريم ، فلمّا قُرّبت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الأسماء المتمكنة صيغت لها التثنية كما صيغت للأسماء المتمكنة ، ولمّا بُعُدت الضمائر عن

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٤٦٧/٤ ، ٤٦٨ ، الخصائص : ٢٩٧/٢ ، المقتصد : ١٩١/١ ، ١٩٢ ، الإنصاف : ٦٧٤/٢ ، التبيين : ٢١٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٦/١ ، الأشباه والنظائر : ١٤٨/١ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ .

المتمكنة ، حيث إنّها لا تُوصف ولا يُوصف بها ، لم تأتِ تثنيتها على نحو تثنية الأسماء المتمكنة [١] .

٢- وممّا يدل أيضاً على أنّها صيغ مرتجلة فى التثنية ، أنّه لو كانت تثنيتها مثل تثنية زيد وعمرو لدخلت عليها الألف واللام ، كما يُقال : الزيدان والعمران ، فلمّا لم يجز دخول الألف واللام عليها لتعويض التعريف ، دل على أنّها صيغ مرتجلة للتثنية من أول أحوالها [٢] .

٣- وممّا يدل أيضاً على أنّها صيغ مرتجلة فى التثنية والجمع لا تتنكر ، أنّها تجرى وهى مثناة ومجموعة أوصافاً على المعارف ، كما تجرى عليها وهى مفردة ، وذلك نحو : مررتُ بالزيدين هذين ، وجاءنى أخواك اللذان فى الدار . وقد تُوصف هى أيضاً بالمعارف نحو : جاءنى ذاك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظريفين . فلو كانت نكرات لم تُوصف بالمعرفة ، ولم تأتِ صفة للمعرفة [٣] .

إلّا أنّه يُمكن أن يُقال إنّ التثنية والجمع فى الأعلام تختلف فى المبهمات ، وذلك لأنّ العلم موضوع على ألا يشترك فى وضعه أحد ، وإنّ وقع اشتراك فى بعض الأعلام فهو عارض ، وليس من أصل الوضع ، بخلاف المبهمات فإنّها فى أصل وضعها مشتركة ، « فهو » تصلح لكل غائب ، «وهذا » تصلح لكل مشار إليه ، و « أنا » تصلح لكل متكلم ، و « أنت » لكل مخاطب ، وأما زيد ، فلا يصح اعتباره علماً لكل شخص باعتبار الوضع .

ولهذا السبب لم تتنكر المبهمات إذا ثُنيت وجُمعت ؛ لأنّ المعنى الذى تحدثه التثنية والجمع وهو الاشتراك لا يخالف وضعها ، بخلاف الأعلام فإنّ الاشتراك فيها يخالف أصل الوضع لذلك إذا ثُنيت وجُمعت تنكرت .

ولسبب آخر وهو أنّ المبهمات لها قرائنها التى لا تنفك عنها بحال ، سواء أكانت مفردة أم مثناة أم مجموعة ، « فأنتما » ضمير مثنى ملازم لقرينة الخطاب ، التى تُعيّن من

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : الإنصاف : ٦٧٤/٢ ، المقتصد : ١٩١/١ .

(٣) انظر : الخصائص : ٢٩٧/٢

تقع عليه ، « وهذان » اسم إشارة مثنى ملازم لقرينة الإشارة التى تدل على من يُشار إليه ، فحالها وهى مفردة مع قرائنها هو حالها وهى مثناة ومجموعة فالقرائن ثابتة معها . بخلاف العلم فإنّه لم يتعرَّف بقرينة مشترطة معه ، إنّما تَعَرَّف بوضعه لشخص مُعيَّن ، وليست معه قرينة حضور أو إشارة أو خطاب ، لذلك كان أقرب إلى الاشتراك فى حال تثنيته وجمعه . والله أعلم .

* * *

المبحث الثاني

زوال التعريف

باجتماع أداتي تعريف

ثانياً : زوال التعريف باجتماع أداتى تعريف على الكلمة الواحدة :

أولاً : اجتماع التعريف بأل والتعريف بالعلمية :

من أسباب زوال التعريف عن الكلمة المعرفة هو اجتماع أداتى تعريف على الكلمة الواحدة ؛ لأن تعريفاً واحداً يغنى في الكلمة الواحدة ، فيلتزم التعريف بقدر الحاجة إليه فى الكلام فيقدر زوال أحد المعرفين ، مع بقاء الثاني مؤثراً فيه .

شواهد اجتماع التعريف بأل والتعريف بالعلمية :

ومن شواهد اجتماع التعريف بأل والعلمية ما ورد فى قول الشاعر :

بَاعَدَ أُمَّ العمروِ من أَسِيرِها حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلى قُصُورِها [1]

فدخلت أل على « عمرو » ، وهو علم مُستغنٍ عن أداة تعريف أخرى ، ومنها أيضاً قول الآخر :

يَا لَيتَ أُمَّ العمروِ كانَت صَاحِبِى مَكانَ مَنْ أَشْتِىَ على الرَّكائِبِ [2]

فدخلت « أل » على « عمرو » وهو علم معرفة بنفسه .

ومنها قول الآخر :

وَجَدنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً شَديداً بِأَعْباءِ الخِلافةِ كاهِلُه [3]

فدخلت أل ، على اليزيد وهو علم معرفة بنفسه مستغنٍ عن أل ، ومنها قول الآخر :

أَمَا وَدِماءٍ مَائِراتٍ تَخالُها عَلى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسرِ عَندَما [4]

فأدخلت أل على « نسر » وهو علم ، معرفة بدونها ، ونسر علم على صنم ورد فى قوله تعالى : « ويعوق ونسرا » [5] .

ومنها قول الشاعر :

وَقَد كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ أَبو جَندلٍ والزَّيدُ زيدُ المَعارِكِ [6]

---

(١) سبق تخريجه : ص : ٢٧٥

(٢) سبق تخريجه : ص : ٢٧٥

(٣) سبق تخريجه : ص : ٢٧٥

(٤) سبق تخريجه : ص : ٢٧٦

(٥) سورة نوح : آية : ٢٣ .

(٦) سبق تخريجه : ص : ٢٧٦

فأدخلت أل على زيد وزيد معرفة بنفسه .

حكم أل الداخلة على مثل هذه الأعلام :

أولاً : أنْ تُقدّر أل فيما دخلت عليه من الأعلام السابقة زائدة للضرورة ، وقدرت زائدة ؛ لأن الأعلام معارف بذواتها مستغنية عن أداة التعريف أل [1] .

ثانياً : أنّ أل هذه للتعريف وليست زائدة ؛ لأنّ العلم قدر فيه التنكير لحصول اشتراك له بكثرة المسمين بالاسم ، إما توهماً أو وجوداً ، ومن ذلك الحكاية عن أبى العباس أنه إذا ذكر جماعة اسم كل واحد منهم زيد فيقول المجيب : فما بين الزيد الأول ، والزيد الآخر ؟ وهذا الزيد أشرف من هذا الزيد ، فلاعتقاد التنكير بسبب الاشتراك ، دخلت أل على العلم مُعرفة بعد زوال التعريف [2] . أى : تعريف العلمية .

والأعلام السابقة التى دخلت عليها أل ، ليست من الأعلام المنقولة من صفة أو مصدر أو غيره ، وليست من الأعلام التى قارنت فيها أل النقل أو كانت أل فيها للغلبة ، فقد سبق الحديث عن أل هذه في الفصل الثالث [3] ، ودخولها على تلك الأعلام ليست من باب اجتماع أداتى تعريف للأسباب التى ذكرت هناك .

ويظهر من اختلاف الرأيين السابقين فى أل الداخله على الأعلام السابقة نحو زيد وعمرو مما يكون فى دخولها عليها اجتماع أداتى تعريف . أنّ الفريق الثانى يعوّل على الاشتراك الذى قد يُوجد فى بعض الأعلام نتيجة لكثرة المسمين فى العلم الواحد ، فيقدر لذلك تنكير العلم ، ثم تدخل عليه أل وتعرفه ، والفريق الأول يرى أنّها زائدة ؛ لأن العلم لم يلمح فيه تقدير تنكير حتى تدخل أل معرفة له .

ولعلّ الرأى الراجح فى هذه المسألة هو تقدير أل زائدة في هذه الأعلام سواء قُدّر الاشتراك فيها أو لم يُقدّر ، ويرجحه ما يلى :

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٣٦٦/١ ، ٣٦٧ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٥٩/١ ، شرح التصريح : ١٥١/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٣٩/٢ ، مغنى اللبيب : ٥١/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٩/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٥/١ .

(٣) انظر : ص : ٢٧٠ من الفصل الثالث .

أولاً : أنّ الاشتراك فى الأعلام عارض ، لا بأصل الوضع ، وإن ورد فيها اشتراك كما ورد فى زيد وعمرو وغيرهما لكثرة المسمين بهما ، فليس الاشتراك الواقع فيها منزل منزلة الاشتراك فى النكرات ، فالنكرات صالحة لكل واحد من جنسها ، وهو مقصود من أصل الوضع كرجل وفرس ، وليس زيد وعمرو عند اشتراكهما يصح إطلاقهما على كل واحد من أفراد جنسها ، كما يصح ذلك فى رجل وفرس [1] .

ثانياً : أنّ العلم متى كان خاصاً لا شركة فيه لم يحتج إلى الوصف ، ويُوصف إذا دخلته الشركة ، ويكون وصفه بالمعرفة كما فى : مررت بزيدٍ الخياطِ [2] ، ولو كان الاشتراك ينكر العلم زيد ، لوصف بنكرة لا معرفة .

ثالثاً : إذا كان العلم المشترك يبقى فيه التعريف ، فإن ورود العلم مقترناً بأل فيه دعوى اجتماع أداتى تعريف ، فالأولى تقدير أل زائدة . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : المرتجل ، لابن الخشاب : ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ١٩٤/١ .

ثانياً : اجتماع التعريف بالإضافة والعلمية :

ومن صور اجتماع أداتى تعريف ، اجتماع التعريف بالعلمية ، والتعريف بالإضافة ؛ لأن الأعلام معارف نفسها ، والإضافة معرفة أيضاً .

شواهد ورود العلم مضافاً :

ومما ورد من اجتماعها فى كلمة واحدة قول الشاعر :

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم ... بأَبْيَضَ ماضِى الشَّفْرَتَينِ يَمانِ [١]

فزيدنا ، وزيدكم ، علمان أُضيفا إلى الضمير .

وقال الآخر :

يَزيدُ سُلَيمٍ سَالِمُ المالِ والفَتَى ... فَتَى الأَزْدِ لِلأَمْوالِ غَيرُ مُسالِمِ [٢]

فأضاف العلم « يزيد » إلى سليم فاجتمع بذلك تعريفان العلمية والإضافة .

ومنها أيضاً قول الآخر :

يا عُمَرَ الخَيرِ جُزِيتَ الجَنَّةَ ... اكْسِ بُنَيَّاتِى وَأُمَّهُنَّه [٣]

فأضاف عمر إلى « الخير » .

وقال الآخر :

فَإِنَّ قُرَيشَ الحَقِّ لا تَتَّبِعِ الهَوَى ... وَلَن يَقْبَلُوا فِى اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمِ [٤]

ومنها أيضاً :

إليك سَعِيدَ الخَيرِ جُبتُ مَهامها ... يُقابِلُنى آلٌ بِها وتَنوفُ [٥]

فأضاف سعيد إلى الخير وهو علم ، كما أضاف قريش إلى الحق فى البيت السابق له وقريش علم .

ومما ورد من إضافة العلم أيضاً :

---

(١) سر الصناعة : ٢٥٤/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٣١/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٢) سر الصناعة : ٤٥٥/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٣) الخصائص : ٣٢/٢ ، سر الصناعة : ٤٥٥/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٣٢/٣ ، المساعد : ٣٣٤/٢ .

(٥) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٣٢/٣ .

قَتَلْتُ مُجاشِعاً وأَسَرتُ عَـمْراً وعَنْتَرَةَ الفَوارِسِ قَدْ قَتَلْتُ [١]

فأضاف عنترة وهو علم إلى الفوارس .

ومنها أيضاً قول الآخر :

يا قَاسِمَ الخَيْراتِ وابنَ الأخيُرِ مَا سَاسَنا مِثْلُك من مُومَّرِ [٢]

وكذلك قولهم فى زيد الذى سماه رسول الله (ﷺ) زيد الخير ، بدلاً من زيد الخيل لأنّه كان صاحب خيل كريمة .

ومن صور إضافة العلم إضافته إلى ما هو من صفته كقولهم : مُضَر الحمراءِ ، ورَبِيعَة الفرسِ ، وأَنْمار الشَّاةِ ، وقُريش الحقُّ ، وعُمَر الخيرِ ، فالخير والحق والفرس وأنمار ، صفات للأعلام أُضيفت إليها ، والتقدير : قريش صاحبة الحق ، أو الموصوفة بالحق ، وعمر الخير أى : الموصوف بالخير ، أو صاحب الخير ، ومضر الموصوفة بالحمراء ، أو صاحبة الحمراء ، فحُذفت الصفة ، وهى صاحب وحلَّ الموصوف وهو قريش وعمر ومضر وأنمار وزيد فى موضعها مضافاً [٣] .

ومن صور إضافة العلم إضافته إلى لقبه ، نحو : سَعيدُ كُرْزٍ ، وزيدُ بَطَّةَ ، ويحيى عينان ، وقَيْسُ قُفةَ ، فكرز وبطة وعينان وقفة ألقاب لأعلامها أُضيفت إليها [٤] .

حكم العلم المضاف من حيث زوال تعريفه أو بقائه :

اختلف فى حكم العلم المضاف أهو باقٍ على تعريفه ، أم لا ؟ على النحو التالى :

أولاً : أنّ هذه الأعلام متى أُضيفت سُلب ما كان فيها من تعريف العلمية وتَعرَّفت بالإضافة ، وأصبحت فى التعريف مثل : أخيك ، وغلامك ، إذ لو كان تعريف العلمية باقياً فيها لما احتاجت إلى أن تتعرَّف بالإضافة ؛ لأنّ الأعلام تستغنى عما فيها من التعريف عن تعريف آخر ، وإنّما احتاج العلم هنا إلى إضافته بعد تقدير الشياع فيه ، بأن يُقدر فيه

---

(١) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢/٢٣٢ ، خزانة الأدب : ١/١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٢٣٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٢٣٢ ، المساعد : ٢/٣٣٤ ، شرح الكافية ،للرضى : ١/٢٧٤ .

(٤) انظر : الكتاب : ٣/٢٩٤ ، ٢٩٥ ، سر الصناعة : ٢/٤٥٣ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١/٨٠ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١/١٧٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/٣٣ .

الاشتراك ، لكثرة المسمين به كزيد مثلاً ، فلاشتراك أكثر من شخص فى هذا العلم ، فقد ما فيه من تعيين واحتاج إلى تعيين آخر فعرف بالإضافة . والاشتراك كما مر يدخل الأعلام من غير قصد ، بخلاف الاشتراك فى المبهمات فإنه مقصود ، فربما شورك زيد أو عمرو فى اسمه ، فيصبح كل واحد منهما فى أمة كل واحد منها اسم زيد أو عمرو ، فجرى العلم بذلك مجرى الأسماء الشائعة نحو رجل وفرس ، فاجترأ على إضافته لتعويض ما فاته من التعريف [١] .

فالأعلام المضافة فى نحو : زيدُ بطةَ ، وقيس قُفةَ ، ويحى عينان سُلب منها تعريف العلمية ، ونُقل إلى قفة وكرز وبطة وعينان ثم عرف بالإضافة أى : سعيد وزيد ويحيى وقيس ؛ لأنّه بعد سلب التعريف منها صارت كالأسماء الأجناس ، فإذا أُضيفت إلى معرفة تعرفت بها [٢] ، فأضيف إلى قفة وكرز وبطة بعد أن نقل إليها تعريف العلمية ، ومما يدل على كونها معارف ، ترك الصرف فى بعضها لوجود العلل المانعة ، ولو نُوّن ما استحق منع الصرف منها صار الاسم المضاف نكرة ؛ لأنّ المضاف يكون نكرة ومعرفة حسب المضاف إليه [٣] .

ثانياً : ذهب ابن مالك إلى أنّ العلم تجوز إضافته دون أن يُسلب تعريفه سواء قُدّر فيه الاشتراك أو لم يُقدّر ، إذا كانت الإضافة تزيده وضوحاً كما فى إضافة زيد فى قول الشاعر :

عَلَا زيدُنا يَومَ النَّقا رَأْسَ زَيدِكُم ... بِأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفرتَينِ يَمانِ [٤]

فإضافة زيد أوجبت زيادة الوضوح كما يزداد وضوحاً بالصفة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه ، كما يقال : علا زيد الذى منا زيداً الذى منكم . فقد يُضاف علم لا اشتراك فيه من غير تقدير الاشتراك المُحوج إلى زيادة الوضوح ، كقول الشاعر :

وَلَو جَا فِي الَّذِي كرهَتْ قُريشاً ... وَلَو عَجَّتْ بِمكَّتِها عَجِيجاً [٥]

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٤٥٢/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤٤/١ ، شرح الكافية ، للرضى : ٢٧٤/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥ ، سر الصناعة : ٤٥٣/٢ ، ٤٥٤ .

(٣) انظر : المصدران السابقان .

(٤) سبق تخريجه : ص : ٣٢٤ .

(٥) شرح التسهيل : ١٤٧/١ .

فإذا جازت إضافة « مكـة » ونحوهـا ممـا لا اشـتراك فيـه ، فإضافـة مـا فيـه الاشـتراك أولـى بالجواز [١] .

ثالثاً : ذهب الرضى إلى أنّ إضافة العلم فى نحو : مضر الحمراء وأنمار الشـاة وزيـد الخيل وعمر الحق جائزة ، مع بقاء تعريف العلمية دون الحاجة إلى سلب التعريف منه ، وإن لم يكن فى الدنيا إلا زيد واحد أو عمرو واحد ؛ لأنّ الإضافـة مـن هـذا النـوع ، أى إضافـة العلم إلى ما هو موصوف به ، ليست للاشتراك الاتفاقى فى الأعلام ، فلا مـانع مـن اجتمـاع تعريفين فى هذه الحالة [٢] .

ويظهر من اختلاف الآراء السـابقة أنّ الفريـق الأول يُعوِّل علـى الاشـتراك الـذى قـد يوجد فى بعض الأعلام لكثرة المسمين بالعلم الواحد فيقدر لذلك تنكير العلـم ، ثـم يضـاف ليتعرف بالإضافة . والفريق الثانى يرى أنّه لا داعـى لتقديـر الاشـتراك فيـه وانـتزاع التعريـف منه ؛ لأنّ الإضافة تزيده وضوحاً وتعييناً ، كما تفعل الصفة .

ولعل هذا الرأى هو الرأى الراجح فى المسألة ويرجِّحه أيضاً ما يلي :

أولاً : أنّ الاشتراك فى الأعلام عارض لا يتنزل منزلـة الاشـتراك فـى النكـرات ، وأنّ العلم متى كان مشتركاً فإنه لا ينزل منزلة النكرة بدليل وصفه بالمعرفة ، كمـا فـى : مـررت بزيد الخياط ، ومر هذا الحديث فى دخول أل على الأعلام [٣] .

ثانياً : أنّه إذا كانت إضافة العلم لتقدير الاشتراك فيه ، فلماذا يضـاف العلـم الـذى لا يقدر فيه الاشتراك كما فى إضافة «مكة » في البيت السابق الذى ذكره ابن مالك .

فإن قيل : إذا كانت هذه الأعلام باقية علـى تعريفهـا ، وهـى مضافـة ولا يضـاف إلاّ الاسم النكرة ، فكيف دخلت على الأعلام وهى معارف ؟

يمكن أن يُرد علـى هـذا السـؤال ، بـأن الأعـلام يَكثُر فيهـا الاختصـار لكثرتهـا فـى الكلام ، فتجوز إضافتها للقبها كما مر فى : زيد قفة وسعيد كرز وغيرهـا ، ولمـا فيـه مـن

---

(١) انظر : شرح التسهيل : ١٤٧/١ ، تعليق الفرائد : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، حاشية يس العليمى : ١٠٣/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية : ٢٧٤/١ .

(٣) انظر : ص : ٣٢٣ من هذا المبحث .

التخفيف بحذف التنوين ، كما جَوَّزوا حذف التنوين منه عند وصفه بابن ، وغـير ذلـك مـن التخفيفات [1] . والله أعلم .

* * *

(١) انظر : أمالى بن الحاجب : ٣/٤٤ ، ٤٥ .

إضافة أسماء الإشارة والضمائر :

زوال التعريف بالإضافة خاص بالأعلام فقط ، أما أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة فلا تُضاف ؛ لأنّها لا تتنكر ، وما لا يمكن تنكيره لا يمكن إضافته البتة ؛ لأنّه إذا كان الاسم لا يُضاف إلّا وهو نكرة ، فما لا يُمكن تنكيره فهو من الإضافة أبعد ، فلم يرد من كلام العرب : ضربتُ هؤلاء زيدٍ ، ولا يقال : جاءني هو بكرٍ ، على إضافة هؤلاء إلى زيد ، وهو إلى بكر [1] .

أولاً : حكم ما يضاف لأسماء الإشارة :

أسماء الإشارة لا تتنكر فلا تضاف ؛ لأنّها مستغنية بتعريفها عن تعريف آخر يُضَم إليها ، ولأجل ذلك جُعلت الكاف المتصلة بها في نحو : ذلك وذاك وتيك وتلك وأولئك ، حرف خطاب ، الغرض منه تبيين أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تُبيَّن بها لو كانت اسماً ، فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمعية ، فنقول : ذاكَ ، وذاكِ ، وذاكُما ، وذاكُم ، وذاكُنّ [2] .

أدلة حرفيتها :

أولاً : ممّا يدل على أنّ هذه الكاف حرف ، وليست اسماً ، ثبوت النون في ذانك وتانك ، ولو كانت اسماً لوجب حذف النون قبلها وجرها بالإضافة كما يُقال : قام غلاماك ، وصاحباك [3] .

ثانياً : أنّه لو كانت هذه الكاف اسماً لم تخل من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، ولا يجوز أن تكون مرفوعة ؛ لأنّ الكاف ليست من ضمائر الرفع ، ولا يجوز أن تكون منصوبة ؛ لأنّه إذا قيل : ذلك زيد ، فلا ناصب لهذه الكاف هنا ، ولا يجوز أن تكون مجرورة ؛ لأنّ الجر لا يكون إلاّ بحرف الجر أو الإضافة ، ولا حرف جر ، ولا يجوز أيضاً

---

(١) انظر : الكتاب : ٨٨/٣ ، ٤١٢ ، المقتضب : ٢٦٥/٤ ، الأصول : ٤٥٣/٢ ، سر الصناعة : ٤٥٣/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، الخصائص : ١٨٥/٢ ، سر الصناعة : ٣٠٩/١ ، ٣١٠ ، شرح التسهيل : ٢٧٦/١ ، مغني اللبيب : ١٨١/١ ، ارتشاف الضرب : ٥٠٨/١ ، شرح التصريح : ١٢٨/١ ، تعليق الفرائد : ٣٣٢/٢ .

(٣) انظر: سر الصناعة : ٣١٠/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٣٤/٣ .

أن يُضاف اسم الإشارة ؛ لأنّ الغرض من الإضافة التعريف ، وأسماء الإشارة معارف بنفسها لا تحتاج إلى الإضافة فلا موضع إذاً لهذه الكاف من الإعراب وهى حرف [١] . ولا يُستغرب اعتبارها حرفاً ، إذ أنّ خلع الاسمية عن الكاف وارد فى مثلها ، وهى الكاف فى قولهم : أرأيتَكَ زيداً ما صنع ، وأبصرْك زيداً ، وحيهلك ، ورويدُك ، والنّجاءك ، وليسكَ زيداً . فالكاف المتصلة بهذه الكلمات حروف لا محل لها من الإعراب ، وجُردت من الاسمية وأُخلصت للحرفية ، فالكاف المتصلة بالفعل «أرأيتَكَ» الذى بمعنى أخبرنى ، حرف لا محل لها من الإعراب ؛ لأنّ زيداً هو المفعول الأول ، و « ما صنع » فى موضع الثاني ، والكاف لا محل لها هنا من الإعراب [٢] .

ولأن معنى « أرأيتَكَ زيداً ما صنع » و « أرأيتَ زيداً ما صنع » واحد فدل على أنّ هذه الكاف أُريد بها بيان حال المخاطب من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع [٣] .

والتزام التاء الفتح فى « أرأيتَكَ » فى جميع أحوال الخطاب ، وجعلت الكاف مُبنية للمخاطب من حيث الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير ، نحو : أرأيتَكَ زيداً ما صنع للمخاطب ، وأرأيتكِ للمخاطبة ، وأرأيتَكُما للمخاطبين ، وأرأيتَكُم للمخاطبين ، وأرأيتَكُن للمخاطبات ، بفتح التاء فى جميعها دليل على أنّ التاء أُخلصت للاسمية ، وجُعلت الكاف التى بعدها دليلاً على أحوال المخاطب ، ولو جُعلت هى المفعول الأول ، وزيداً هو المفعول الثانى لوجب أن يُقال للمؤنث : أرأيتِكِ زيداً ، بكسر التاء ، ولوجب أن يُقال للاثنين : أرأيتُكما الزيدان وكذلك فى الجماعة المذكرة والمؤنثة ، فترك العرب لهذا كله والتزامهم التاء مفتوحة على كل حال يدل على أنّ لها وللكاف فى هذا النحو مذهباً ليس لها فى غير هذا الموضع [٤] .

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، سر الصناعة : ٣٠٩/١ ، ٣١٠ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣١١/٢ ، شرح التسهيل : ٢٧٧/١ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٤٥/١ ، سر الصناعة : ٣١٢/١ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ .

(٤) انظر : الخصائص : ١٩٠/٢ ، سر الصناعة ٣١٢/١ .

وزعم الفراء أنّ موضع الكاف رفع بالفاعلية ، وأنّ التاء حرف خطاب .والقول الأول أولى ، وهو كون الكاف حرف خطاب ؛ لأنّ التاء لا يُستغنى عنها والكاف يُستغنى عنها ، وأنّ التاء محكوم بفاعليتها فى غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك فلا يُعدل عمّا ثبت لها دون دليل [١] .

وزعم الكسائى أنّ التاء فاعل والكاف مفعول به ، ويردّه أنّه لو جاز ذلك لجاز أن يُقتصر على زيد فى قولهم : أرأيتَك زيداً ما صنع ، كما يقال : ظننتك زيداً ، بالاكتفاء بزيد ، فحاجة زيد لما بعده تدل على أنه هو المفعول الأول وما بعده مفعول ثانٍ [٢] .

وأما «النَّجاءك» فحكم بحرفية الكاف ؛ لأنّ «النجاء» معرف بأل ، ولا تجوز إضافة ما فيه الألف واللام [٣] .

والكاف فى قولهم : «أَبَصْرك زيداً» لا يجوز أن تكون اسماً أيضاً ؛ لأنّ هذا الفعل لايتعدّى إلى ضمير المأمور به ، فلا يُقال : اضْرِبْك ولا اقْتُلْك ، إذا أُمر بضرب نفسه وقتل نفسه أيضاً ، وكذلك الكاف فى «ليسك زيداً» ؛ لأنّ زيداً خبر ليس منصوب ، ولو كانت الكاف فى محل نصب لما نصب ليس اسماً آخراً ، ولا يمكن جعل زيد بدلاً من الكاف ؛ لأنّ ضمير المخاطب لا يُبدل منه بدل الكل ؛ لأنّه غاية فى الوضوح والبيان فلا حاجة إلى الإبدال منه [٤] .

* * *

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٢٧٨/١ ، مغنى اللبيب : ١٨١/١ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣١١/١ ، ٣١٢ ، مغنى اللبيب : ١٨١/١ .

(٣) انظر : الكتاب : ٢٤٤/١ ، سر الصناعة : ٣١٠/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٣٤/٣ .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٣١١/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٣٤/٣ .

ثانياً : حكم ما يضاف للضمائر :

اختُلف فى الضمائر وما يُضاف إليها فى نحو الكاف والهاء والياء المتصلة بالضمير إيّا فى نحو : إيّاك ، وإيّاكِ ، وإيّايَ ، وإيّاه ، على النحو التالى :

أولاً : ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف والهاء والياء فى إياك وإياه وإياى ، هى الضمائر ، وأنّ « إيا » عماد لها لأنّها لا تقوم بنفسها ، وإلى هذا الرأى ذهب أبو الحسن بن كيسان [١] . وحجة الكوفيين لهذا الرأى أنّ الكاف والهاء والياء ، هى نفسها التى تكون فى حال الاتصال ، لا فرق بينهما ، إلّا أنّها لمّا كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل جئ بإيّا لتعتمد هذه الحروف عليها ، إذ هى لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه ، والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد « إيا » ولزومها لفظاً واحداً [٢] .

ثانياً : ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ إيّاك بكماله هو الضمير [٣] .

ثالثاً : ذهب أبو العباس المبرد إلى أنّه اسم مبهم أُضيف للتخصيص ولا يعلم اسم مبهم أُضيف إليه غيره [٤] .

رابعاً : ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّه اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى سائر المضمرات ، ولو قيل : « إيّا زيدٍ حدثتُ » لكان قبيحاً ؛ لأنّه خُصّ بالإضافة إلى المضمر [٥] .

خامساً : ذهب الخليل والأخفش والمازنى ، إلى أنّ إيّا اسم مضمر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء ؛ لأنّه لا يفيد معنىً بانفراده بخلاف غيره من المفردات ، والدليل على ذلك ما رواه الخليل عن العرب : « إذا بلغَ الرجلُ السِّتّين فإيّاه وإيّا الشوابِ » فإضافتها إلى الظاهر

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٢/٢ ، سر الصناعة : ٣١٣/١ ، الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، الارتشاف : ٤٧٤/١ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٦٢/١ ، شرح التصريح : ١٠٣/١ .

(٢) انظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، ٦٩٦ .

(٣) انظر : سر الصناعة : ٣١٣/١ ، الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، الارتشاف : ٤٧٤/١ .

(٤) انظر : الإنصاف : ٦٩٥/٢ .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٣١٣/١ ، الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٤/١ ، تعليق الفرائد : ٧٧/٢ .

يدل على أنها مضافة للضمير بعدها [١] ، وحكى سيبويه عن الخليل أنه قال : « لو قال رجل : إيّاك نفسَك لم أعنفه » . يُريد أنه لو أكّدها بمؤكد لم يكن مخطئاً [٢] .

سادساً : ذهب البصريون إلى أنّ إيّا هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وجيء بهذه الحروف لتبيين أحوال المخاطب ، وذلك أنّها لو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب ولجرت بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة هنا ؛ لأنّ الضمائر لا تُضاف إذ هى فى أعلى مراتب التعريف ، فلا تحتاج إلى تعريف آخر [٣] .

وقد رد على الآراء السابقة بما يلى :

أولاً : الرد على الرأى الأول :

رُدّ على الرأى القائل بأنّ الكاف والهاء والياء هى الضمائر وأنّ إيّا عماد ، بأنّ هذه الحروف وهى الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الاتصال ، وإن كانت مثل الحروف المتصلة بإيّا إلّا أنّها تُخالفها ؛ لأنّها باتصالها بإيّا حروف ، وهناك أسماء وصارت كالتاء المتصلة بأنت ، فإنها فى اللفظ مثل التاء فى « قمتُ » وإن كانت التاء المتصلة بأنت حرفاً ، وفى « قمتُ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يُقال إنّ التاء فى أنت اسم ، وإن كان لفظها مثل التاء فى « قمتُ » فكذلك هنا ، وكما أنّ الاسم المضمر فى أنت أنْ وحدها ، والتاء لمجرد الخطاب وليست عماداً للتاء ، فكذلك إيّا هى الاسم المضمر وحدها ، وليست عماداً للكاف أو الهاء أوالياء [٤] .

وأما استدلالهم على أنّ إيا عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنت ، فإذا أُجمع على أنّ الضمير منه « أن » ليست عماداً للتاء ، وأنّ التاء ليست هى الضمير ، فكذلك هنا ؛ لأنّ الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص ، جاز أن تلحقها علامة التثنية ،

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٣١٢/١ ، ٣١٣ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣/٢ ، الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٥/١ ، الارتشاف : ٤٧٤/١ ، شرح التصريح : ١٠٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب : ٢٧٩/١ .

(٣) انظر : سر الصناعة : ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٣/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٤/١ ، ١٤٥ ، البسيط : ٣٠٦/١ ، الإنصاف : ٦٩٥/٢ ، ٦٩٦ .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٣١٦/١ ، الإنصاف : ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ .

والجمع ؛ لأنّها لمّا كانت دالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة التثنية والجمع بها [١] .

ومما يرد به على الرأى الثانى :

وهو الرأى القائل إن إياك بكماله هو الضمير ، فليس بقوى ؛ لأنّ إيّاك مع وجود فتحة الكاف التى تُفيد الخطاب للمذكر ، وكسرة الكاف التى تفيد خطاب المؤنث بمنزلة أنت ، فى أنّ الاسم هو الهمزة والنون ، والتاء تفيد الخطاب للمذكر إذا كانت مفتوحة ، وتفيد الخطاب للمؤنث إذا كانت مكسورة ، فكما أنّ ما قبل التاء هو الاسم فى أنت ، والتاء حرف خطاب ، فكذلك إيّا هو الاسم ، والكاف والهاء والياء حروف خطاب [٢] .

ومما يرد به على الرأى الرابع :

وهو الرأى القائل بأنّ إيّا اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى المضمرات فغير صحيح أيضاً ، وذلك لما يلى :

أولاً : أنهّ لو كان الأمر كما قيل ، ما كان يُقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على النصب دلّ على أنّه اسم مضمر ، كما أنّه لمّا اقتصر بأنا وأنت على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ، إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء الظرفية نحو : ذاتَ مرة وبُعيدات بين ، ونوعاً من المصادر ، نحو : سُبحانَ الله ومَعاذَ الله ، وليس إيّا ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بها فتعيّن كونه ضميراً [٣] .

ثانياً : أنّ رواية الخليل فى قولهم : « إذاَ بلَغَ الرَّجلُ الستينَ فإيّاهُ وإيّا الشّوابِ » حجة على هذا الرأى ؛ لأنّه أضاف إيّا إلى الشواب ، وهو اسم مظهر لا مضمر [٤] .

---

(١) انظر : الإنصاف : ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ ، بتصرف .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٣١٥/١ ، الإنصاف : ٧٠٢/٢ .

(٣) انظر : سر الصناعة : ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٥/١ ، تعليق الفرائد : ٧٧/٢ ، الإنصاف : ٦٩٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩٨/٣ ، ٩٩ .

(٤) انظر : الإنصاف : ٦٩٧/٢ .

ثالثاً : والذى يدل أيضاً على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان كذلك لجاز أن يُقال : ضربتُ إياك ، كما يقال : ضربتُ زيداً ، فلمّا لم يجز دلّ على أنّه ليس باسم مظهر [١] .

رابعاً : ولأنّ إيا لو كان ظاهراً ، لكان تأخره عن عامله واتصاله به جائزاً ، بل راجح على انفصاله عنه وتقدمه عليه ، كحال غيره من المنصوبات الظاهرة . والأمر بخلاف ذلك ، فلزم كونه ضميراً [٢] .

خامساً : والدليل على أنّه ضمير أنّه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره لتقديمه على العامل نحو : إيّاك أكرمتُ ، أو لإضمار العامل نحو : إيّاك والأسدَ ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو : ما أُكْرِمُ إلا إيّاك ، فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره [٣] .

وأما الرأى الخامس : وهو الرأى القائل إن إيّا اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء ، فقد رجحه ابن مالك ، وذكر أنّ فيه سلامة من ستة أوجه [٤] .

أولاً : أنّ الكاف فى إيّاك لو كانت حرفاً كما هى فى « ذلك » لاستعملت على وجهين : مجردة من لام ، وتالية لها ، كما استعملت مع ذا وهنا ، ولحاقها مع إيّا أولى ؛ لأنّها ترفع توهم الإضافة ، فإنّ ذهاب الوهم إليها مع « إيّا » أمكن منه مع « ذا » لأنّ « إيّا » قد يليها غير الكاف ، ولذا لم يُختلف فى حرفية « كاف » ذلك ، بخلاف كاف إيّاك .

ثانياً : أنّها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم فى الجمع ، كما جاز تجريدها مع « ذا » كقوله تعالى : « فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُم » [٥] و « ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُم وَأَطْهَرُ » [٦] .

---

(١) انظر : المصدر السابق : ٦٩٨/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٥/١ ، تعليق الفرائد : ٧٧/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ١٤٤/١ ، ١٤٥ .

(٤) انظر : المصدر السابق : ١٤٥ ، ١٤٦ . بتصرف .

(٥) سورة البقرة : آية : ٨٥ .

(٦) سورة المجادلة : آية : ١٢ .

ثالثاً : أنّه لو كانت اللواحق « بإيّا » حروفاً ، لم يحتج إلى الياء فى إياى ، كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى « أنا » .

رابعاً : أنّ غير الكاف من لواحق إيّا مجمع على اسميته فى غير « إيّا » ، مختلف فى اسميته معها ، فلا يُترك ما أُجمع عليه لما اختلف فيه ، فتلحق الكاف بأخواتها ليجرى الجميع على سَنَن واحد .

خامساً : أنّ الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد ، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك .

سادساً : أنّ هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة ، فيما رواه الخليل « إذا بَلَغَ الرَّجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِ » ورُوى أيضاً « فإيّاه وإيّا السوَءاتِ » وهذا مستند قوى ؛ لأنّه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى .

ويبدو بعد عرض الآراء السابقة والردود عليها ، وبعد عرض ترجيح ابن مالك لرأى الخليل ، أنّ الرأى السادس القائل بأنّ « إيّا » هو الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، هو الرأى الراجح ويرجحه ما يلى :

أولاً : أنّه إذا حُكم بأنّ هذه اللواحق أسماء ، فإنّه مُؤدٍ إلى إضافة إيّا ، وإضافتها ممتنعة من وجهين [1] .

الوجه الأول : أنّها لو كانت مضافة فلا بُد أن تكون إضافتها إضافة تخفيف أو إضافة تخصيص ، وليست هى من الأسماء العاملة عمل الأفعال لتكون إضافتها إضافة تخفيف ، وليست للتخصيص ؛ لأنّ الضمائر أعرف المعارف فلا تحتاج إلى تخصيص .

الوجه الثانى : أنّ إيّا لو كانت مضافة لكانت إضافتها من إضافة الشئ إلى نفسه ، وهى ممتنعة .

ثانياً : وأمّا احتجاجهم برواية الخليل التى ذُكرت ، فالرواية محمولة على الشذوذ ؛

---

(١) انظر : تعليق الفرائد : ٢/٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، حاشية يس العليمى : ١/١٠٣ .

لأنّه لم يُسمع منهم : إيّاك وإيّا الباطل ، ولا حُكى عنهم تأكيد الكاف والهاء بعد إيّاه ، فحملها على الشذوذ أسهل من القول بإضافة المضمر . وأمّا قوله أى الخليل : «لو أنّ قائلاً قال : إيّاك نفسَك لم أعنفه» . فهذا ليس بتصريح قول ولا محض إجازة ، وإنّما قاسه على ما سمعه من قولهم : «فإيّاه وإيّا الشّوابِ» ولو كان ذلك قوياً فى نفسه وسائغاً فى رأيه لما قال : «لم أعنفه» كما لا يُقال فى قول من قال : قام زيد ، فرفع زيداً بفعله ، إنّك فى هذا عندى غير مُعنَّف ، وإنّما يُقال له : أصبتَ ووافقتَ صحيح كلام العرب الذى لا حولَ عنه [1] .

ثالثاً : وممّا يُرجِّح كون هذه اللواحق حروفاً ، جعلت لتنبيه المخاطب أنّها تُشبه اللواحق فى أنت ، وهى التاء فالضمير هو أن ، وهو مبهم ، والتاء تنبيه ، فإن كانت مفتوحة كانت للمذكر ، وإن كانت مكسورة للمؤنث ، وكما لا يجوز أن يُقال إنّ أنت التاء فيه مضاف إليه ، «وأن» مضاف ، فكذلك هنا لا يجوز أن يُقال إنّ إيّا مضاف إلى الكاف والهاء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف ، وهى تبيين أحوال المخاطب لا على جهة الإضافة ، كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ولا نظير له فى كلامهم [2] .

رابعاً : أنّه إذا حُكم بأن «إيّا» مضمر مضاف إلى اللواحق المتصلة به ، وهى الكاف والهاء والياء ، أدّى ذلك إلى إضافة الضمير ، وهذا ممتنع ؛ لأنّه إذا أُضيف لا بد من الحكم بتنكيره ، والضمائر لا يمكن أن تتنكر ؛ لأنّه إذا حُكم بتنكيرها يعنى هذا أنّها أصبحت مثل النكرة فى كونها شائعة مشتركة والاشتراك فى الضمائر أو المبهمات عامة لا يُخرجها عن التعريف والتعيين ؛ لأنّها موضوعة أصلاً على المشاركة ، فالاشتراك فيها لا يُعارض أصل وضعها ، ولا يُخرجها عن التعريف ؛ لأنّها مع كونها مشتركة لا تفقد القرينة التى تدل على ما تقع عليه ، والتى لا تنفكّ عنها بحال ، سواء كانت قرينة الحضور أو التكلم أو الخطاب وغيرها من القرائن ، لذلك لم يكن هناك داعٍ لإضافتها ، لوجود القرائن معها . والله أعلم .

---

(١) انظر : سر الصناعة : ٣١٥/١ بتصرف .

(٢) انظر : الإنصاف : ٦٩٧/٢ .

ثالثاً : اجتماع التعريف بالنداء والتعريف بالعلمية :

حكم العلم المنادى :

ومن صور اجتماع أداتى تعريف دخول يا النداء على العلم ؛ نحو : يا زيدُ ، ويا عمروُ . واختلف فى هذا العلم أهو باقٍ على علميته أم أزاله النداء عن تعريفه وتعرف بالنداء بعد زوال تعريفه ؟

أولاً : ذهب المبرد والفارسى إلى أنّ العلم إذا نُودى سُلب تعريفه منه وعُرّف بالنداء ، أى بالإقبال عليه كأسماء الأجناس ، نحو : يا رجلُ [1] ، يقول المبرد فى هذا : «وزيد وما أشبهه فى حال النداء معرفة بالإشارة ، فينتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف » [2] .

والدليل على أنّه نُكّر حتى جُعل من أسماء الأجناس ، وحتى قيل فيه زيد من الزيدين ، كما قيل رجل من الرجال ، ثم خُصص بالنداء ، أنّ « يا » تمتنع من الاجتماع مع « أل » نحو : يا الرجل ، وإذا ثبت أن يا فى نحو : يا رجل تجرى مجرى الألف واللام ، وجب ألاّ تدخل على زيد وعمرو مع بقاء التعريف فيهما ، كما أنّهم أجمعوا أنّ العلم إذا أُضيف تنكّر فى نحو : زيدكم وعمركم [3] . ولتقدير الشياع والاشتراك فى العلم جازت إضافته ، إذ لو قُدر أنّ زيداً لا يُعْرف غيره بهذا الاسم ، لما كانت إضافته جائزة ؛ لأنّ الغرض من الإضافة التعريف ، وكذلك نداء العلم فلأجل تقدير الشياع فيه أصبح كالأجناس ، وجاز نداؤه ، وفى هذا التعليل بُعدٌ عن دعوى اجتماع أداتى تعريف .

ثانياً : ذهب ابن السراج إلى أنّ هذا العلم باقٍ على تعريفه [4] ، وتبعه ابن مالك على هذا الرأى [5] ، واستدل أصحاب هذا الرأى لصحة رأيهم ، بأنّ اسم الإشارة

---

(١) انظر : المقتضب : ٢٠٥/٤ ، الإيضاح العضدى : ٢٤٥ ، هامش ٢ ، التذييل : ١٨٩/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٢/٣ ، شرح السيرافى : ١٥٥ ، الارتشاف : ١٢٠/٣ ، المقتصد : ٧٦٨/٢ ، شرح التصريح : ١٦٦/٢ .

(٢) المقتضب : ٢٠٥/٤ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدى : ٢٤٥ ، هامش ٢ ، المقتصد : ٧٥٥/٢ ، ٧٥٦ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٩/١ .

(٤) انظر : الأصول : ٣٣٠/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل : ٣٩٢/٣ .

والمضمر يناديان فى نحو : يا هذا ويا أنت ، عند من أجاز نداء المضمر [١] ، وهذه معارف لايمكن سلب تعريفها حتى يتجدّد لها تعريف آخر بالنداء [٢] .

ويرى أصحاب هذا الرأى ، أنّ اجتماع تعريف النداء والعلمية ، ليس كاجتماع العلمية والإضافة ، فى نحو : زيدكم وزيدنا ؛ لأنّ المقصود من الإضافة تعريف المضاف ، أما إذا كان معرفة فلا معنى للإضافة . ولكن النداء المقصود منه طلب الإصغاء لإلقاء الكلام ، فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة [٣] .

ويرى ابن مالك والرضى على ضوء هذا الرأى أنّه لا مانع من اجتماع أداتى تعريف فى هذه الحالة ، فسيكون أحدهما مؤكداً للآخر وزيادة في وضوحه ، كما تأتى الصفة لهذا الغرض ، ويكون ذلك كاجتماع دليلى المبالغة فى نحو : علاّمة ، ودوّارى . فلا مانع من أن يكون الشئ المعيّن مواجهاً مقصوداً بالنداء [٤] . إضافة إلى أنّ أداتى التعريف هنا متغايرتان ، إذ أنّ أحدهما بعلامة لفظية وهو النداء ، والآخر ليس معه علامة لفظية وهو العلمية [٥] .

واستدل أصحاب هذا الرأى أيضاً ، بأنّه لا يلزم من نداء العلم تقدير الاشتراك فيه ؛ لأنّ من الأعلام ما لا يلتبس بغيره ، فلا يمكن تنكيرها بالنداء ، بأن نجعلها من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه وذلك نحو : الفرزدق ، لأنّه لا يلتبس بغيره [٦]

توجيح السيرافى للرأى الأول :

وَردّ السيرافى على هذا الرأى مرجحاً رأى المبرد والفارسى ، فى أنّ العلم يقدر تنكيره ، ثم يُعرّف بالنداء بدليل زوال تعريفه بالإضافة بعد نزع التعريف فيه فى نحو : زيدكم وعمركم ، بأن الاشتراك فى الأعلام وارد وإن ظهر أنّ بعض الأعلام لا اشتراك فيها

---

(١) انظر : التذييل : ١٨٩/٤ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٨٩/٢ ، شرح الكافية ، للرضى : ١٤٢/٢ .

(٢) انظر : التذييل : ١٨٩/٢ ، شرح السيرافى : ١٥٥ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٩/١ ، شرح التصريح : ١٦٥/٢ .

(٣) انظر :شرح التسهيل ، لابن مالك : حاشية يس : ١٦٥/٢ ، حاشية الصبان : ١٠٥/٣ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٢/٣ ، شرح الكافية : ١٤٢/١ .

(٥) انظر : أسرار العربية : ٢٣٠ .

(٦) انظر : الأصول : ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٩/١ ، شرح السيرافى : ١٥٥ .

مثل الفرزدق ، يقول فى هذا : « والأحرى أنّ هذه الأسماء التى لا أشكال لها فيما نعلم ، غير جائز أن يُجعل ذلك قضية لازمة ؛ لأنّه ليس لعاقل أن يقول ليس فى العالم من اسمه الفرزدق أو لم يكن فى العالم من اسمه الفرزدق سوى رجل واحد ؛ لأنّ أسامى الناس لا يُحاط به ولا يُؤتى عليها ، ولا يدّعى أحد علم ذلك ، على أنّ كنية العجير السَّلُولى ، أبو الفرزدق ، ويُقال له : أبو الفيل » [1] .

ثم يقول : « أنّه غير مستحيل أن يُسمّى الرجلُ ولدَه الساعة الفرزدق أو يُنبز بعض الناس به » [2] . وذكر أنّ الدليل على أنّ الفرزدق ينكر بالنداء ، أنّه إذا نُودى سُلبت منه الألف واللام اللتان فيه فتنكر بنزع الألف واللام منه ،وتعّرف بالنداء [3] .

وهو يريد بذلك أنّ تقدير الاشتراك وارد فى الأعلام ، وإن بدا العلم أنّه لا نظير له ، وذلك مماثل لنحو : الشمس والقمر كما مّر من أسماء الأجناس فتعريفها بالألف واللام ، وإذا نزعت منهما صارتا نكرة ، وإن لم يكن لها شريك فى الوجود ؛ لأنّ وجود شريك لها ليس مستحيلاً ، وإذا جاز ذلك فى أسماء الأجناس كان فى الأعلام أسوغ [4] .

ولعل الرأى الراجح فى هذه المسألة ما ذهب إليه ابن السراج وابن مالك ، أنّ العلم إذا نُودى لا يُسلب منه تعريفه ، ويكون النداء فيه زيادة فى توضيحه كما تأتى الصفة لهذا الغرض أيضاً ، ويُرجّح هذا الرأى ما يلى :

أولاً : أنّ الاشتراك فى الأعلام كما ذُكر سابقاً ، لا يتعارض مع دعوى التعريف والتعيين ؛ لأنّه لا يتنزّل منزلة الاشتراك فى النكرات .

ثانياً : احتجاج الفريق الأول لرأيهم أنّ العلم يتنكر بالنداء بقولهم أنّ « يا » تمتنع من الاجتماع مع « أل » فلا يُقال : يا الرجلُ ، بل يُقال : يا رجلُ ، بحذف « أل » ، أن

---

(١) شرح السيرافى : ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) المصدر السابق : ١٥٦ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ١٢٩/١ .

هذا الاحتجاج ليس بقوى ؛ لأنّ امتناع اجتماع « يا » النداء مع « أل » التعريف ليس بسبب اجتماع أداتى تعريف ، وإنما لمنع اجتماع ساكنين وهى ألف « يا » النداء ، والراء المشددة فى الرجل ، وكذلك لم تجتمع مع الفرزدق إلاّ بزوال أل لهذا السبب . وسيأتى الحديث عن هذه المسألة فى مسألة اجتماع التعريف بأل والتعريف بالنداء [1] .

ثالثاً : أنّه على اعتبار صحة الرأى الأول أنّ العلم يتنكر بالنداء . يكون نداء « يا رجلُ » مساوٍ لنداء « يا زيدُ » ؛ لأنّ زيداً أصبح نكرة بندائه ، إلا أنّ الفرق بينهما بيّنٌ ؛ لأنّ نداء « يا رجل » نداء شخصى غير مُعين ، تعيّن بالنداء لتوجه الخطاب إليه ، ونداء « يا زيدٌ » نداء شخصى مُعيّن وزاده النداء وضوحاً وتعييناً . والله أعلم .

---

(١) انظر : ص : ٣٥٠ من هذا المبحث .

رابعاً : اجتماع التعريف بالنداء واسم الإشارة :

تدخل « يا » النداء على اسم الإشارة نحو : يا هذا الرجلُ ، فاجتمع التعريف بالنداء والتعريف بالإشارة ، إلاّ أنّ اجتماعهما يختلف عن اجتماع « يا » مع المعرف بأل ؛ لأنّ تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، وتعريف النداء خطاب بحاضر وقصد لواحد بعينه ، فتقارب معنى التعريفين وصارا كالتعريف الواحد ؛ لأنّ فى كل منهما قصد وإيماء إلى حاضر . وقيل لأنّ أصل « هذا » أن يُشار به إلى واحد ، فلما نُودى نُزع منه التعريف بالإشارة الذى كان فيه ، ولزمته إشارة النداء فجُبر تعريفه بحرف النداء ، ومن ثَمَّ لا يُقال : هذا أقبلُ ، على تقدير حذف حرف النداء [1] .

رأى ابن مالك والرضى فى نداء اسم الإشارة :

وذهب ابن مالك [2] والرضى [3] إلى أنّ تعريف اسم الإشارة باقٍ كبقاء تعرف الضمير والاسم الموصول حين يناديان ، فى نحو : يا إيّاك ويا مَنْ حضر ؛ لأنّ النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنّه لو عُلم اجتماع تعريفين لجُعل أحدهما مؤكداً للآخر ، ومسوقاً لزيادة الوضوح كما تُساق الصفة لذلك ، فلا مانع من أن يكون الشئ المُعيّن مواجهاً مقصوداً بالنداء ، ولا محظوراً من اجتماع مثل هذين التعريفيين . ولعلّ الرأى الذى ذهب إليه ابن مالك والرضى هو الراجح ، ويرجّحه ما يلى :

أولاً : أسماء الإشارة من المبهمات ، والمبهمات كما قيل من قبل لا تنفك عن قرائنها المصاحبة لها ؛ لأنّ معنى نزع التعريف من اسم الإشارة أن يكون مشتركاً والاشتراك لا يُنافى أصل وضع المبهمات ؛ لأن قرائنها ملازمة لها لا تفارقها كالقرينة المصاحبة لاسم الإشارة .

ثانياً : أنّه عند نداء اسم الإشارة من الممكن أن يجتمع مع ندائه إشارة باليد إلى

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٤١/١ ، ١٤٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل : ٣٩٢/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٤١/١ ، ١٤٢ .

المشار إليه والمنادى ، والإشارة باليد قرينة من قرائن اسم الإشارة ، فبقاء القرينة دليل على بقاء التعريف فيها . والله أعلم .

* * *

خامساً : اجتماع النداء ، والتعريف بأل :

ومن صور اجتماع أداتى تعريف التعريف بالنداء والتعريف بأل ، نحو : يا الرجل ويا الغلام ، فأل مُعرِّفة والنداء مُعرِّف وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان ؛ لأنّ الغرض من التعريف التخصيص وإزالة الاشتراك ، وهو حاصل بواحد ، فلا يجوز أن ينضم إليه آخر ، كما لا يُجمع بين حرفى استفهام أو نفى أو جر ، فلمّا لم يجز الجمع بين تعريف النداء والعلمية ، فالجمع بين تعريفى النداء وأل أولى بالمنع ؛ لأنّ تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أنّ تعريف النداء بعلامة لفظية . وإذ لم يجز الجمع بين تعريف النداء والعلمية مع اختلاف علامتى التعريف فالمنع أولى للجمع بين تعريف النداء والتعريف بأل ، فكلاهما بعلامة لفظية [1] . وهذا الرأى هو المشهور فى هذه المسألة .

ومنع دخول « يا » على الاسم المعرف بأل هو مذهب البصريين [2] .

تجويز الكوفيين دخول أل على المنادى ، وشواهدهم على هذا :

والكوفيون يجوّزون دخولها عليه ، ويحتجون لذلك أنّه ورد فى السماع ما يُؤيّد قولهم .

ومن ذلك ما ورد فى قول الشاعر :

فَيا الغُلامانِ اللّذانِ فرّا ... إيّاكُما أنْ تُكسِبانا شَرّا [3]

فقال : يا الغلامان ، أدخل « يا » على المعرف بأل .

وقال الآخر :

فَديتُكِ يا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِى ... وَأنتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّى [4]

---

(١) انظر : المقتضب : ٢٣٩/٤ ، الإنصاف : ٣٣٨/١ ، التبيين : ٤٤٤ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٨/٢ .

(٢) انظر : الكتاب : ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، المقتضب : ٢٣٩/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٨/٣ ، التبيين : ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ارتشاف الضرب : ١٢٧/٣ ، شرح التصريح : ١٧٢/٢ .

(٣) المقتضب : ٢٤٣/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٨/٣ ، التذييل : ١٩٨/٤ ، الإنصاف : ٣٣٦/١ ، التبيين : ٤٤٦ ، خزانة الأدب : ٢٩٤/٢ .

(٤) المقتضب : ٢٤١/٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٩/٣ ، خزانة الأدب : ٢٩٣/٢ ، التذييل : ١٩٨/٤ ، التبيين : ٤٤٥ .

فأدخل « يا » على التى المقترنة بأل فدّل ذلك على جواز دخولها .

وقول الآخر :

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والَّذِى عَرَفَتْ له بَيْتَ العُلى عَدْنانُ [1]

وممّا احتجّ به الكوفيون على جواز الجمع بين تعريف النداء والتعريف بأل قولهم : « يا الله اغفر لنا » فباشرت « يا » المعرف بأل « الله » فدلّ ذلك على جواز مباشرتها للمعرف بأل [2] .

رد البصريين على آراء الكوفيين :

أولاً : الرد على احتجاجهم بالأبيات الشعرية :

ردّ البصريون على ما احتج به الكوفيون ، بأنّ الأبيات الشعرية تُخرَّج على الضرورة ، ولا يحتج بها على الأصول الممهدة ، وخرّجه بعضهم على حذف المنادى ، وهو « أى » وإقامة صفته مقامه ، والتقدير : يا أيّها الغلامان ، ويا أيّها الملكُ ، ويا أيّها التى [3] . وخرّجه ابن مالك على غير ضرورة الشعر ، إذ لا يراه ضرورة لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللّذان فرّا ؛ لأنّ النكرة المُعيّنة بالنداء تُوصف بذى الألف واللام الموصول ، وبذى الألف واللام غير الموصول ، كقول بعض العرب : « يافاسقُ الخبيثُ » . فهو يراه غير مضطر ، ولكنّه استعمل شذوذاً ماحقه ألّا يجوز [4] .

وخرّجه العُكبرى بأن جعل الغلامين بمنزلة العَلَمين ، فكما أنّه يجوز أن يُسمّى بما فيه الألف واللام نحو : العباس ، جرت الألف واللام مجرى التعريف بالعلمية ، وذكر أنّ تقديرهم حذف المنادى وإقامة الصفة مكان ليس بشئ ، إذ يجوز أن يقدر ذلك فى : يا الرجلُ ، ولم يُقل أحدٌ بهذا [5] .

---

(١) التذييل : ١٩٨/٤ ، شرح التصريح : ١٧٣/٢ ، شرح الأشمونى : ١١١/٣ ، همع الهوامع : ١٧٤/١ .

(٢) انظر : الإنصاف : ٣٤٠/١ .

(٣) انظر : الإنصاف : ٣٣٨/١ ، الخزانة : ٩٣/٢ ، ٩٤ ، شرح التسهيل ، لابن مالك :٣٩٨/٣ ، التصريح : ١٧٣/٢ ، التذييل : ١٩٨/٤ ، التبيين : ٤٤٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٣٩٩/٣ ، شرح التصريح : ١٧٣/٢ .

(٥) انظر : التبيين : ٤٤٧ .

ثانياً : الرد على احتجاجهم بدخولها على اسم ((الله)) :

أولاً : أنّ الألف واللام التى فى كلمة « الله » ليست للتعريف ؛ لأنّ اسم الله تعالى ، معرفة بنفسه ، كعَلَم ، والألف واللام فيه زائدة ، فاسم الله تعالى علم أُتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه ، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام . فكما تدخل يا على الأعلام فى : يا زيدُ ، كذلك تدخل هنا [١] .

ثانياً : أنّ ذلك من خصائص اسم الله تعالى ، ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها ، فيقال : يا ألله . وخصائصه كثيرة ، منها هذا الذى ذكر ، ومنها زيادة الميم فى آخره عوضاً عن ياء النداء كقولهم : اللهمّ ، ودخول تاء القسم عليه نحو : تاللهِ ، وجازت تلك المزايا لكثرة استعماله فى كلامهم فلا يُقاس عليه [٢] .

ثالثاً : أنّ الألف واللام عوض عن همزة إله ، فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، لا تفارقها ، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، جاز أن يدخل عليها حرف النداء ، والذى يدل على أنّها بمنزلة حرف من الكلمة نفسها ، أنّه يجوز أن يُقال فى النداء : يا ألله ، بقطع الهمزة ولو كانت كالهمزة التى مع أل التعريف لوجب أن تكون همزة وصل ، فلمّا جاز فيها القطع دلّ على أنّها تنزلت منزلة حرف من الكلمة نفسها ، كما أنّ الفعل المبدوء بهمزة وصل إذا سُمّى به تقطع همزة الوصل منه نحو : اضرب واقتل ، يُقال : جاءنى إِضْرِب ورأيت أُقْتُل ومررت بأُقتل ، بقطع الهمزة ، ليدل على أنّها ليست كالهمزة التى كانت فى الفعل قبل التسمية ، وإنّما هى بمنزلة حرف من الكلمة نفسها [٣] .

والذى يدل على صحة هذا الرد ، أنّهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مما فيه الألف واللام ، لكانوا يقولون : « يا أيّها الله » كما قالوا : « يا أيّها الرجل » فلمّا لم يجز أن يُقال ذلك ، دلّ على صحة هذا الرد ، وهو أنّ أل فى الله جزء من الكلمة لا تفارقها [٤] .

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/٣٤٠ ، التبيين : ٤٤٧ ، بتصرف .

(٢) انظر : المصدران السابقان .

(٣) انظر : الكتاب : ٢/١٩٥ ، ١٩٦ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/٤٠٠ ، الإنصاف : ١/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، التبيين : ٤٤٧ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢/٩ ، شرح التصريح : ٢/١٧٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل : ٣/٤٠٠ ، الإنصاف : ١/٣٤٠ .

التشابه بين أل التى فى اسم الله وأل التى فى الذى والنجم :

فإن قيل : إنّ الذى والتى ، « أل » المقترنة بهما لازمة لا تفارقهما ، فلم لم يجز مباشرة « يا » النداء لهما ؟ وكذلك الصعق والنجم فإن أل فيهما لازمة لا تفارقهما ؟

والرد على هذا السؤال : إنّ الذى والتى ليست بأسماء أعلام كزيد وعمرو ، بدليل أنه إذا نُوديت قيل فيها : يا أيّها الذى ويا أيّتها التى ، كما يُقال فى نداء الرجل : يا أيّها الرجلُ فا امتنع يا الذى كما امتنع يا الرجل ، وإن كانت تشبه كلمة « الله » من حيث لزومها الألف واللام وإن لم تكن مثلها [1] ؛ لأنّ الذى والتى صفتان يمكن أن يُنادى موصوفهما وينوى بهما صفتين ، نحو : يا زيدُ الذى فى الدار ، ويا هندُ التى أكرمتنى ، ويقع صفة لأيّها نحو : «يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيه الذِّكرُ » [2] ولم يأتِ يا أيّها قبلَ اسم الله ؛ لأنّه اسم جرى مجرى الأعلام وكذلك الصعق ، فأل فيه لازمة لأنّه علم بالغلبة ، لكنه لا يجوز أن يُقال : يا الصعقُ ، تشبيهاً له : بيا الله ، وإن كانت « أل » فيه لا تفارقه ؛ لأنّها ليست عوضاً عن شئ هو من نفس الاسم ، بخلاف « أل » التى فى اسم الله ، فهى عوض عن همزة إله [3] .

جواز مباشرة أل للمنادى :

إلّا أنّ يا النداء يجوز أن تُباشر المُعرّف بأل فى حالات مُعينة هى :

أولاً : فى الجمل المُسمَّى بها ، كأن يُسمَّى : « بالرجل قائم » فإذا نُودى قيل فى ندائه : يا الرجلُ قائمٌ ؛ لأنه سُمّى به عن طريق الحكاية [4] ، قال ابن مالك : « لأنّ معناه : يا مقولاً له : الرجلُ قائمٌ » [5] .

ثانياً : وقاس على هذا الرأى المبرد دخول يا على مُسمًّى به موصول مصدَّر بالألف

---

(١) انظر : الكتاب : ١٩٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٠/٣ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٩/٢ .

(٢) سورة الحجر : آية : ٦ .

(٣) انظر : الكتاب : ١٩٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣/ ٤٠٠ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٨/٣ ، التذييل : ١٩٧/٤ ، الارتشاف : ١٢٥/٣ ، ١٢٦ ، شرح التصريح : ١٧٢/٢ ، همع الهوامع : ١٧٤/١ ، شرح الأشمونى : ١١١/٣ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ .

واللام نحو : يا الّذى قام ، لمُسمًّى بالّذى قام ، وصحّح ابن مالك هذا القياس [١] .

وذكر أبو حيان فى الارتشاف أن مذهب سيبويه فى مُسمى بالاسم الموصول ، كما ذكر المبرد ، ألا يُنادى ؛ لأنّ « الرجل منطلق » شيئان كل واحد منهما اسم تام ، « والذى » مع صلته اسم واحد [٢] نحو : الحارث ، فلا يجوز فيه النداء ، كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما الرجل منطلق فهو بمنزلة تأبط شراً ؛ لأنّه لا يتغيّر عن حاله ، وقد عمل فى بعض ، فحكاية الذى وصلته حكاية المفردات لا حكاية الجمل ، فالمنادى هو « الذى » دون صلته ، والإعراب يُقدّر فى آخر الذى ، ولأنّ المانع من نداء : الرجل منطلق ، قبل التسمية هو كونه جملة ، وذلك المانع قد زال بالتسمية ، لا كونه مبدوءاً بأل ، لأنّ يا النداء هنا داخلة على جملة ، وأل جزء من الاسم كما لو سُمّى بقولهم : عبدنا المنطلق [٣] .

ثالثاً : وجّوز ابنُ سعدان مباشرة أل لاسم الجنس المعرف بأل مما فيه تشبيه نحو : يا الأسدُ شدةً ، ويا الخليفةُ جوداً [٤] . ورجّحه ابنُ مالك قال : «وهو أيضاً قياس صحيح ؛ لأنّ تقديره : يا مثلَ الأسدِ ، ويا مثلَ الخليفةِ ، فحسُن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام » [٥] .

نداء ما فيه أل :

وإذا أُريد نداء ما فيه أل ، يُوصل بأى فى النداء إذا كانت أل مقترنة باسم جنس ، نحو : يا أيُّها الغلامُ ويا أيُّها الرجلُ ، ولا يُوصل المعرّف بأل فى النداء بأى إذا كانت أل فيه للغلبة أو للمح الصفة : نحو : الصعق والنجم والعباس بخلاف الرجل والغلام ، فأل فيهما ليست لازمة ، كالتزامها فى الحارث والعباس ، وأمّا الّذى والّتى فيتوصل لندائها

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : الارتشاف : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ، التذييل : ١٩٨/٤ ، همع الهوامع : ١٧٤/١ .

(٣) انظر : شرح التصريح : ١٧٣/١ ،

(٤) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٣٩٨/٣ ، التذييل : ١٩٨/٤ ، الارتشاف : ١٢٧/٣ ، همع الهوامع : ١٧٤/١ ، الأشمونى : ١١١/٣ ، شرح التصريح : ١٧٣/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٣٩٨/٣ .

بأى ، فيقال : يا أيّها الذى ويا أيّتها التى ، وإن كانت « أل » فيهما لازمة مثل الحارث والصعق ، ولكنهم أجروا الموصول مجرى المعرّف بأل المقترنة باسم الجنس لشبهه به ، من حيث كان الموصول اسماً فيه أل مقترناً بالعهد الذى فى الصلة ، يجوز وصف اسم الإشارة به ، كما أنّ الاسم المعرف بأل كذلك [1] .

وإذا أُريد نداء الاسم المقترن بأل للغلبة أو للمح الصفة فلا يُتوصل لندائه بأى ، فلا يُقال : يا أيُّها الحارثُ ، ولا يا أيُّها الصعقُ ، ولكن إذا نُودى تُحذف منه أل فيقال : يا حارثُ ويا عباسُ ويا صعقُ ويا فرزدقُ ، وهذا هو مذهب الجمهور [2] . وأجاز الفراء والجرمى : يا أيُّها الحارثُ ويا أيُّها الصعقُ . وعُلِّل المنع أنّ فيه قبح بجعل العلم وصفاً . ورُجِّح رأى الفراء والجرمى ؛ لأنّ نداء هذه الأعلام بقولهم : يا حارثُ ويا عباسُ قد تلتبس بمن هو مُسمًّى فى الأصل حارث وعباس دون أل [3] .

تعليل آخر لمنع اجتماع النداء وأل بغير منع اجتماع أداتى تعريف :

والذى يبدو أنّ عدم مباشرة « يا » النداء للمعرف بأل ، ليس سببه الابتعاد عن دعوى اجتماع أداتى تعريف . وتعليله فيما يلى :

أولاً : أنّه إذا ادّعى أنّه جمع بين أداتى تعريف ، وجب تقدير زوال أحد هذين التعريفين ، إلّا أنّ ذلك لم يكن ؛ لأنّ النحاة لم يقدروا تنكير اسم الله إذا كان منادى ، وهو علم ، كما قدر التنكير فى نحو : يا زيد ويا عمرو ، إذا نُودى كل واحد منهما ؛ لأن تنكير اسم الله محال ، فاجتمع بذلك تعريفان العلمية والنداء .

ثانياً : أنّه إذا كان اجتماع النداء مع معرفة يزيل تعريف المعرفة ، ويبقى تعريف النداء ، فلماذا لا يُقال فى نداء « الرجل » يا رجلُ ، بدلاً من قولهم : يا أيّها الرجل ، بإزالة أل من الرجل ، ليتنكر ثم يتعرّف بالنداء ، كما قيل ذلك فى نحو : يا عباسُ ويا فرزدقُ ويا حارثُ ويا زيدُ ويا عمروُ .

---

(١) انظر : التذييل : ١٨٤/٤ .

(٢) انظر : التذييل : ١٩٧/٤ ، ١٩٨ ، الارتشاف : ١٢٧/٣ ، شرح السيرافى : ١٥٦ ، همع الهوامع : ١٧٤/١ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

ثالثاً : أنّ التفرقة فى نداء اسم الجنس المعرف بأل ، نحـو : الرجـل والغـلام ، وبيـن العلم المقترن بأل للغلبة أو للمح الصفه نحو : العباس والصعق ، إذ أنّ اسم الجنـس المقـترن بأل يوصل لندائه ، والعلم المقترن بأل تحذف منه أل ، دون الحاجة لأن يُوصل بأى أو تبقى أل فيه ، يبدو أنّ فى هذه التفرقة حفاظاً على التعريف فى الرجل والغلام إذ لو حُذفت منـه ، لالتبس بالنكرة « رجل » ولكن حُذفت من العباس والحارث والصعق ؛ لأنّ شيئاً من العلميـة سيبقى وإن حُذفت أل منهما ، بخلاف الرجل والغلام .

وأما الذى والتى فلم تُحذف منهما أل ، وإن لم تكـن للتعريـف ؛ لأنّهـا هنـا ملازمـة لهما ، وأشدّ التصاقاً بما دخلت عليه ولم ترد بدونها ، كما ورد العباس والصعق بدونها .

ففُصل بين يا والمعرف بأل فى اسم الجنس ؛ لأنّه لم يتمكن من حـذف أل التعريـف منه حفاظاً على تعريفه ، فلم أُريد نداؤه بيـا لـم يتمكنـوا مـن ذلـك ؛ لأنّ فـى ذلـك دعـوى اجتماع ساكنين ، وهما ألف النداء واللام المدغمة فى الاسم المعـرف بهـا ، ففصـل بينهمـا بأى ، ودليل ذلك أنّ اسم الله إذا نُودى ليس من الممكن فصـل أل عنـه ، ولمّـا خيـف مـن التقاء الساكنين قطعت همزة الوصل فى أوله عند ندائـه وقيـل : يـا ألله ، ولـم تُحـذف منـه « أل » كما فُعل بيا حارث ويا عباس ، لالتباس إله بالنكرة وذهاب العلمية منه ، وبقائها فـى عباس وحارث وصعق وفرزدق مع حذفها ؛ ولأنّ اسم الله تعالى لا يتنكر بحال ولو كان فى نداء المعرف دعوى اجتماع أداتى تعريف لامتنع قولهم : يا هذا ، ويا إيّاك ، ويا زيـدُ ، ويا عمروُ على الرأى القائل بأنّ العلم باقٍ على تعريفه بعد النداء . والله أعلم .

* * *

سادساً : اجتماع التعريف بالنداء والتعريف بالإضافة :

ومن صور اجتماع أداتى تعريف التعريف بالنداء والتعريف بالإضافة ، نحو : يا أميرَ المؤمنين وغيرها .

صور المنادى المضاف :

والمنادى المضاف لايخلو من أن يُضاف إلى معرفة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ ، أو إلى نكرة نحو : يا أخا رجلٍ ، ويا رجلَ سَوءٍ ، أو يكون المنادى شبيهاً بالمضاف ، وهو الاسم الذى يجيء بعده شئ من تمامه ، إما معمولاً للأول نحو : يا طالعاً جبلاً ويا حسناً وجهُه ويا خيراً من زيدٍ ، وإما معطوفاً عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف والمعطوف عليه كالشئ الواحد ، نحو : يا ثلاثةً وثلاثين ؛ لأنّ المجموع اسم لعدد مُعيَّن كأربعة ، وخمسة ، وخمسة عشر [1] .

حكم نداء المضاف المعرفة :

جوّز العكبرى اجتماع التعريف بالإضافة والتعريف بالنداء ؛ لأنّ تعريف الإضافة غير تعريف النداء ، فجاز أن يجتمعا لاختلاف نوعى التعريف إذ أنّ النداء تعريف بالقصد فهو معنوى ، وتعريف الإضافة لفظى بالمضاف إليه المعرفة [2] .

ويُقوى ما ذهب إليه العكبرى ما قيل سابقاً فى نداء العلم ، أنّه كما يوجد فرق بين نداء العلم ونداء النكرة ، يوجد فرق أيضاً بين نداء النكرة وبين نداء المعرفة بالإضافة . فنداء « يا رجلُ » نداء شخص غير مُعيّن ، ويا غلامَ زيدٍ نداء شخص مُعيّن ازداد بالنداء قصداً وتعييناً ، ولا مانع أن يكون الشئ المُعين منادى .

حكم نداء المضاف لنكرة :

وأما ما كان مضافاً لنكرة نحو : يا رجلَ سَوءٍ ، قيل إنّه يبقى نكرة ولا يتعرّف بالنداء ، فلا يجوز أن يُقصد به واحد مُعيّن فيتعرّف بالنداء [3] . وذهب الجرجانى إلى أنّه

---

(١) انظر : شرح الكافية ، للرضى : ١٣٤/١ .

(٢) انظر : التبيين : ٤٤٧ .

(٣) انظر : الارتشاف : ١٢١/٣ ، التذييل : ١٩٠/٤ .

يتعرف بالنداء لا محالة فهو بمنزلة يا رجلٌ ، وإن لم يُبن مثلما بُنى « رجل » فى : « يا رجلُ » وإنّما لم يُبن وكان معرباً ، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة فى أنّهم لم يفرقوا بين المضاف إلى معرفة والمضاف إلى نكرة ، لاتفاق النوعين فى سقوط التنوين واتصال الثانى بالأول ، وليجرى الباب على سنن واحد فى الإعراب ولا حرج فى ذلك لأنّ الأصل فى الكلام الإعراب [1] .

وهذا الذى ذهب إليه الجرجانى حق ؛ لأنّه لا مانع يمنع من تعريفه بالنداء إذا كان نكرة إذا تقرر أنّ النداء طريقة من طرق التعريف المعهودة .

وأُلحق اسم الفاعل واسم المفعول بالمضاف إلى معرفة ، أى أنّه معرفة بالإضافة والنداء إذا لم تكن إضافته بمعنى الحال والاستقبال فإذا كانت إضافته بمعنى الحال والاستقبال ، أو كانت صفة مشبهة ، قيل إنّه يجرى مجرى المضاف إلى نكرة ، فلا يقصد تعريفه بالنداء ، وقيل إنّه يكون كالمطول ، نحو : يا ضارباً رجلاً غداً . ولا اجتماع لأداتى تعريف فى هذه الصورة [2] .

حكم المنادى الشبيه بالمضاف :

أما إذا كان المنادى شبيهاً بالمضاف نحو : يا طالعاً جبلاً ، ويا خيراً من زيد . قيل إنّه يجوز أن يُقدّر نكرة ، فيكون بمنزلة المضاف إلى نكرة نحو : يا رجلَ صدقٍ ، ويا عبدَ سوءٍ ، إذا لم يقصد واحد بعينه بالخطاب [3] . وقيل إنّه يكون معرفة ويكون تعريفه بواحد من وجهين [4] :

أحدهما : أنّ يكون مقصوداً بالخطاب ، فيتعرّف كما يتعرّف رجل فى نحو : يا رجلُ ، وإن لم يُبن ، وإن كان تعرُّفه كتعرّف المفرد المبنى ، وذلك لمشابهته للمضاف فحُمل عليه .

والوجه الثانى : أنّه يُجعل اسم رجل ، فكأنه قيل : جاءنى خيرٌ من زيد الظريف ،

---

(١) انظر : المقتصد : ٧٧٩/٢ ، ٧٨٠ ، التذييل : ١٩٠/٤ ، الارتشاف : ١٢١/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف : ١٢١/٣ ، التذييل : ١٩٠/٤ .

(٣) انظر : المقتضب : ٢٢٤/٤ ، الإيضاح العضدى : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، الأصول : ٣٤٤/١ ، المقتصد : ٧٨٢/٢ ، ٧٨٣ .

(٤) انظر : المقتصد : ٧٨٣/٢ . بتصرف .

ومررت بخيرٍ من زيدٍ الظريف ، كما يقال : مررت بزيدٍ العاملِ ، فإذا نُودى قيل : يـا خـيراً من زيدٍ، فجرى مجرى نداء العلم فى نحو : يا زيدُ ، ولم يُبن على الضـم كمـا بُنـى زيـد ، لمشابهته للمضاف كما مر .

وإذا قدر علماً اجتمعت فيه أداتى تعريف ، التعريف بالنداء والتعريف بالعلميـة ، فـإذا نُودى قُدّر فيه التنكير وتعرَّف بالنداء ، كما مرّ الحديث فى يا زيدُ ويا عمرُو [1] .

والوجهان السابقان واردان ؛ لأنّه إمّـا أن يكـون نكـرة أى لا يكـون علمـاً ، فيُنـادى ويَتعرَّف بالنداء ، وإمّا أن يكون علماً فيُنـادى مـع الخـلاف فـى بقائـه علـى علميتـه أو زوال العلمية منه كما مرّ [2] . والله أعلم .

---

(١) انظر : المصدر السابق .

(٢) انظر : ص : ٣٣٨ من هذا المبحث .

سابعاً : اجتماع التعريف بأل ، والتعريف بالإضافة :

وذلك فيما رواه الكوفيون من قولهم : قبضتُ العشرةَ الدنانير ، واشتريتُ الخمسةَ الأثواب ، وأخذت الخمسةَ العشرَ الدرهم [1] . ففي قولهم : قبضت العشرة الدنانير ، أدخلوا « أل » على العشرة وهي معرفة بالإضافة ، وكذلك الخمسة الأبواب ، وأما قولهم : الخمسة العشر الدرهم ، فقد أدخلوا أل على جزأى العدد المركب والصحيح أن تدخل الألف واللام على الاسم الأول منهما ؛ لأنهما قد جعلا بالتركيب كالشئ الواحد ، فكان تعريفهما بإدخال الألف واللام في أولهما فقط لكي لا تجتمع أداتي تعريف على كلمة واحدة .

تعريف الأعداد :

والقاعدة أنّه إذا أُريد تعريف العدد ، فلا يخلو العدد من أن يكون مضافاً أو مركباً أو مفرداً ، فإن كان مضافاً نحو : ثلاثة أثوابٍ وعشرة دنانيرٍ ، فتعريفه بأن يُعرَّف المضاف إليه بإدخال « أل » عليه ثم يُضاف له العدد ، فيتعرَّف بالإضافة على مثال : غلام الرجلِ ، وباب الدارِ فيقال : ثلاثة الأثوابِ ، وأربعة الدنانيرِ ، وعشرة الدراهمِ ؛ لأنّ المضاف يكتسي التعريف من المضاف إليه [2] .

وأما العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فتعريفه أن تدخل « أل » على الاسم الأول منهما فتقول : الأحد عشر درهماً ، والثلاثة عشر غلاماً ، لأنّهما قد جُعلا بالتركيب كالشئ الواحد ، فكان تعريفهما بدخول أل على الأول منهما [3] .

وأما العدد المعطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، فتعريفه بإدخال « أل » على الأول والثاني فيقال : عندي الواحد والعشرون درهماً ، وأجاز بعض النحويين أن تدخل « أل » في النيف ويُترك إدخالها في العقد ، فيقال : عندي الأحد وعشرون

---

(١) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٩/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ .

(٢) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٧٦/٣ ، ١٦٧٧ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، ٣٨ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٦١٦/١ .

(٣) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٧٦/٣ ، ١٦٧٧ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، ٣٨ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٦١٦/١ .

درهماً ، وهذا المذهب فاسد ؛ لأنّه لا يتعرّف الثاني بإدخال أل على الأول لأنّهما ليسا كالشئ الواحد ، فلابُدّ من إدخال « أل » عليهما معاً [١] .

وأما المائة والألف فحكمهما حكم العقد الأول نحو : مائة درهمٍ ، ومائة الدرهمِ ، وألف درهم ، وألف الدرهمِ ، فبتعريف الاسم الأخير يسرى التعريف إلى الاسم الأول بالإضافة [٢]

جواز دخول أل على جزأى العدد المركب وعلى العدد المفرد عند الكوفيين :

جَوّز الكوفيون والأخفش من البصريين تعريف الاسمين الأولين فى العدد المركب نحو : الأحد العشر درهماً ؛ لأنهما فى الحقيقة اسمان والعطف فيهما مراد ، ولذلك وجب بناؤهما ، ولو صُرِّح بالعطف لم يكن بد من تعريفهما فكذلك هنا [٣] .

وجَوّز الكوفيون أيضاً فى تعريف العدد المفرد أن يُقال : الثلاثة الرجال ، قياساً على الحسن الوجه ، فجمعوا بين التعريف بأل والتعريف بالإضافة ، وحجة الكوفيين ما رووه عن العرب من إدخال « أل » على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، وذلك نحو : قبضت العشرة الدنانير ، واشتريت الخمسة الأثواب ، وما رووه من دخولهما على جزأى العدد المركب نحو : الأحد العشر الدرهم ، فصح من النقل ما ذهبوا إليه [٤] .

ولغرض آخر هو أنّهم رأوا أنّ الخمسة والأثواب لذات واحدة فى المعنى وإنّما جئ بالأول لغرض العدد ، فلمّا فهموا اتحاد الذات عرّفوا الأول لأنّه محل التعريف ، ولم يخل الثانى من التعريف ؛ لأنّه هو المقصود بالذات فى الحقيقة [٥] .

---

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، الإنصاف : ٣١٢/١ ، ٣١٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، ٣٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ .

(٤) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، الإنصاف : ٣١٢/١ ، ٣١٣ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، ٣٨ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩ .

(٥) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٤٠٣/١ ، ٦١٦ ، ٦١٧ .

الرد على آراء الكوفيين واحتجاجهم :

واحتجاج الكوفيين بالرواية رُدّ عليه أنّ الرواية شاذة ؛ لأنّها مخالفة للقياس وقليلة في الاستعمال وإن كانت رواية وردت خلاف القياس ، فقد ورد عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية [١] .

ومما روى من دخول حرف التعريف « أل » على الثاني في العدد المفرد ، قول الشاعر :

وهل يُرجِعُ التَّسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأَثافِي والرُّسُومُ البلاقِعُ [٢]

وقول الآخر :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يداهُ إزارَهُ وَدَنا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ [٣]

ومثال دخولهما على أول جزأي المركب ، قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه : « إِنْ كُنتَ صائِماً فَصُمْ الثَّلاثَ عشرةَ والأربعَ عشرةَ والخمسَ عشرةَ » [٤] .

وأما مخالفة ما رواه الكوفيون للقياس في قولهم : الخمسة الأثواب ، أنّ المضاف إنّما يُعرف بما يضاف إليه فلا يحتاج إلى تعريف آخر فكما امتنع : الصاحب الأثواب ، يمتنع : الثلاثة الأثواب أو الخمسة الأثواب ، لمنع اجتماع أداتي تعريف [٥] .

وأما مخالفة القياس في قولهم : الخمسة العشر درهماً ، أنّ خمسة عشر بمنزلة اسم واحد ، نحو : حضرموت وبعلبك وما أشبه ذلك من الاسمين الذين يُجعلان اسماً واحداً ، فتعريفه بأن تجعل الألف واللام في أوله ؛ لأنّ الثاني صار في درج الكلام الأول ، فإذا أُدخل « أل » على الجزأين ، فإنّه يُدخل بذلك أداتي تعريف على اسم واحد [٦] ، وقد عرّفت العرب الاسم المركب بدخول أل على أوله فقط ، ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر : المقتضب : ١٧٥/٢ ، شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٩/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٦٧٧/٣ ، المساعد : ٩٠/٢ ، ٩١ ، الإنصاف : ٣١٥/١ ، ٣١٦ .

(٢) المقتضب : ١٧٦/٢ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٨/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٣/٦ .

(٣) المقتضب : ١٧٦/٢ .

(٤) سنن ابن ماجة ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ٥٤٤/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٧/٢ ، شرح المفصل ، لابن يعيش : ٣٣/٦ .

(٦) انظر : الإنصاف : ٣١٣/١ ، الإيضاح في شرح المفصل : ٦١٧/١ ، شرح الجمل ، لابن عصفور : ٣٨/٢ .

تَفَقَّأَ فَوْقَه القَلعُ السَّوارِى وَجُنَّ الخَازِبازِ به جُنُونا [1]

فقال : الخازباز بإدخال الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكررهما فيقول : الخازباز .

ومما يدلّ على أنّهما اسم واحد ، أنّهما إذا أُضيفا صحّت إضافتهما جميعاً إضافة واحدة فيقال : أحد عشرك [2] .

وما ذهب إليه البصريون هو الصواب ؛ لأنّ ما احتج به الكوفيون مخالف للقياس قليل فى الاستعمال . وتقدر أل فيما سبق زائدة ، وذلك لمنع دعوى اجتماع أداتى تعريف [3] من نوعٍ واحد ، إذ أنّ كلاً منهما التعريف فيه لفظى . والله أعلم .

* * *

(١) الإنصاف : ٣١٤/١ .

(٢) انظر : الإيضاح فى شرح المفصل : ٦١٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك : ٤٠٩/٢ ، التبيين : ٤٣٤ ، الإنصاف : ٣١٦/١ ، المساعد : ٩٠/٢ ، ٩١ .

الخاتمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

عنوان هذا البحث هو « التعريف دراسة نحوية » وقد تألف من خمسة فصول تقدمها مقدمة وتمهيد .

ففى التمهيد : كان الحديث عن أهم الظواهر النحوية التى أولاها النحاة اهتماماً عند دراستهم للتعريف .

وفى الفصل الأول : كان الحديث عن التعريف لغة واصطلاحاً وبيان أقسام التعريف وطرقه وقرائنه وبيان الطريقة التى تعرف فيه كل قسم من أقسام التعريف .

وكان من نتائجه :

- المعرفة هى ما دل على معّين بطرق التعريف المعروفة ، وما لم يقع فى سياق يوجب الحكم بتنكيرها .

-الاشتراك فى المعارف سواء أكان من أصل الوضع أم عارضاً ، لا يزيل المعارف عن تعريفها .

- الاختصاص فى النكرة عارض لا يعتد به ، والنظر فيه لاعتبار الأصل .

- المعارف سبعة ، هى : الضمائر ، أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة ، الأعلام ، المعرف بالإضافة ، المعرف بأل ، المعرف بالنداء .

- يخرج من حدّ المعارف أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والأسماء المتوغلة فى الإبهام ، والأسماء الملازمة للنفى والفعل والحرف .

- من أهم طرق التعريف ، التعريف بالأداة والتعريف بالوضع .

- من أشهر مسمّيات طرق التعريف ، التعريف الوضعى واللفظى والحقيقى والاستعمالى والمعنوى .

- ترجيح مذهب تعرف الاسم الموصول بجملة الصلة ، خلافاً لمن عارض ذلك .

- تعرف المنادى المقبل عليه بالقصد والإقبال عليه والإشارة إليه ، خلافاً لتعرفه بأل أو لوقوعه موقع المضمر .

أما الفصل الثانى : فقد كان الحديث فيه عن العموم فى النكرات وفى المعارف بأنواعه المختلفة ، والتعريف اللفظى والتعريف الحقيقى . وكان من نتائجه :

- تشترك المعرفة والنكرة فى الدلالة على العموم ، ولكل من الطرفين طرقه الخاصة فى الدلالة عليه .

- أهم طرق الدلالة على العموم فى المعرفة ، التعريف بأل الجنسية بأنواعها والعلم الجنسى .

- ترجيح كون أل الداخلة على فاعل نعم وبئس من نوع أل التى لاستغراق خصائص الجنس للمبالغة فى المدح والذم .

- الدلالة على العموم فى أل التى للماهية ، إما أن تكون على سبيل المجاز ، أو يكون القصد بها مطلق الجنس دون النظر إلى الاستغراق والشمول .

- الدلالة على التعيين فى المعارف متمثلة فى خط ممتد من أعلى نقطة للتعيين التى تمثلها أعرف المعارف ، ويتمثل هذا الخط فى الترتيب العام للمعارف المقابل بالترتيب العام للنكرات ، الذى ينطلق من أدنى درجات التنكير الذى يمثله أنكر النكرات .

أما الفصل الثالث : فقد كان الحديث فيه عن أهم المواقع التى يشترط فيها التعريف ، والتعريف المؤول بالتنكير بسبب السياق ، أو بسبب الكلمة نفسها . وكان من نتائجه :

- يشترط التعريف فى بعض المواضع لتحقق معنى الفائدة ، ومن أهمها : المبتدأ ، صاحب الحال ، المنصوب على الاختصاص ، وغيرها .

- المعرفة الواقعة فى مواقع النكرات هى معرفة فقدت القدره على التعيين مما جوّز لها الحلول فى هذه المواقع الخاصة بالنكرات .

- الضمير فى نحو : ربه رجلاً نكرة لأن القصد به الإبهام ، وكذلك ما شابهه فى نحو : نعم رجلاً وبئس رجلاً وما أحسن زيداً ، ويا له رجلاً ، ولله دره فارساً ، وويحه رجلاً ، ونحوها .

– الضمير فى نحو : جاءنى رجل فأكرمته معرفة ، لمخالفته الضمائر السابقة لكونه غير مقصود به الإبهام ، ولعوده على نكرة مختصة بصفة أو حكم .

– غيرك وشبهك ومثلك نكرات وإن أضيفت للمعرفة لأنّها ألفاظ متوغلة فى الإبهام .

وأما الفصل الرابع : فكان الحديث فيه عن قرائن التعريف من منع صرف وغيره ، وكان من نتائجه :

– منع الصرف يكون دليلاً على التعريف إذا اختفت أداة التعريف وعلامته .

– الاستدلال على التعريف فى الأعلام الشخصية أظهر من الاستدلال عليه فى الأعلام التى للمعانى .

– ضحوة وعشية وأخواتها نكرات بدليل وصفها بالنكرة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

– عدم قبول الكلمة لأل دليل على تعريفها غالباً .

– ترجيح كون التعريف فى أيام الأسبوع مما يكون علماً بالألف واللام التى للغلبة .

– ترجيح مذهب الرضى ومن تبعه أنه ليس كل ما جاء على باب فَعالِ معرفة مؤنثاً ، مع إمكان تفسير الكسر فيه لغير التأنيث .

– إن تقدير النحاة للتعريف والتأنيث فى صيغة فعالِ ، إنما هو تقدير مفترض .

– ترجيح كون التنوين اللاحق بأسماء الأفعال والأصوات من التنوين الشاذ .

أما الفصل الخامس : فقد كان الحديث فيه عن زوال التعريف بالتثنية والجمع أو باجتماع أداتى تعريف . وكان من نتائجه :

– التثنية والجمع تزيل التعريف فى الأعلام .

– ترجيح مذهب الرضى وابن الحاجب فى وجوب جبر التعريف الفائت بالتثنية والجمع .

- تثنية وجمع الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا تزيل التعريف عنها .

- ترجيح مذهب ابن مالك والرضى فى أن نداء الأعلام وإضافتها لا يزيل تعريفها . وأنّ الاشتراك فى المعارف لا يتنزل منزلة الاشتراك فى النكرات .

- أن أسماء الإشارة والضمائر لا تقبل الإضافة ، لأنها لا تتنكر فيحكم بحرفية ما يضاف لها .

- أن منع اجتماع التعريف بأل والتعريف بالنداء سببه منع اجتماع ساكنين ، وهما ألف ياء النداء ، والحرف الساكن فى الكلمة بعدها .

- ترجيح مذهب ابن مالك والرضى فى أن نداء اسم الإشارة لا يزيل التعريف عنه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

* * *

الفهارس

١ – فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل / لأبى حيّان الأندلسى / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم ٧٥ نحو ، عن نسخة دار الكتب رقم ٦٢ نحو ، الجزء الرابع .

٢- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل / لأبى حيان الأندلسى / تحقيق / رسالة دكتوراه / إعداد : د . حماد حمزة البحيرى / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

ثانياً : المطبوعات :

١- ابن الطراوة النحوى / د. عياد الثبيتى / مطبوعات نادى الطائف الأدبى / ط١ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبى حيان الأندلسى / تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النحاس / الطبعة الأولى / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٦ م .

٣- أساليب الاستغراق والشمول / د. السيد رزق الطويل / المكتبة الفيصلية / الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٤- أسرار العربية / لأبى البركات الأنبارى / تحقيق : محمد بهجة البيطار / مطبعة التركى / دمشق / ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٥- أسرار ومفاهيم دقيقة حول ظاهرة التنوين فى العربية / د. عبد الرحمن إسماعيل / مطبعة الأمانة / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٦- أسماء الأفعال وأسماء الأصوات فى اللغة العربية / د. محمد عبد الله جبر / دار المعارف / ١٩٨٠ م .

٧- الأشباه والنظائر / للسيوطى / راجعه وقدم له : د. فايز ترحيبى / دار الكتاب العربى / بيروت - لبنان / الطبعة الأولى / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٨- الأصول فى النحو / لابن السراج / تحقيق د. عبد المحسن الفتلى / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٩- أقسام الكلام العربى من حيث الوظيفة والشكل / د. فاضل الساقى / مكتبة الخانجى / القاهرة / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

١٠- أمالى السهيلى / تحقيق / محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة - مصر / ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

١١- الأمالى الشجرية / دار المعرفة للطباعة / بيروت .

١٢- الأمالى النحوية « أمالى القرآن الكريم » / ابن الحاجب / تحقيق : هادى حسن حمودى / مكتبة النهضة العربية / عالم الكتب - بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والنحويين / لأبى البركات الأنبارى / تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد / دار الفكرة / بيروت .

١٤- أوضح الماسلك إلى ألفية ابن مالك / لابن هشام / تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد / الطبعة الخامسة / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٥- الإيضاح العضدى / لأبى علي الفارسى / تحقيق : حسن شاذلى فرهود / دار العلوم للطباعة والنشر / الطبعة الثانية / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٦- الإيضاح فى شرح المفصل / لابن الحاجب النحوى / تحقيق وتقديم / د. موسى بناى العليلى / مطبعة العانى / بغداد / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

١٧- البحر المحيط / لأبى حيان / مكتبة ومطابع النصر الحديثة / الرياض .

١٨- بدائع الفوائد / لابن قيم الجوزية .

١٩- البرهان فى علوم القرآن / للزركشى / تحقيق : د. يوسف المرعشلى - الشيخ جمال الذهبى - الشيخ إبراهيم الكردى / دار المعرفة / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٠- البسيط فى شرح جمل الزجاجى / لأبى الربيع / تحقيق ودراسة : د. عيّاد الثبيتى / دارالغرب الإسلامى / بيروت / الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٢١- تاج العروس من جواهر القاموس / للزبيدى / تحقيق : عبد العليم الطحاوى / مراجعة محمد الأثرى وعبد الستار فراج / مطبعة حكومة الكويت / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .

٢٢- التبصرة والتذكرة / للصيمرى / تحقيق : فتحى علي الدين / جامعة أم القرى / مركز البحث العلمى / دار الفكر / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبى البقاء العكبرى / تحقيق ودراسة : د. عبد الرحمن العثيمين / دار الغرب الإسلامى / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٤- تذكرة النحاة / لأبى حيان / تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن / مؤسسة الرسالة / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك حققه وقدم له : محمد كامل بركات / دار الكتاب العربى للطباعة والنشر / القاهرة / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

٢٦- التعريفات / لأبى الحسن علي الجرجانى / الدار التونسية للنشر .

٢٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / للدمامينى / تحقيق : د. محمد عبد الرحمن المفدى / الطبعة الأولى / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٢٨- التلخيص فى علوم البلاغة / للقزوينى / ضبطه وشرحه : عبد الرحمن البرقوقى / دار الكتاب العربى / الطبعة الأولى .

٢٩- تهذيب اللغة / للأزهرى / تحقيق : جماعة من الأساتذة / الدار العربية للطباعة والنشر / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / للمرادى / شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان / الناشر مكتبة الكليات الأزهرية - حسين محمد إمبابى وشركاه / الطبعة الثانية .

٣١- حاشية الخضرى / للشيخ محمد الدمياطى الشهير بالخضرى / الطبعة الأخيرة / ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م / شركة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

٣٢- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك / رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٣٣- حاشية يس العليمى الحمصى على التصريح / عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٣٤- الخاطريات / لابن جنى / حققه وعلق عليه : على ذو الفقار شاكر / دار الغرب الإسلامى / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٣٥- خزانة الأدب / للبغدادى / تحقيق وشرح : عبد السلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / الطبعة الثانية / ١٩٧٩ م .

٣٦- الخصائص / لابن جنى / تحقيق : محمد علي النجار / عالم الكتب / بيروت / الطبعة الثالثة / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٧- دراسات نقدية فى النحو العربى / د. عبد الرحمن أيوب / مطبعة الأنجلو المصرية / ١٩٥٧ م .

٣٨- ديوان جرير / دار صادر للطباعة والنشر / دار بيروت للطباعة والنشر / بيروت / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٣٩- ديوان حسان بن ثابت رضى الله عنه / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٤٠- ديوان ذى الرمة / تحقيق : د. عبد القدوس أبو صالح / مؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة / بيروت / ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ .

٤١- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم / تحقيق : درية الخطيب ولطفى الصقال / دمشق / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٤٢- ديوان الفرزدق / دار صادر للطباعة والنشر / بيروت / ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

٤٣- الروض الأنف / للسهيلى / قدم له وعلق عليه وضبطه : طه عبد الرؤوف سعد / دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٤٤- سر صناعة الإعراب / لابن جنى / دراسة وتحقيق : د. حسن هنداوى / دار القلم / دمشق / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٥- سفر السعاد وسفير الإفادة / للسخاوى / تحقيق : محمد الدالى / مجمع اللغة العربية / دمشق / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- سنن ابن ماجه / المكتبة العلمية .

٤٦- شرح أبيات سيبويه / للسيرافى / حققه وقدم له : د. محمد علي سلطانى / دار المأمون للتراث / دمشق / ١٩٧٩ م .

٤٧- شرح أبيات سيبويه / للنحاس / تحقيق وتعليق : د. وهبة متولى عمر / مكتبة الشباب / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك / ومعه حاشية الصبان / مطبعة عيسى البابى الحلبى / القاهرة .

٤٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / حققه وضبطه وشرح شواهده ووضح فهارسه / د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت .

٥٠- شرح ألفية ابن معطى / تحقيق ودراسة : د. علي موسى الشوملى / الناشر مكتبة الخريجى الرياض / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٥١- شرح التسهيل لابن مالك / تحقيق : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوى المختون / هجر للطباعة والنشر / الطبعة الأولى / ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٥٢- شرح التصريح على التوضيح / خالد الأزهرى / عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٥٣- شرح جمل الزجاجى / لابن عصفور الشرح الكبير / تحقيق : د. صاحب أبو جناح / مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل / ١٤٠٢ هـ - ١٠٨٢ م .

٥٤- شرح شذور الذهب / لابن هشام .

٥٥- شرح شواهد الشافية / للبغدادى / حققها وضبط غريبها : محمد نور الحسن / محمد الزفزاف / محمد محى الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٦- الشعر والشعراء / لابن قتيبة / تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر / دار المعارف / القاهرة .

٥٧- شرح الفريد / لعصام الدين الإسفرانينى / ضبط نصه وحققه وعلق عليه : نورى ياسين حسين / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٥٨- شرح القصائد السبع الطوال / للأنبارى / تحقيق : عبد السلام هارون / دار المعارف / الطبعة الرابعة / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٥٩- شرح قطر الندى وبل الصدى / لابن هشام / تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد / دار الفكر .

٦٠- شرح الكافية الشافية / لابن مالك / حققه وقدم له : د. عبد المنعم أحمد هويدى / مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى / جامعة أم القرى / مكة المكرمة / ط١ / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٦١- شرح كتاب سيبويه / للسيرافى / حققه وقدم له وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمى حجازى ، د. محمد هاشم عبد الدايم / الجزء الأول / الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦٢- شرح كتاب الكافية فى النحو / للرضى الاستراباذى / توزيع دار الباز للنشر والتوزيع ، عباس أحمد الباز / مكة المكرمة / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان .

٦٣- شرح اللمحة البدرية فى علم اللغة العربية / لابن هشام الأنصارى / دراسة وتحقيق : د. هادى نهر / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٦٤- شرح اللمع / لابن برهان العكبرى / حققه : د. فائز فارس / السلسلة التراثية .

٦٥- شرح المفصل فى صنعة الإعراب (التخمير) / صدر الأفاضل الخوارزمى / تحقيق : عبد الرحمن العثيمين / دار الغرب الإسلامى / بيروت / الطبعة الأولى / ١٩٩٠ م .

٦٦- شرح المفصل / لابن يعيش / صححه وعلق عليه : جماعة من العلماء / عنيت بطبعة ونشره بأمر المشيخة - إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها : محمد منير عبده الدمشقى .

٦٧- الصحاح / للجوهرى / تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار / القاهرة / ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦ م .

٦٨- عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك / محمد محى الدين عبد الحميد / الطبعة الخامسة / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٦٩- فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى / للعسقلانى / دار الفكر .

٧٠- فى النحو العربى نقد وتوجيه / د. مهدى المخزومى / دار الرائد العربى / بيروت / الطبعة الثانية / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٧١- الكامل فى اللغة والأدب / للمبرد / تحقيق : محمد أبى الفضل والسيّد شحاته / مكتبة نهضة مصر / القاهرة .

٧٢- كتاب الجمل فى النحو / لأبى القاسم الزجاجى / حققه وقدم له : علي

توفيق الحمد / مؤسسة الرسالة / بيروت / دار الأمل / أربد الأردن / الطبعة الثالثة / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٧٣- الكتاب / لسيبويه / تحقيق وشرح : عبد السلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط٢ .

٧٤- كتاب الشعر / لأبى علي الفارسى / تحقيق وشرح : د. محمود الطناحى / مكتبة الخانجى / القاهرة / الطبعة الأولى / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٧٥- الكتاب المصنف فى الأحاديث والأثار / لابن أبى شيبة / دار التاج / بيروت / الطبعة الأولى / ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٧٦- الكليات / لأبى البقاء الكفوى / قابله على نسخه خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ، ومحمد المصرى / منشورات وزارة الثقافية والإرشاد القومى / ١٤٠٦ هـ -١٩٧٦ م .

٧٧- لسان العرب / لابن منظور / دار صادر / بيروت .

٧٨- اللغة العربية معناها مبناها / د. تمام حسان / دار الثقافة / الدار البيضاء .

٧٩- اللمع فى العربية / لابن جنى / تحقيق : حامد المؤمن / عالم الكتب / الطبعة الثانية / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٨٠- ما ينصرف وما لا ينصرف / للزجاج / تحقيق : هدى محمود قراعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة / ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٨١- المبهج فى تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جنى / تقديم وتحقيق : د. حسن هنداوى .

٨٢- المحاجاة فى المسائل النحوية / للزمخشرى / تحقيق د. بهيجة الحسينى / دار التربية للطباعة والنشر .

٨٣- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / ابن جنى /

تحقيق : علي النجدى ناصف و د. عبد الحليم النجار ، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى / دار سزكين للطباعة والنشر / الطبعة الثانية / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٨٤- المخصص / لابن سيدة بولاق / القاهرة / الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ - ١٩٧١ م .

٨٥- المرتجل / لابن الخشاب / تحقيق ودراسة : علي حيدر / دار الحكمة / دمشق / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٨٦- المساعد على تسهيل الفوائد / لابن عقيل / تحقيق : د. محمد كامل بركات / مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / مكة المكرمة / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٨٧- معجم مقاييس اللغة / لابن فارس / تحقيق وضبط : عبد السلام هارون / دار الفكر .

٨٨- مغنى اللبيب / لابن هشام / تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد / دار إحياء التراث العربى .

٨٩- مفتاح العلوم / للسكاكى / مطبعة مصطفى البابى / مصر / ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

٩٠- المفردات فى غريب القرآن / للراغب الأصفهانى / تحقيق وضبط : محمد سيد كيلانى / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده / الطبعة الأخيرة / ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

٩١- المفصل فى علم العربية / للزمخشرى / دار الجيل / بيروت .

٩٢- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر / الجرجانى / تحقيق : د. كاظم بحر المرجان / وزارة الثقافة والإعلام العراقية / بغداد / ١٩٨٢ م .

٩٣- المقتضب / للمبرد / تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة / عالم الكتب / بيروت / ١٣٩٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٩٤- المقرب / لابن عصفور / تحقيق : أحمد عبد الستار الجـوارى وعبـد اللـه الجبورى / مطبعة العانى / بغداد / الطبعة الأولى / ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٩٥- الملخص فى ضبط قوانين العربيـة / لابـن أبـى الربيـع / تحقيـق : د. علـي سلطان الحكمى / الطبعة الأولى / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٩٦- منحة الجليل بتحقيق وشرح ابن عقيل / لمحمد محى الدين عبد الحميد / الطبعة الثانية .

٩٧- نتائج الفكر فى النحو / للسهيلى / تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا / الطبعة الثانية / دار الاعتصام / القاهرة / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٩٨- النحـو الوافـى / عبـاس حسـن / دار المعـارف / مصـر / الطبعـة الرابعـة / ١٩٨٠ م .

٩٩- النحـو الوصفـى مـن خـلال القـرآن الكريـم / د. محمـد صـلاح الديـن مصطفى / مؤسسة علي جراح الصباح / الكويت .

١٠٠- نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربى / غراتشيا غابوتشـان / ترجمة : د. جعفر دك البـاب / مطـابع مؤسسـة الوحـدة للصحافـة والطباعـة والنشـر / دمشق .

١٠١- النكت فى تفسير كتاب سيبويه / تحقيق : زهير عبد المحسن سـليمان / منشورات معهد المخطوطات العربية / المنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلـوم / الطبعـة الأولى / الكويت / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٠٢- النهايـة فـى غريـب الحديـث والأثـر / لابـن الأثـير / تحقيـق : طـاهر الزواوى ، محمود الطناحى / دار الباز للنشر والتوزيع / مكة المكرمة .

١٠٣- همع الهوامع فى شـرح جمـع الجوامـع / للسـيوطى / عنـى بتصحيحـه : السيد محمد بدر الدين النعسانى / الطبعة الأولى / ١٣٢٧ هـ .

ثالثاً : الدوريات :

١- مجلة مجمع اللغة العربية / الجزء الرابع والعشرون / ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م / القاهرة / التفكير اللغوى عند العرب مصادره ومراحله / د. عبدالرحمن أيوب . والعدد الخامس والعشرون / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م / القاهرة / القول فى غير وحكم إضافتها إلى المعرفة ودخول أل عليها / د. الشيخ عبد الرحمن التاج .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	« صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم »	٧	١٤٠-١٦٤-١٦٥-٢٣٧
البقرة	« ذلك الكتاب لا ريب فيه »	٢	٩٧-١٠٣
البقرة	« فما جزاء من يفعل ذلك منكم »	٨٥	٣٣٥
البقرة	« يود أحدكم لو يعمر »	٩٦	٦٨
البقرة	« إلا من سفه نفسه »	١٣٠	١٩٣
البقرة	« كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء »	١٧٠	٦٥
البقرة	« فمن عُفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف »	١٧٨	٤٧
البقرة	« فعدة من أيام أخر »	١٨٤	٢٥٧
البقرة	« أن تصوموا خير لكم »	١٨٤	٦٨
البقرة	« شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن »	١٨٥	٤٦
البقرة	« وما تفعلوا من خير يعلمه الله »	١٩٧	٢٨-٩٩
البقرة	« ولعبد مؤمن خير من مشرك »	٢٢١	١٦-١٧١
البقرة	« الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية »	٢٧٤	٢٨-٦٦
آل عمران	« وهو الذى يصوركم فى الأرحام كيف يشاء »	٦	٩٩
آل عمران	« إنّ أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركاً »	٩٦	١٥
النساء	« وخلق الإنسان ضعيفاً »	٢٨	٧٣-٩٠-١٠١
النساء	« والجار ذى القربى »	٣٦	١٠١-١٠٢
النساء	« والجار ذى القربى والجار الجنب »	٣٦	١٠١
النساء	« أينما تكونوا يدرككم الموت »	٧٨	٢٨-٩٩
النساء	« لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر »	٩٥	١٤٠-١٦٤-٢٣٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النساء	« من يعمل سوءاً يجز به »	١٢٣	٨٢ - ٩٩
المائدة	« اليوم أكملت لكم دينكم »	٣	٧٣
المائدة	« اعدلوا هو أقرب للتقوى »	٨	٤٦
المائدة	« أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير »	١٩	٩٥
المائدة	« بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء »	٦٤	٩٩
المائدة	« هدياً بالغ الكعبة »	٩٥	٧٥
المائدة	« فإن عثر على أنّهما استحقا إثماً فآخران يقومان مقامهما »	١٠٧	١٦٨
الأنعام	« إن هى إلا حياتنا الدنيا »	٢٩	٤٩
الأعراف	« واختار موسى قومه سبعين رجلاً »	١٥٥	٢١٦
الأنفال	« وما كان صلاتهم عند البيت إلاّ مكاء وتصدية »	٣٥	١٤٥ - ١٥٤
التوبة	« فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم »	١٢	٩٧
التوبة	« الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله »	٣٤	٤٦
التوبة	« إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً »	٣٦	٢١٦
التوبة	« إذ هما فى الغار »	٤٠	٧٢- ١٠٥ -١١٤
التوبة	« خضتم كالذى خاضوا »	٩٦	٦٨
التوبة	« لا ملجأ من الله إلا إليه »	١١٨	٩٧
يونس	« ومنهم من يستمعون إليك »	٤٢	٥٩
هود	« لا عاصم اليوم من أمر الله »	٤٣	٩٧
يوسف	« وأخاف أن يأكله الذئب »	١٣	٩٠ - ١١ -١١٤

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحــة
يوسف	« لئن أكله الذئب »	١٤	١١٧
يوسف	« هى راودتنى عن نفسى »	٢٦	٤٦
الرعد	« عالم الغيب والشهادة »	١٣	١٠١
إبراهيم	« وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه »	٤	٩٥
الحجر	« ما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم »	٤	١٧١-١٧٤
الحجر	« يا أيها الذى نزل عليه الذكر »	٦	٣٤٧
النحل	« ولنعم دار المتقين »	٣٠	١٠٤
الإسراء	« أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى »	١١٠	١٠٠
الكهف	« بئس للظالمين بدلاً »	٥٠	٤٨-١٠٤
الكهف	« وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً »	٥٤	١٠١
طه	« أن تقول لا مساس »	٩٧	١٤٦-٢٩٣
طه	« زهرة الحياة الدنيا »	١٣١	١٨٨
الأنبياء	« فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا »	٢١	٢٢٢
الأنبياء	« وجعلنا من الماء كل شئ حى »	٣٠	١١١
الأنبياء	« خلق الإنسان من عجل »	٣٧	١٠١
الحج	« فنعم المولى ونعم النصير »	٧٨	١٠٤
المؤمنون	« عالم الغيب والشهادة »	٢٣	١٠١
المؤمنون	« وما كان معه من إله »	٩١	٩٥
النور	« أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء »	٣١	١٠٢
الشعراء	« وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون »	٢٠٨	٩٥
النمل	« أءله مع الله »		٩٤

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحــة
القصص	« يا أبت استأجره »	٢٦	٤٦
القصص	« بطرت معيشتها »	٥٨	١٩٣
القصص	« من إله غير الله »	٧١-٧٢	٩٤
القصص	« تلك الدار الآخرة »	٧٣	٥٣
العنكبوت	« أولم يكفهم أنا أنزلنا »	٥١	٦٨
الروم	« لله الأمر من قبل ومن بعد »	٤٣	٧٩
السجدة	« عالم الغيب والشهادة »	٣٢	١٠١
الأحزاب	« لكيلا يكون على المؤمنين حرج »	٣٧	٦٨
سبأ	« بل مكر الليل والنهار »	٣٣	٧٦
فاطر	« نعمل صالحاً غير الذي كنّا نعمل »	٣٧	٢٣١
يس	« وآية لهم الليل نسلخ منه النهار »	٣٧	٨٨-١٣٦-١٣٧-١٤٥
ص	« بما نسوا يوم الحساب »	٢٦	٦٨
ص	« حتى توارت بالحجاب »	٣٢	٤٧
الزمر	« والذى جاء بالصدق وصدق به فأولئك هم المتقون »	٣٣	٢٨-٦٦-١١٠
غافر	« لا ظلم اليوم »	١٧	٩٧
فصلت	« فى أربعة أيام سواء للسائلين »	١٠	١٧١
فصلت	« وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلاّ ذو حظ عظيم »	٣٥	١٤٧
الدخان	« فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا »	٤-٥	١٦-١٧١
الأحقاف	« هذا عارض ممطرنا »	٢٤	٧٥
محمد	« الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم »	١	٢٨-٦٥
الفتح	« إذ يبايعونك تحت الشجرة »	١٨	٧٣-١٠٥-١١٤
القمر	« اقتربت الساعة وانشق القمر »	١	٧٢

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحــة
الواقعة	« أصحاب الشمال ما أصحاب الشمال »	٤١	٢٢١
الحديد	« لكيلا تأسوا على ما فاتكم »	٢٣	٥٩
المجادلة	« ذلك خير لكم وأطهر »	١٢	٣٣٥
الجمعة	« كمثل الحمار يحمل أسفارا »	٥	١٣٦
المنافقون	« ليخرجن الأعز منها الأذل »	٨	١٨٢
التغابن	« ومن يؤمن بالله يهد قلبه »	١١	٩٩
القلم	« إن الإنسان ليطغى »	٦	١٠١
الحاقة	« الحاقة ما الحاقة »	١-٢	٢٢١
المعارج	« إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعا ،	١٩-٢٠	١٠٢
	وإذا مسه الخير منوعاً إلا المصلين »	٢١-٢٢	
نوح	« ويعوق ونسرا »	٢٣	٣٢١
الليل	« لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى »	١٥-١٦	١٠١
التين	« لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم ثم رددناه	٤-٥-٦	١٠٢
	أسفل سافلين ، إلا الذين آمنوا »		
القدر	« إنا أنزلناه فى ليلة القدر »	١	٤٦
العصر	« والعصر إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا	١-٢-٣	٧٣-٩٠-١٠٢-١٠٤
	وعملوا الصالحات »		١١٠-١١٧-١٢٢
الهمزة	« ويلٌ لكل همزة لمزة الذى جمع ماله وعدده »	١-٢	١٦٧
الإخلاص	« قل هو الله أحد »	١	٤٩-٢٢٢

فهرس الحديث والأثر

الصفحة

١- « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » ... ١٩٧
٢- « إن كنت صائماً فصم الثلاث عشر والأربع عشر والخمس عشر » ٣٥٦
٣- « تمرة خير من جرادة » ٩٨
٤- « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » ١٦-١٧١
٥- « الماء طاهر » ١١١-١٥١
٦- « النوم حدث » ١١٢-١٥١
٧- « هؤلاء المحمدون بالباب » ٣١٣

فهرس الأمثال وأقوال العرب

الصفحة

- ادخلوا الأول بالأول ١٨٢
- إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ٣٣٢-٣٣٤-٣٣٦
- إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا السؤءات ٣٣٦
- أطعمنا شاة كل شاة ١٠٧
- أما البصرة فلا بصرة لكم وأما بغداد فلا بغداد لكم ١٩٧
- إنى لأمر بالرجل خير منك ١١٤-١٣٩
- إنى لأمر بالرجل غيرك ١١٤-١٣٨-١٣٩-١٦٣-٢٠٨
- إن كان أحد فى هذا الفج فلا هويا هذا ١٩٨
- أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض ١٠٢-١٠٤
- تفرق القوم بداد ٢٩٢
- تفرقوا أيادى سبأ ٢٠٢
- جاءت الخيل بداد بداد ٢٩٢
- رب رجل وأخيه ٢٢٨-٢٢٩
- رب واحد أمه وعبد بطنه ونسيج وحدة ٢٠٨-٢٠٩
- رجع عوده على بدئه ١٨٢
- الرجل خير من المرأة ١٧٤-١١٦
- سفه زيد رأيه ١٩٣
- طلبته جهدى وطاقتى ١٨٢
- قضية ولا أبا حسن لها ١٩١-١٩٧-٢٠٠-٢٠٥
- قد كان من مطر ٩٦
- قد كان من حديث ٩٦

الصفحة

- كل شاة وسخلتها بدرهم ٢٢٥
- لا رجل وأخاه ١٨٦
- لذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان ١٩٠
- له صوت صوت الحمار وزئير زئير الأسد وهدير هدير الثور ٢٢٢-٢٢٤
- لله دره فارساً ١١٤-١٣٨-١٣٩-١٦٣
- ما يحسن بالرجل مثلك ١٨٢-١٨٨
- مررت به ثلاثتهم وخمستهم ١٨٢-١٨٥
- هذه عرفات مباركاً فيها ٣١٥
- هذا يوم اثنين مباركاً ٢٧٢
- ويحه رجلاً ٢٢٢-٢٢٤
- يا الله اغفر لنا ٣٣٥
- يا له رجلاً ويا لها قصة ويا له ليلاً ٢٢٢-٢٢٤

فهرس القوافي والأشعار

القافية	البحر	الصفحة
الهمزة المضمومة		
ماء	الوافر	٥٣ - ١٤٢
سواء	الوافر	١٤٥
الباء المفتوحة		
أرنبا	الرجز	١٢١
الباء المضمومة		
مقترب	البسيط	٢٢٢
فأجابوا	الخفيف	٤٩ - ٢١١
الباء المكسورة		
عطبه	البسيط	٢١١
الركائب	الكامل	٢٧٥ - ٣٢١
السالب	الرجز	٢٣٦
التاء المضمومة		
قتلت	الوافر	٣٢٥
التاء المكسورة		
مشارت	الطويل	٢٢٥
استقلت	الطويل	١٩٨
الطلحات	الكامل	٣١٤
لداتى	الرجز	٦٦
المصيبات	المنسرح	٣١٤

القافية	البحر	الصفحة
الجيم المفتوحة		
عجيجا	الوافر	٣٢٦
الحاء المكسورة		
الجوانح	الطويل	١٩٧-٢٠١-٢٠٣
السوانح	الطويل	٢٠٧
الدال المفتوحة		
زادا	الوافر	٢١٥
الدال المضمومة		
الرعد	الطويل	٢٧٠
هند	الطويل	٢٠٠
الجمد	البسيط	١٢٤
الدال المكسورة		
المجد	الطويل	٢٢٧
أرفد	الطويل	٩٩
خالد	الطويل	١٠٣
المرد	الطويل	١٢٤
بالشهاد	الوافر	١٩٣
حماد	الوافر	٢٩١-٢٩٥
البلاد	الوافر	١٩٧
محمد	الوافر	٣١٢
بداد	الكامل	٢٩١-٢٩٢-٢٩٦

القافية	البحر	الصفحة
بداد	الكامل	٢٩٢
أعقادها	المتقارب	٢٢٦
إنحمادها	المتقارب	٢٢٦
واحد	المتقارب	١٠٧
الراء المفتوحة		
بزوبرا	الطويل	١٢٤-٢٤٢
شرا	الرجز	٨١-٣٤٤
العبيرا	المتقارب	٣٦-١٥٣
الراء المضمومة		
السمر	الطويل	١٩٣
أسر	الطويل	٢١٠
الذكر	البسيط	١٤٢
العمور	الوافر	٣١٣
المهار	الخفيف	٢٠٨
الراء المكسورة		
عمرو	الطويل	
فجار	الكامل	١٢٤-٢٤٢-٢٧٩-٢٨٢-٢٨٩
الأوبر	الكامل	١٣٣-٢٧٦
قصورها	الكامل	٢٧٥-٣٢١
الذعر	الكامل	٢٨٠
الأشبار	الكامل	٣٥٦

القافية	البحر	الصفحة
الأبصار	الكامل	١٨٨
مومر	الرجز	٣٢٥
الفاخر	السريع	٧٠-١٢٤-٢٤٣
السين المفتوحة		
البائسا	الرجز	٤٩
السين المكسورة		
نفسى	الطويل	١٢٠
القناعيس	البسيط	٢٦٩
شموس	الكامل	١٧
العين الساكنة		
يطع	الرمل	٢٠٧
العين المفتوحة		
الوداعا	الوافر	١٤٣-١٥٤
العين المضمومة		
البلاقع	الطويل	٣٥٦
شبعوا	البسيط	٢٠٠
العين المكسورة		
الرباع	الوافر	٢٨٤
البلاقع	الوافر	٣٠٦
أرباعها	الرجز	٢٨٠
الفاء المضمومة		

القافية	البحر	الصفحة
تنوف	الطويل	٣٢٤
القاف المضمومة		
محلق	الطويل	٢٧٠
منطيق	البسيط	٢١٥
القاف المكسورة		
بطلاق	الكامل	٢٠٦-٢٣٤
الكاف المكسورة		
المعارك	الطويل	٢٧٦-٣٢١
اللام الساكنة		
الجمل	الطويل	١٣٨-١٥٤-١٦٣
فعل	الطويل	٢٢٧
اللام المفتوحة		
قابله	الطويل	٢٨٢
الأوعالا	الكامل	٣١٤
اللام المضمومة		
كاهله	الطويل	٢٧٦-٣٢١
مهمل	الطويل	٤٩
مقبل	الكامل	٣١٤
يتحول	م/الكامل	١٢٠
اللام المكسورة		
حمائل	الطويل	١٠٤

القافية	البحر	الصفحة
بالأصائل	الطويل	١٣٦-١٥٣
المضلل	الطويل	٣١٣
نزال	الوافر	٢٨١
فيل	الوافر	١٣٣
الدخال	الوافر	١٤٦-١٨٢-١٨٩-٢٩٤
الفصيل	الوافر	٢٧٠
العقال	الخفيف	٢٠٧
الميم المفتوحة		
عندما	الطويل	٢٧٦-٣٢١
الميم المضمومة		
بغامها	الطويل	١٤١-١٦٤
المغنم	الكامل	٢٨٤
الميم المكسورة		
لائم	الطويل	٣٢٤
مسالم	الطويل	٣٢٤
بسهام	الطويل	٢٤٤
صيام	الطويل	٢٤٤
الكرم	البسيط	١٨٤
حذام	الوافر	٢٨٥
مستقيم	الوافر	١٤٥
بدم	المنسرح	٣١٤

القافيـة	البحر	الصفحة
همام	الخفيف	٢٩٤
النون الساكنة		
واغتدين	السريع	٢٠٧
النون المفتوحة		
حرمانا	البسيط	٢٠٦
دينا	الوافر	١٢٤
جنونا	الوافر	٣٥٧
إلينا	م/الكامل	٦٥
وأمهنه	الرجز	٣٢٤
النون المضمومة		
عدنان	الكامل	٣٤٥
النون المكسورة		
يمان	الطويل	٣٢٤-٣٢٦
أمين	الطويل	٢٠٧
عنى	الوافر	٨١-٣٤٤
يلينى	الوافر	٤٧
هوان	الكامل	٢١١
يعنينى	الكامل	١١٥-١٣٥-١٤٠
بضؤلان	الرجز	١٩٩
الواو المفتوحة		
هوه	المتقارب	١٩٨

القافيـة	البحر	الصفحة
هوه	المتقارب	١٩٨
الياء المفتوحة		
هاديا	الطويل	١٦٤
أنصاف الأبيات		
الدال المكسورة		
الغد	الكامل	١٨
غد	الكامل	١٨
راء مفتوحة		
غيره	الكامل	٢٣٧
الراء المضمومة		
أقمار	الرجز	١٧
الراء المكسورة		
حذار	الرجز	٢٨٠
نظار	الرجز	٢٨٠
السين المكسورة		
أمرس	الرجز	٢٦٤
الميم الساكنة		
لكم	الرجز	١٩٧
النون المفتوحة		
السعدينا	الرجز	٣١٣
الياء المكسورة		
للمطى	الرجز	١٩٧

فهرس محتوى الرسالة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد	ب
الفصل الأول : التعريف أقسامه وطرقه	١
المبحث الأول : التعريف لغة واصطلاحاً	١
أولاً : التعريف لغوياً	١
ثانياً : التعريف اصطلاحاً	٣
الاشتراك فى المعارف	٨
أولاً : الاشتراك فى المبهمات	٨
ثانياً : الاشتراك فى الأعلام	١١
الاختصاص العارض فى النكرة	١٤
التعريف المؤول بالتنكير	١٩
المبحث الثانى : أقسام التعريف	٢٢
أقسام المعرفة	٢٢
ألفاظ التوكيد أجمع وأخواتها وسحر	٢٩
المبحث الثالث : طرق التعريف وقرائنه	٣٤
أولاً : التعريف بالوضع	٣٤
ثانياً : التعريف بالأداة	٣٩
المبحث الرابع : طريقة تعرف كل قسم من أقسام التعريف	٤٣
أولاً :الضمائر	٤٣
أقسام الضمائر	٤٤

الموضوع	الصفحة
المواضع التى يستغنى فيها عن ذكر الضمير	٤٦
المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه	٤٨
ثانياً : أسماء الإشارة	٥١
مراتب اسم الإشارة	٥٤
ثالثاً : الأسماء الموصولة	٥٥
الاختلاف فى سبب تعرفها	٥٦
زيادة أل والدليل على زيادتها	٥٧
تعليل دخول أل على الاسم الموصول	٥٧
تعرف أى	٥٨
شروط جملة الصلة	٥٩
اعتراض ابن الحاجب على تعرف الموصول بالصلة	٦٤
أقسام الاسم الموصول	٦٧
رابعاً : الأعلام	٦٩
أقسام العلم	٧٠
خامساً : المعرف بالأداة « أل »	٧٢
سادساً : المضاف إلى معرفة	٧٥
أقسام الإضافة	٧٥
سابعاً : المعرف بالنداء	٧٧
تعليل البناء على الضم فى المنادى المعرفة	٧٩
الاختلاف فى سبب تعرف المنادى المقبل عليه	٨٠
الفصل الثانى : التعريف والعموم	٨٥
المبحث الأول : النكرة الدالة على العموم	٩٣

الموضوع	الصفحة
العموم والاستغراق لغة	٩٣
النكرة الواقعة فى سياق النفى والاستفهام	٩٤
وقوع من فى سياق النفى والاستفهام	٩٤
النكرة الواقعة بعد لا النافية للجنس	٩٦
النكرة الدالة على العموم فى الموجب	٩٨
أسماء الشرط ودلالتها على العموم	٩٨
النكرة الموصوفة	١٠٠
المبحث الثانى : المعرفة الدالة على العموم	١٠١
أل الجنسية وأنواعها	١٠١
أولاً : ما يفيد استغراق الأفراد	١٠١
ثانياً : ما تفيد استغراق ما للجنس من خصائص	١٠٣
ثالثاً : أل لتعريف الماهية	١١١
الفرق بينها وبين أل التى لاستغراق الجنس	١١١
الأعلام الجنسية	١١٨
أنواع العلم الجنسى	١١٩
المبحث الثالث : التعريف اللفظى والتعريف الحقيقى	١٢٩
أولاً : التعريف اللفظى	١٣٠
الأحكام اللفظية للمعرف اللفظى	١٣٢
أولاً : منع الصرف	١٣٢
ثانياً : عدم دخول أل عليها	١٣٢
ثالثاً : الابتداء بها بلا شرط	١٣٣
أدلة كونها معارف فى اللفظ	١٣٥

الموضوع	الصفحة
ثانياً : التعريف حقيقى	١٤٨
أسباب كونه تعريفاً حقيقياً	١٤٩
التقريب بين المعرفة والنكرة	١٥٣
مراتب التعريف ومراتب التنكير	١٥٦
الفصل الثالث : التعريف والتأويل بالتنكير	
المبحث الأول : المواقع التى يشترط فيها التعريف	١٧٢
أولاً : المبتدأ	١٧٢
ثانياً : صاحب الحال	١٧٣
ثالثاً : المنصوب على الاختصاص	١٧٥
رابعاً : المندوب	١٧٥
خامساً : المخصوص بالمدح والذم	١٧٦
سادساً : المتعجب منه	١٧٦
سابعاً : المؤكد	١٧٧
ثامناً : المبتدأ والخبر المفصول بينهما بضمير الفصل	١٧٧
المبحث الثانى : تعريف مؤول بالتنكير بسبب السياق	١٧٩
أولاً : وقوع المعرفة حالاً	١٧٩
جواز مجئ الحال معرفة عند الكوفيين	١٨١
المعرفة الواقعة حالاً نكرة عند البصريين	١٨١
أولاً : وقوع الحال معرفاً بأل	١٨٢
ثانياً : ورود الحال مضافاً للضمير	١٨٤
ثالثاً : ورود الحال علماً	١٨٦
ثانياً : وقوع المعرفة تمييزاً	١٩٢

الموضوع الصفحة

جواز تعريفه عند الكوفيين ١٩٣
تأويل التمييز المعرف بالتنكير ١٩٣
ثالثاً : دخول لا النافية للجنس على المعرفة ١٩٧
جواز مجئ اسم لا النافية للجنس معرفة عند الكوفيين ١٩٨
تأويل اسم لا المعرفة بالتنكير ١٩٨
رابعاً : دخول رب على المعرفة ٢٠٦
أولاً : دخول رب على ما هو فى صورة المعرفة ٢٠٦
ثانياً : دخول رب على ما يظن أنه معرفة ٢٠٧
ثالثاً : دخول رب على الاسم المتصل بأل ٢٠٧
رابعاً : دخول رب على مضاف لمضاف للضمير ٢٠٨
خامساً : دخول رب على ضمير الغيبة ٢١١
الضمير فى نعم وبئس ٢١٤
الضمير العائد على النكرة فى التعجب ٢١٩
الضمائر المفسرة بنكرة متأخرة فى نحو : يا له رجلاً وما شابهها ٢٢٢
ضمير الشأن والقصة ٢٢٢
الضمير العائد على نكرة فى نحو : جاءنى رجل فأكرمته ٢٢٧
التشابه والاختلاف بين الضمائر السابقة وضمير الغيبة فى : جاءنى رجل فأكرمته ٢٢٧
المبحث الثالث : تعريف مؤول بالتنكير بسبب الكلمة نفسها ٢٣١
غيرك ومثلك وشبهك نكرات ٢٣١
شبيه معرفة ٢٣٣
أدلة تنكير غير وأخواتها ٢٣٤
مثلك وشبهك وغيرك معارف ٢٣٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : قرائن التعريف	٢٣٩
المبحث الأول : منع الصرف	٢٤٢
أولاً : ظروف الزمان غدوة وبكرة وضحوة وأخواتها	٢٤٦
منع الصرف دليل على التعريف مع الدلالة على التعيين أو الشياع	٢٤٦
علمية غدوة وبكرة ونوع العلمية فيها	٢٤٩
صرف غدوة وبكرة مع إرادة التعيين	٢٥١
ضحوة وعشية وأخواتها نكرات	٢٥٢
أدلة التنكير فيها	٢٥٢
ضحوة وأخواتها معارف عند بعض النحاة	٢٥٤
ثانياً : سحر	٢٥٨
علة منع الصرف فى سحر	٢٥٨
آراء أخرى فى سحر وتعريفها	٢٥٩
ثالثاً : أمس	٢٦٢
بناؤه عند الحجازيين وصرفه عند التميمين	٢٦٢
معنى تعرفه بأل ضمنا	٢٦٢
علميته عند السهيلى	٢٦٣
رابعاً : ألفاظ التوكيد « أجمع وأخواتها »	٢٦٦
سبب كونها معارف	٢٦٦
المبحث الثانى : عدم قبول الكلمة لأل مؤثرة فيها التعريف	٢٦٩
قبول الكلمة لأل دليل تنكيرها غالباً	٢٦٩
دخول أل على المعرفة	٢٧٠
الأعلام التى للغلبة	٢٧٠

الموضوع الصفحة

الأعلام التى قارنت فيها الأداة التسمية	٢٧٣
الأعلام المنقولة من الصفات	٢٧٤
أل الزائدة الداخلة على الأعلام	٢٧٥
تعاقب التعريف	٢٧٧
المبحث الثالث : مجئ الكلمة على صورة من صور التعريف	٢٧٩
أقسام فعال المبنى على الكسر	٢٧٩
أولاً : أن يكون اسماً للفعل فى حال الأمر	٢٧٩
الغرض من إنشائها	٢٨٠
علميتها وسبب بنائها	٢٨٠
ثانياً : اسم المصدر وبناؤه وعلته	٢٨١
سر العلمية فيها عند السهيلى	٢٨٣
ثالثاً : الصفة الغالبة	٢٨٣
رابعاً : الأعلام الشخصية المعدولة عن فاعله	٢٨٤
سر بنائها على الكسر عند السهيلى	٢٨٥
الاعتراض على التأنيث والتعريف فى هذه الأسماء	٢٨٨
أولاً : آراء أخرى فى تفسير البناء على الكسر لغير التأنيث	٢٨٨
ثانياً : اعتراض الرضى على الحكم بتعريفها وتأنيثها	٢٨٩
أدلة التنكير عند الرضى	٢٩٠
الردود على الاعتراضات السابقة	٢٩٢
أولاً : الرد على اعتراض تفسير الكسر لأجل التأنيث	٢٩٢
ثانياً : الرد على وقوعها بعد لا التى لنفى الجنس ووقوعها حالاً	٢٩٣
المبحث الرابع : انعدام التنوين الدال على التنكير	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
أسماء الأفعال والأصوات	٢٩٧
بناؤها وعلته	٢٩٧
التعريف والتنكير فى أسماء الأفعال والأصوات	٢٩٩
نوع التعريف فيها	٣٠٠
نوع التنوين الداخل عليها	٣٠٢
آراء أخرى فى التنوين اللاحق بها	٣٠٣
ترجيح كون التنوين اللاحق بها من التنوين الشاذ	٣٠٨
الفصل الخامس : زوال التعريف	٣١١
المبحث الأول : زوال التعريف بالتثنية والجمع	٣١١
علة تنكير العلم المثنى والمجموع	٣١١
الغرض من تثنية الأعلام وجمعها	٣١٢
شواهد ورود العلم مثنى ومجموعاً	٣١٣
أعلام لا تتنكر بالتثنية والجمع والعلة فى ذلك	٣١٤
دليل بقائها أعلاماً	٣١٥
تعويض التعريف	٣١٦
تثنية الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة	٣١٨
دليل اختلاف التثنية والجمع فيها عن تثنية الأعلام وجمعها	٣١٨
المبحث الثانى : زوال التعريف باجتماع أداتى تعريف	٣٢١
أولاً : اجتماع التعريف بأل والتعريف بالعلمية	٣٢١
حكم أل الداخلة على مثل هذه الأعلام	٣٢٢
ثانياً : اجتماع التعريف بالإضافة والعلمية	٣٢٤
حكم العلم المضاف من حيث زوال تعريفه أو بقائه	٣٢٥

الموضوع	الصفحة
إضافة أسماء الإشارة والضمائر	٣٢٩
أولاً : حكم ما يضاف لأسماء الإشارة	٣٢٩
ثانياً : حكم ما يضاف للضمائر	٣٣٢
ثالثاً : اجتماع التعريف بالنداء والتعريف بالعلمية	٣٣٨
حكم العلم المنادى	٣٣٨
رابعاً : اجتماع التعريف بالنداء واسم الإشارة	٣٤٢
رأى ابن مالك والرضى فى نداء اسم الإشارة	٣٤٢
خامساً : اجتماع النداء والتعريف بأل	٣٤٤
تجويز الكوفيين دخول أل على المنادى	٣٤٤
رد البصريين على آراء الكوفيين	٣٤٥
التشابه بين أل التى فى اسم الله وأل التى فى الذى والنجم	٣٤٧
جواز مباشرة أل للمنادى	٣٤٧
نداء ما فيه أل	٣٤٨
تعليل آخر لمنع اجتماع النداء وأل	٣٤٩
سادساً : اجتماع التعريف بالنداء والتعريف بالإضافة	٣٥١
صور المنادى المضاف	٣٥١
حكم نداء المضاف المعرفة	٣٥١
حكم نداء المضاف لنكرة	٣٥١
حكم المنادى الشبيه بالمضاف	٣٥٢
سابعاً : اجتماع التعريف بأل والتعريف بالإضافة	٣٥٤
تعريف الأعداد	٣٥٤
جواز دخول أل على جزأى العدد المركب وعلى العدد المقرد عند الكوفيين	٣٥٥

الموضوع	الصفحة
الرد على آراء الكوفيين واجتماعهم	٣٥٦
الخاتمة	٣٥٨
الفهارس	٣٦٢